

الديموقراطية الخليجية

إنجازات وإخفاقات

محمد صادق اسماعيل

العربي للنشر والتوزيع

الديمقراطية الخليجية..
إنجازات واخفاقات

محمد صادق اسماعيل

بطاقة فهرسة

إعداد دار الكتب المصرية



اسماعيل ، محمد صادق .
الديمقراطية الخليجية .... انجازات واخفاقات / تأليف محمد صادق اسماعيل .- ط١ .-
القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، (٢٠٠٩)
٣٢٨ص سم
تدمك ٩٧٨٩٧٧٣١٩١١٤٥
١ - الديمقراطية   ٢- دول مجلس التعاون الخليجي
ا- العنوان   ٣٢١,٨

رقم الايداع ٢٠٠٩/١٧٨٨٤



الديمقراطية الخليجية إنجازات واخفاقات

محمد صادق اسماعيل

الطبعة الأولى 2010

الغلاف :حاتم عرفة

رقم الإيداع ١٧٨٨٤/٢٠٠٩
الترقيم الدولي ٩٧٨-٩٧٧-٣١٩-١١٤-٥

60 شارع القصر العيني - 11451 - القاهرة
ت 27921943 - 27954529 فاكس 27947566
42 ميدان البصرة - أول شارع نحلة من شهاب - المهندسين
ت 37492145 فاكس 37618381
email: alarabi5@link.net

المقدمة

لا يسع أي متأمل للتحولات العاصفة التي مر بها ولا يزال المجتمع الدولي منذ بداية عقد التسعينات وحتي اليوم إلا أن يلحظ أن قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان قد عادت مجددا لتحتل مكانها اللائق في مجري التطور الإنساني، وأن العالم يبدو وكانه يعيش لحظة ديمقراطية، ويكفي للمرء ان يستعيد مشهد الثورات الشعبية المتلاحقة في دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي "سابقا" والسقوط الدرامي للأنظمة الشمولية والأيديولوجيات المغلقة في هذه البلاد وكذا في مناطق اخري من العالم لكي يجرب الشعور بأن الجماهير قد امتلكت زمامها ثانية وأصبحت كلمتها هي العليا في تشكيل مصيرها وأن ذلك يعد بحق الحدث الأهم في عصرنا. وفي هذا السياق كان ولابد أن يتصاعد الاهتمام في العالم العربي بالمسألة الديمقراطية ليس فقط علي مستوي الأنظمة الحاكمة وإنما علي مستوي الدوائر الأكاديمية والثقافية والسياسية.

والحق أن ثمة أسباب عديدة لذلك الاهتمام المتزايد بالديمقراطية منها سقوط ما يمكن أن نسيمه بالعقد الاجتماعي العربي الذي تضمن تنازل المواطنين عن حقوقهم السياسية في مقابل قيام الدولة القطرية العربية بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإنجاز مهام التحرر الوطني والحفاظ علي الاستقلال والسعي نحو تحقيق دولة الوحدة. وقد سقط هذا العقد الضمني بين الجماهير ونظمها السياسية نتيجة فشل هذه النظم في تحقيق أي من هذه الأهداف بل وانحدرت الأمور إلي ما هو أسوا. كذلك انفتاح الفكر السياسي

العربي بعد طول ممانعة علي الخطاب الليبرالي الغربي بعد معاينة المدي الهائل من النجاح الذي حققه النموذج السياسي الديمقراطي الغربي (الأوربي – الأمريكي) في مقابل تقهقر عربي متزايد. أيضا انتقال حركة المجتمع العربي المعاصر تحت تأثير الحقائق الديمغرافية والثقافية والتعليمية العربية الجديدة من مجتمع رعايا الي مجتمع مواطنين (بحكم الأمر الواقع الاجتماعي لا بحكم التشريعات والقوانين) وظهور فئات اجتماعية تطالب بأن يكون لها دور أو قدر من المشاركة-السياسية.

بالإضافة إلي أن أحد دروس الخبرة التاريخية فيما مضي من أعوام هو أن الحماية الحقيقية لأي إنجاز وحدوي أو اجتماعي هي في تنظيم الجماهير، وأن الإنجاز الذي تحققه وتحميه السلطة الحاكمة وفي غياب المشاركة الشعبية يمكن لسلطة أخري لها اتجاه مغاير أن توقفه وأن تفرغه من محتواه (تجربة مصر في السبعينات والانقضاض علي مكاسب الفترة الناصرية هي أكبر دليل علي ذلك).

لهذه الأسباب ولغيرها ما لم تتم الإشارة إليه، أصبح للديمقراطية حضور متزايد وكثيف علي الصعيد العربي وأصبح السؤال الذي يطرح نفسه بقوة متزايدة:

تري إلي أي مدي يمكن لهذا المد الديمقراطي العربي يصل في راهنيته وهل يمكن للواقع السياسي العربي أن يتجاوز أزمته المستحكمة تجاه الديمقراطية وحقوق الإنسان أم أنها قليلة هي تلك العوامل التي تدفع للتفاؤل بمستقبل هذا الاهتمام العربي بالديمقراطية وأن الأزمة أعمق تجذرا من أن يتصور البعض بأنه بالأخذ ببعض المظاهر الديمقراطية يمكن تجاوزها وأن لابد أن تبذل جهود كبيرة سواء علي مستوي المفكرين والمثقفين وعلي مستوي المعارضة العربية بجميع فصائلها وتياراتها وكذلك علي مستوي الأنظمة الحاكمة لتتم ولادة

الديمقراطية علي أرض الواقع السياسي العربي بأقل قدر من العسر املا في بلوغ هذا الغد المأمول في التحديث والوحدة والتقدم.

ولقد شهدت دول مجلس التعاون الخليجي - بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة - تطورات هامة على صعيد الإصلاح السياسي منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، وتحديداً في أعقاب الغزو العراقي للكويت. وقد تسارعت وتيرة الإصلاحات بعض الشيء في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وعلى الأخص في ظل بروز قضية الإصلاح السياسي والديمقراطي ضمن أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة.

وتمثل التجارب الإصلاحية في دول المجلس في معظمها نماذج لما يُعرف في أدبيات التحول الديمقراطي بـ " الإصلاح السياسى من أعلى "، حيث يكون للنخب الحاكمة الدور الرئيسي في هندسة عملية الإصلاح وصياغة أهدافها ووضع حدودها بما يعزز من قدرتها على الاستمرار.

ورغم أن نهج " الإصلاح السياسي من أعلى" قد يشكل مدخلاً للاستقرار لفترة من الزمن من خلال تمكين النخب الحاكمة من احتواء مطالب القوى والجماعات الراغبة في المشاركة، إلا أنه قد يفضي إلى توترات وأزمات في حال وصلت هذه النخب إلى حدود الانفتاح التي تشعر بأن تجاوزها سوف يمس بشكل مباشر سلطاتها وصلاحياتها ونمط ممارستها للحكم، الأمر الذي يدفعها إلى العمل بطريقة خطوة للأمام وخطوة أو خطوتين للخلف، مما يعنى تجميد الحياة السياسية من الناحية العملية عند الحدود التي تقرها هذه النخب للانفتاح السياسي، مما يفسح المجال لتنامي مظاهر وأشكال الاحتقان السياسي

بين السلطة والقوى السياسية والاجتماعية الساعية من أجل مزيد من الانفتاح السياسي والديمقراطية.

ولكن من ناحية أخرى فإن الإصلاح السياسى من أعلى والقائم على التدرجية قد يؤدى مع مرور الوقت إلى تعزيز دور القوى السياسية والاجتماعية صاحبة المصلحة في التحول الديمقراطي، ويخلق حقائق على الأرض يكون من الصعب على النظم الحاكمة التراجع عنها دون ثمن سياسي، مما يمكن أن يفسح المجال لعملية تحول ديمقراطي حقيقي، وبخاصة في حال حدوث تفاوض بين الحكم وقوى المعارضة على برنامج أو مشروع وطني للتحول الديمقراطي. وهكذا فإن أسلوب " الإصلاح السياسي من أعلى" قد ينتهي بعد مرحلة معينة إلى حالة من الجمود السياسي بكل مايترتب عليها من تداعيات، وقد يكون مدخلا للتحول الديمقراطي، ويتوقف الأمر في التحليل الأخير على طبيعة القوى السياسية والاجتماعية المنخرطة في العملية الإصلاحية ومدى قدرتها على ممارسة التأثير من أجل استمرار هذه العملية بما يقود إلى الانتقال من عملية الانفتاح أو التحرير السياسي إلى عملية الدمقرطة، كما يتوقف كذلك على مدى تجاوب النخب الحاكمة مع المطالب المطروحة بشأن الديمقراطية، وهذه مسألة في غاية الأهمية لأن نمط استجابة هذه النخبة قد يكون عنصراً جوهرياً في إحداث تحول ديمقراطي سلمى، أو يفتح الباب لصراعات سياسية داخلية تكون نتيجتها تعثر العملية الإصلاحية برمتها أو حتى ربما التراجع عنها.

والله من وراء القصد،،،

المؤلف

الفصل الاول

الديمقراطية السعودية
.. ورياح التغيير

تحتل المملكة العربية السعودية القسم الأكبر من شبه الجزيرة العربية، وتتألف من سهول ضيقة على ساحل البحر الأحمر (سهول تهامة)، تليها، نحو الشرق، سلاسل جبلية تمتد على طول البلاد (جبال الحجاز وعسير ويتعدى أقصى ارتفاعها ٢٠٠٠م)، ثم صحار وهضاب صخرية في الوسط (٩٠% من المساحة العامة)، أكبرها صحراء النفوذ في الشمال والربع الخالي في الجنوب. أما في الشرق، وعلى طول ساحل الخليج العربي، فتمتد سهول ساحلية واسعة.

أولا: نظرة إطارية للمملكة العربية السعودية

تقع المملكة العربية السعودية في أقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا حيث يحدها غرباً البحر الأحمر وشرقاً الخليج العربي والإمارات العربية المتحدة وقطر وشمالاً الكويت والعراق والأردن وجنوباً اليمن وسلطنة عمان. وتشغل المملكة العربية السعودية أربعة أخماس شبه جزيرة العرب بمساحة تقدر بأكثر من ٢.٢٥٠.٠٠٠ كيلومتر مربع. وتتنوع تضاريس المملكة نظراً لاتساع مساحتها فعلى امتداد البحر الأحمر سهل تهامة الساحلي الذي يبلغ طوله حوالي ١١٠٠ كيلومتر ويتسع عرضه ليبلغ ٦٠ كيلومتراً في الجنوب ويضيق كلما اتجه شمالاً عند خليج العقبة، وترتفع إلى الشرق من هذا السهل سلسلة جبال السروات الشاهقة والتي يتراوح ارتفاعها ما بين ٩٠٠٠ قدم في الجنوب ويقل الارتفاع تدريجياً كلما اتجهت شمالاً لتصل إلى ٣٠٠٠ قدم، وتنحدر منها أودية كبيرة تتجه شرقاً وغرباً مثل وادي جازان ووادي نجران ووادي تثليث ووادي بيشه ووادي الحمض ووادي الرمة ووادي ينبع ووادي

فاطمة، ويلي هذه السلسلة من جهة الشرق هضبة نجد ومرتفعاتها التي تنتهي شرقا بكثبان الدهناء وصحراء الصمان وجنوبا بمنطقة يتخللها وادي الدواسر وتحاذي صحراء الربع الخالي ومن الشمال تمتد سهول نجد إلى منطقة حائل حتى تتصل بصحراء النفود الكبرى ثم بحدود العراق والأردن كما يوجد بها بعض المرتفعات الجبلية مثل جبال طويق والعارض وأجا وسلمى، أما صحراء الربع الخالي فهي تشكل الجزء الجنوبي الشرقي من المملكة وهي منطقة صحراوية كبيرة تقدر مساحتها بـــ ٦٤٠٠٠٠ كيلومتر مربع تتكون من كثبان رملية وسبخات. أما السهل الساحلي الشرقي والذي يبلغ طوله حوالي ٦١٠ كيلومتر فهو يتألف من سبخات ملحية ومناطق رملية.

ويختلف مناخ المملكة من منطقة لأخرى لاختلاف تضاريسها وهي تقع تحت تأثير المرتفع الجوي المداري، وعموماً فإن المملكة مناخها قاري حار صيفاً بارد شتاء وأمطارها شتوية ويعتدل المناخ على المرتفعات الغربية والجنوبية الغربية، أما المناطق الوسطى فصيفها حار وجاف وشتائها بارد وجاف وعلى السواحل ترتفع درجة الحرارة والرطوبة وتسقط الأمطار في فصل الشتاء والربيع وهي أمطار شحيحه على معظم مناطق المملكة ما عدا المرتفعات الجنوبية الغربية من المملكة فأمطارها موسمية صيفية أكثر غزارة من باقي المناطق.

أما الرطوبة النسبية فترتفع على السواحل والمرتفعات الغربية في معظم أيام السنة وتقل كلما اتجهنا إلى الداخل.

وبالنظر الى القطاع الإقتصادى نجد أن الزراعة تطورت بشكل ملحوظ في السنوات الاخيرة، وهي ذات طبيعة مزدوجة. هناك من جهة، البدو

أصحاب الانتاجية والرأسمالية الضئيلة جدا، ومن جهة أخرى الانشاءات والتجهيزات الحديثة التي استلزمت استثمارات طائلة. واهم الانتاج الزراعي (الحبوب وأهمها القمح، البلح، الفاكهة).

كما تحتوى مناطق المملكة العربية السعودية على مجموعات متنوعة من الحياة الحيوانية التي يعود وجودها إلى القدرة الكبيرة على التكيف للعيش في مثل هذه البيئة القاحلة، كما تقوم ثروة البلاد على الغاز الطبيعي والنفط. وأهم مواردها (إنتاج بترول ٤٢٤،٧ مليون طن، إحتياط ٣٥،٦ مليار طن، إنتاج غاز طبيعي ٣٥،٩ مليار متر مكعب، احتياط ٥٢٥٠ مليار متر مكعب).

كما ترتبط الصناعة في المملكة العربية السعودية بالنفط والغاز الطبيعي مثل تكرير وبترو كيمياء. وأهم المنتجات الصناعية الاسمنت القطران، قضبان الفولاذ، الاثيلين، العلف، جليكول الاثيلين، الايثانول الصناعي، ديكلورور الاثيلين، الستيارين، الصودا الكاوية، الازوت، حمض السيتريك، الاوكسجين، الميلامين، وهناك ايضا تحلية مياه البحر وصناعة المواد الغذائية.

أما عن اهم مدن المملكة فهى مكة المكرمة، المدينة المنورة، الرياض، جدة، أبها، حائل، الباحة، بريدة، تبوك، جازان، الدمام، سكاكا،عرعر،نجران.

ثانيا: التطور السياسى للمملكة العربية السعودية

ينسب آل سعود إلى قبيلة (حنيفة) بن لجيم من بنى بكر بن وائل بن أسد بن ربيعة، وقد يتجوز البعض فينسبهم إلى عمهم الأعلى (عنزة) ابن أسد بن ربيعة.

وقبل أن تسمى الأسرة السعودية بهذا الاسم كانت تدعى (آل مقرن) نسبة إلى مقرن بن مرخان، جد الإمام محمد بن سعود مؤسس الدولة السعودية الأولى ويمتد تاريخ آل سعود إلى ما قبل ظهور الإسلام، حيث سكن بنو حنيفة منطقة اليمامة قبل الإسلام بحوالي مائتي عام وتورد عدد من المصادر التاريخية والجغرافية وكتب النسب أخبار (عبيد بن ثعلبة) وهو الذي اختط حجر اليمامة وقصر حكمها على أبنائه الذين هم من صلبه. ولما ظهر الإسلام اعتنقه بنو حنيفة وانضموا تحت رايته، فكان منهم المجاهدون ورواة الحديث.

١-الدولة السعودية الأولى (١١٥٧-١٢٣٣هـ /١٧٤٤- ١٨١٨م)

وصف المؤرخون الحالة السياسية والاجتماعية في الجزيرة العربية في أوائل القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي) بالتفكك وانعدام الأمن وكثرة الإمارات المتناثرة مما أوجد حالة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي إضافة إلى ضعف الوازع الديني بسبب انتشار البدع والخرافات ومهدت هذه الحالة لعقد اللقاء التاريخي بين حاكم الدرعية وأميرها محمد بن سعود بن محمد بن مقرن وبين الإمام المجدد المصلح للشيخ محمد بن عبد الوهاب. حيث كان الإمام محمد بن سعود قد تولى إمارة الدرعية في ١١٣٩هـ / ١٧٢٧ م بعد مقتل أميرها زيد بن مرخان بن وطبان، وأسس إمارة قوية أصبحت فيما بعد مركزا لانطلاقة تأسيس الدولة السعودية الأولى.

وكان اللقاء الذي تم في عام ١١٥٧هـ / ١٧٤٤م إيذانا بقيام الدولة السعودية الأولى حيث تبايع أمير الدرعية محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبد الوهاب على العمل لتصحيح العقيدة، وتطبيق الشريعة الإسلامية وتحقيق التوحيد، وأن يكون الأمير محمد بن سعود إماما للمسلمين وذريته من بعده،

وهو ما عرف باتفاق الدرعية. ولقد لفت ظهور الدولة السعودية الأولى وازدهارها واتساع نفوذها وقوتها نظر الدولة العثمانية التي فقدت الحرمين الشريفين فقررت العمل على القضاء على الدولة السعودية الأولى ـ فاتجهت إلى واليها في مصر محمد على باشا بعد فشل محاولاتها من خلال ولاتها في العراق والشام ـ وأسندت إليه المهمة، وجاءت أولى حملاته بقيادة أحمد طوسون بن محمد على باشا في عام ١٢٢٦هـ / ١٨١١م وواجـه القوات السعودية بقيـادة الإمام عبدالله بن سعود في وادي الصفراء وانهزم الجيش المصري ورجع إلى ينبع.

وفي جمادى الآخرة ١٢٣٣هـ / أبريل ١٨١٨م حاصر إبراهيم باشا الدرعية، وبعد عدد من المواجهات والمعارك بين جيوش إبراهيم باشا وقوات الدرعية، وباستخدام المدافع تمكن إبراهيم باشا من هزيمة القوات السعودية بعد معارك كثيرة، وقصف إبراهيم باشا الطريف، واستسلم الإمام عبد الله بن سعود في ٨ ذي القعدة ١٢٣٣هـ / ١٨١٨م بعد حصار شديد دام ستة أشهر، وبهذا انتهت الدولة السعودية الأولى التي امتد نفوذها إلى معظم أنحاء الجزيرة العربية مؤسسة بذلك أول دولة حديثة في منطقة الجزيرة العربية منذ صدور الإسلام.

٢- الدولة السعودية الثانية (١٢٤٠-١٣٠٩هـ/١٨٢٤-١٨٩١م)

على الرغم من الانتصار العسكري الذي حققته قوات محمد على باشا على الدولة السعودية الأولى، فإنها لم تتمكن من القضاء على مقاومات الدولة السعودية، حيث ظل الأهالي في المنطقة على ولائهم لأسرة آل سعود وللدعوة السلفية، وتجلى هذا واضحا عند ما علم أهالي نجد بنجاح الأمير مشارى بن سعود في الهرب من قوات إبراهيم باشا ووصوله إلى الوشم عام ١٢٣٥هـ /

١٨٢٠م، حيث لقي تأييدهم ولقي منهم كل عون ومساعدة وانضم إليه أهالي القصيم والزلفى وثرمداء، واتجه إلى الدرعية حيث بايعه أميرها محمد بن مشارى ابن معمر، الذي سرعان ما نقض البيعة، وتمكن من دخول الدرعية، وقبض على الأمير مشارى بن سعود وسلمه للحامية العثمانية، حيث توفى بالسجن في عنيزة عام ١٢٣٦هـ ١٨٢٠م.

عقب القبض على الأمير مشارى بن سعود فر الأمير تركي بن عبد الله بن محمد بن سعود من الرياض التي كان أميرا عليها، وبدأ في الإعداد لتأسيس الدولة السعودية وبنائها من جديد على الأسس نفسها التي قامت عليها الدولة السعودية الأولى، وشهد عام ١٢٣٨هـ ١٨٢٢م استئناف الأمير تركي بن عبد الله إعادة تأسيس الدولة السعودية وجعل الرياض عاصمة لها ليعود الاستقرار إلى المنطقة مرة أخرى، حيث ابتدأ حكمه سنة ١٢٤٠هـ ١٨٢٤م عقب استسلام الحامية العثمانية المصرية بالرياض له. وفي عام ١٢٤٩هـ / ١٨٣٤م اغتيل الإمام تركي بن عبد الله بمؤامرة من ابن أختـــه مشارى بن عبد الرحمن بن حسن بن مشارى وكان قبل ذلك قد نجح في الهروب من مصر حيث كان ضمن أفراد أسرة آل سعود الذين نقلوا إلى القاهرة مع القوات العثمانية المصرية بعد القضاء على الدولة السعودية الأولى وهدم الدرعية، ولم يستمر حكم الأمير مشارى سوى أربعين يوما، حيث استرد الحكم منه فيصل بن تركي بن عبد الله الذي بدأت فترة حكمه الأولى عام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م.

وفي عـــام ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م وجه محمد علي باشا حملة جـــديد بقيـــادة إسماعيل بك وخالد بن سعود بن عبد العزيز حيث دخلوا الرياض دون قتال وذلك بعد انسحاب الإمام فيصل حيث توجه إلى الخرج ثم الأحساء

ونزل في الرقيقة ثم في قصر الكوت. وتولى خالد ابن سعود الحكم وتمكن بمساعدة القوات العثمانية المصرية من فرض سيطرته، ثم سار بالقوات التي أرسلها محمد على إلى جنوب نجد لإخضاعها إلا انهم هزموا وعادوا إلى الرياض. واستمرت المناوشات بين القوات السعودية وقوات محمد على وتولى القائـد العسكري خور شيد باشا الذي جاء على رأس حملة من مصر قيادة قوات محمد على ضد قوات الإمام فيصل في الدلم، حيث انتصرت قوات محمد على وأسر الإمام فيصل وأرسل إلى مصر وانتهت بذلك فترة حكم الإمام فيصل الأولى في رمضان ١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م.

وفي عام ١٢٥٦هـ / ١٨٤٠م وبموجب معاهدة لندن سحب محمد على قواته من الجزيرة العربية وبلاد الشام، فلم يتمكن خالد بن سعود من السيطرة على مقاليد الأمور، واستطاع عبد الله بن ثنيان بن إبراهيم بن ثنيان بن سعود بن محمد بن مقرن من الإمساك بزمام الأمور في الرياض ـ واستمر في منصبه حتى عام ١٢٥٩هـ / ١٨٤٣م وهو العام الذي تمكن فيه الإمام فيصل بن تركي من الهروب من سجنه في مصر وبدخول الإمام فيصل إلى الرياض عام ١٢٥٩هـ / ١٨٣٤م بدأت فترة حكمه مرة ثانية، وتعد فترة حكم الإمام تركي وفترتا حكم ابنه الإمام فيصل الأولى والثانية مرحلة تكوين الدولة السعودية الثانية ثم نضجها وقد سارت على منهج الدولة السعودية الأولى وسياستها.

وفي ٢١ من شهر رجب عام ١٢٨٢هـ / ١١ من ديسمبر عام ١٨٦٥م توفى الإمام فيصل بن تركي بن عبد الرحمن بن محمد بن سعود _ رحمه الله _ ولم يمض وقت طويل حتى عصفت الفتن الداخلية والمؤامرات الخارجية بالبلاد، فأحتل الأتراك العثمانيون منطقة الأحســاء (المنطقة الشرقية _ حاليا)

وشـــددت بريطانيا قبضتها على مشيخات الخليـــج في حين استغل محمد بن عبد الله بن رشيد _ الذي تولى إمارة حائل عام ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٣م _ هذه الظروف وبدأ يخطط للاستيلاء على السلطة في نجد، وسار بجيشه ليحقق هذا الغرض، فقام الإمام عبد الرحمن الفيصل بالاستعداد لصد هجومه وقاد قواته متجهاً نحو القصيم، ولكنه علم بهزيمة أهل القصيم في معركة المليداء عام ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م، فعاد إلى الرياض، وتعد موقعة المليداء من المعارك الفاصلة في النزاع بين آل سعود وآل رشيد.

بعد عودة الإمام عبد الرحمن إلى الرياض خرج بأسرته إلى المنطقة الشرقية، ثم عاد إلى الرياض _ بعد أن كوّن جيشاً من أنصاره خرج به إلى المحمل ليصد به زحف ابن رشيد على الرياض فالتقى الجيشان قرب حريملاء في صفر عام ١٣٠٩هـ / سبتمبر عام ١٨٩١م فهزم جيش الإمام عبد الرحمن وقتل عدد من رجاله، وواصل ابن رشيد زحفه على الرياض وأمر بهدم سورها وقصري حكامها القديم والجديد. وبهذا انتهى عصر الدولة السعودية الثانية. أما الإمام عبد الرحمن فبعد هزيمته لحق بأسرته في منطقة الأحساء ثم اتجه إلى قطر وكاتب الدولة العثمانية طالباً منها الإذن له بالإقامة في الكويت فوافقت، فسار إلى الكويت بأسرته عام ١٣١٠هـ / ١٨٩٢م.

٣- الدولة السعودية الثالثة المملكة العربية السعودية

في اليوم الخامس من شهر شوال عام ١٣١٩هـ الموافق الخامس عشر من شهر يناير ١٩٠٢م تمكن الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود من استرداد الرياض والعودة بأسرته إليها لكي يبدأ صفحة جديدة من صفحات تاريخ الدولة السعودية، ويعد هذا الحدث التاريخي نقطة تحول كبيرة

في تاريخ المنطقة نظرا لما أدى إليه من قيام دولة سعودية حديثة تمكنت من توحيد معظم أجزاء شبه الجزيرة العربية، وتحقيق إنجازات حضارية واسعة في شتى المجالات. فعندما بادر الملك عبد العزيز بإعادة بناء الدولة السعودية ظهر ولاء المنطقة وسكانها لأسرة آل سعود التي تتمتع بتاريخ عريق وجذور قوية تضرب في عمق تاريخ المنطقة القديم والحديث.

وشهد يوم السابع عشر من شهر جمادى الأولى عام ١٣٥١هـ الموافق التاسع عشر من شهر سبتمبر عام ١٩٣٢م صدور أمر ملكي أعلن فيه توحيد البلاد وتسميتها باسم (المملكة العربية السعودية) ابتداء من يوم الخميس ٢١جمادى الأولى عام ١٣٥١هـ / الموافق ٢٣ سبتمبر ١٩٣٢م (الأول من الميزان) وتوج هذا الإعلان جهود الملك عبد العزيز الرامية إلى توحيد البلاد وتأسيس دولة راسخة تقوم على تطبيق أحكام القران والسنة النبوية الشريفة وبهذا الإعلان تم تأسيس المملكة العربية السعودية التي أصبحت دولة عظيمة في رسالتها وإنجازاتها ومكانتها الإقليمية والدولية، وحدد بعد ذلك الأول من الميزان الموافق للثالث والعشرين من شهر سبتمبر ليصبح اليوم الوطني للمملكة.

ثالثا: ركائز النظام السياسى السعودى

ا- النظام الأساسى للحكم

تمثل الدعوة الإصلاحية التي قامت على أساسها الدولة السعودية الركيزة التي اعتمد عليها الحكم فيها، وتقوم تلك الدعوة على أساس إقامة شرائع الإسلام والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وتطبيق مبادئ الشريعة

الإسلاميـــة، وإصلاح العقيدة وتنقيتها من البدع وهي بذلك تستمد مبادئها من المبادئ الإسلامية الصحيحة التي كانت سائدة في صدر الإسلام.

ونظام الحكم في المملكة العربية السعودية ... ملكي. ويكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء.. ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. ويختار الملك ولي العهد.. ويعفيه بأمر ملكي. ويكون ولي العهد متفرغاً لولاية العهد.. وما يكلفه الملك من أعمال. كما يتولى ولي العهد سلطات الملك عند وفاته حتى تتم البيعة.

ويبايع المواطنون الملك على كتاب الله وسنة رسوله وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره. ويستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله وسنة رسوله وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة. كما يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية. وتتكون السلطات في الدولة من السلطة القضائية. ـ السلطة التنفيذية. ـ السلطة التنظيمية. وتتعاون هذه السلطات في أداء وظائفها وفقاً لهذا النظام وغيره من الأنظمة والملك هو مرجع هذه السلطات.

ومصدر الإفتاء في المملكة العربية السعودية كتاب الله تعالى.. وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.. ويبين النظام ترتيب هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء واختصاصاتها. والقضاء سلطة مستقلة ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية. كما أن حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين في المملكة ويبين النظام الإجراءات اللازمة لذلك.

وتطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما دل عليه الكتاب والسنة وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة. والملك أو من ينيبه معنيون بتنفيذ الأحكام القضائية. ويتم تعيين القضاة وإنهاء خدمتهم بأمر ملكي.. بناء على اقتراح من المجلس الأعلى للقضاء وفقاً لما يبينه النظام. ويقوم الملك بسياسة الأمة سياسة شرعية طبقاً لأحكام الإسلام ويشرف على تطبيق الشريعة الإسلامية والأنظمة والسياسة العامة للدولة وحماية البلاد والدفاع عنها. كما أن الملك هو رئيس مجلس الوزراء ويعاونه في أداء مهامه أعضاء مجلس الوزراء وذلك وفقاً لأحكام هذا النظام وغيره من الأنظمة ويبين نظام مجلس الوزراء صلاحيات المجلس فيما يتعلق بالشئون الداخلية والخارجية وتنظيم الأجهزة الحكومية والتنسيق بينها.. كما يبين الشروط اللازم توافرها في الوزراء وصلاحياتهم وأسلوب مساءلتهم وكافة شئونهم.. ويعدل نظام مجلس الوزراء واختصاصاته وفقاً لهذا النظام.

ويعين الملك نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء الأعضاء بمجلس الوزراء ويعفيهم بأمر ملكي. ويعتبر نواب رئيس مجلس الوزراء.. والوزراء الأعضاء بمجلس الوزراء مسئولين بالتضامن أمام الملك عن تطبيق الشريعة الإسلامية والأنظمة والسياسة العامة للدولة. وللملك حل مجلس الوزراء وإعادة تكوينه. ويعين الملك من في مرتبة الوزراء ونواب الوزراء.. ومن في المرتبة الممتازة.. ويعفيهم من مناصبهم بأمر ملكي وذلك وفقاً لما يبينه النظام. ويعتبر الوزراء ورؤساء المصالح المستقلة مسئولين أمام رئيس مجلس الوزراء عن الوزارات والمصالح التي يرأسونها. ويبين النظام أحكام الخدمة المدنية.. بما في ذلك المرتبات والمكافآت والتعويضات والمزايا والمعاشات التقاعدية.

والملك هو القائد الأعلى لكافة القوات العسكرية وهو الذي يعين الضباط وينهي خدماتهم وفقاً للنظام. ويعلن الملك حالة الطوارئ والتعبئة العامة والحرب ويبين النظام أحكام ذلك. وللملك إذا نشأ خطر يهدد سلامة المملكة أو وحدة أراضيها أو أمن شعبها ومصالحه أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء مهامها أن يتخذ من الإجراءات السريعة ما يكفل مواجهة هذا الخطر وإذا رأى الملك أن يكون لهذه الإجراءات صفة الاستمرار فيتخذ بشأنها ما يلزم نظاماً. وللملك تفويض بعض الصلاحيات لولي العهد بأمر ملكي. ويصدر الملك في حالة سفره إلى خارج المملكة أمراً ملكياً بإنابة ولي العهد في إدارة شئون الدولة ورعاية مصالح الشعب.. وذلك على الوجه المبين بالأمر الملكي.

وتختص السلطة التنظيمية بوضع الأنظمة واللوائح فيما يحقق المصلحة أو يرفع المفسدة في شئون الدولة وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية.. وتمارس اختصاصاتها وفقاً لهذا النظام ونظامي مجلس الوزراء ومجلس الشورى. وينشأ مجلس للشورى.. ويبين نظامه طريقة تكوينه.. وكيفية ممارسته لاختصاصاته واختيار أعضائه. وللملك حل مجلس الشورى وإعادة تكوينه. وللملك أن يدعو مجلس الشورى ومجلس الوزراء إلى اجتماع مشترك وله أن يدعو من يراه لحضور هذا الاجتماع لمناقشة ما يراه من أمور.

٢- نظام مجلس الشورى

لقد مرت الشورى بمراحل عدة منذ دخول الملك عبد العزيز – يرحمه الله – مكة المكرمة عام ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م؛ حيث دعا آنذاك إلى الشورى، وجعلها ركيزة أساساً في حكمه، تثبيتاً لأمر المشاورة وفق الأسس الشرعية، وهي نواة لدولة إسلامية شورية، دستورها الكتاب والسنة. ولعل من المفيد

استعراض المراحل التي مرت بها المملكة في مجال الشورى، وتعد تجربة ثرية لا تختلف عن تجربة أي مجلس برلماني، في مراحل تطويره، وفي ممارساته لمهامه، بناءً على المعطيات السياسية، والظروف الداخلية لكل بلد.

أ- المجلس الأهلي لعام ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م:

جاء تأسيس أول مجلس منتخب في ١٣٤٣/٥/٢٤هـ الموافق ١٩٢٤/١٢/٢٠م، أطلق عليه المجلس الأهلي الشوري برئاسة الشيخ / عبد القادر بن علي الشيبي، ويضم في عضويته (١٢) عضواً، ولما كان بناء الدولة لم يكتمل؛ فقد نيط بهذا المجلس تنظيم مواد أساسية لإدارة البلاد، ولم يكن هناك نظام يحدد عمل المجلس، واستمر هذا المجلس حوالي ستة أشهر.

ب- المجلس الأهلي الشوري لعام ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٥م:

رغبة في توسيع دائرة المشاركة، فقد تم حل المجلس السابق، وصدرت الإرادة السلطانية في ١٣٤٤/١/٨هـ، الموافق ١٩٢٥/٧/٢٨م، بتشكيل مجلس منتخب يمثل جميع حارات مكة المكرمة، وعددها (١٢) حارة، على أن يكون إثنان من العلماء، وواحد عن التجارة، إضافة إلى ثلاثة أعضاء يعينهم السلطان عبد العزيز من أعيان البلد. وهنا نلحظ الجمع بين الانتخاب والتعيين. حيث جاء المجلس برئاسة الشيخ / محمد بن عبد الرحمن المرزوقي، والشيخ / عبد القادر بن علي الشيبي، نائباً للرئيس، و(١٥) عضواً، والشيخ / محمد سرور الصبان، أميناً للسر.

جاء هذا المجلس أكثر تنظيماً عن سابقه، وذلك بوجود نائب للرئيس، وأمين للسر، وافتتح المجلس في يوم الثلاثاء ١٣٤٤/١/١٣هـ، الموافق

١٩٢٥/٨/٢م. ثم جاءت تعليمات تشكيل هذا المجلس في ست مواد، حددت شروط العضوية، وآخر موعد للاقتراع، ومن لهم حق الاقتراع، وهي تعد النواة لنظام مجلس الشورى الذي تأسس فيما بعد، أما ما يتعلق باختصاصاته؛ فقد تمت صياغتها في سبع مواد، تشمل: تنظيم جميع الأمور وترتيبها في المحاكم، والأمور البلدية، والأوقاف، والتعليم، والأمن، والتجارة، إضافة إلى تشكيل لجان دائمة لحل المشكلات التي يُرجع فيها إلى العرف بما لا يخالف أصلاً من أصول الشريعة الإسلامية.

ج- مجلس الشورى لعام ١٣٤٥هـ/١٩٢٦م

ضمن المراحل التي مرت بها البلاد نحو توحيدها، وبناء دولة مؤسسات قادرة على النهوض بالدولة والمجتمع نحو التقدم؛ فقد صدرت موافقة الملك عبدالعزيز في ١٣٤٥/٢/٢١هـ، الموافق ١٩٢٦/٨/٢٩م على التعليمات الأساسية لنظام الحكم، ومن ضمن تلك التعليمات القسم الرابع الخاص بالمجالس، ومنها ما يتعلق بمجلس الشورى وهي المواد: (٢٨)، و(٢٩)، و(٣٠)، و(٣١)، و(٣٦)، و(٣٧). أشارت هذه المواد إلى مقر المجلس، وتسميته بمجلس الشورى بدلاً من الاسم السابق المجلس الأهلي، وتشكيلة أعضاءه الذين بلغ عددهم (١٢) عضواً، وتحديد انعقاد جلساته، ومن لهم حق حضور الجلسات، ومدة العضوية بسنة واحدة.

لم ترد هذه المواد في مجملها في تعليمات تشكيل المجلس السابق، وتم حل هذا المجلس في ١٣٤٦/١/٧هـ، الموافق ١٩٢٧/٧/٦م.

د- مجلس الشورى لعام ١٣٤٦هـ/١٩٢٧م

بعد يومين من حل المجلس السابق أي في ١٣٤٦/١/٩هـ، الموافق ١٩٢٧/٧/٨م صدر أمر ملكي بتعديل القسم الرابع من التعليمات الأساسية، وهي الخاصة بمجلس الشورى، بحيث يعمل المجلس وفقاً للنظام الجديد المعدل، وقد تكون المجلس لهذا العام من ثمانية أعضاء لمدة سنتين، ووفقاً للنظام فإن تشكيل الأعضاء يتم بانتخاب الحكومة أربعة بعد استشارة أهل الفضل والخبرة، وأربعة تختارهم الحكومة بمعرفتها يكون إثنان منهم من أهل نجد.

أما نظام المجلس، فقد صدر في خمسة عشرة مادة، أظهرت في تنظيمها تجارب المجلس السابقة. وهو بذلك يعد أول نظام للمجلس، ويلزم بأعضاء مفرغين عددهم (٨) أعضاء، برئاسة النائب العام لجلالة الملك سمو الأمير / فيصل بن عبد العزيز، على أن ينعقد المجلس مرتين في الأسبوع، ويمكن أن يجتمع أكثر من ذلك بناء على دعوة من رئيسه كلما دعت الحاجة. وبهذا يعد هذا العام تاريخ التأسيس الفعلي لمجلس الشورى في عهد الملك عبد العزيز، وقد افتتح الملك عبد العزيز دورته الأولى في ١٣٤٦/١/١٤هـ، الموافق ١٩٢٧/٧/١٣م، وعقدت أولى جلساته في يوم الأحد ١٣٤٦/١/١٨هـ، الموافق ١٩٢٧/٧/١٧م.

هـ- مجلس الشورى لعام ١٣٤٧هـ/١٩٢٨م:

نظراً لكثرة الأعمال المنوطة بالمجلس، فقد اقتضت المصلحة إجراء بعض التعديلات في نظامه، حيث صدر في العام نفسه نظام آخر معدل في أربعة عشرة مادة، وكانت التعديلات التي تم إدخالها في هذا النظام، هي:

أطلق العدد الذي يؤلف منه أعضاء المجلس، وبلغ العدد ذلك العام (١٢) عضواً، بعد أن كان محدداً بثمانية أعضاء. كما أشارت المادة الثانية إلى تعيين نائب دائم للمجلس من قبل الملك، وأن ينتخب نائب ثان من قبل المجلس، وحددت المادة الثامنة انعقاد جلسات المجلس يومياً بعد أن كانت مرات انعقاده إثنتين في الأسبوع.

كما صدر عن المجلس في العام نفسه ملحق للنظام في سبع مواد، تمت صياغته ليكون أكثر ملاءمة وتنظيماً لسير أعمال المجلس، وقد صدر لاحقاً بعد إدخال بعض التعديلات، تحت اسم؛ (النظام الداخلي لمجلس الشورى)، في أربع وعشرين مادة.

استمر مجلس الشورى بنظامه المذكور دون تعديل، وظل يمارس قدراً واسعاً من الصلاحيات إلى أن تأسس مجلس الوزراء عام ١٣٧٣هـ/١٩٥٣م، حيث جرى توزيع الكثير من صلاحيات مجلس الشورى بين مجلس الوزراء، والأجهزة الحكومية الجديدة، والمطورة وفق أنظمتها، لكن مجلس الشورى ظل يواصل جلساته ويستعرض ما يحال إليه وفق نظامه، وإن لم يكن بالمستوى الذي كان عليه من قبل. هذا وقد عقد المجلس القديم منذ عهد الملك عبد العزيز حتى نهاية عهد الملك خالد بن عبد العزيز - يرحمهم الله - (٦٢٢٢) جلسة، أصدر خلالها (٩٣٤٩) قراراً، وعدد دوراته بلغت (٥١) دورة.

و- مجلس الشورى الحديث:

عندما قطعت المملكة شأناً بارزاً في التنمية قام خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز - يرحمه الله - بتحديث الأنظمة في البلاد فأعلن في

خطابه التاريخي الذي ألقاه يوم ١٤١٢/٨/٢٧هـ عن إصدار الأنظمة الثلاثة، نظام الحكم، ونظام مجلس الشورى، ونظام المناطق. وقد كانت إعادة تحديث نظام مجلس الشورى بمثابة تحديث وتطوير لما هو قائم، عن طريق تعزيز أطر المجلس ووسائله وأساليبه من الكفاية والتنظيم والحيوية، بما يتناسب مع التطورات المتلاحقة التي شهدتها البلاد خلال الحقبة الأخيرة في مختلف المجالات، وبما يواكب واقع العصر الذي تعيشه، ويتلائم مع أوضاعه ومعطياته، إيذاناً ببداية مرحلة جديدة من تاريخ الشورى العريق في المملكة العربية السعودية.

ولقد رسخ خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز – يرحمه الله – دعائم الشورى في المملكة بإصداره نظاماً جديداً لمجلس الشورى بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ يحل محل نظام المجلس القديم الصادر في عام ١٣٤٧هـ، واعتماده للائحة الداخلية للمجلس والقواعد الملحقة بها في تاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ ومن ثم تكوينه للمجلس في دورته الأولى من رئيس وستين عضواً، وفي دورته الثانية صار المجلس مكوناً من رئيس وتسعين عضواً، وفي دورته الثالثة أصبح المجلس مكوناً من رئيس ومائة وعشرين عضواً. وفي دورته الرابعة صار المجلس مكوناً من رئيس ومائة وخمسين عضواً، من أهل العلم والخبرة والاختصاص.

وفي ١٤٢٦/٦/٢٦هـ الموافق ٢٠٠٥/٨/١م تولى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز – وفقه الله – الحكم في البلاد: الذي أولى عنايته القصوى بهذا المجلس التي تمثلت في دعمه لمسيرته وتعزيزه لأهدافه منذ كان ولياً للعهد، حيث قام – يحفظه الله – بإلقاء عدد من الخطابات

الملكية نيابة عن الملك في بداية أعمال بعض سنوات دورتي المجلس الثالثة، والرابعة، إلى جانب ما يوليه – رعاه الله – من دعم للمجلس من خلال تعديل بعض مواد نظام المجلس كي تتفق والمتغيرات الايجابية المتنامية التي تعيشها المملكة بما يحقق الرفاه للوطن والمواطن.

وأثبتت النخبة التي تكّون منها هذا المجلس الحديث خلال دوراته الأربع جدارتها بما أنجزته من أعمال كبيرة، وقرارات مهمة خلال فترة وجيزة. هذا وقد عقد المجلس في حلته الجديدة حتى نهاية السنة الرابعة من دورته الرابعة (١٠٠٢) جلسة، وأصدر خلالها (١٤١٩) قراراً.

رابعا: رؤية للسياسة الخارجية السعودية

نهضت المملكة العربية السعودية في السنوات القليلة الماضية بدور متزايد الأهمية في تعضيد خطط التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبرامجها في بلدان العالم الثالث بصفة عامة وفى بلدان العالم الإسلامي بصورة خاصة، وهى بذلك تقوم بدور فاعل ورئيس فى خدمة الإسلام والمسلمين في جميع أنحاء العالم، حيث شكل ذلك المجال أحد المظاهر الهامة لسياسة الملك عبد الله عل الصعيد الخارجي، الى جانب دعم القضايا العربية ومناصوئتها مع الحرص على إقامة علاقات متوازنة على المستوى العالمى خاصة مع الدول الكبرى فى هذا المجال ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية. وفى هذا الصدد يمكن التعرض لأهم محددات السياسة الخارجية للملك عبد الله من خلال عددا من القضايا الهامة والفاعلة بالنسبة للمملكة وذلك على النحو التالى:

ا- قضايا الامن والإرهاب بالمملكة

لاشك ان اهم القضايا الخارجية التى تفاعلت معها المملكة بقيادة الملك عبد الله هى قضايا الامن والإرهاب والذى يلقى بتاثيراته المباشرة على الامن الوطنى السعودى، ومن ثم يكون لزاما على طرح الرؤية السعودية فى هذا المجال كما يلى:

أ- قضية الإرهاب

لقد أصبح الإرهاب شراً بلا وطن وبلا هوية، ومن ثم فقد إمتدت يده لتصل إلى كافة الدول والمجتمعات على حد سواء دون تفريق على أساس مذهبي أو طائفي أو ديني أو غيره، ولم يكن يخطر ببال أحد أن تضرب يد الإرهاب الآثمة قبلة المسلمين ومهد الإسلام المملكة العربية السعودية. إلا أن الإرهاب أبى أن يحترم قدسية تلك الدولة التى يقصدها القاصى والداني من كل حدب وصوب لأداء الشعائر الإسلامية حيث تعرضت المملكة للعديد من التفجيرات الإرهابية والتى لم تفرق بين البشر، فالمهم عندها هو الدمار والتخريب مهما كانت الضحايا. ولم تقتصر آثار الإرهاب على قطاع معين أو جانب دون آخر، بل تخطت آثاره لتصل إلى كافة الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية داخل المجتمع، كما دفعت الى حالة من عدم الإستقرار الذى نشأ بدوره لإنتشار العنف فى المجتمع والذى ربما يدفع بعض الفئات الأخرى والتى تكون عادة فى ظروف اجتماعية واقتصادية سيئة الى الإنضمام الى تلك الجماعات. وقد كان لتلك الأعمال الإرهابية التى وقعت بالمملكة آثاراً عديدة على جميع المستويات ومنها الأمن الوطني والذى يعد أحد الركائز الأساسية اللازمة لتحقيق الإستقرار، الأمر الذي يعنى وجود

خطر فعلي يواجه المملكة. ولقد سعت الأطر المختلفة للسياسة الخارجية للملك عبد الله الى طرح تلك الإشكالية على الصعيد العالمي والذى تمثل فى عقد مؤتمر دولي بالرياض في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ ذو الحجة ١٤٢٥هـ الموافق ٥ إلى ٨ فبراير ٢٠٠٥م، حيث سعت المملكة لتدويل تلك القضية والتأكيد على أنها قضية عالمية وليست داخلية حيث عانت المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ من الإرهاب، وزادت حدة المعاناة في العصر الحديث، حتى أصبحت هذه الظاهرة مشكلة عالمية تشغل الأذهان وتؤرق الباحثين عن السلام والأمن والأستقرار الأمر الذي يستوجب جهودا دولية لاحتوائها والتصدي لها بفعالية الروح الجديدة والمسؤولية والإنصاف، بما يكفل القضاء عليها ويصون حياة الأبرياء ويحفظ للدولة سيادتها وللشعوب استقرارها وللعالم سلامته وأمنه.

وانطلاقا من هذه الحقائق، وحرصا من المملكة العربية السعودية على ضرورة تظافر الجهودالدولية للتصدى للإرهاب واقتلاعه من جذوره ومنع أسباب استفحاله وتجفيف مصادر تمويله، جاء انعقاد هذا المؤتمر تعزيزا للمساعي الدؤوبة لمواجهة الإرهاب عبر بلورة جهود واسعة النطاق تشمل العديد من الدول المتضررة منه وتبادل الآراء والخبرات والتجارب، والخروج بالتوصيات والمقترحات المناسبة لمواجهة هذه الآفة الخطيرة.

ولقد شهد هذا المؤتمر حضورا كبيرا من قبل الدول العربية والعالمية وهي: أثيوبيا، الأرجنتين، المملكة الأردنية الهاشمية، أسبانيا، أستراليا، أفغانستان، ألمانيا، دولة الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوزبكستان، أوكرانيا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إيطاليا، الجمهورية الباكستانية

الإسلامية، مملكة البحرين، البرازيل، بلجيكا، تركيا، تنزانيا، تونس، الجمهورية الجزائـــرية الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، الدانمرك، الإتحاد الروسي، سري لانكا، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، السودان، الجمهورية العربية السورية، الصين، طاجيكستان، العراق، سلطنة عمان، فرنسا، الفلبين، دولة قطر، كازاخستان، كندا، دولة الكويت، كينيا، الجمهـــورية اللبنانية، ماليزيا، جمهـــورية مصر العربية، المملكة المغـــربية، المملكة المتحدة، الهـــند، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الجمهورية اليمنية، اليونان، والمنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة التي حضرت المؤتمر وهي: الأمم المتحدة، منظمة المؤتمر الإسلامي، جامعة الدول العربية، الإتحاد الأفريقي، الإتحاد الأوروبي، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس وزراء الداخلية العرب، رابطة العالم الإسلامي.

ب- قضية الامن الخليجى

يمكن القول بأن مفهوم أمن دول الخليج العربية قد تركز على الداخل أكثر منه على المحيط الخارجي، فبعد خروج البريطانيين شعر أهل الخليج بعدم الإستقرار الأمني فلقد كان خروج البريطانيين من الجنوب العربي له أثر بالغ على تلك الإمارات الصغيرة، وبخاصة بعد إستيلاء جمهورية اليمن الجنوبي على الدولة الكثيرية، والدولة القعيطية التي تشابه إلى حدّ التطابق لإمارات الخليج العربي. وكانت دلالاتها السياسية ناقوس خطر يدق بعنف في أروقة الحكم الخليجية. وكان الحلّ بالنسبة لدول الخليج الناشئة هو في الإتحاد الطوعي في ما بينها بدلاً من الأخذ بنموذج الوحدة اليمنية القسرية، فكان قيام دولة الإمارات

العربية المتحدة بين سبع إمارات كدولة موحدة هو الحل الأول لتلافي الوقوع في مصير إمارات الجنوب العربي، ثم جاء الحل الثاني ولو بشكل أقل تماسكاً، وهو قيام مجلس التعاون كمنظمة أمن جماعي لدوله. وصارت دول الخليج العربي ترى أن أمن الخليج هو أمنها كدول، بالإضافة إلى حماية وتأمين الممرات المائية التي تعتبر الشريان الحيوي لنقل البترول. ولما لهذه الممرات من أهمية اقتصادية، فإن ضمان أمنها وحمايتها يكون بالاشتراك مع الجماعة الدولية ودول الخليج. وتبنت دول مجلس التعاون الخليجية العربية مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وحلّ الخلافات بالطرق السلمية، ومبدأ التعايش السلمي والأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي، وإبعاد المنطقة عن النفوذ الأجنبي، وتبنّي سياسة الحياد.

وبالنسبة للمملكة العربية السعودية فإن أهمية الرؤية السعودية لأمن الخليج العربي تنبع من اعتبارين يتعلق أولهما بالوزن السعودي في الخليج العربي ويرتبط ثانيهما بأهمية الخليج العربي بالنسبة لأمن المملكة السعودية بصفة عامة. فالمملكة السعودية تستمد أهميتها لأمن الخليج العربي من عدة إعتبارات أهمها أن السواحل السعودية في الخليج تشكل حوالي (١٦%) من إجمالي سواحل الخليج العربي وهى بذلك ثالث دولة خليجية من حيث طول سواحلها الخليجية بعد إيران(٣٦%) والإمارات (٢٤%)، كذلك فالسعودية تعتبر قوة إقتصادية عسكرية هامة في منطقة الخليج فإذا تمت مقارنة المقدرات السعودية بإجمالي مقدرات الدول الثماني المطلة على الخليج وهي دول مجلس التعاون الخليجي العربي وإيران والعراق نجد أن السعودية تشكل (٤٩%) من إجمالي مساحة تلك الدول وهي بذلك أكبر دولة خليجية من حيث المساحة كما تعتبر السعودية ثالث دولة من حيث عدد السكان (١١%) من

سكان الخليج بعد إيران (٦٣%) والعراق (١٧%) ولذلك فإن أمن الخليج العربي يعتبر أحد المحاور الرئيسية للأمن الوطني السعودي كما أن الدور السعودي يعتبر أساسيا في أيَّة ترتيبات أمنية في منطقة الخليج العربي.

٢- السياسة الخارجية السعودية تجاه القضايا العربية الرئيسة

أ- دور المملكة فى القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي

إن موقف المملكة من قضية فلسطين من الثوابت الرئيسية لسياسة المملكة منذ عهد الملك عبدالعزيز (رحمة الله) بدا من مؤتمر لندن عام ١٩٣٥م المعروف بمؤتمر المائدة المستديرة لمناقشة القضية الفلسطينية، إلى عهد خادم الحرمين الشريفين. قامت المملكة بدعم ومساندة القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها وعلى جميع الأصعدة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) وذلك من منطلق إيمانها الصادق بأن ما تقوم به من جهود تجاه القضية الفلسطينية إنما هو واجب يمليه عليها عقيدتها وضميرها وانتماؤها لأمتها العربية والإسلامية.

كما شارك الجيش السعودي في معارج الجهاد ضد العدو الصهيوني عام ١٩٤٨ م في فسطين. وذلك انطلاقا من الموقف الذي حدده الملك عبد العزيز – رحمة الله – في ذلك الحين، وهو ضرورة إبراز القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، بوصفها قضية جهاد شعب من أجل الحفاظ علي كيانه وهويته في مواجهة المحتل الصهيوني، علي أن يكون دور الدول العربية هو مساندة هذا الجهاد، وذلك رغبة في كسب التأييد الدولي المؤثر لصالح القضية وتجنبا لانسياق القضية في متاهة المصالح الأقليمية الضيقة.

ولقد واصلت المملكة جهودها في العمل علي كافة الأصعدة الإقليمية والدولية والإسلامية. وفي مختلف المجالات السياسية والمادية، ووقفت بكل ثقلها المعنوي والمادي من أجل تحرير القدس الشريف وحصوص الشعب الفلسطيني علي حقوقه الوطنية، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير، وأقامة دولته وعاصمتها القدس، وفق قرارات الشرعية الدولية المتمثلة في قراراي مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و٣٣٨، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ودعمت المملكة ولا تزال تدعم الشعب الفلسطيني للحصول علي حقوقه المشروعة واستعادة أراضيه المحتلة، وذلك جنبا إلي جنب مع ما بذلته من جهود ومن وضع إمكاناتها الذاتية من أجل تحرير سيناء في حينه والجولان والجنوب اللبناني.

ب- السياسة الخارجية للمملكة تجاه الأزمة العراقية

لاشك ان الوضع فى العراق يدعو للأسى البالغ وذلك لتدهور الأوضاع الأمنية في العراق، وما يشهده من صدامات وأعمال عنف تدفعها النعرات الطائفية والتعصب المذهبي، ولقد سعت المملكة منذ الإحتلال الامريكى للعراق مساعدة الشعب العراقى فى استعادة دولته واستقرارها حيث أن غياب الأمن والاستقرار في العراق ما يزال يعيق مساعي الدول الراغبة فعلاً في مساعدة العراق ومنها المملكة على تجاوز محنته وإعادة تأهيل اقتصاده والبدء في إعادة أعماره. وقد اكدت المملكة على أهمية ترسيخ وحدة العراق واحترام استقلاله وسيادته وعدم التدخل في شئونه الداخلية. كما دعت فى العديد من المؤتمرات العربية والاسلامية الى ما يلى:

أ- تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة

ب- نزع سلاح الميليشيات

ج- إحياء مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية، حتى يجد المواطن من يرعى شئونه ويقوم على مصالحه

د- عدم المساس بالتوازن الاجتماعي مع ضرورة التآخي والتراحم الذي يربط بين المذاهب والعشائر والمناطق العراقية

هـ- يجب على قوات الاحتلال القيام بمسؤولياتها الدولية تجاه حماية الحدود العراقية، والتصدي للهيمنة الخارجية السياسية أو الاستخباراتيه أو الأمنية على أجزاء العراق

و - أن تقوم الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ودول الجوار العراقي بمسؤولياتها في دعم استقلال العراق ووحدة أراضية واستقلاله الوطني.

ج- السياسة الخارجية السعودية تجاه البرنامج النووى الإيرانى

تبلور الطرح السعودى تجاه تلك القضية على أساس أن المملكة تطالب بجعل منطقة الشرق الاوسط خالية من اسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج، وان المملكة تؤيد المفاوضات الجارية بين دول الترويكا الاروبية (المانيا، بريطانيا، فرنسا) وبين ايران بشأن الملف النووي الايراني، وان المملكة تأمل ان تسفر هذه المفاوضات عن نتائج ايجابية تخدم الاستقرار في المنطقة. كما تعرب عن بالغ قلقها من مخاطر انتشار اسلحة الدمار الشامل وما لذلك من آثار سلبية كبيرة على البيئة وأمن واستقرار المنطقة، وتدعو الى

حل هذه القضية حلاً سلمياً في اطار الضمانات التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبما يعزز أمن واستقرار المنطقة

د- السياسة الخارجية للملك عبد الله تجاه الدول الأسيوية

فتحت الزيارة التي قام بها الملك عبد الله لكل من الصين والهند وهونج كونج وماليزيا وباكستان أواخر يناير وأوائل فبراير ٢٠٠٦ الباب أمام قفزة عربية سعودية جديدة نحو الشرق ضمن سياسة التوجه شرقًا التي بدأتها العديد من الدول العربية، وخصوصًا الخليجية لأسباب اقتصادية تتعلق بالإستفادة من نموذج النمو الآسيوي، وأخرى سياسية ذات دلالة تتلخص في موازنة الضغوط الغربية المتزايدة.

والحقيقة أن سياسة "التوجه شرقًا" التي عكستها زيارة الملك عبد الله، وحجم الصفقات والاتفاقات التي عقدت خلالها، ليست سياسة سعودية خالصة، وإنما هي سياسة بدأت دول عربية عديدة انتهاجها منذ بروز دول النمور الآسيوية وانهيار الشيوعية، وفرضتها أسباب سياسية للتخلص من رهن إرادة الدول لدى دول الغرب، وأخرى اقتصادية للاستفادة من هذا التوهج الاقتصادي في نقل خبرات وتجارب هامة.

وأهمية زيارة الملك عبد الله تكمن في حجم ووزن المملكة السعودية الاقتصادي والسياسي كقائدة لدول مجلس التعاون الخليجي، ما يشير لتوقع نمو كبير في سياسة "التوجه شرقًا" بين دول الخليج مستقبلاً، وربما يزعج الغرب والولايات المتحدة تحديدًا، خصوصًا أن العلاقات السعودية الأمريكية مرت في السنوات الأخيرة بمطبات عديدة.

أما المعنى الإستراتيجي لجولة الملك عبد الله فأكبر من ذلك، ويمتد للحديث عن سعي دول الخليج ككل منذ غزو الكويت والتدخل الأمريكي في المنطقة للبحث عن روابط إستراتيجية -غير الرابطة العربية- مع تكتل الجوار الآسيوي الصاعد لحفظ أمنها وتنمية اقتصادها استعدادًا لعصر انتهاء الوفرة النفطية.

بعبارة أخرى هناك أهداف إستراتيجية أخرى أهم من مجرد توقيع اتفاقات اقتصادية، ربما تمتد إلى استكشاف (شراكة إستراتيجية) مع الشرق الآسيوي استعدادًا للتقلبات السياسية في عالم اليوم، وبحثًا عن غطاء سياسي آخر غير الغطاء الغربي، على اعتبار أن الغطاء الآسيوي يختلف في أنه لا يخضع للعوامل الأيديولوجية أو للأهواء والمصالح والضغوط التي اشتهر بها الغرب في سياساته حتى الاقتصادية.

كما أن الملك يدرك أن النفوذ الاقتصادي في عالم اليوم هو نفوذ سياسي. وإذا كانت هذه الدول التي زارها والتي يقدر سكانها تقريبًا بربع سكان الكرة الأرضية في طريقها لتصبح قوى عظمى -وفقًا للتقارير الإستراتيجية المستقبلية- فمن صالح المملكة تطوير تعاونها معها وتوثيقه في ظل سياسة تنويع مصادر الاقتصاد -على غرار تنويع مصادر السلاح- وعدم الاقتصار على الغرب والولايات المتحدة، خاصة في ظل التردي المستمر للاقتصاديات الغربية وخطر الاعتماد علي الغرب وحده اقتصاديًا على الأقل.

خامسا: وقفات على طريق الديمقراطية السعودية

لاشك ان هناك العديد من المحددات والتى تقف كعلامات بارزة على وجود نظام ديمقراطى داخل اى دولة او عدم وجوده، ومن الممكن التعرض لمحددات النظام السعودى وذلك كما يلى:

١- خطوات اصلاحية واسعة

يبدو أن السعودية مقبلة على مرحلة جديدة من الإصلاحات لتحسين الحقوق المدنية عموما وحقوق المرأة بوجه خاص. فقد يكون مدخل قضايا المرأة، وفي مقدمتها حق الانتخاب والحصول على فرص عمل متكافئة مع الرجال وممارسة بعض الحقوق التربوية مثل مادة الرياضة البدنية في مدارس البنات والسماح للنساء بقيادة السيارات، المحرك الاساسي لبروز كتلة تضم ما يمكن وصفهم بـــ الإمراء الإصلاحيين، الذين بدأوا بطرح وجهات نظرهم علناً.

ونقلت صحيفة محلية عن أول سعودية تتولى منصب وزيرة في المملكة قولها انها لا تستطيع الظهور على شاشة التلفزيون دون تصريح. ولقي تعيين نورة الفايز، نائبة وزير التعليم لشؤون البنات ترحابا كبيرا كخطوة كبيرة على طريق اشراك المرأة في المجتمع السعودي الذي يحرم تفسيره المتشدد للاسلام المرأة من قيادة السيارات ومن حق الانتخاب أو الاختلاط بالرجال من غير المحارم.

وكان التلفزيون السعودي المملوك للدولة قد وظّفَ مذيعات خلال السنوات القليلة الماضية في اطار اصلاحات أعقبت هجمات الحادي عشر من سبتمبر ايلول التي وقعت في الولايات المتحدة ولفتت أنظار العالم للتشدد الوهابي في المملكة أكبر مصدر للنفط في العالم.

ورفضت نورة الفايز مطالِب بالسماح للفتيات بممارسة الالعاب الرياضية في المدارس وهو ما حرمته المؤسسة الدينية السعودية ونقلت الصحيفة عنها قولها ان ذلك ما زال مبكرا للغاية.

وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش ان المسؤولين السعوديين تعهّدوا أثناء مراجعة مجلس الامم المتحدة لحقوق الانسان لملف السعودية باتخاذ خطوات لإنهاء نظام وصاية الرجل على المرأة ومنح كامل الاهلية القانونية للمرأة السعودية البالغة ومنع التمييز ضد المراة، حسب بيان المنظمة.

وذكرت المنظمة انه اثناء الاجتماع قال مسؤولون سعوديون ان "مفهوم وصاية الرجل على المراة في الشريعة ليس متطلبا قانونيا وان الاسلام يكفل للمرأة حقها في تولي شؤونها بنفسها والتمتع بالاهلية"، حسب البيان. وتحكم الشريعة الاسلامية الحياة في السعودية، كما ان القانون يعتمد بشكل كبير على الشريعة في المملكة.

وعلى الجانب الآخر ورغم عدم وجود نص قانوني في النظام المروري، يمنع المرأة بالسعودية من قيادة السيارة في الطرق الرئيسية، تحاول المرأة أن تتخطى القيود في الحالات الطارئة وفقط في المناطق النائية والريفية.

ويذكر أن العديد من الأصوات المعارضة لهذا المنع في السعودية نادت بالسماح للمرأة بهذا الحق، فشكلت مجموعة من النساء السعوديات لجنة للضغط للحصول على حق قيادة السيارة، كما قامت الناشطة السعودية وجيهة الحويدر إلى جانب ١٢٥ امرأة بالتوقيع على عريضة بعنوان "مستعدات لمساعدة الحكومة في تدريب نساء أخريات، ومساعدتهن في الحصول على رخص بالقيادة."بحسب سي ان ان.

وتعد أريج خان، طالبة سعودية، مثالا حي على هذه الأصوات، بعد أن تحول مشروعها الجامعي إلى حملة توعية على الإنترنت يشارك فيها الآلاف من المؤيدين لموضوع قيادة المرأة بالسعودية للسيارة.

وقالت خان، إنها لم تشعر بالمشكلة التي جلبتها منع المرأة من قيادة السيارة إلا عند دخولها المرحلة الجامعية، وقالت خان "لم أتوقع أن يكون للقيادة هذا التأثير الكبير على حياتي، إلى أن دخلت الجامعة ووجدت نفسي مضطرة لانتظار والدي لإيصالي إلى أي مكان."

وكاد خوف خان على سمعة عائلتها الموجودة في السعودية أن يمنعها من الكشف عن اسمها، إلا أن الصدى الإيجابي الذي لاقته من الناس، والدعم العائلي دفعاها إلى المحاولة في إحداث تغيير. وأشارت خان إلى أنه "رغم أن الأمر لا يعطي المرأة بالسعودية الحرية الكاملة، إلا أن السماح لها بالقيادة يعد بداية إيجابية على الطريق الصحيح."

ويبدو أن السعودية مقبلة على مرحلة جديدة من الإصلاحات قد يكون مدخلها قضايا المرأة، وفي مقدمتها حق إدراج مادة الرياضة البدنية في مدارس الفتيات، على أن الميزة الأساسية فيها بروز كتلة تضم ما يمكن وصفهم بـ"الإمراء الإصلاحيين"، الذين بدأوا بطرح وجهات نظرهم علناً.

ورداً على سؤال لطفلة في الثامنة من العمر، أعربَ أمير منطقة الرياض، خالد الفيصل، عن أمله بأن يتم إدراج الرياضة البدنية في مدارس البنات قريباً، لينضم بذلك إلى تلك الكتلة التي تواجه بالمقابل ضغوطاً من التيار المتشدد الراغب ببقاء الأحوال على ما هي عليه. بحسب سي ان ان.

الفيصل، الذي كان يتحدث في "ملتقى شباب مكة"، قال إن بلاده "تعيش اليوم عصرها الذهبي في التنمية والمبادرات والتحدي والاستنفار". وخلال الملتقى، انبرت طفلة في الثامنة من عمرها لسؤال الأمير، المعروف أيضاً بكتابة الشعر، عن أسباب عدم وجود ملاعب رياضية في مدارس البنات، على غرار تلك الموجودة في مدارس البنين، فرد الأمير عليها بالقول: "سنرى الملاعب الرياضية في مدارس البنات بجهود الأمير فيصل بن عبد الله بن محمد، وزير التربية والتعليم".

والبارز أن التعليق غاب عن التغطية الإعلامية الرسمية في السعودية، لكنه برز على الصحف ووكالات الأنباء الخاصة والأجنبية، كما كان محور اهتمام التغطية التي جاءت حول الحدث على موقع المنتدى الخاص بالأمير.

من جهة اخرى كشفت دراسة سعودية حديثة أن ٩٣% من طالبات الجامعات في المملكة لديهن رغبة لإجراء عمليات تجميل، فيما لم تبدِ ٧% استعدادهن لإجراء عمليات تجميل نظرا للأعراف والتقاليد المجتمعية المحيطة ببيئتهن. وكشفت الدراسة التي أعدها رئيس اللجنة الطبية والتأمينية في اللجنة الاستشارية في جامعة الملك سعود والاستشاري التجميلي أحمد العتيبي أن أكثر السيدات إقبالا على التجميل هن سيدات المجتمع الأول، العائلات المعروفة، والعاملات في مراكز قيادية سواء في القطاعات الحكومية أو القطاع الخاص، وأن التجميل يعتبر عنصراً مساعداً في حفاظ السيدة على وظيفتها ومركزها القيادي لأطول فترة ممكنة دون أن تحتل سيدة أخرى مكانها.

وأشارت الدراسة التي شملت ٩٠٠ طالبة جامعية من مختلف جامعات المملكة ونشرتها صحيفة "الاقتصادية" السعودية إلى إن دراسة عربية حديثة

أوضحت أن نسبة الأخطاء الطبية في العلميات التجميلية تقلصت إلى ١٥ في المائة خلال الأعوام القليلة الماضية بعد أن سجلت مطلع التسعينيات ما نسبته ٤٠ في المائة، وأن انخفاض النسبة جاء نتيجة لاستخدام الأجهزة التجميلية المتطورة وكذلك وجود كوادر تأهيلية على مستوى عال في طب وجراحة التجميل. بحسب أريبيان بزنس.

وقالت الدراسة أن مراكز التجميل تعد المؤثر السلبي الأول في بشرة السيدات في الخليج، ونصحت السيدات بالابتعاد عن المستحضرات الرخيصة في المشاغل وكذلك منتهية الصلاحية أو المغشوشة، نظراً لما تسببه من أعراض الشيخوخة المبكرة والحساسية والتصبغات غير المحمودة.

وأكدت أن الدعم الملحوظ من وزارات الصحة الخليجية ودعمها الكوادر الطبية المؤهلة وتوفيرها أحدث الأجهزة العالمية في مجال الليزر والتجميل ساعدت في إيجاد بيئة تجميلية خليجية تقدم أفضل الخدمات عالمياً وبالأسعار نفسها وبتقنيات أعلى ودون أخطاء طبية.

من جهته، قال الدكتور علي الزهراني وهو أختصاصي نفسي، إن مسالة التجميل تحتاج إلى دراسة نفسية السيدة قبل كل شيء وإن مفهوم التجميل والتطور الطبي التجميلي ساعد بشكل كبير في علاج كثير من الحالات النفسية وتجاوز الكثير من الأزمات والاضطرابات النفسية لدى السيدات في السعودية.

وأشار إلى أن تطور الطب التجميلي ووجود الكوادر الطبية ساعد كثيرا من الراغبات في الزواج على تزيين أنفسهن وكذلك المطلقات والعوانس وذلك لإضافة لمسة جمالية بسيطة وليست تغييرا كاملا في الشكل مثل حال التجميل في البلدان الغربية.

٢- تحولات فى المشهد السياسى السعودى

على الرغم من عمليات التحديث والتحضر التي حدثت طيلة العقود الثلاث الماضية، ونجم عنها العديد من التحولات في الخريطة الاجتماعية السعودية، أفرزت في النهاية، طبقة وسطى فإن المطالب الإصلاحية الشعبية لا تزال ضعيفة، ويبدو أن السعوديين أكثر ميلاً للقبول بمقولة "لا ضرائب، لا تمثيل" كما تم احتواء العديد من حركات المعارضة التي حاولت تحدي سلطة العائلة المالكة، وذلك على غرار ما حدث عام ١٩٧٩ حين قامت إحدى الجماعات بالسيطرة على المسجد الحرام في مكة فيما عرف بحركة "جهيمان العتيبي"، فضلاً عن ظهور ما يعرف بحركة "الصحوة الإسلامية" إبان عقد الثمانينيات.

وقد شهد عقد التسعينيات تحولاً ملحوظًا في المشهد السياسي السعودي، نتيجة لتداعيات حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وتأثيراتها على الأوضاع الداخلية في السعودية، خصوصًا الوضع الاقتصادي؛ حيث ارتفعت معدلات الفقر والبطالة، وهو ما حدا ببعض المثقفين السعوديين إلى المطالبة بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية. لذلك فقد وقّعت ما يقرب من خمسين شخصية دينية وفكرية مذكرة للملك فهد بن عبد العزيز، عرفت باسم "مذكرة الشورى" دعت فيها لإنشاء مجلس تشريعي لمواجهة الفساد، وضمان توزيع الموارد بين المواطنين.

وقد أعلن الملك فهد في عام ١٩٩٢ عن إنشاء مجلس استشاري أطلق عليه "مجلس الشورى" يتم تعيين أعضائه جميعًا، وتم الإعلان أيضًا عن تعيين مجالس بلدية في مناطق المملكة المختلفة. وفي النصف الثاني من التسعينيات أُدخلت بعض الإصلاحات الإدارية، لامتصاص حال الغضب في الشارع السعودي.

ولكن بنهاية العقد، واجهت الحكومة السعودية تحدي صعود الجماعات الجهادية العنيفة التي حاولت الاستفادة من حال السخط وعدم الرضا الموجودة في الشارع السعودي، وذلك انطلاقًا من خلفيات دينية من أجل تدعيم شرعيتها بين المواطنين. وكرد فعل ذلك حاولت السلطة الدينية الرسمية "الوهابية" إحكام سيطرتها على المساجد والمحاكم والمدارس.

وبعد وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، بدا أن السعودية على وشك الدخول في مرحلة جديدة، حيث أحدثت الهجمات صدمة في المجتمع السعودي، وما آلت إليه الأيديولوجية الوهابية، وقد تمثل التأثير المباشر لهذه الأحداث في ارتفاع الضغوط على العائلة المالكة من أجل القيام بإصلاحات سياسية جدية لمواجهة الإرهاب والتطرف. كما فتحت جدلاً ساخنًا بين النخب السعودية حول ما الذي حدث؟ وكيف يجب مواجهته؟ وعلى إثره ارتفعت المطالب الداخلية بالإصلاح.

بكلمات أخرى، لعبت العوامل الداخلية والخارجية دورًا مهمًّا في الانفتاح السياسي الذي شهدته المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة، وخلقت دوافع لدى الحكومة السعودية لمواصلة طريق الإصلاح.

وكشفت الخطوات الإصلاحية التي جرت في المملكة مؤخرًا عن وجود عدد من الفاعلين السياسيين، فبالإضافة إلى العائلة المالكة المتحالفة مع المؤسسة الدينية التقليدية، فهناك مجموعة الليبراليين الإصلاحيين، والإسلاميين المعتدلين، والجماعات الدينية المحافظة التي تعارض النخبة الدينية الرسمية التي تتبنى الخطاب الوهابي. وهو ما يمكن استعراضه على النحو التالي:

- الأسرة المالكة

تنص المادة الخامسة من النظام الأساسي للحكم في السعودية على أن "نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ملكي، ويكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء.. ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم".

ومنذ وصولها للحكم في الربع الأول من القرن العشرين، نادرًا ما تعرضت العائلة المالكة في السعودية للتحديات، حيث نجحت في إحكام سيطرتها على كافة المؤسسات سواء الحكومة أو المناطق والمحليات والتي تخضع جميعها لسلطة الأمراء السعوديين، بالتحالف مع الأجهزة البيروقراطية.

ومنذ قيام الدولة السعودية الحديثة عام ١٩٣٢ أقامت العائلة المالكة حكمها على أساس من الإسلام (الذي يقوم على تفسير أصولي للإسلام وقد ظهر منتصف القرن الثامن عشر)، في حين عمل الوهابيون على تقوية الولاء للأسرة المالكة.

كما أقامت العائلة المالكة شبكة من التحالفات الإقليمية والدولية من أجل تدعيم مكانتها، وهنا تجدر الإشارة إلى تحالفها الإستراتيجي مع الولايات المتحدة منذ اكتشاف النفط عام ١٩٣٨، وذلك من أجل حماية حكمها لحظات الاضطراب الإقليمي، وذلك على غرار ما حدث إبان المواجهة مع الناصرية خلال الستينيات، ومع صدام حسين بعد غزوه للكويت عام ١٩٩٠.

وفيما يخص الموقف من الإصلاح السياسي، يبدو أن ثمة اتجاهين داخل الأسرة المالكة، أحدهما معتدل والآخر محافظ، يمثل الاتجاه الأول الملك عبد الله بن عبد العزيز الذي يتبنى النهج التدريجي في الإصلاح ويؤيد إحداث

مزيد من المشاركة السياسية للمواطنين السعوديين، شريطة ألا يؤدي ذلك إلى تهديد هيمنة الأسرة المالكة على البلاد. ويشجع هذا الاتجاه العمل على تحديث المنهج الوهابي وتقليل التمييز تجاه جماعات المعارضة التي عانت من الإقصاء الوهابي كالشيعة والنساء وحركات المعارضة.

وقد انتقلت السلطة الفعلية على البلاد للملك عبد الله منذ مرض الملك الراحل فهد بن عبد العزيز منتصف التسعينيات، وذلك قبل أن تنتقل له بشكل رسمي بعد رحيل الملك فهد صيف ٢٠٠٥. وقد أخذ الملك عبد الله على عاتقه معظم الإصلاحات السياسية التي جرت في البلاد منذ عام ٢٠٠٢.

كذلك يمثل هذا الاتجاه الأمير سعود الفيصل الذي يحتفظ بمنصب وزير الخارجية منذ ثلاثين عامًا والذي انتقد المؤسسة الوهابية بسبب تشددها تجاه الحقوق السياسية والمدنية للمرأة، مشيرًا إلى أنه "لا يوجد في القرآن ما ينص على منع المرأة من قيادة السيارة، وأن يكون لها حق التصويت وتحديد مسارها الوظيفي".

أما الاتجاه الثاني داخل الأسرة المالكة والذي يتخذ موقفًا متحفظًا تجاه الإصلاح السياسي، فيخشى أن تؤدي تعزيز إجراءات الإصلاح إلى أن تفقد الأسرة المالكة سيطرتها على المجتمع السعودي. ويمثل هذا الاتجاه ولي العهد الأمير سلطان بن عبد العزيز، والأمير نواف بن عبد العزيز وزير الداخلية والأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض. وجميعهم يعتبرون أن الولاء الذي توفره الوهابية الرسمية يُعَدّ أداة هامة للحفاظ على حكم البلاد. كذلك يعارضون منح مزيد من الحريات للأقليات وجماعات المعارضة، متهمين إياها بإثارة القلاقل وتهديد الاستقرار المجتمعي.

وبغض النظر عن هذه الانقسامات، إلا أن ثمة اتفاقًا على ضرورة الفهم المشترك واتباع المعايير الكفيلة بالتصدي لموجات العنف والتطرف، وذلك من خلال تبني بعض إجراءات الانفتاح السياسي.

- **المؤسسة الدينية**

تنص المادة ٢٣ من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية على أن الدولة "تحمي عقيدة الإسلام.. وتطبق شريعته وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر.. وتقوم بواجب الدعوة إلى الله". وهو ما قد يفسّر الدور القوي الذي تلعبه المؤسسة الدينية الرسمية "الوهابية" في السعودية، حيث تخضع معظم شئون المجتمع من تعليم وعدالة وسلوكيات لآليات المنهج الوهابي، ونتيجة لتحالفها القوي مع الدولة السعودية، فقد تغلغلت المؤسسة الدينية في مختلف شئون الدولة السعودية وكوّنت شبكة قوية لها داخل مختلف المؤسسات كالمدارس والجامعات والمراكز الخاصة.

وتعتبر هيئة "كبار العلماء" التي تأسست بمرسوم ملكي عام ١٩٧١ أعلى سلطة دينية في السعودية، وهي تتكون من ٢٠ شخصية دينية يتم تعيينها بواسطة الملك ويرأسها المفتي الأكبر. ويتلخص دورها في إبداء الرأي فيما يحال إليها من ولي الأمر من أجل بحثه، وتكوين الرأي المستند إلى الأدلة الشرعية فيه، كما تقوم بالتوصية في القضايا الدينية المتعلقة بتقرير أحكام عامة، وإصدار الفتاوى.

أما المؤسسة الدينية الأخرى ذات الأهمية فتتمثل في "هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" والتي تختص بالنظر في تطبيق الفضائل

والامتناع عن الرذائل. وتتكون من مجموعة من الموظفين والمتطوعين، فضلاً عن ذلك هناك وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ووزارة الحج التي تشرف على شئون المسجد الحرام.

ومنذ عقد السبعينيات، لعبت المؤسسة الدينية دورًا مهمًّا، وذلك استنادًا للمذهب الوهابي، في دعم الشرعية السياسية للأسرة المالكة، وقد وجهت هذه المؤسسة العديد من الانتقادات للإجراءات الأخيرة للانفتاح السياسي، وهو ما جعلها تلقى قبولاً لدى الجناح المحافظ في الأسرة المالكة.

- الإصلاحيون الليبراليون

في ظل تقييد الحريات السياسية ومنع إنشاء الأحزاب السياسية في السعودية، ظهرت مجموعة من الإصلاحيين بين أساتذة الجامعات والمثقفين والمحامين والصحفيين والناشطين السياسيين، وقد عمل هؤلاء منذ وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر على الاستفادة من الأوضاع الجديدة لحشد التأييد سواء بين المواطنين أو داخل الجناح المعتدل في الأسرة المالكة.

ومنذ عام ٢٠٠٢ يطرح هؤلاء الإصلاحيون أجندة تستهدف المزيد من الحريات السياسية والحقوق المدنية للرجال والنساء، كما يضغطون من أجل تعزيز المساواة بين الأغلبية السنية والأقلية الشيعة وتعزيز مشاركتهم في الأمور العامة. فضلاً عن المطالبة بتقوية مجلس الشورى كي يصبح له اختصاصات تشريعية، ويطالبون بإجراء انتخابات في مختلف المؤسسات السياسية.

وقد أثارت هذه المطالب حفيظة الجناح المحافظ في الأسرة المالكة وكذلك المؤسسة الدينية الرسمية، وهو ما جعل غالبية هؤلاء الإصلاحيين عرضة

للمضايقات الشخصية والأمنية، فقد منع أساتذة الجامعات من التدريس، وتم حظر سفر البعض منهم للخارج، فضلاً عن سجن البعض الآخر.

وفي ديسمبر ٢٠٠٣ تقدم نحو ١١٦ من الإصلاحيين الليبراليين والإسلاميين المعتدلين بوثيقة تدعو لتأسيس ملكية دستورية في السعودية، وتلخصت مطالبهم في توفير مناخ من الحريات السياسية والمدنية لكافة المواطنين، وضمان المساواة بين الرجال والنساء، والفصل بين السلطات وتفعيل مبادئ الرقابة والمحاسبة، وانتخاب مجلس نيابي، وتأسيس قضاء مستقل عن السلطة التنفيذية، وإنشاء محكمة دستورية عليا، وإنهاء كافة القيود عن منظمات المجتمع المدني، ومكافحة الفساد وضمان التوزيع الأمثل للموارد.

وفي مارس ٢٠٠٤ تم إلقاء القبض على ١٢ شخصًا من الموقعين على الوثيقة، تم الإفراج عن تسعة منهم بشرط عدم تجديد هذه المطالب والتوقف عن ممارسة أي نشاط سياسي، في حين رفض الثلاثة الآخرون هذه الشروط وهم: علي الدوميني ومتروك الفالح وعبد الله الحميد. وفي مايو ٢٠٠٥ صدرت عليهم أحكامًا بالسجن تتراوح ما بين ست إلى تسع سنوات، إلى أن أصدر الملك عبد الله مرسومًا بالعفو بمناسبة توليه الحكم في أغسطس ٢٠٠٥.

- الإسلاميون المعتدلون

يتفق الإسلاميون المعتدلون مع الإصلاحيين الليبراليين على الحاجة للضغط من أجل الإصلاح، ولكن من منظور مختلف، فهم ينتقدون التفسير الوهابي الأصولي للإسلام، ويطالبون بضرورة تطوير أداء المؤسسة الدينية الرسمية. ويطالب كل من الشيخ عبد العزيز القاسم، وهو محام يعيش

بالرياض، وحسن المالكي، وهو مدرس في جامعة الإمام محمد بن سعود، وهما من أبرز أسماء هذا التيار، بالتشجيع على ضرورة تفسير الدين الإسلامي بطريقة يمكنها استيعاب الأفكار الحديثة، مثل محاسبة الحكومة وتدعيم الحريات السياسية واحترام حقوق الإنسان. كذلك يختلف هؤلاء عن الإصلاحيين الليبراليين فيما يتعلق بالموقف من بعض قضايا الإصلاح الاجتماعي والثقافي. وقد أدت مواقفهم هذه إلى الدخول في صدام مع المؤسسة الدينية الرسمية، فعلى سبيل المثال تم إيقاف حسن المالكي عن عمله بجامعة الإمام محمد بن سعود وتم وقفه عن التدريس بها.

مؤشرات الاصلاح

جاءت إجراءات الإصلاح في السعودية في ظل تجاذب القوة بين اللاعبين الرئيسيين، كرجال الدولة ورجال الدين، والإسلاميين المعتدلين، والإصلاحيين الليبراليين. وقد حدّد التفاعل الدائم بين العائلة المالكة والمؤسسة الدينية الوهابية سرعة الإصلاحات المطبقة ومداها.

وكان دخول لاعبين آخرين المجال السياسي عنصرًا مهمًّا في صياغة العملية الإصلاحية. وعلى الرغم من كون هذه المجموعات المنشقة، وفي مقدمتها المجموعات الإصلاحية الليبرالية، والمجموعات الإسلامية المعتدلة، ورجال الدين المحافظون المنتقدون للوهابية الرسمية، بعيدة كل البعد من أن تكون حركات معارضة منظمة وفعّالة، فإنها طرحت قضايا الإصلاح أمام الرأي العام، وحشدت عددًا من المؤيدين لا بأس به، وهو ما جعل العائلة المالكة والمؤسسة الدينية تلتفت إلى مطالبها وتحاول التعاطي معها.

وقد أعادت الإصلاحات التي طبقتها الحكومة السعودية في السنوات الأخيرة الحياة إلى المجالس الاستشارية الموجودة وأدخلت آلية للانتخابات البلدية، وبزغت فرص جديدة لمشاركة المواطن في المجتمع المدني، واتسع هامش الحرية في الحياة العامة بصورة كبيرة، فضلا عن الإصلاح التعليمي؛ وهو ما دفع بطموحات العديد من المثقفين السعوديين للدفع باتجاه تسخين العملية الإصلاحية في المرحلة المقبلة.

وتتمثل أهم مؤشرات الإصلاح التي جرت طيلة السنوات الماضية فيما يلي:

١- إصلاح مجلس الشورى:

تعد المجالس الاستشارية إحدى السمات المميزة للدولة السعودية منذ إنشائها، وقد اعتمد عليها الملك عبد العزيز آل سعود خلال العشرينيات من القرن الماضي. وفي عام ١٩٩٢ قام الملك فهد بن عبد العزيز بإدخال بعض التعديلات على دور مجلس الشورى وذلك استجابة للمطالب الملحة بذلك عام ١٩٩١. وفضلا عن دوره في تقديم الرأي والمشورة للملك في الموضوعات التي يحيلها للمجلس، فقد تم إدخال تعديلات تضمن مناقشة المجلس لبعض القضايا العامة، فضلا عن إرسال بعض المقترحات للحكومة، ولكنه لا يمتلك صلاحيات تشريعية.

وفي دورته الأولى عام ١٩٩٢ بلغ عدد أعضاء المجلس ٦٠ عضوا، إضافة إلى الرئيس، ولكن في دورته الخامسة في ٢٠٠٥ وصلت العضوية إلى ١٥٠ عضوا. وينتمي نصف الأعضاء للمؤسسة الدينية الرسمية، والباقي من أساتذة الجامعات والتكنوقراط ورجال الأعمال.

وقد شهد المجلس خلال السنوات القليلة الماضية تحولين أساسيين، الأول حدوث قدر من الاستقلال الذاتي للأعضاء، وعدم الالتزام بالدور الاستشاري فقط للمجلس. ففي ديسمبر ٢٠٠٥ تم تعديل المادة ١٧ من النظام الأساسي للمجلس كي تنص على رفع قرارات مجلس الشورى إلى الملك مباشرة بدلاً من مجلس الوزراء كما كان الحال من قبل. وإذا اتفقت وجهات نظر مجلسي الوزراء والشورى تصدر القرارات بعد موافقة الملك عليها، أما إذا تباينت وجهات النظر في المجلسين يعاد الموضوع إلى مجلس الشورى ليبدي ما يراه بشأنه ويرفعه إلى الملك لاتخاذ ما يراه، كما تم تعديل المادة ٢٣ كي تعطي أعضاء المجلس مزيدا من الحرية في اقتراح ومناقشة العديد من مشروعات القوانين.

أما التحول الثاني فيتمثل في تنوع الخلفيات السياسية في العضوية، حيث تم تعيين عناصر إصلاحية ليبرالية، وإسلامية معتدلة. وقد طرح هؤلاء الأعضاء الجدد العديد من القضايا الجدلية داخل المجلس مثل الموقف من المؤسسة الدينية وأجندة الإصلاح السياسي في المملكة. كما باتت مناقشات المجلس مفتوحة ومتاحة لوسائل الإعلام، ويسمح للعديد من الشخصيات النسائية والناشطين لحضور بعض الجلسات وحضور مناقشات مفتوحة وطرح قضاياهم على أعضاء المجلس مثل قضية قيادة المرأة للسيارة على سبيل المثال.

٢- الانتخابات البلدية

في عام ١٩٩٣ صدر مرسوم ملكي بنظام المناطق، وتم تعيين مجالس بلدية لإدارة شئون الحكم في مناطق المملكة المختلفة، ومتابعة الأداء المحلي وتقديم الاستشارات للأجهزة التنفيذية. وقد حدد النظام اختصاصات ومسئوليات المجالس البلدية والتي تميزت بطابعها الإداري بوجه عام.

في عام ٢٠٠٥ واستجابة للمطالب المحلية بالإصلاح، قررت الحكومة السعودية إجراء أول انتخابات بلدية "جزئية" لاختيار ١٧٨ مجلسا بلديا. وتم إجراء الانتخابات على ٣ مراحل خلال ٣ أشهر امتدت من فبراير إلى إبريل ٢٠٠٥، وتم استثناء المرأة من الترشيح والتصويت في الانتخابات. وقد كشفت نتائج الانتخابات عن مدى تأثير الروابط والتقاليد القبلية في المجتمع السعودي، وطبيعة الموقف المتشدد من المشاركة السياسية للمرأة.

وبالرغم من ذلك فقد انطوت الانتخابات البلدية في السعودية على ثلاثة معان، أولها أن هذه أول انتخابات تجرى في البلاد منذ عقد الستينيات وهو ما يعيد المشاركة السياسية للذاكرة السعودية. ثانيها، أنها خلقت، ولأول مرة، كيانات تمثيلية ومنتخبة في البلاد، بدلاً من المجالس الاستشارية المعيّنة. وثالثها، أنها أثارت الجدل بين السعوديين حول أهمية الانفتاح السياسي، وضرورة العمل من أجل تقوية الإصلاحات السياسية في البلاد.

٣- تدعيم منظمات حقوق الإنسان والنقابات المهنية

وافقت الحكومة السعودية خلال العامين الأخيرين على تأسيس منظمتين لحقوق الإنسان، كما دعمت النقابات المهنية وسمحت بالمشاركة السياسية للمرأة في بعض مجلس إداراتها. ففي إبريل ٢٠٠٤ وافقت الحكومة على تأسيس أول منظمة غير حكومية لحقوق الإنسان (الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان) وذلك لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في المملكة، وتقديم التقارير اللازمة عنها للجهات المختصة خصوصا وزارة الداخلية.

ومنذ إنشائها قامت اللجنة بزيارة السجون في مختلف مناطق المملكة، ولفتت الأنظار إلى حالات الاحتجاز لفترات طويلة دون محاكمة أو توجيه تهم محددة. كما تحققت اللجنة من بعض حالات التظلم من سوء المعاملة داخل السجون. بيد أنها لم تولِ اهتماما كافيا لقضايا الرأي وحرية التعبير. مثال ذلك أن اللجنة لم تعلق على قضية احتجاز ثلاثة من الموقعين على "مذكرة الملكية الدستورية"، ولم ترصد حالات التمييز تجاه المرأة والمواطنين الشيعة في السعودية.

وفي ديسمبر ٢٠٠٥ تم إنشاء لجنة حكومية لمراقبة حقوق الإنسان في السعودية (اللجنة السعودية لحقوق الإنسان) ويتمثل دورها في تنمية الوعي بقضايا وثقافة حقوق الإنسان في المجتمع السعودي، والتأكد من ملاءمة ذلك للشريعة الإسلامية. ويتم تعيين أعضائها بمرسوم ملكي. ويصبح من الصعب الاقتناع بقدرة اللجنة على الخروج عن مثيلاتها في الدول الأخرى، والتي تحاول تبرير تجاوزات حقوق الإنسان من قبل الحكومات.

وفي يونيو ٢٠٠٤ تم الترخيص لنقابة الصحفيين وتم تعيين صحفيتين في مجلس إدارتها من بين ٩ أعضاء، وهو ما فتح الباب واسعا أمام النساء للمشاركة في فعاليات النقابات المهنية الأخرى؛ ففي ديسمبر ٢٠٠٥ عقدت انتخابات مجلس إدارة نقابة المهندسين وسُمح للنساء بالمشاركة فيها ترشيحا وتصويتا، وقد تنافس فيها ٧٠ مرشحا، ومرشحة واحدة للتنافس على ٧ مقاعد، وقد نجحت المرشحة في الفوز بمقعدها. ومؤخرا سمحت الحكومة بإجراء انتخابات جزئية في الغرف التجارية لبعض المناطق.

وبالرغم من هذه التطورات فإن هناك من ينظر إليها باعتبارها محاولة للالتفاف على حق المرأة في المشاركة في الانتخابات البلدية، ومحاولة صرف الأنظار عن الدور القوي الذي يمكن أن تلعبه المرأة السعودية في تقوية المجتمع المدني.

٤- إصلاح التعليم

على الرغم من وجود بعض الإشارات على الاهتمام الحكومي بملف الإصلاح التعليمي إبان عقد التسعينات، فإن الاندفاعة الحقيقية لمثل هذا الاهتمام قد وضحت عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. ومنذ ذلك الحين بدا أن الإصلاح التعليمي يستهدف بالأساس محاربة الإرهاب؛ فكثيرا ما تتهم الولايات المتحدة النظام التعليمي المعتمد على كثير من الأيديولوجية الوهابية، والذي يمثل من وجهة نظرها مفرخا جيدا لأفكار التطرف والتشدد وكراهية الآخر.

وقد دعا الإصلاحيون الليبراليون إلى ضرورة تخليص التعليم السعودي من قبضة المؤسسة الدينية الرسمية، والحد من تدخلها في المناهج الدراسية، وضرورة العمل على خلفية ثقافة التعددية وقبول الآخر في هذه المناهج. وفي السنوات الأخيرة انتقد الجناح المعتدل في الأسرة الحاكمة هيمنة المؤسسة الدينية على النظام التعليم، في الوقت الذي طالبت فيه الولايات المتحدة بضرورة رفع يد رجال الدين الوهابيين عن العملية التعليمية.

ولقد اتخذت وزارة التعليم في الفترة ما بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٥ عددا من الخطوات لإزالة الأفكار المتشددة وخلق قدر من التوازن بين التعليم الديني وغير الديني. ففي عام ٢٠٠٢ تم حذف ما يحض على التمييز تجاه الشيعة

وغير المسلمين من المناهج الدراسية، واستبدال تعاليم تحض على التسامح وقبول الآخر بذلك. وفي عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ قام وزير التعليم السعودي محمد الرشيد بإلغاء الفصل الإداري بين مدارس الطلبة والطالبات في المملكة، وأقر تدريس اللغة الإنجليزية في المدارس الابتدائية.

وقد قوبلت هذه الإجراءات باستهجان شديد من جانب رجال المؤسسة الدينية الرسمية؛ وهو ما دفع الحكومة إلى الإبطاء في مسيرة الإصلاح التعليمي. وما لبث أن خرج الرشيد من الحكومة في فبراير ٢٠٠٥ بعد الحملة الشرسة التي شنها ضده نفر من رجال الدين، ليحل محله عبد الله بن صالح العبيد.

٥- مؤسسة الحوار الوطني

في يونيو ٢٠٠٣ أعلنت الحكومة السعودية عن مبادرة لعقد مؤتمرات للحوار الوطني، وذلك لمناقشة العديد من القضايا الإصلاحية ودعم حرية التعبير. ولهذا الغرض تم تأسيس مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، وعقدت عدة جلسات للحوار وتم توجيه الدعوة فيها لأطياف مختلفة من أساتذة الجامعات والناشطين والمثقفين من الرجال والنساء. وقد سمح لبعض الإصلاحيين الليبراليين والشيعة بالمشاركة في مؤتمرات الحوار، بالإضافة إلى رجال الدين وبعض مسئولي الحكومة.

وقد عقدت ٥ جلسات حتى الآن، وذلك في الفترة ما بين يونيو ٢٠٠٣ وحتى ديسمبر ٢٠٠٥، تم فيها مناقشة معظم قضايا الإصلاح السياسي ومستقبل التطرف والراديكالية، فضلا عن مناقشة أوضاع المرأة، ومشاكل الشباب.

وقدم المتحاورون مقترحات بشأن انتخاب أعضاء مجلس الشورى، ودعم المساواة في الحقوق السياسية بين الرجل والمرأة، والتوزيع العادل للموارد، وتقوية المجتمع المدني، وإلغاء كافة أشكال التمييز تجاه الأقلية الشيعية. وقد تمت الاستجابة لبعض هذه المقترحات، فتم تعديل بعض مواد مجلس الشورى لجعله أكثر حيوية، كما أجريت أول انتخابات بلدية في البلاد عام ٢٠٠٥.

وقد أسفرت الإصلاحات التي قامت بها الحكومة السعودية عن إجراء أول انتخابات في البلاد، فضلا عن خلق فرص جديدة أمام المواطنين للانخراط في أنشطة المجتمع المدني، ونقلت الجدل حول الحريات السياسية من الغرف المغلقة إلى الفضاء العام. وفي إطار هذه القيود والمحددات التي تركز كل السلطات في أيدي الأسرة المالكة، والمؤسسة الدينية، فإن هناك ٤ طرق رئيسية يجب على الحكومة السعودية أن تسلكها من أجل استمرار العملية الإصلاحية، وهي:

ا- تقوية مجلس الشورى ودعم المجالس البلدية:

من أجل تعزيز دور مجلس الشورى، يجب أن يتم اختيار أعضائه، أو على الأقل نسبة منهم، من خلال الانتخاب الحر المباشر. وفي هذا الإطار اقترح بعض الإسلاميين المعتدلين والإصلاحيين الليبراليين أن يتم انتخاب ما يقرب من ٢٥ إلى ٥٠ شخصا من بين ١٥٠ عضوا في المجلس. ومنذ عام ٢٠٠٢ فإن ثمة تطورا داخل الجناح المعتدل في الأسرة المالكة بأهمية انتخاب بعض أعضاء المجلس، حصوصا بعد أن كشفت الانتخابات البلدية عن أنه لا يوجد أي خطر يهدد الاستقرار أو يهدد شرعية الأسرة المالكة.

كما يجب زيادة صلاحيات المجلس بحيث تتعدى الإطار الاستشاري الشكلي، وبدلا من الإفراط في توسيع هذه الصلاحيات، على غرار ما يطالب به بعض الإصلاحيين الليبراليين الذين دعوا إلى أن يصبح المجلس رقيبا على أعمال الحكومة ويسائل أعضاءها، فإنه يمكن زيادة صلاحيات المجلس بشكل جزئي، كأن يتم مساءلة بعض الوزراء عن جوانب الإيرادات والنفقات في وزاراتهم. أما بالنسبة للمجالس البلدية فإنه يمكن تطوير أدائها من خلال إجراءين محددين، الأول هو إجراء الانتخابات في جميع مجالس المناطق بدلا من قصرها على ٥٠% فقط منها، وهو أمر قد يعد مقبولا بالنسبة للأسرة المالكة، وتنفيذه سيكون مسألة وقت فقط.

الثاني، دمقرطة الأداء الداخلي لهذه المجالس، بما قد يجعلها نابضة بالحيوية السياسية، وإعطاؤها مزيدا من الصلاحيات بحيث يمكنها المشاركة في اقتراح التشريعات وتقديم التوصيات للأجهزة التنفيذية.

٢- توسيع المجتمع المدني:

بالرغم من الانفتاح الواضح في أداء المجتمع المدني السعودي، فإن التشريع الحالي الذين يقنن أداء الجمعيات الأهلية لا يزال بحاجة إلى إعادة نظر بحيث يتم السماح لمختلف الجمعيات والمنظمات الأهلية بالحصول على ترخيص لمزاولة أنشطتها. وخلال السنوات الأخيرة اضطر معظم الإصلاحيين الليبراليين والإسلاميين المعتدلين إلى الاعتماد على شبكات غير رسمية لتنظيم أنشطتهم.

وكما ذكر آنفا فقد سمحت الحكومة بإنشاء بعض النقابات المهنية وسمحت بإجراء انتخابات جزئية في البعض منها، وانتخاب جميع مجالس إدارتها. وفي معظم الدول العربية عادة ما يلجأ النشطاء السياسيون إلى النقابات لممارسة نشاطهم السياسي وطرح برامجهم الإصلاحية من خلالها، وهو ما نجحت فيه بعض الحركات الإسلامية.

من ناحية أخرى فقد دفعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ بالحكومة السعودية إلى مراقبة المنظمات الخيرية، كما قامت بإغلاق بعضها ومنعتها من ممارسة أنشطتها خارج البلاد، وذلك خوفا من إقامة علاقات مع الجماعات الإرهابية والمتطرفة. ولكن لسوء الحظ فقد تم وضع بعض القيود على أداء العديد من الجمعيات الأهلية التي ليس لها علاقة بأي أنشطة سياسية أو إرهابية، وهو ما يتطلب من الحكومة السعودية إعادة نظر في القواعد الصارمة التي تضعها على أنشطة الجمعيات الأهلية، ويمكنها استخدام أساليب أكثر حنكة لمراقبة أنشطتها وضمان عدم خروجها عن القانون.

٣- تطوير الإصلاح التعليمي:

يعتبر موضوع الإصلاح التعليمي من أكثر الموضوعات حساسية بالنسبة للإصلاح السياسي في المملكة، فبالرغم من بدء إجراءات الإصلاح التعليمي منذ عام ٢٠٠٢، فإنها لم تأت بنتائج فعالة أو مؤثرة وذلك نظرا لرفض المؤسسة الدينية لأغلب هذه الإصلاحات. لذلك يطالب معظم الإصلاحيين بضرورة إقامة حوار مع رجال المؤسسة الدينية بهدف إقناعهم بضرورة إدخال تعديلات على بعض المناهج الدراسية. ويجب على وزارة التعليم أن تستمر في طرح برامج تدريبية للمعلمين بهدف رفع أدائهم كي يصل إلى مستوي أقرانهم في الدول المجاورة والعوالم الأخرى.

مراجع الفصل الأول

أولا : الوثائق

١- المملكة العربية السعودية، قرار رقم أ / ٩٠، الديوان الملكى، ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

٢- النظام الأساسي للحكم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١/٩٠) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

ثانيا : الكتب

١- محمد بن ابراهيم الشعلان، تاريخ الخليج العربى، مؤسسة التقدم العلمى، الكويت، ٢٠٠٠.

٢- الموسوعة الحرة، تاريخ نشأة المملكة العربية السعودية، لندن، ٢٠٠٠.

٣- د. محمد بن عبد الله المسلمانى، الأحوال السياسية فى القصيم، فى عهد الدولة السعودية الثانية، المطابع الوطنية للأوفست، الرياض، ط١، ١٤٠٨ هـ.

٤- د. عبد المالك خلف التميمى، الخليج العربى والمغرب العربى. دراسة فى التاريخ السياسى والاجتماعى والاقتصادى، دار الشباب للنشر، قبرص، ١٩٨٦.

٥- جوزيف كوستنر، العربية السعودية ١٩١٦ - ١٩٣٦ من القبلية الى الملكية، ترجمة شاكر ابراهيم سعيد، مكتبة مدبولى، القاهرة ، ١٩٩٦.

٦- د. ظافر العجمى، أمن الخليج العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.

٧- عبد الخالق عبدالله، النظام الإقليمي الخليجي، جامعة الإمارات: أبوظبي، ١٩٩٣.

٨- وزارة الاعلام، المملكة العربية السعودية، الإصدار السنوى، الرياض، مطابع الرياض، ١٤٢٣.

٩- د. جواد إبراهيم رضا وآخرون، الخليج العربى، الكويت: عالم الكتب، ٢٠٠٣.

١٠- د. محمد السيد سليم. الرؤية السعودية لأمن الخليج، د. عبد المنعم المشاط (محرر) أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات (القاهر، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤.

١١- د. حسن أبو طالب، المملكة العربية السعودية وظلال القدس، دار سينا للنشر، القاهرة،١٩٩١.

١٢- المملكة العربية السعودية، الانجازات الخارجية للسياسة الخارجية فى عهد الملك فهد بن عبد العزيز، بدون ناشر، الرياض، ١٤٢١هـ.

١٣- د. فؤاد عبد السلام الفارسى، الأصالة والمعاصرة. المعادلة السعودية، شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر، جدة، ١٤١٩ هـ.

١٤- محمد فايز الشريف، السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية فى المجال الإسلامى، وزارة الخارجية السعودية، الرياض، ١٤٢٢ هـ.

١٥- محمد الزيات، المملكة العربية السعودية .. حقائق وأرقام، دار النهضة، عمان، ٢٠٠٢.

١٦- منصور زايد، فى خدمة الإسلام والمسلمون فى العالم، دار اليقظة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.

١٧- احمد الألفى، الملك فهد بن عبد العزيز سيرة ومسيرة، المكتبة العلمية الحديثة، القاهرة، ٢٠٠٠.

١٨- وزارة الخارجية السعودية، تاريخ المملكة، الدولة السعودية الثالثة، الرياض، ٢٠٠٧.

١٩- بكر الزيادى، التطور فى المملكة العربية السعودية، دار التقوى للنشر، جدة، ١٤٢٦هـ.

٢٠- أحمد بن مبارك القاسمى، الدور الحضارى للمملكة العربية السعودية فى خدمة الإسلام، الدار العربية للطباعة، الرياض، ١٤٢٥هـ.

٢١- محمد المنجد، الأقليات فى العالم الإسلامى، المكتب العربى للنشر، القاهرة، ٢٠٠١.

٢٢- عزت مراد، المملكة العربية السعودية مكافحة الإرهاب، الرياض، ١٤٢٥هـ.

ثالثا: الندوات و المؤتمرات

١- د. تركي بن محمد بن سعود الكبير، دور وزارة خارجية المملكة العربية السعودية في دعم القضية الفلسطينية، محاضرة قدمت إلى ندوة المملكة العربية السعودية وفلسطين، الرياض: ١٤٢٢/١/٢٩هـ.
٢- عبد الرحمن آل عثمان، ملامح الإستراتيجية السعودية فى مجال التضامن الإسلامى، مؤتمر المملكة فى مائة عام، الرياض، ٧-١١ شوال ١٤١٩هـ.

رابعا: الدوريات

١- محمود فايد، ليس بالأموال تكافح السعودية ظاهرة الإرهاب، جريدة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٤/١٠/١٣.
٢- مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، الدبلوماسية السعودية والقضايا العربية الراهنة، مجلة شئون خليجية، العدد ٢٦، صيف ٢٠٠١.

خامسا : الرسائل العلمية

١- غازى محمود عباس قطان، سياسة المملكة العربية السعودية في منطقة البحر الأحمر منذ ١٩٦٧، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩.
٢- ممدوح موصلي، العلاقات الخارجية للمملكة العربية السعودية وتأثيرها على أمنها الوطني من ١٩٨٠-١٩٩١، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، ١٤١٢هـ.

سادسا: التقارير

WORLD BANK, WORLD FACT BOOK, Saudi Arabia 2007

سابعا: مواقع على شبكة المعلومات

وزارة الخارجية السعودية www.mofa.gov.sa

الفصل الثانى

قراءة فى التجربة الإماراتية

الإمارات العربيّة المتّحدة هي دولة عربية اتحادية تقع في شرق شبه الجزيرة العربية في جنوب غرب قارة آسيا مطلة على الشاطئ الجنوبي للخليج العربي. لها حدود بحرية مشتركة من الشمال الغربي مع دولة قطر. من الغرب مع المملكة العربية السعودية ومن الجنوب الشرقي مع سلطنة عُمان. تأتي تسمية الإمارات نسبة إلى الإمارات السبع التي شكلت إتحادا فيما بينها وهي: إمارة أبوظبي وإمارة دبي وإمارة الشارقة وإمارة رأس الخيمة وإمارة عجمان وإمارة أم القيوين وإمارة الفجيرة.

أولا: نظرة إطارية على دولة الإمارات

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة المعاصرة جزءاً من الإقليم الذي عرف تاريخياً باسم "عمان" وذكره كثير من المؤرخين والكتاب العرب وغيرهم، والذي يشمل حالياً سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة. من هذا المنطلق فإن تاريخ الدولة المعاصرة يدخل في إطار التاريخ العماني والعربي الشامل. وقبل ميلاد دولة الإمارات العربية المتحدة كانت المنطقة تسمى "ساحل عمان". ويقسم تاريخ الإمارات إلى ست مراحل رئيسية عبر العصور المتلاحقة، ولا ينفصل تاريخها عن تاريخ المنطقة حولها في مراحل عديدة منه. وكان تاريخها مليئا بالأحداث والتطورات، تراوحت ما بين الحرب والسلام. ففي السلم كان لأساطيل سكان المنطقة وخبرتهم البحرية دور كبير في إنعاش التجارة بين الدول المطلة على المحيط الهندي من آسيا وأفريقيا وبين أوروبا عبر طرق التجارة المعهودة. ولكن يبدو أن هذا كان أيضا من مسببات الحروب في المنطقة.

يبلغ طول الحدود البرية مع الدول المجاورة ٨٧٦ كم، ٤١٠ كم مع سلطنة عُمان و٤٥٧ كم مع المملكة العربية السعودية. وتمتد سواحلها المطلة على الساحل الجنوبي من الخليج العربي مسافة ٦٤٤ كيلومتراً من قاعدة دولة قطر غرباً وحتى رأس مسندم شرقاً وتنتشر عليها وتنتشر على طوله جميع الإمارات ما عدا الفجيرة التي تقع على ساحل خليج عمان بطول ٩٠ كيلومتراً وتشغل الدولة بذالك المنطقة الواقعة بين خطي عرض ٢٢ و٢٦,٥ درجة شمالا وخطي طول ٥١ و٥٦,٥ شرق خط غرينتش.

وقد بلغ عدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة حسب إحصاء عام ٢٠٠٥ ٤،٤٤٤،٠١١ نسمة يشكل المواطنون ٢١% منهم. وهذا يشكل زيادة تقارب ٨٠% عن إحصاء السكان عام ١٩٩٥. أكثر إمارتين في عدد السكان هما إمارة أبو ظبي وإمارة دبي تليهما إمارة الشارقة ثم باقي الإمارات. وأظهرت دراسة جديدة قام بها النائب الأول لرئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات ونشرتها صحيفة البيان أنه في نهاية عام ٢٠٠٦ بلغ عدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة ٥,٦٣١,١٣٥ نسمة يشكل المواطنون ١٥.٤% منهم.

ويعتنق جميع أبناء دولة الإمارات العربية المتحدة الإسلام، ويعد المذهب المالكي الأبرز انتشارا في إماراتي أبوظبي ودبي، والمذهب الحنبلي في باقي الإمارات، بالإضافة إلى وجود أقلية شيعية تقدر بحوالي ١٥% من الذين يتبعون المذهب الشيعي. أما الوافدين العرب فتتعدد معتقداتهم ما بين المذاهب الإسلامية المختلفة ومنهم من يدينون بالمسيحية. وتنتشر المساجد والجوامع ومصليات العيد في مختلف أنحاء البلاد لخدمة المسلمين بجميع مذاهبهم، كما يوجد عدد من الكنائس ودور العبادة لخدمة ديانات متعددة أخرى، حيث يعيش في الدولة أعداد

كبيرة من الناس يعتنقون المسيحية بمختلف طوائفها والهندوسية وغيرها. تسمح لهم الدولة بأداء شعائرهم الدينية بكل حرية كل في دار عبادته الخاصة.

والإمارات العربية المتحدة لها وضع خاص يختلف عن باقي الدول العربية كون نظام الحكم فيها اتحادي فيدرالي. فهناك الحكومة الاتحادية ولها دور محدد وهناك الحكومات المحلية ولها دور ضمن حدود إمارتها. ويحكم الدستور فإن العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات تتميز بإعطائه الحكومة المركزية سلطات محددة وتركه مساحة غير محددة من السلطات المفهومة ضمنيا للإمارات كل على حدة. وتحتفظ كل إمارة بالسيطرة على نفطها وعلى ثروتها المعدنية وعلى بعض مظاهر أمنها الداخلي. وللحكومة الاتحادية الكلمة الأولى في معظم مسائل القانون والحكم. ومسؤوليتها بالدرجة الأولى العلاقات الخارجية والسياسات الدولية والدفاع عن الوطن ضمن مسؤوليات أخرى منها الصحة والتعليم وغيرها. لكن الدستور يمكّن حكام الإمارات من التنازل للحكومة الاتحادية، في حال رغبوا في ذلك، عن سلطات معينة نص عليها كمسؤولية منفردة لكل إمارة. ومن الأمثلة على هذا الامتياز قرار توحيد القوات المسلحة في منتصف السبعينات.

وعلى هذا الأساس فإن لكل إمارة مساحة من الأرض تابعة لها، أكبرها إمارة أبوظبي. ولكل إمارة مدينة رئيسية هي عاصمتها. فعاصمة إمارة دبي هي مدينة دبي. وفيها ديوان الحاكم والحكومة المحلية ومختلف الدوائر المحلية. وكذلك الوضع في كل إمارة. كما أن هناك عدة مدن في الإمارات العربية المتحدة تتبع كل مدينة منها حكومة الإمارة التي هي في أراضيها.

أما مدينة أبوظبي فبالإضافة إلى أنها عاصمة إمارة أبوظبي، هي أيضا عاصمة الدولة.

وتقع دولة الإمارات العربية المتحدة في المنطقة المدارية الجافة التي تمتد عبر آسيا وشمال أفريقيا وتخضع في الوقت نفسه لتأثيرات المحيط الهندي لوقوعها على ساحل الخليج العربي وخليج عمان الذي يتصل بالبحر الأحمر عن طريق باب المندب مع وجود بعض الخصائص التي تميز مناخها عن غيرها من الدول الواقعة في المنطقة نفسها. وترتبط معدلات درجات حرارتها الشديدة صيفاً بارتفاع الرطوبة النسبية كما يلاحظ عموما وجود فروق كبيرة بين مناخ المناطق الساحلية والصحراوية الداخلية والمرتفعات التي تشكل في مجموعها تضاريس الدولة فعلى الساحل يزيد متوسط درجة الحرارة في يوليو عن ٣٧.٧° مئوية وترتفع نسبة الرطوبة لتصل أحيانا إلى حد الإشباع بينما يتسع المدى الحراري كلما توغلنا في قلب الصحراء التي تمثل القسم الأعظم من أراضي الدولة في حين يعتدل المناخ في مناطق الجبال والمرتفعات الأخرى.

وتعاني الدولة من قلة الأمطار مثلها في ذلك جميع الدول الواقعة في المنطقة المدارية الجافة وتتقلب كميات الأمطار التي تهطل على الدولة بين سنة وأخرى كما تتباين معدلات هطولها بين منطقة وثانية فهي تكثر في إمارتي الفجيرة ورأس الخيمة نظرا لموقعيهما الجغرافيين وقربهما من سلاسل الجبال.

وتعد الإمارات واحدة من اغنى الدول العربية وهي أغنى الدول في الشرق الأوسط ودخل الفرد فيها مرتفع للغاية وهي إحدى الدول البترولية التي يعتمد اقتصادها بصفة أساسية على المواد البترولية وصناعاتها وقد قامت الإمارات بتحديثات هائلة لاقتصادها بهدف تقليل اعتمادها على البترول

وتعتبر مدينة دبى المركز المالى الأول للإمارات ومنطقة الخليج العربي ككل كما أنها أغنى المدن العربية وتعتبر من أهم مراكز الاقتصاد العالمى وأغلب القوى العاملة في الدولة من العمالة الآسيوية خاصةً هنود وباكستانيون وإيرانيون وبنغاليون وفلبينيون وصينيون ومن العرب غير الإماريتين الذين استقروا بالإمارات من مصر وسوريا ولبنان وفلسطين وغيرها كما توجد عمالة في تزايد كبير جاءت من الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبى،ومن المتوقع وصول العماله الأجنبية الى ٣ مليون خلال عام ٢٠١٢ فقط، والجدير بالذكر الإمارات عموما وأبوظبي خصوصا تضم أعلى نسبة اثرياء في العالم حيث زاد عددهم عن ٧٥ الف مليونير أي بنسبة نسبة ٨.٨%.

والقوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة هو الاسم الرسمي للجيش الإماراتي. وقوام القوات المسلحة من ٥٠,٥٠٠ فردا. تقع قيادتها العامة في أبو ظبي، ومسؤوليتها في المقام الأول الدفاع عن الدولة. كانت القوة العسكرية قبل الاتحاد تعرف باسم قوة كشافة ساحل عمان وكانت تحت القيادة البريطانية، وقد سلمت إلى دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971 لتكون نواة جيشها. وضباط وأفراد الجيش من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد تخرج معظمهم من كليات وأكاديميات عسكرية مثل الأكاديمية العسكرية الملكية في ساند هيرست، والأكاديمية العسكرية الأمريكية في وست بوينت، وسانت سيرCYR ، والأكاديمية العسكرية الفرنسية ويتم تدريب الكثير من أبناء الدولة في الكليات العسكرية في جمهورية مصر العربية سنويا بشكل منتظم وتدريب الضباط في كلية القادة والأركان وأكاديمية ناصر العسكرية العليا في مصر.

عدد أفراد سلاح الجو نحو ٣,٥٠٠ فردا. وقد اتفقت دولة الإمارات مع عام 1999لشراء ٨٠ طائرة مقاتلة متقدمة من نوع اف 16 بالإنجليزية F 16 :متعددة الأغراض. كما يملك سلاح الجو طائرات من نوع ميراج 2000 الفرنسية وطائرات الهوك البريطانية، وطائرات هليكوبتر فرنسية. أما الدفاع الجوي فلديه صواريخ هوك مع توفر التدريب في الولايات المتحدة الأمريكية .وقد حصلت الإمارات على اثنين من أصل خمسة بطاريات لإطلاق صواريخ الهوك.

وتعتبر هذه المرحلة انتقال نوعي للإمارات في مختلف المجالات. فالجيل الأول من حكام الإمارات واجه تحديات التأسيس وإنشاء الدولة وغرس القيم. فأتي جيل جديد من الحكام الذين احترموا ما أنجزه آباؤهم، عززوه وواكبوا نبض عصر القرن الحادي والعشرين. أدخلوا مفهوم التقنية في الحكم والإدارة. أنشئوا الحكومات الإليكترونية وشجعوا تبني مفهوم بيئة العمل بلا أوراق. وعزز هذا أيضا الاهتمام بالارتقاء بالنوعية على المستويين الحكومي والخاص. كما وثقوا من علاقتهم بالقطاع الخاص. وفي هذا العقد أيضا بدأت تظهر الجهود السابقة في اتجاه تعليم المرأة فبرزت في مختلف المجالات القيادية والوظيفية في كلا القطاعين الخاص والعام.

وقد نجحت دولة الإمارات في وضع نفسها في موقع خاص بين الدول ونالت احترامها ليس لإنجازاتها فقط بل لأنها تمكنت من خلق بيئة عمل وحياة لمجموعات من البشر من جميع أنحاء العالم من مختلف الملل والمعتقدات يعيشون كلهم في بيئة تبدوا إلى حد بعيد في غاية الانسجام.

ثانيا: النظام السياسى فى الإمارات

نظام الحكم في دولة الإمارات العربية المتحدة اتحادي يحكمه دستور تم التوقيع عليه في ٢ ديسمبر ١٩٧١ من قبل ست إمارات عدا إمارة رأس الخيمة والتي انضمت إليه في ١٠ فبراير ١٩٧٢. كان الدستور في ذلك الوقت مؤقتا حتى أعتمد نهائيا مع إضافة بعض التعديلات عام ١٩٩٦.

١- رئاسة الدولة

يحكم الدولة رئيس ينتخبه أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد من بينهم لولاية مدتها خمس سنوات. صلاحياته تشمل تعيين مجلس الوزراء. وتم انتخاب نائب لرئيس الدولة ضمن المجلس الأعلى للاتحاد. وجرى العرف أن يكون رئيس الدولة، حاكم أبوظبي ونائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي. ولكن في حياة الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم وكان أثناءها نائبا لرئيس الدولة، كلف الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم برئاسة مجلس الوزراء لفترة من الزمن ليعود بعدها والده الشيخ راشد بن سعيد نائبا لرئيس الدولة ورئيسا لمجلس الوزراء.

٢- المجلس الأعلى للاتحاد

هو أرفع سلطة دستورية في الإمارات العربية المتحدة. وهو أعلى هيئة تشريعية وتنفيذية. وهو الذي يرسم السياسات العامة ويقرّ التشريعات الاتحادية. ولحاكميّ أبو ظبي ودبي حق النقض. ويجتمع المجلس أربع مرات في السنة، وعادة ما تكون اجتماعاته بشكل غير رسمي. وويحكم دستور بأن تحتفظ بعضويتها في

منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك وفي منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط اوابك أو أن تحصل على هذه العضوية، لم تقم أي إمارة بذلك والعضو الوحيد كان إمارة أبو ظبي وتنازلت عن عضويتها لصالح الاتحاد عام ١٩٧١.

كما أن العلاقة الاتحادية والمحلية تتطور مع تقدم الزمن. وقد استفادت بعض الإمارات الصغرى من الاتحاد في مجالات التعليم والسياحة، وفي مجالات أخرى كالقضاء، وظهرت نزعة متطورة نحو المزيد من التنازل الطوعي عن السلطة المحلية إلى المؤسسات الاتحادية.

أعضاء المجلس الأعلى محصورة على حكام الإمارات وهم:

- الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان حاكم إمارة أبو ظبي. رئيسا المجلس الأعلى للاتحاد - رئيس الدولة.

- الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حاكم إمارة دبي. ونائب رئيس المجلس الأعلى للاتحاد - نائب رئيس الدولة - رئيس مجلس الوزراء.

- الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي حاكم إمارة الشارقة وعضو المجلس الأعلى للاتحاد.

- الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم إمارة رأس الخيمة وعضو المجلس الأعلى للاتحاد.

- الشيخ سعود بن راشد المعلا حاكم إمارة أم القيوين وعضو المجلس الأعلى للاتحاد.

- الشيخ حميد بن راشد النعيمي حاكم إمارة عجمان وعضو المجلس الأعلى للاتحاد.

- الشيخ حمد بن محمد الشرقي حاكم إمارة الفجيرة وعضو المجلس الأعلى للاتحاد.

٣- مجلس الوزراء

يضع مجلس الوزراء مشروعات القوانين الاتحادية ثم يرفعها إلى المجلس الوطني الاتحادي الذي يحيلها إلى اللجنة المختصة. وإذا أدخلت اللجنة المختصة تعديلات على المشروع المقترح من قبل اللجنة التنفيذية يحال المشروع المعدل إلى اللجنة القانونية والتشريعية للمشورة ولصياغة بنوده قبل مناقشته في جلسة للمجلس. وفي النهاية يرفع مشروع القانون إلى رئيس الدولة.

كما توكل المادتان ١٩٠ و١٢١ من الدستور المسؤولية للحكومة الاتحادية في مجالات الشؤون الخارجية، والأمن والدفاع، ومسائل الجنسية والهجرة، والتعليم، والرعاية الصحية، والعملة الوطنية، وخدمات البريد والهاتف والاتصالات الأخرى، وضبط حركة الطيران، والترخيص للطائرات، وعدد من الموضوعات المنصوص عليها تحديدا والتي تشمل العلاقة بين العمال وأرباب العمل، والأعمال المصرفية، وتحديد المياه الإقليمية، وتسليم المجرمين إلى حكوماتهم.

وبصفة عامة يمكن تحديد مهام مجلس الوزراء على النحو التالي:

- متابعة السياسة العامة لحكومة الاتحاد في الداخل والخارج.
- اقتراح مشروعات القوانين الاتحادية وأحالتها إلى المجلس الوطني الاتحادي قبل رفعها إلى رئيس الاتحاد لعرضها على المجلس الأعلى للتصديق عليها.
- أعداد مشروع الميزانية السنوية العامة للاتحاد والحساب الختامي.

- إعداد مشروعات المراسيم الاتحادية والقرارات المختلفة.

- وضع اللوائح لتنفيذ القوانين الاتحادية بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها. وكذلك لوائح الضبط واللوائح الخاصة بترتيب الإدارات والمصالح العامة في حدود أحكام الدستور والقوانين الاتحادية ويجوز بنص خاص في القانون أو لمجلس الوزراء تكليف الوزير الاتحادي المختص أو أية جهة إدارية أخرى في إصدار بعض هذه اللوائح.

- الأشراف على تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات الاتحادية بواسطة كافة الجهات المعنية في الاتحاد أو الإمارات.

- الأشراف على تنفيذ أحكام المحاكم الاتحادية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يبرمها الاتحاد.

- تعيين وعزل الموظفين الاتحاديين وفقا لأحكام القانون ممن لا يتطلب تعيينهم أو عزلهم إصدار مراسيم بذلك.

- مراقبة سير الإدارات والمصالح العامة الاتحادية وسلوك وانضباط موظفي الاتحاد عموما.

- أية اختصاصات أخرى يخوله إياها القانون أو المجلس الأعلى في حدود الدستور.

ويجتمع مجلس الوزراء اجتماعاً عادياً مرة كل أسبوع، ولرئيس المجلس دعوته لجلسة استثنائية كلما رأي ضرورة لذلك أو بناء على طلب أحد الوزراء لعرض موضوع معين، ويكون الاجتماع العادي لمجلس الوزراء في مقره إلا إذا قرر المجلس خلاف ذلك من وقت لآخر إذا رأى ذلك مناسباً.

ويكون الاجتماع الاستثنائي في المكان الذي يحدده الرئيس. أما عن التشكيل الحالي للمجلس فهو على النحو التالى:

- الشيخ محمد بن راشد ال مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبى وزير الدفاع.

- الفريق الشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائبا لرئيس مجلس الوزراء وزيرا للداخلية.

- الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائبا لرئيس مجلس الوزراء وزيرا لشؤون الرئاسة.

- الشيخ حمدان بن راشد ال مكتوم وزيرا للمالية.

- الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزيرا للخارجية.

- الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزيرا للتعليم العالى والبحث العلمى.

- الشيخ حمدان بن مبارك ال نهيان وزيرا للاشغال العامة.

- الشيخة لبنى بنت خالد القاسمى وزيرة للتجارة الخارجية.

- محمد بن عبدالله القرقاوي وزيرا لشؤون مجلس الوزراء.

- محمد بن ظاعن الهاملي وزيرا للطاقة.

- سلطان بن سعيد المنصوري وزيرا للاقتصاد.

- مريم بنت محمد خلفان الرومي وزيرة للشؤون الاجتماعية.

- حميد محمد عبيد القطامي وزيرا للتربية والتعليم.

- حنيف بن حسن علي وزيرا للصحة.
- عبدالرحمن بن محمد العويس وزيرا للثقافة والشباب وتنمية المجتمع.
- صقر بن غباش سعيد غباش وزيرا للعمل.
- الدكتور أنور بن محمد قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الإتحادي.
- الدكتور هادف بن جوعان الظاهري وزير العدل.
- الدكتور راشد أحمد بن فهد وزير البيئة والمياه.
- عبيد حميد الطاير وزير الدولة للشؤون المالية.
- الدكتورة ميثاء بنت سالم الشامسي وزيرة دولة.
- ريم بنت إبراهيم الهاشمي وزيرة دولة.

٤- السلطة التشريعية

يعرف المجلس الوطني الاتحادي بالسلطة التشريعية للاتحاد إلا أن صلاحياته ما زالت استشارية ولكن مع نوايا خطة لتوسيع مهامه تدريجيا ومن مهامه النظر في مشاريع القوانين المحالة إليه من مجلس وزراء الإمارات واتمام دراستها من خلال لجان مختصة ومن ثم رفعها للسلطة العليا في الدولة وهي المجلس الأعلى للاتحاد لإقرارها أو ردها.

كان أعضاء المجلس منذ نشأته يعينون تعينا من قبل حكام إماراتهم. وبقرار من الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة وبموافقة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء وباقي أعضاء

المجلس الأعلى للإتحاد تم في نهاية العام ٢٠٠٦ إجراء انتخابات يصوت فيها عدد محدود من مواطني كل إمارة يسمون بالهيئة الانتخابية، لمرشحين يمثلون نصف عدد حصص الإمارة من مقاعد المجلس الوطني الاتحادي. أي أن ٥٠% من أعضاء المجلس منتخبون والنصف الباقي معينون. والدورة لأعضاء المجلس سنتين ميلاديتين.

أما عن لجان المجلس فهي:

- لجنة الشؤون الداخلية والدفاع.
- لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية.
- لجنة الشؤون التشريعية والقانونية.
- لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة.
- لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية.
- لجنة الشؤون الخارجية والتخطيط والبترول والثروة المعدنية والزراعة والثروة السمكية.
- لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة.
- لجنة فحص الطعون والشكاوى.
- لجنة المسائل العاجلة.

نصيب كل إمارة من مجموع مقاعد المجلس مفصلة في الجدول التالي:

المجلس الوطني الاتحادي								
الإمارة	أبوظبي	دبي	الشارقة	رأس الخيمة	أم القيوين	الفجيرة	عجمان	المجموع
أعضاء	٨	٨	٦	٦	٤	٤	٤	٤٠عضوا

أما عن اعضاؤه الحاليين فيمكن نكرهم طبقا للجدول التالى

الرقم	الاسم	الإمارة	المنصب	الكيفية
1	عبد العزيز عبد الله الغرير	دبي	الرئيس	معين
2	أحمد شبيب محمد هلال الظاهري	أبوظبي	نائب الرئيس الأول	منتخب
3	علي جاسم أحمد جاسم	أم القيوين	النائب الثاني للرئيس	معين
4	جمال محمد مطر مصبح الحاي	دبي	مراقب المجلس	منتخب
5	محمد عبد الله علي الزعابي	الشارقة	مراقب المجلس	معين
6	د. أمل عبد الله جمعة كرم القبيسي	أبوظبي	عضو	منتخبة
7	راشد مصبح الكندي علي المرر	أبوظبي	عضو	منتخب
8	عامر عبد الجليل محمد الفهيم	أبوظبي	عضو	معين

9	عبد الله ناصر حويليل المنصوري	أبوظبي	عضو	معين
10	د.فاطمة حمد ناصر المزروعي	أبوظبي	عضو	معينة
11	محمد محمد علي فاضل الهاملي	أبوظبي	عضو	منتخب
12	د.مغير خميس مغير جابر الخيلي	أبوظبي	عضو	معين
13	حسين عبد الله علي الشعفار	دبي	عضو	معين
14	خالد علي أحمد عبيد بن زايد	دبي	عضو	منتخب
15	سلطان صقر سلطان السويدي	دبي	عضو	منتخب
16	فاطمة غانم غانم المري	دبي	عضو	معينة
17	ميساء راشد غدير	دبي	عضو	معينة
18	نجلاء فيصل العوضي	دبي	عضو	معينة
19	حمد حارث حمد المدفع	الشارقة	عضو	منتخب
20	خليفة عبد الله بن سعيد بن هويدن	الشارقة	عضو	منتخب
21	د.عبيد علي عبيد بن بطي المهيري	الشارقة	عضو	معين
22	سالم محمد بن سالم النقبي	الشارقة	عضو	معين
23	د. عائشة محمد خلفان الرومي	الشارقة	عضو	معينة
24	د.عبيد علي عبيد بن بطي المهيري	الشارقة	عضو	معين
25	حمد عبد الله سعيد غليطة الغفلي	عجمان	عضو	منتخب
26	خالد حمد محمد بوشهاب	عجمان	عضو	معين
27	علياءسالم سعيد السويدي	عجمان	عضو	معين

28	أحمد محمد ناصر الخاطري	رأس الخيمة	عضو	معين
29	راشد محمد خلفان الشريقي	رأس الخيمة	عضو	معين
30	د.عبد الرحيم عبد اللطيف الشاهين	رأس الخيمة	عضو	
31	عبد الله أحمد سالم بالحن الشحي	رأس الخيمة	عضو	
32	د. نضال محمد الطنيجي	رأس الخيمة	عضو	
33	يوسف عبيد علي بن عيسي النعيمي	رأس الخيمة	عضو	
34	أحمد سعيد عبد الله الظنحاني	الفجيرة	عضو	
35	روية سيف سلطان سعيد السماحي	الفجيرة	عضو	
36	سعيد علي حمد الحافري	الفجيرة	عضو	
37	د. سلطان أحمد عبد الله المؤذن	الفجيرة	عضو	
38	سلطان خلفان سلطان بن حسين	أم القيوين	عضو	
39	سلطان سيف سالم علي الكبيسي	أم القيوين	عضو	
40	يوسف علي فاضل محمد بن فاضل	أم القيوين	عضو	

٥- السلطة القضائية

للإمارات العربية المتحدة قضاء اتحادي يشمل جميع الإمارات باستثناء إمارتي دبي ورأس الخيمة، وتعنى المحاكم الدنيا بالمسائل المدنية وهي محاكم درجة أولى أو ابتدائية وتوجد في كل إمارة، كما توجد محاكم جنائية وشرعية منفصلة، أما محاكم الاستئناف الاتحادية فتوجد في كل إمارة. وأبو ظبي هي مقر محكمة التمييز، وهي أعلى محكمة استئناف ولديها صلاحية الفصل في

المنازعات بين المحاكم وتقرير دستورية القوانين المحلية والاتحادية والتحقيق في إساءة التصرف المرتكب من جانب كبار الموظفين الحكوميين والفصل في المخالفات الموجهة ضد الاتحاد.

ويحظر الدستور التعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة، ويمنع إلقاء القبض والتفتيش والاعتقال أو الحبس، ودخول المنازل من دون إذن أصحابها، إلا وفقا للقانون. وينص الدستور على استقلال القضاء، لكن قراراته تخضع للمراجعة من جانب القيادة السياسية. كما ينص الدستور على حرية التعبير وعلى المساواة أمام القانون بغض النظر عن العرق أو الجنسية أو المعتقدات الدينية أو المركز الاجتماعي.

ثالثا: ملامح التجربة الديمقراطية فى الامارات

١- تطور النظام السياسى الإماراتى

دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر ١٩٧١ كاتحاد بين سبع إمارات كانت تعرف في الماضي بإسم "الإمارات المتصالحة" والتي كانت خلال المائة وخمسين عاماً التي سبقت قيام اتحادها على علاقات تعاهدية مع بريطانيا. وقد اشتق اسم "الإمارات المتصالحة" من معاهدة دائمة للهدنة البحرية وُقِّعت بين حكام الإمارات والبريطانيين في عقد الخمسينات من القرن التاسع عشر بهدف ضمان الأمن والسلام في البحر وخاصة خلال مواسم الصيد والغوص. وقد تطورت هذه الاتفاقيات خلال القرن التاسع عشر، وسمحت للبريطانيين بتولّي مسؤولية الشؤون الخارجية والدفاعية في الإمارات، مقابل تعهدهم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية أو في علاقاتها مع بعضها بعضاً.

وخلال فترة الوجود البريطاني المباشر في المنطقة، كانت الهياكل التقليدية للحكم السائدة آنذاك قادرة على التكيّف ببطء مع الظروف المتغيرة على نسقها الخاص، ووفقاً لإرادة الحكّام والشعب. وحتى منتصف الخمسينات من هذا القرن، لم يُولِ البريطانيون في الواقع أيّ اهتمام بالتنمية الاقتصادية للبلاد.. وحتى ذلك الحين، كان الحكام يشقّون بأنفسهم الطريق نحو إرساء بدايات البنى الأساسية الحديثة. وعندما أعلن البريطانيون في بداية العام ١٩٦٨ نيّتهم بإنهاء اتفاقياتهم مع الإمارات المتصالحة بحلول العام ١٩٧١، تنادى حكام الإمارات السبع أبوظبي، دبي، الشارقة، رأس الخيمة، الفجيرة، أم القيوين وعجمان، واجتمعوا لتدارس المستقبل ومواجهة تحدّياته، واتفقوا على إنشاء دولة إتحادية. في ذلك الوقت، كان عدد سكان الإمارات في حدود ١٨٠ ألف نسـمة، يقطنون في مسـاحة تبلغ ٨٣ر٦ ألف كيلومتر مربع، وعلاوة على ذلك، كانت هناك اختلافات جوهرية بين الإمارات، سواء من حيث المساحة وعدد السكان، أو الموارد الاقتصادية ودرجة التطور. فقد كانت الإمارتان الكبيرتان أبوظبي (٨٠% من مساحة الدولة) ودبي، مُصدّرتين للنفط، وتنتظم فيهما حركة تنمية اقتصادية على قدم وساق، وإن كانت ناشئة، وفي المقابل، كانت عجمان، أصغر الإمارات مساحة، تحتل ٢٦٠ كيلومتراً مربعاً، في الوقت الذي كانت فيه إمارة الفجيرة على الساحل الشرقي، الإمارة الوحيدة التي تطل على بحر العرب، يقطنها عشرات الآلاف من السكان، وتفصلها عن بقية أنحاء البلاد سلسلة من الجبال لا تشقّها أية طريق ممهّدة.

وبروح من الوعي والتعاون، اتفق الحكام على قيام إتحاد بين إماراتهم، وتشكيل مجلس أعلى، هو السلطة العليا لصنع القرار السياسي في الدولة الجديدة، ويتألف من أصحاب السمو حكام الإمارات. وانتخبوا صاحب السمو

الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبوظبي رئيساً للدولة لمدة خمس سنوات، وهو المنصب الذي أُعيد انتخابه له في الفترات التالية.. وانتُخب صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي نائباً لرئيس الدولة، وظل في هذا المنصب حتى وفاته في العام ١٩٩٠، حيث خلفه نجله صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم. وقد اتفق أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات على وضع دستور إتحادي مؤقت، من أجل توفير حكم فعّال للدولة الجديدة، وتحديد سلطات المؤسسات الإتحادية، ومنح السلطات المتبقية للهيئات المحلية في كل إمارة. وتشمل مسؤولية السلطات الإتحادية، وحسب المادتين ١٢٠ و١٢١ من الدستور، الشؤون الخارجية والدفاعية ومسائل الجنسية والهجرة والسيطرة على الأجواء ومنح تراخيص الطيران، إلى جانب عدد من المجالات الأخرى، ومن ضمنها علاقات العمل والمصارف وتحديد المياه الإقليمية للدولة، وغيرها من الأمور السيادية.. ويقضي الدستور في المادة (١١٦) على أن تتولى الإمارات جميع السلطات التي لم يعهد بها الدستور للإتحاد، وجرى التأكيد على هذا الأمر في المادة (١٢٢) التي أكدت على أن تختص الإمارات بكل ما لا تنفرد فيه السلطات الإتحادية، بموجب أحكام المادتين السابقتين.

وقد قرّر المجلس الأعلى للإتحاد، في اجتماعه يوم ٢٠ مايو ١٩٩٦، اعتبار الدستور المؤقت دائماً، وذلك بحذف كلمة (مؤقت) من نصوص أحكام الدستور. كما قرّر أن تكون مدينة أبوظبي عاصمةً للدولة. وبالإضافة إلى المجلس الأعلى للإتحاد، فإن نظام الحكم يتضمن أيضاً سلطة تنفيذية هي مجلس الوزراء، وتشريعية هي المجلس الوطني الإتحادي، وقضائية مستقلة على رأسها المحكمة الإتحادية العليا. ويقوم صاحب السمو رئيس الدولة

باختيار رئيس مجلس الوزراء بالتشاور مع أعضاء المجلس الأعلى، ثم يختار رئيس الوزراء أعضاء حكومته.

وينص الدستور على استقلالية القضاء، وتتألف المحاكم من المحكمة الإتحادية العليا والمحاكم الإتحادية الابتدائية والاستئنافية. ولكل إمارة من الإمارات السبع هيئاتها الإدارية المحلية، والتي تكون موازية، وفي بعض الحالات متداخلة، مع الهيئات الإتحادية. وعلى الرغم من أن جميع هذه الهيئات المحلية قد توسعت بصورة كبيرة، نتيجة للتطور الهائل في الربع الأخير من هذا القرن، إلا أن هناك بعض الاختلافات بين الإمارات، وهي ترجع إلى عوامل كثيرة منها عدد السكان والمساحة ودرجة التقدم، وعلى هذا، فإن إمارة أبوظبي ذات الأكثرية السكانية والمساحة الكبيرة، لها جهازها الحكومي المركزي، وهو المجلس التنفيذي برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة. وهي كذلك مقسَّمة إلى منطقتين هما المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية وفي كل منهما ممثل للحاكم. كما أن هناك ممثلا للحاكم في جزيرة داس المركز المهم لتصدير النفط. وتدار المدينتان الرئيسيتان وهما أبوظبي والعين عاصمة المنطقة الشرقية، بواسطة مجلسين بلديين يتم تعيين أعضائهما. أما المجلس الوطني الاستشاري، وهو عبارة عن برلمان للإمارة، فانه يتألف من ٦٠ عضواً يمثلون القبائل والعائلات الكبيرة والوجهاء والكفاءات، وهو يقوم بدور مماثل للمجلس الوطني الإتحادي من مراجعة وتعديل للقوانين المحلية ومساءلة المسؤولين، كما أنه أيضاً مصدر لاقتراح وتقديم أو مراجعة التشريعات المحلية.

وأصدر الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، في ٦ يناير ٢٠٠٤ مرسوماً أميرياً بتعيين الفريق الركن طيار سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان نائب ولي عهد أبوظبي رئيس أركان القوات المسلحة، نائباً لرئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي. ويتم تسيير نشاط حكومة أبوظبي من خلال عدد من الدوائر المحلية، تغطى مجالات الشؤون البلدية والزراعة والأشغال العامة والماء والكهرباء والمالية والاقتصاد والجمارك والتنظيم والإدارة، ويشمل نشاط بعض الدوائر أنحاء الإمارة كافةً، مثل الماء والكهرباء، إلا أن بعضها يقتصر نشاطه على كل منطقة من المناطق.

وتأتي إمارة دبي في المرتبة الثانية بعد أبوظبي من حيث المساحة، وهناك عدد من الدوائر التي تُسيِّر العمل في الإمارة تحت إشراف ديوان الحاكم والمجلس التنفيذي، من بينها: الجمارك والموانئ والبريد والكهرباء والماء والدائرة الاقتصادية، وطيران الإمارات ووكالة دبي الوطنية للسفريات ودائرة الأراضي والأملاك. أما القسم الشمالي من المدينة فيسمى بر ديرة، وهو مركز الحركة التجارية الكبيرة، حيث يضم مجمعات الأسواق وسوق الذهب والمراكز التجارية الحديثة. كما يضم العديد من الدوائر الحكومية، مثل دائرة شؤون النفط والبلدية ودائرة الإعلام وغرفة تجارة وصناعة دبي والقيادة العامة للشرطة ودائرة الطيران المدني ومطار دبي ودائرة السياحة والترويج ودائرة الصحة والخدمات الطبية. كما توجد في دبي مكاتب لأكثر من ٢٦ من الوزارات والمؤسسات الإتحادية.

وأصدر الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، قانوناً في شهر سبتمبر ٢٠٠٣ بإنشاء مجلس الشؤون الاقتصادية لإمارة دبي، برئاسة سعادة جمعة الماجد رجل الأعمال المعروف، وعضوية ٤٩ شخصيةً من الفعاليات الاقتصادية في دبي، ويختصّ المجلس بمناقشة أي موضوع ذي صلة بالشؤون الاقتصادية في الإمارة، ويشارك في بلورة السياسات الاقتصادية العامة، وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وفي المشاركة في تقديم التصورات والاقتراحات الخاصة باستيعاب القوى العاملة المواطنة في سوق العمل، ونشر الوعي الاستثماري بين المواطنين.

وكان الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، قد أصدر في ٤ يناير ١٩٩٥ مرسومين، يقضي الأول بتعيين الفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم وزير الدفاع، ولياً للعهد في إمارة دبي، وهو يتولى أيضاً مهام رئيس الشرطة والأمن العام بدبي. ويقضي المرسوم الثاني بتعيين سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم وزير المالية والصناعة، نائباً لحاكم إمارة دبي، والذي يتولى مهام رئيس دائرة بلدية دبي ورئيس دائرة إعلام دبي. وأصدر صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم قانوناً في ٢٤ فبراير ٢٠٠٣ بإنشاء مجلس تنفيذي لإمارة دبي، برئاسة الفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع، يختصّ برسم السياسة العامة، وإقرار مشروعات القوانين وخطط التنمية في الإمارة.

وأعلنت حكومة دبي في شهر إبريل ٢٠٠١ عن بدء تنفيذ مشروع الحكومة الإليكترونية، الذي يهدف إلى تطوير الأداء الحكومي باستخدام

التقنيات الحديثة في العمل الاداري. وفي إمارة الشارقة، أصدر صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، مرسوماً اميرياً يوم ١١ مايو ١٩٩٩ بتعيين سمو الشيخ سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي ولياً للعهد ونائباً لحاكم الشارقة. ويوجد نائب للحاكم بإمارة الشارقة هو سمو الشيخ أحمد بن سلطان القاسمي. وأصدر حاكم الشارقة في ٧ ديسمبر عام ١٩٩٩ مرسوماً بإنشاء المجلس الاستشاري بإمارة الشارقة من ٣٥ عضواً. كما أصدر سموه مرسوماً آخر في ٢ أكتوبر ٢٠٠١ برفع عدد أعضاء المجلس إلى ٤٠ عضواً، من بينهم خمس من السيدات، في أول مشاركة نسائية في العمل البرلماني بالدولة.

وفي رأس الخيمة، أصدر الشيخ صقر بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم رأس الخيمة، مرسوماً أميرياً بتعيين سمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي، ولياً للعهد في إمارة رأس الخيمة، اعتباراً من ١٤ يونيو ٢٠٠٣. وأعلن ولي عهد رأس الخيمة في ١٠ ديسمبر ٢٠٠٣ عن بدء العمل بمشروع حكومة رأس الخيمة الإليكترونية، الذي يهدف إلى تحسين عمليات الدوائر الحكومية، وتقديم الخدمات المباشرة للجمهور، ورفع مستوى وفعاليات هذه الخدمات، وتحسين نوعية المعلومات المتوفرة للإدارة العليا والمتوسطة في الدوائر الحكومية، من ناحية الجودة والحداثة والدقّة والشمولية، ودعم عمليات التخطيط واتخاذ القرار. كما يهدف المشروع إلى تحسين الوضع الاقتصادي في رأس الخيمة، باجتذاب الاستثمارات الخارجية، عبْر تسهيل الإجراءات الحكومية وتوفير المعلومات والمساعدة التي يحتاجها المستثمر.

وفي عجمان، أصدر الشيخ حميد بن راشد النعيمي عضو المجلس الأعلى حاكم عجمان، مرسوماً أميرياً في ١٥ إبريل ٢٠٠٣ بإنشاء المجلس التنفيذي لإمارة عجمان، برئاسة سمو الشيخ عمار بن حميد النعيمي ولي عهد عجمان. وفي الفجيرة، أصدر صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي عضو المجلس الأعلى حاكم الفجيرة، مرسوماً أميرياً في ٥ يوليو ٢٠٠٣ بإنشاء دائرة الحكومة الإليكترونية بالفجيرة، وتتولّى الدائرة تنفيذ توجّه حكومة الفجيرة بإحلال وسائل التقنية الحديثة في المعاملات والخدمات، ووضع وتأسيس البُنية التحتية اللازمة لذلك. ويُطبق نظام البلديات والدوائر المحلية في الإمارات الأخرى من الدولة. وفي بعض المناطق الصغيرة والنائية قد يقوم الحاكم أو حكومة الإمارة باختيار ممثّل من السكان المحليين، ليكون همزة وصل بين الحكومة والمواطنين في تلك المناطق، وعادة ما يكون الممثل شيخاً للقبيلة يستمد سلطاته من ثقة القبيلة به، ومن الثقة التي أولاه إياها الحاكم.

لقد تطورت سلطات الهيئات الإتحادية وعلاقتها مع الهيئات المختلفة في كل إمارة منذ إنشاء الدولة الإتحادية، وحققت دولة الإمارات العربية المتحدة، على مدى العقود الثلاثة الماضية، تطوراً هائلاً نتيجة تنفيذ برامج تنموية ضخمة، والتي لا ينظر إليها فقط باعتبارها قاعدة متينة للبنى التحتية الحديثة، التي طالت معظم المناطق الصحراوية والجبلية النائية، وإنما ينظر إليها أيضاً من خلال تضاعف عدد السكان إلى أكثر من عشرات الأضعاف، وما يتطلبه ذلك من توفير للخدمات في كل المجالات، حيث وصل عدد السكان حسب تقديرات وزارة التخطيط إلى نحو ٣.٧٥٤ مليون نسمة في نهاية العام ٢٠٠٢.

٢- حقوق الانسان فى الإمارات

الامارات ليست المدينة الفاضلة ولكن سجلها مشرف" هذه العبارة التي أكدها أنور قرقاش رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في مجمل حديثه عن القرارات التي اتخذتها اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بخصوص التوصيات الخاصة الصادرة من مجلس حقوق الانسان في جنيف من المنظمات الغير حكومية Non-Governmental والتي رفضت منها "لجنتنا" ٩ توصيات من اصل ١٧ توصية ووضعت ٨ تحت الدراسة). وقد تشكلت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في الامارات مع الحكومة الجديدة التي تم انتخابها في ٢٠٠٨ والتي ترافقت نشأتها مع "اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر" وقد ترأسها الدكتور أنور محمد قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية ووزير الدولة لشؤون المجلس الوطني بحيث ان لجنة حقوق الانسان هي من اللجان الوطنية التي تقع في محيط المجلس الوطني الاتحادي.

واللجنة الوطنية لحقوق الانسان هي عضو دائم في مجلس حقوق الانسان في جنيف كمنظمة حكومية تعني بمراعاة الحقوق المكفولة للافراد في دولة الامارات من خلال التعاون والتنسيق والتوصيات المتبادلة مابين المنظمات المتخصصة في مجال حقوق الانسان والعمل على تعزيز التطبيقات في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية لسكان دولة الامارات. هناك عدة محاور يجب التوقف عندها في محاولة تحليل سير عمل اللجنة الوطنية لحقوق الانسان وابرزها:

أ-النظرة الحكومية لحقوق الانسان المكفولة:

لقد كثرت في السنوات الأخيرة التأويلات والتفسيرات من قبل المراقبين السياسيين في الدول الشرق-أوسطية عن أبعاد مشروع "الدميوكراتية الامريكي"

الذي يتجزأ من ما اطلق عليه اسم مشروع الشرق الاوسط New Middle East حسب الاصطلاح الاكاديمي الامريكي وخصوصا في فضاء ادراة الرئيس الامريكي السابق جورج بوش الابن.

الجدلية السياسية التي يجب اعتبارها في هذه النقطة تكمن في تضارب الاراء حول قيمة المشروع الامريكي ومشروعية ممارسته والقيام بتفسيره من قبل اليمين العربي(وبخاصة التيار الأصولي) على انه تدخل في الشؤون الداخلية لدول العالم الثالث ومن ضمنها الدول الشرق-اوسطية وسد فتحات "الناي" الاسلاموي-العروبي. وذهب الفرق الليبرالية الديموكراتية على اعتبارها حل عصري مناسب للنهوض بالمجتمعات الغاطسة في مستنقع التخلف والرجعية في الشرق الاوسط ، مما أدى الى التماهي بين الاطياف السياسية في الدائرة المعنية وبالتالي تزايد الصراعات والاحتدامات بينها والامثلة كثيرة وهذا ليس بمهم.

والعودة الى المحور الاساسي، حول فاعلية الدور التي تلعبه الحكومة الاماراتية في ممارسة الانشطة التي تتعلق بحقوق الانسان سواء كانت قرارات من قبل الوزارات الاتحادية او تعديلات دستورية ضمن المجلس الوطني الاتحادي اوعمل اجتماعي مؤسسي يهدف الى نشر ثقافة مجتمعية تعزز مفاهيم حقوق الانسان لدى شرائح المجتمع الاماراتي وغيرها من الآليات التي من شأنها تقوية الممارسات الخاصة بحقوق الانسان، يتطلب القاء الضوء على النظام السياسي في دولة الامارات وآلية العمل الحكومي الاتحادي وبالتالي تتكشف صورة مبسطة عن التفاعل بين الحكومة والانشطة المتعلقة بحقوق الانسان.

الحكومة الاماراتية تشكلت من اتحاد فيدرالي يضم سبع امارات على طول الساحل الموازي للخليج الفارسي والعماني وهم (من الغرب الى الشرق:أبوظبي-دبي- الشارقة- عجمان- أم القيوين- رأس الخيمة-الفجيرة) في عام ١٩٧١ بعد مغادرة القوات البريطانية التي كانت تعسكر في تلك المنطقة بموجب معاهدة

الحماية البريطانية. نظام الحكم في الامارات هو ملكي فيدرالي دستوري. دستورية النظام الملكي تتمثل في الخماسي السياسي في الامارات (رئيس الاتحاد ونائبه - المجلس الاعلى للأتحاد (الذي يضم حكام الامارات السبع) - مجلس وزراء الاتحاد والمجلس الوطني الاتحادي(شعبة برلمانية) والقضاء الاتحادي حسب المادة الدستورية (٤٥).

يشكل الدستور المادة الاولية القانونية الذي يرسم الاطار العام Framework في العمل الحكومي على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الدولة وتتعرض المواد القانونية في الدساتير الى تعديلات جذرية او فرعية بما تقتضيه الظروف المحيطة في الداخل والخارج عبر مراحل زمنية مختلفة.

وينقسم الدستور الاماراتي الموضوع في سنة ١٩٧١ كدستور مؤقت (تم تثبيته كدائم لاحقاً) من عشر أبواب رئيسية تتناول مواد قانونية تختص "بأهداف الاتحاد ومقوماته" الى تنظيم المجالات الحيوية المختلفة في الامارات. السؤال: هل يتوافق النظام السياسي جوهريا مع الممارسة الفعالة في مجال حقوق الانسان باعتبار الامارات عضو دائم في مجلس حقوق الانسان في جنيف؟

في الواقع، الممارسات الفعالة في مجال حقوق الانسان تتفاوت من دولة الى دولة بحسب النظام السياسي القائم والظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الموجودة في خريطة الدولة الواحدة ولكن هناك أسس جوهرية في المواد الحقوقية المكفولة في الميثاق العالمي لحقوق الانسان تشكل دعائم رئيسية مهمة Fundamental Background لممارسة الانشطة المنبثقة من الحقوق المكفولة في الميثاق العالمي لحقوق الانسان. تبقى المفارقات موجودة بشكل التالي:

- جود الارضية القانونية في للدولة الواحدة نظرياً مع عدم وجود ممارسة او تطبيق للحقوق الواردة في الدستور والتي تخص حقوق الافراد او تحجيمها من خلال الدستور ومن خلال الممارسة المجتمعية.

- التغاضي عن الحقوق المختصة بالافراد بأشكال مباشرة وغير مباشرة اذا كانت هناك محاولات جادة من قبل المنظمات الدولية (الامارات كعضو دائم) في المطالبة بها ضمن القانون الدولي لحقوق الانسان.

وقد شهدت حكومة الامارات في السنوات الاخيرة حملة دعائية اعلامية في المحيط الاعلامي الداخلي لتأكيد الممارسة النشطة في مختلف الجوانب التي تقع في دائرة حقوق الانسان ومثال على ذلك: الاطفال المستخدمين من قبل "المشيخة" في سباقات الهجن التراثية والانتقاد الذي تم توجيهه لحكومة للأمارات من قبل المنظمات الانسانية الدولية باعتبارها قضية الاتجار بالبشر Human Trafficking والاهانة للفئات العمرية مادون ١٦سنة Child Abuse وقد تم حسمها باستخدام البديل الآلي في مثل هذا النوع من السباقات. بالأضافة الى أحوال العمالة الوافدة ومدى توافر الظروف المناسبة للعمل وخاصة بعد الانفجار العمالي - الاقصى آسيوي من الهند وبنجلاديش وباكستان ونيبال الذي ترافق مع المشروعات السياحية والفندقية في دبي وجشع شركات استيراد العمالة من هذه الدول دون وجود تنسيق استراتيجي ينظم عملية هجرة العمالة ممأدى الى وجود عمالة سائبة وغير شرعية Idle And Illegal فضلاً عن الآثار الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للأنفجار الديموغرافي الذي أصاب الامارات وخاصة مدينة دبي وقضية التمثيل النسائي في الدولة وغيرها. "تفسير السياسيين الاماراتين والشيوخ" للانتقادات الموجهة الى الظواهر الاجتماعية التي تطال ممارسات حقوق الانسان بقصور في الامارات والنظرة الرد-فعلية والنفسية لا يمكن

تجاهلها في دراسة النظرة الحكومية للأمارات. أنور قرقاش برر الموقف الحكومي الرافض للتوصيات من خلال المحاور الثلاث التي حددت آلية الرفض والموافقة وهي القيم السائدة في الدولة والقوانين السارية والمصلحة العليا للاتحاد التي تحدد دين الدولة وعروبتها الأصيلة.

من جملة توصيات التقرير الدوري الشامل لمجلس حقوق الانسان المرفوضة: حق حرية التعبير والتجمع والجمعيات المقدمة من قبل النرويج وفقا للقانون الدولي لحقوق الانسان والتي يوجد نظيرها في الدستور وهي المادة ٣٣ " حرية الاجتماع، وتكوين الجمعيات، مكفولة في حدود القانون" والمادة ٣٠ "حرية التعبيروالرأي... في حدود القانون". حق التجمع والتعبير المنصوص عليه من قبل الامم المتحدة هو غير محدد او مشروط أي ان التجمع والجمعيات قد تكون ذات طابع "سياسي" أو "اجتماعي" أو "أقتصادي" أو "ثقافي" وقد تمثل تيارات فكرية في مختلف النواحي الحياتية بدون قيود حكومية او ممانعة داخلية مجتمعية على عكس المواد الدستورية المحلية التي تحجم هذه الحريات (الدين-التعبير-التجمع) بشكل مباشر (في حدود القانون) وتأتي ممارستها على نطاق متعارف عليه يتراوح مابين الولاء القبلي للحكومة من قبل المواطنين والابتعاد عن الخطوط الحمراء الغير مألوفة في عرف السياسة القبلية السائدة والمجتمع الذي يعزز تحجيمها جيل بعد جيل ويأتي الرفض الحكومي لتسوء صورة التعامل الحكومي مع الملف.

وقد أوصت السويد بضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعمال المهاجرين بما يسمح بأنشاء نقابات عمالية ومهنية في الدولة للعمالة الوافدة تهتم بمختلف القضايا المتعلقة بها وكان نصيبه الرفض على أساس انه لا حاجة لوجود نقابات عمالية ومهنية مادامت التركيبة السكانية في حالة غير متناسقة وهنا يتكشف البعد الديموغرافي الشائك الذي يتطلب تأمل حكومي جاد لتتوافر الحقوق المناسبة لأسراب الطيور المهاجرة للدولة. وتم وضع بعض التوصيات التي تتصل بضغط

شعبي واسع في السنوات الأخيرة مثل أحقية ابناء المواطنات المتزوجات من غير مواطنين في التجنيس والتي شرُعت على خلفية الصورة القبلية الاسرية حيث يكون الاب هو الراعي القانوني والعرفي والدور الثانوي للأم التقليدي المتمثل بالرعاية البيتية والشوؤن الاسرية الاخرى.

٣- قراءة فى الانتخابات الاماراتية

استقلت دولة الإمارات العربية المتحدة عربة قطار الإصلاح السياسي في منطقة الخليج العربي، من خلال الانتخابات الجزئية وغير المباشرة التي شهدتها أيام ١٦ و١٨ و٢٠ من شهر ديسمبر ٢٠٠٦ لاختيار عشرين عضوا في المجلس الوطني الاتحادي، ويمثلون نصف أعضائه الأربعين. فقد شهدت كل دول مجلس التعاون الخليجي درجات مختلفة من التغيير السياسي نحو الديمقراطية خلال السنوات الماضية، بما فيها المملكة العربية السعودية، أكثر دول المنطقة محافظة، والتي شهدت في عام ٢٠٠٥ إجراء انتخابات بلدية جزئية، بينما خاضت قطر انتخابات تشريعية مباشرة في عام ٢٠٠٧ وفق دستورها الجديد، أما البحرين والكويت وسلطنة عمان فإن بها مجالس نيابية منتخبة بشكل مباشر.

وفي ظل هذا الوضع وجدت الإمارات نفسها الدولة الوحيدة التي لا تشهد أي نوع من الانتخابات على المستوى الخليجي بشكل سبَّب لها إحراجا ونال من صورتها على الساحة الدولية، وشكل تناقضا مع واقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي تشهدها على كافة المستويات. وفي هذا الإطار يمكن فهم الخطوة الخاصة بالانتخابات الأخيرة التي صيغت بصورة لا تنال من

جوهر النظام السياسي القائم، وفي الوقت ذاته تنزع اسم الإمارات من قائمة الدول التي لا تشهد أي نوع من أنواع الحراك السياسي.

وعلى الرغم من محدودية هذه الخطوة، فإنها أثارت سجالا ملحوظا على الساحة الإماراتية، وحركت المياه الراكدة في مجال الإصلاح السياسي، وأدخلت الإمارات في ساحة النقاش الخليجي والعربي الأوسع حول قضية الديمقراطية والتغيير السياسي. وفي إطار هذا السجال يمكن ملاحظة وجهتي نظر رئيسيتين: الأولى ركزت على الجوانب الإيجابية في العملية رافعة شعار التدرج، وأن "تأتي متأخرا خير من أن لا تأتي أبدا"، فيما سلطت وجهة النظر الثانية الضوء على ما رأت أنه جوانب سلبية تجرد المسألة من جوهرها وتجعلها خطوة شكلية لا تعكس أي تغيير حقيقي.

وقد استندت وجهة النظر الأولى "الإيجابية" على عدد من الاعتبارات الأساسية التي يمكن عرضها في الآتي:

– إن التوجه إلى الإصلاح السياسي في الإمارات قد بدأ في وقت تراجعت فيه الضغوط الأمريكية من أجل التغيير في المنطقة بشكل واضح، وذلك على خلفية بعض التجارب التي جاءت بالإسلاميين المعارضين لها إلى دائرة القرار كما في مصر وفلسطين والبحرين. كما أن هذا التوجه لم تحركه ضغوطات داخلية قوية في ظل حالة الاستقرار الواضحة في الإمارات وغياب المعارضة السياسية تقريبا وعدم وجود تيار إسلامي فاعل أو صدامي، فضلا عن التجانس الاجتماعي لمواطني الإمارات على عكس دول أخرى في منطقة الخليج. وهذا يعني، وفق وجهة النظر هذه، أن التغيير يقع ضمن توجه ذاتي ويعبر عن نية

حقيقية في الإصلاح من قبل النظام السياسي في الإمارات، وليس مجرد استجابة تكتيكية لضغوط خارجية أو داخلية كما حدث في بعض الدول العربية.

- لم تقتصر القيادة الإماراتية على الإقدام على خطوة الانتخابات الجزئية، وإنما حرصت على وضعها ضمن توجه لمرحلة جديدة هي مرحلة "التمكين" التي أعلن عنها رئيس الدولة وقال: إن من أهم سماتها تمكين المواطن الإماراتي من المشاركة الفاعلة في الشأن العام، كما أعلن أن المرحلة القادمة سوف تشهد توسيع اختصاصات المجلس الوطني الاتحادي والتمهيد لانتخابات مباشرة، وإن لم يحدد موعدا لها.

- أشركت الإمارات المرأة من البداية في العملية الانتخابية، وهذا بعكس دول أخرى في المنطقة مثل السعودية التي لم تسمح للمرأة بالمشاركة في الانتخابات البلدية الجزئية، أو الكويت التي ظلت المرأة محرومة من المشاركة السياسية فيها حتى العام الماضي ٢٠٠٥.

- بدأ التغيير من المجلس الوطني الاتحادي، وهذا يدل على الطموح الكبير في التغيير في دولة الإمارات، وأن هذا التغيير لم يأت تحت ضغط لأنه لو كان كذلك لكان بإمكان النظام أن يجري انتخابات بلدية مثلا بدلا من أن يتجه مباشرة إلى انتخابات برلمانية تعبر عن مستوى أعلى من مستويات التغيير.

- تعكس الانتخابات الإماراتية الأخيرة سمة أساسية من سمات العمل السياسي في الإمارات هي الحذر وعدم التسرع. وقد أثبت هذا النهج نجاحه وضمن للدولة استقرارها في محيط مضطرب.

- إن أي تحول سياسي يجب أن يكون داعما وليس معوقا للتنمية الاقتصادية التي تعيشها الدولة، وهذا يقتضي الدراسة التدقيقية قبل اتخاذ أي خطوة من شأنها

أن تضر بهذه التنمية كما هو الحال في البحرين التي أدت سيطرة التيار الديني فيها على البرلمان إلى النيل من واقع الانفتاح فيها، ومن ثم التأثير السلبي على السياحة التي تعد مصدرا أساسيا من مصادر الدخل. وفي الكويت لا تستطيع الدولة منذ سنوات طويلة اتخاذ خطوة كبيرة نحو تطوير إنتاجها النفطي عبر مشروع حقول الشمال بسبب رفض البرلمان للمشروع.

أما وجهة النظر الثانية "السلبية" فقد ركزت على الآتي:

– وفقا للآلية التي جرت بمقتضاها الانتخابات، قام حكام الإمارات السبع باختيار الهيئات الناخبة التي تتولى انتخاب نصف أعضاء كل إمارة في المجلس الوطني، بحيث يكون عدد كل هيئة مائة ضعف العدد المقرر لمقاعد الإمارة في المجلس على الأقل، وعلى أن يكون المرشحون من بين أعضاء هذه الهيئات وليس من خارجها. ولهذا فإن الأمر لم يخرج عن كونه تطويرا لعملية التعيين وليست انتخابات بالمعنى المتعارف عليه، حيث لم يعط حق التصويت والترشيح إلا لنحو واحد في المائة فقط هم "أعضاء الهيئات الناخبة الذين بلغ عددهم ٦٦٨٩ شخصا" من عدد سكان الدولة البالغ عددهم ٨٠٠ ألف.

– تحكم حكام الإمارات في اختيار الهيئات الناخبة جعلها تأتي خالية من التيارات التي رأوا أنها يمكن أن تثير بعض المشاكل مثل الإسلاميين والقوميين، كما جاءت خالية من بعض الشخصيات الإماراتية الناشطة على الساحة وصاحبة الرأي في عملية التغيير السياسي بشكل أثار العديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام والتعجب في بعض الأحيان. وفي مقابل ذلك سيطرت الاعتبارات القبلية على عملية الاختيار، وقدمت اعتبارات الثقة والولاء على اعتبارات الخبرة والكفاءة. ومن الممكن أن يؤدي استبعاد تيارات معينة من المشاركة إلى بعض

الاحتقانات السياسية، ومن ثم تكرر الإمارات أخطاء دول أخرى في المنطقة دون أن تستفيد من الدروس التي قدمتها تجاربها.

- ما أقدمت عليه الإمارات من انتخابات برلمانية جزئية جاء متأثرا بدول أخرى في المنطقة خطت خطوات كبيرة في مجال الديمقراطية وأصبح لديها برلمانات منتخبة مثل: البحرين وعمان والكويت إضافة إلى قطر التي ستنتخب برلمانها عام ٢٠٠٧ كما سبقت الإشارة، وهذا دفعها إلى البدء من أعلى حتى لا تبدو أقل من هذه الدول، بينما التطور الطبيعي يقتضي البدء من أسفل، فليس من الطبيعي أن يكون هناك انتخابات برلمانية على أي درجة، بينما ليست هناك انتخابات بلدية مثلا. وهذا دفع البعض إلى التشكيك في حقيقة التوجهات إلى الإصلاح من قبل النظام الحاكم.

- الحذر الشديد فيما يتعلق بخطوات الإصلاح السياسي ليس له ما يبرره، بل إن هناك عوامل عديدة تلح على التخلي عنه. أول هذه العوامل هو أن الإمارات تتميز بالاستقرار السياسي ولا تشهد أي استقطابات عرقية أو مذهبية أو طائفية يمكن أن يؤدي التغيير السياسي إلى تفجيرها أو إشعالها، العامل الثاني هو أن التيار الديني في الإمارات، فوق أنه مسالم ومعتدل وغير عنيف كما تشير كل التقديرات المتخصصة، فإنه متحالف كذلك مع الدولة بعكس ما هو موجود في دول أخرى مجاورة، ومع ذلك خطت خطوات كبيرة في طريق الديمقراطية. العامل الثالث هو أن الإمارات تشهد انفتاحا ثقافيا واجتماعيا ورخاء اقتصاديا كبيرا، وهذا مناخ يساند التحول الديمقراطي ويدعمه بقوة ويضمن نتائجه الإيجابية، فلا خوف في ظله من التأثير على الانفتاح الاقتصادي أو الثقافي، أو تعطيل مشروعات التنمية الاقتصادية.

- لا يمكن أن يتم الإصلاح في ظل الإطار الدستوري والقانوني القائم، وكان يجب أن يكون وضع دستور جديد مقدمة طبيعية لعملية التغيير مثلما حدث في البحرين وقطر، حيث لا يقوم المجلس الوطني الاتحادي بأي دور حقيقي في مجالي الرقابة والتشريع، وتقتصر مساهمته وفقا للدستور على بعض الجوانب الشكلية الاستشارية، ومن ثم فإن طريقة اختيار أعضائه لا تعني الكثير ما دامت سلطاته غائبة، فضلا عن ذلك، فإن تعديل الدستور يقتضي موافقة ثلثي أعضاء المجلس. وإذا كانت الفترة القادمة سوف تشهد تغييرا دستوريا بالفعل في الدولة، فإنه يمكن توقع مضمون هذا التغيير في ظل نوعية الأعضاء الموالين للنظام الذين جاءت بهم الانتخابات الأخيرة أو غيرهم ممن سيتم تعيينهم وهم أكثر قربا للنظام وموالاة له.

٤- المشاركة السياسية للمراة فى الامارات

تشكل المرأة الاماراتية ٤٩.٣% من اجمالى عدد المواطنين، وما نسبته ١٥،٢% فقط من القوى العاملة في دولة الامارات عام ٢٠٠٤. وقد تضاعف عدد المواطنات العاملات ثلاث مرات على مدى السنوات الثماني الماضية من ١٦ ألفاً في ١٩٩٥ الى ٥٢ ألفاً في ٢٠٠٣. هذه الزيادة جاءت بسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المهمة المرتبطة بعملية التنمية في الامارات. لقد غيرت هذه التغيرات ثقافياً مواقف الأسرة والمرأة تجاه العمل كما رسخت وضع المرأة في الاقتصاد المحلي، وكنتيجة لذلك فقد ازدادت مشاركة المرأة المواطنة في سوق العمل بشكل ملحوظ من ٩،٩% في ١٩٩٥ الى ٢٢،٩% في ٢٠٠٣. وعلى مدى العقد الأخير، نمت قوة العمل المواطنة بمتوسط سنوي بلغ ٨،٢%، ومع ذلك فقد نمت قوة العمل على صعيد الجنس

بين المواطنات ثلاث مرات عما بلغته هذه النسبة من النمو للمواطنين الذكور وبمعدل نمو سنوي ١٦،٧% مقابل ٦،١% فقط للذكور.

كما أنه بات لنساء الإمارات منذ مايو ٢٠٠٣ مجلس لسيدات الأعمال، ووفق آخر الإحصائيات؛ فإن عدد سيدات العمال في دولة الإمارات يقارب ١٥ ألف سيدة، وتملك النساء ٢٠% من المحافظ الاستثمارية في الدولة، وتوجد ١٢٥ ألف مستثمرة، وتبلغ نسبة أرقام المستثمرات ٤٣% من مجموع أرقام المستثمرين، يتداولن بمبلغ ١٣,٨ مليار درهم في الأسواق المالية في دولة الإمارات.

لقد كانت أول تجربة انتخابات حقيقية جرت في الدولة بين أعضاء غرفة تجارة وصناعة أبوظبي البالغ عددهم ٥٢ ألف عضو، بما فيهم سيدات الأعمال، فشاركت النساء في التصويت وفي الترشيح، وفي دعم العمليات الانتخابية رغم حداثة التجربة، وكان ذلك في ديسمبر ٢٠٠٥، ورغم فشل السيدتين اللواتي وصلن للترشيحات النهائية في الحصول على أي من المقاعد الثلاثة عشر المخصصة للانتخابات، إلا أن حاكم أبوظبي رئيس الدولة أمر بتخصيص مقعدين للمرأة ضمن المقاعد الثمانية المخصصة للمعينين. أما فى إمارة دبي فقد تم فى نوفمبر ٢٠٠٣ ضم ثلاث سيدات إلى عضوية مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي الذى كان مقصوراً على الرجال فقط. ومنذ قيام دولة الامارات في ١٩٧١ كفلت الدولة حق التعليم لكلا الجنسين واعتبرته حجر الزاوية في مجهودات التنمية الاقتصادية للدولة. ونتيجة لذلك انخفض معدل الأمية للبالغين بشكل لافت للنظر على مدى ٣٥ عاماً الماضية من ٤٨% في ١٩٧٠ الى ٢٢،٧% في ٢٠٠٤. ان إتاحة الفرص التعليمية للنساء في دولة الامارات خلال تلك الفترة يمكن استقراؤها من حقيقة ان معدل الأمية

بين الإناث أصبح اليوم أقل من معدلاته بين الذكور. فقد بلغ معدل الأمية للبالغات في دولة الامارات ١٩،٣% خلال ٢٠٠١-٢٠٠٤ (مقارنة بـ ٢٤،٤% للذكور .(أما معدل الأمية للقاصرات فقد بلغ ٥% (١١،٨% للذكور). ومن حيث المؤهلات، فإن عدد المواطنات الخريجات في مؤسسات التعليم العالي يمثل ضعف عدد الخريجين الذكور تقريباً.

وتمثل المواطنات ٧١،٢% من خريجي التعليم العالي الوطني لعام ٢٠٠٣، و٦٨،٦% فى عام ٢٠٠٤. ونظراً لمحدودية الفرص بعد استكمال التعليم الثانوي (حيث يتاح للذكور خيارات أخرى مثل القوات المسلحة، والشرطة، والدراسة في الخارج.. إلخ) تعتبر الإناث الدرجة الجامعية الفرصة الأفضل للدخول الى سوق العمل. تظهر البيانات المتاحة ان المؤهلات العالية تتيح لهن فرص عمل أكبر. ففي عام ١٩٩٥ كانت ٨% تقريباً من المواطنات العاملات يحملن درجة جامعية أو أعلى، وكان ٢٢% منهن يحملن مؤهلات حتى مستوى الثانوية العامة.

أ- المرأة فى التشريعات والقوانين

نص الدستور صراحة على المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون تمييز بين الرجل والمرأة، كما نص على المساواة في توفير التعليم والصحة والعمل للجميع، فضلا عن كفالة الحريات للرجال والنساء دون تمييز، وتحقيق المساواة في الأجر وفرص الترقي بالنسبة للعمل. هذا فضلا عن المساواة في توفير الأمن المادي من حيث تشريعات الضمان الاجتماعي التي تحمي المطلقة والأرملة والمتزوجة من أجنبي والفتاة غير

المتزوجة. وتحكم الشريعة الإسلامية الأحوال الشخصية للنساء، بينما يحكم القانون المدني نشاطاتهن في المجال المدني و التجاري.

وبمقتضى الدستور والتشريعات لا توجد أي معاملة تمييزية بين المرأة والرجل من حيث الحقوق بشكل عام، حيث ينص دستور الامارت العربية المتحدة فى المادة (٢٥) من الباب الثالث على أن " جميع الأفراد لدى القانون سواء، ولا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي". بالاضافة الى تمتع المرأة بكثير من الحريات الاجتماعية.

ب- قانون الأحوال الشخصية

لم يكن في الامارات قانون للأحوال الشخصية، وكان الأمر يدور حول إجتهادات القضاء أو القضاة في الإمارات المختلفة. فإمارة أبو ظبي وإمارة دبي، يسير القضاء فيهما على المذهب المالكي، بينما الإمارات الشمالية القضاء يسير فيها على المذهب الحنبلي. وبالتالي لا يمكن تقرير أن هناك إرثا قضائيا في إطار مذهبي معين. وفى يوليو ٢٠٠٥ تم إصدار أول قانون للأحوال الشخصية حاول واضعوه أن تأتى مواده معبرة عن التوفيق بين المذهبين المالكي والحنبلي إلى جانب المذهب الشيعي الذى تتبعه طائفة قليلة من مواطني الامارت.

ويعطي القانون الجديد المرأة الحق في إنهاء الزواج بعد تقديم طلب للمحكمة الشرعية ودفع تعويض للزوج فيما يعرف بالخلع، كما يعطي الزوجين أيضا حق طلب الطلاق إذا اكتشف أحدهما أن الآخر يعاني من أحد الأمراض المزمنة مثل: المرض العقلي، والجذام، والعجز الجنسي دون اعلامه بذلك قبل الزواج. ويحق للمرأة

الحصول على الطلاق إن استطاعت أن تثبت أن زوجها قد ألحق بها الأذى جسديا أو معنويا. كما يمكن للمرأة أن ترفع ضد زوجها دعوى بالطلاق إن تركها لما لا يقل عن ثلاثة اشهر أو أنه لم يواصل الاعتناء بها أو بأطفالها.

كما ينص هذا القانون على أن المهر ملك للزوجة، تتصرف فيه كيفما شاءت، ولا يحق للزوج أن يُسكن مع زوجته ضرة إلا إذا رضيت ذلك ويحق لها العدول. وذكر في مسودة القانون الجديد أنه يجوز للزوجة أن تخرج من البيت بمقتضى الضرورة ولا يعتبر إخلالا بالطاعة الواجبة خروجها للعمل إذا تزوجها وهي عاملة.

غير أن الجدل قد احتدم فى الأوساط القانونية والمهتمة بحقوق المرأة في دولة الإمارات حول الحقوق القانونية التي تتمتع بها المرأة في حضانة الأولاد في حال الطلاق، حيث يحصر بموجب القانون الجديد حق الأم في حضانة الأولاد حتى بلوغ ١١ عاما بالنسبة للصبي و١٣ عاما بالنسبة للفتاة. الأمر الذى يقلص من حيز الحقوق التى كانت تتمتع بها المرأة فى مجال الحضانة خصوصاً فى الامارات التى تتبع المذهب المالكي والذى كان يسمح للأم بالاحتفاظ بحضانة الأبناء حتى سن البلوغ بالنسبة للصبي والزواج بالنسبة للفتاة. وتفقد المرأة حقها في الوصاية إذا تزوجت.

ولا يمنع قانون العمل ولا قانون الخدمة المدنية – الذي يشمل شؤون العمل في القطاع العام – توظيف النساء. ولا يحق لأي رجل وفقا للشريعة أن يحرم زوجته من العمل إن كانت تعمل عندما عقدا قرانهما. ولا يوجد حظر قانوني يمنع المرأة من امتلاك عملها الخاص. ولم تواجه النساء اللواتي يعملن كطبيبات ومهندسات ومحاميات أي قيود على ترخيص أعمالهن. وقد تضمن

قانون العمل الاتحادي بعض النصوص لحماية المرأة والأسرة ومن ذلك المادة (٢٧) التي تنص على عدم جواز تشغيل النساء ليلا خلال الفترة من العاشرة مساء حتى السابعة صباحا. وتنص المادة (٢٩) على حظر تشغيل النساء في الأعمال الخطرة أو الشاقة أو الضارة صحيا أو أخلاقيا.كما أعطى القانون في مادته الثلاثين للمرأة العاملة حق الحصول على إجازة وضع بأجر كامل مدة خمسة وأربعين يوما، وفي الوقت ذاته أعطاها الحق بعد استنفادها لإجازة الوضع أن تنقطع عن العمل بدون أجر لمدة مائة يوم متصلة أو متقطعة ولا تحتسب من إجازتها الاعتيادية. كما نصت المادة (٣١) على حق المرأة العاملة في فترتين للراحة يوميا مدة كل منهما نصف ساعة لارضاع الطفل وذلك على مدى ١٨ شهرا من الولادة وتحتسب هاتان الفترتان من ساعات العمل. ولا يترتب عليهما أي تخفيض في الأجر. وتنص المادة (٣٢) على منح المرأة الأجر المماثل لأجر الرجل إذا كانت تقوم بذات العمل الذي يقوم به.

ولقد كان للاتحاد النسائي العام المبادرة في تقديم مقترحاته نحو تعديل المادة الخاصة بإجازة الوضع في قانون الخدمة المدنية لدولة الإمارات، وفي ٤ نوفمبر ٢٠٠١، صدر قانون الخدمة المدنية الجديدة الذى نص في المادة (٥٥) على أن تمنح الموظفة إجازة خاصة براتب شهرين للوضع. وكذلك إجازة حضانة لمدة شهرين بنصف راتب إجمالي، كما تمنح شهرين بدون راتب بعد موافقة الجهة الإدارية المختصة في ضوء مصلحة العمل وفي جميع الأحوال تمنح إجازة الحضانة لمدة خمس مرات خلال خدماتها الوظيفية.

وفي ١١ سبتمبر ٢٠٠٥ أصدر رئيس الدولة نظامين يقضي الاول بتعديل بعض احكام علاوة الابناء والثاني بتعديل بعض احكام نظام بدل السكن

للموظفين والمستخدمين المواطنين. ونص التعديل في نظام علاوة الابناء على ان تمنح هذه العلاوة في حالة الطلاق للقائم بالإعالة ونص التعديل في نظام بدل السكن بفئة متزوج اذا كانت متزوجة او كانت ارملة او مطلقة ولها ولد تعوله وقد أزال هذان النظامان الفروقات بين العاملين والعاملات المواطنين والمواطنات، حيث كان الأمر فى السابق يعطي للرجل الحق فى بدل السكن الخاص به وبزوجته إذا كانا موظفين لدى الحكومة، لأنه ملزم وفقا للشريعة بتأمين سكن لعائلته.

وحسب نص المادة الثانية من قانون الضمان الاجتماعي رقم ٢ لسنة ٢٠٠١م في شأن الضمان الاجتماعي، فإن أحكامه تسري على المواطنين ممن تتوفر فيهم شروطه. وتقضي المادة الثالثة منه باستحقاق المواطنة المتزوجة من غير مواطن للمساعدة الاجتماعية عن نفسها وأولادها في حالة إصابة الزوج بعجز مرضي يمنعه عن العمل، وفي حالة سجن أو إيقاف الزوج من قبل أية جهة ذات اختصاص مدة لا تقل عن شهرين أو إبعاده عن البلاد. كما أجازت للجنة المساعدات الاجتماعية النظر في طلب المواطنة المتزوجة من غير مواطن منحها مساعدة عن نفسها في حالتين: أولاهما إذا لم يكن للزوج دخل بسبب خارج عن إرادته أو إذا كان دخل الزوج يقل عما كانت تستحقه أسرته فيما لو تقاضى المساعدة الاجتماعية. كما قضت ذات المادة باستحقاق المواطنة الأرملة التي توفي زوجها الأجنبي المساعدة الاجتماعية عن نفسها وأولادها، وأيضاً باستحقاق المطلقة والأرملة الأجنبية التي تزوجت مواطناً وأنجبت منه أبناء تقوم بحضانتهم داخل الدولة ولم تتزوج، والمساعدة الاجتماعية عن نفسها في حالة طلاقها أو وفاة الزوج بشرط ألاَ يكون لها مصدر دخل أو عائل مقتدر.

وعلى الجانب الآخر ينظر إلى الاعتداء والاغتصاب على أنهما جنحة جنائية وتتم ملاحقة الجناة ومعاقبتهم. ويحمي القانون النساء من القذف والتحرش من قبل الرجال ويتعرض المعتدون للمحاكمة الجنائية. وتتمركز وحدات الشرطة في المستشفيات العامة الكبيرة كي يتسنى لضحايا الاعتداء رفع شكواهم التي تقع تحت حكم المحاكم الشرعية. كما يحق للأطباء الحاضرين طلب الشرطة لاستجواب من يشتبه بأنهم ضحايا اعتداء. كما يتواجد المساعدون الاجتماعيون والاستشاريون وهم عادة من النساء في مكاتب في المستشفيات العامة ومراكز الشرطة. تتردد بعض النساء أحياناً في تقديم اتهامات رسمية لأسباب اجتماعية وثقافية واقتصادية. عندما يتم إعلام الشرطة المحلية بالاعتداء، تتخذ السلطات الإجراءات للدفاع عن المشتكي. ولدى دوائر الشرطة في دبي مكاتب تعنى بحقوق الإنسان والدعم الاجتماعي والتي تؤمن المساعدة للنساء والأطفال ضحايا الاعتداء. وقد أدت الحكومة دوراً فعالا في فرض حقوق النساء وحمايتهن من الاعتداء. ومع أن الاعتداء على النساء أمر واقع إلا أنه لا يعتبر ظاهرة واسعة الانتشار.

و يوجد قيود قانونية على سفر المرأة. لكن تقضي التقاليد بأنه يمكن للزوج منع زوجته وأطفاله القصر وبناته الراشدات العازبات من مغادرة البلد. حين يمارس الزوج ذلك فهو يقوم عادة بذلك عبر حيازة جوازات سفرهم. لا تنفذ السلطات عند نقاط المغادرة هذا الأمر عامة إلا بصدور قرار عن المحكمة.

وقد تم في أغسطس ٢٠٠٤ إصدار مرسوم اتحادي بانضمام دولة الإمارات إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة، مع التحفظ على بعض أحكام الاتفاقية. وتتمثل المواد التي تم التحفظ عليها في الاتفاقية في الآتي:

المادة «٢ فقرة و»: اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لتغيير أو إبطال القائم من القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزاً ضد المرأة.

المادة «٩»: تمنح الدول الأطراف المرأة حقوقا مساوية لحقوق الرجل في اكتساب جنسيتها أو تغييرها أو الاحتفاظ بها، وتضمن بوجه خاص الا يترتب على الزواج من أجنبي، أو على تغيير الزوج لجنسيته أثناء الزواج، أن تتغير تلقائيا جنسية الزوجة، أو تصبح بلا جنسية، أو ان تفرض عليها جنسية الزوج.

تمنح الدول الأطراف المرأة حقا مساويا لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما.

المادة «١٥ فقرة ٢»: تمنح الدول الأطراف المرأة في الشئون المدنية، أهلية قانونية مماثلة لأهلية الرجل، وتساوي بينها وبينه في فرص ممارسة تلك الأهلية. وتكفل للمرأة، بوجه خاص، حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في إبرام العقود وإدارة الممتلكات، وتعاملها على قدم المساواة في جميع مراحل الإجراءات القضائية.

المادة «١٦»: تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية، وبوجه خاص تضمن، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة:

أ- نفس الحق في عقد الزواج.

ب- نفس الحق في حرية اختيار الزوج، وفي عدم عقد الزواج إلا برضاها الحر الكامل.

ج- نفس الحقوق والمسئوليات أثناء الزواج وعند فسخه.

د- نفس الحقوق والمسئوليات بوصفهما أبوين، بغض النظر عن حالتهما الزوجية، في الأمور المتعلقة بأطفالهما وفي جميع الأحوال، يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأول.

هـ- نفس الحقوق في ان تقرر، بحرية وبادراك للنتائج، عدد أطفالها والفاصل بين الطفل والذي يليه، وفي الحصول على المعلومات والتثقيف والوسائل الكفيلة بتمكينها من ممارسة هذه الحقوق.

و- نفس الحقوق والمسئوليات يما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنيهم، أو ما شابه ذلك من الأعراف، حين توجد هذه المفاهيم في التشريع الوطني، وفي جميع الأحوال يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأول.

ز- نفس الحقوق الشخصية للزوج والزوجة، بما في ذلك الحق في اختيار اسم الأسرة والمهنة ونوع العمل.

ح- نفس الحقوق لكلا الزوجين فيما يتعلق بملكية وحيازة الممتلكات والإشراف عليها وادارتها والتمتع بها والتصرف فيها، سواء بلا مقابل أو مقابل عوض.

ط- لا يكون لخطوبة الطفل أو زواجه أي اثر قانوني، وتتخذ جميع الإجراءات الضرورية، بما في ذلك التشريعي منها تحديد سن أدنى للزواج ولجعل تسجيل الزواج في سجل رسمي أمرا الزامياً.

المادة ٢٩: فقرة(١):

١- يعرض للتحكيم اي خلاف بين دولتين او اكثر من الدول الأطراف حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية لا يسوس عن طريق المفاوضات، وذلك

بناء على طلب واحد من هذه الدول، فإذا لم يتمكن الأطراف، خلال ستة أشهر من تاريخ طلب التحكيم، من الوصول إلى اتفاق على تنظيم أمر التحكيم، جاز لأي من أولئك الأطراف إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية بطلب يقدم وفقا للنظام الأساسي للمحكمة.

وتنص المادة رقم (٣٥) من الدستور على أن "باب الوظائف العامة مفتوح لجميع المواطنين على أساس المساواة بينهم في الظروف، ووفقا للقانون".

وقد شكلت المرأة الاماراتية ٦٢% من مجمل القوى العاملة المواطنة في الحكومة الاتحادية، ولا توجد قوانين تمنع المرأة من شغل المناصب الحكومية العليا، ولكن عددا قليلا من النساء شغلن هذه المناصب. فهناك وزيرتان تتوليان حقيبة الاقتصاد، والشؤون الاجتماعية وكان أول منصب وزاري يعطى للمرأة هو فى عام ٢٠٠٤. كما توجد وكيلة وزارة واحدة، و٨ نساء بدرجة وكيل وزارة مساعد، وقرابة ٥٠ امرأة بدرجة مدير ادارة.

كما تتواجد المرأة بدرجة دبلوماسي في وزارة الخارجية، فقد بلغ عدد النساء العاملات فى المجال الدبلوماسي قرابة ٤٥ دبلوماسية عام ٢٠٠٦، يعمل ١٠ منهن في سفارات الدولة في الخارج.

لكن ما زال تمثيل المرأة فى مراكز صنع القرار لا يعبر عن نسبة تمثيلها العددي فى المجتمع أو المستوى العلمي والمهني العالي الذى وصلت إليه.

وفيما يتعلق بالمجلس الوطني الاتحادي الذى يمكن القول مجازاً أنه يماثل البرلمان، لم يحدد الدستور طريقة اختيار شاغلي مقاعده الأربعين وكذلك لم يربطها بجنس معين ذكراً كان أم أنثى، لكن جميع الإمارات اختارت التعيين كوسيلة لشغل المقاعد الممنوحة لها بموجب الدستور ولم تتضم أية إمرأة إلى

عضوية المجلس عبر فصوله التشريعية الثلاثة عشر خلال الفترة (١٩٧١ – ٢٠٠٥). وقد أعلن رئيس الدولة، في خطابه بمناسبة العيد الوطني الرابع والثلاثين لدولة الإمارات بتبني الدولة لأسلوب جديد يمزج الانتخاب بالتعيين في اختيار أعضاء المجلس الوطني (البرلمان)، وذلك بانتخابات لنصف أعضاء المجلس الوطني في ديسمبر ٢٠٠٦، ستشهد منها الإمارات انطلاق تجربة جديدة كلياً على المجتمع. وقد ضمت قوائم الأسماء المعلنة لمن لهم وحدهم فقط حق الترشيح والانتخاب أو ما يسمى بالهيئة الانتخابية ٦٦٩٨ رجلاً وإمرأة يمثلون ما نسبته ٠.٨و٠% من إجمالي عدد المواطنين الاماراتيين، ويبلغ عدد النساء ١١٨٩ إمرأة يمثلن ١٧% من اجمالي الهيئة الناخبة.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه على مستوى الحكومة المحلية اتخذت إمارة الشارقة خطوة غير مسبوقة بتعيين خمس سيدات لعضوية مجلسها الاستشاري في عام ٢٠٠١ تمت زيادتهن إلى سبع نساء ضمن ٤٠ عضواً في ٩ يناير ٢٠٠٤.

ولتجاوز مثل هذه العقبات ينبغي العمل على أكثر من صعيد بشكل متزامن:

أولاً: على المستوى الدستوري والقانوني: يجب أن تنص الدساتير صراحة على المساواة القانونية بين الجنسين، وإصدار تشريع بحجز نسبة معينة لا تقل عن ٢٥% من مقاعد مجالس التمثيل لتجرى المنافسة فيها بين النساء فقط في المجالس المنتخبة، على غرار ما هو حاصل في العديد من الدول التى أثبتت نجاحها مثل الأردن. إن ما ندعمه في مقامنا هذا إعادة التأكيد على "الكوتا" النسائية بتخصيص الحكومة لمقاعد نسائية في المجالس التشريعية تتنافس عليها النساء أو أن تتم تسمية وجوه نسائية في حال مزج الانتخاب بالتعيين. التحيز الإيجابي للمرأة مطلوب في المجتمعات الخليجية وممارسة العمل السياسي تتطلب

التواجد في المعترك السياسي. ووجود الوجوه النسائية في المجلس التشريعي سيعزز من دور المرأة في الحياة التشريعية وسيتخطى سنوات من التغييب والغياب عن سن القوانين وممارسة العمل السياسي.

ثانياً: على الصعيد السياسي: قد لا يصح القول أن الرجل يحتكر ممارسة العمل السياسي في دول الخليج لان الجميع مهمش من هذه الناحية، لذا فان فتح مجال النشاط السياسي مطلوب للجميع، ولكن بالسماح قانونياً بتكوين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني سيساعد المرأة في التعبير عن نفسها وتمثيل مصالحها بشكل أكبر وسيعطيها قوة مساومة ومفاوضة اكبر تجاه مختلف الاتجاهات السياسية لتمثيل مصالح المرأة. ومن ناحية أخرى يتطلب الأمر خطوة أخرى من جانب الحكومات بفتح مجال التوظيف الوزاري ووظائف إدارة الدولة العليا أمام النساء لتشجيع المشاركة النسوية وكسر الحواجز النفسية التقليدية في المجتمعات الخليجية.

ثالثاً: على المستوى التعليمي والإعلامي: ينبغى وضع سياسة إعلامية تدفع باتجاه تشجيع انخراط المرأة في العمل العام ورفع مستوى وعى المرأة بحقوقها وتوفير برامج التدريب لها لتأهيلها لذلك، ويترافق ذلك بتجديد مناهج التعليم وتنقيحها من الصورة السلبية والنمطية للمرأة فى المجتمع، على أن يفتح الباب لذوى الاختصاص من المجتهدين لإعادة قراءة النصوص الدينية ووضع المرأة في المكان اللائق بها.

رابعاً: على المستوى الاقتصادي: إن دخول المرأة سوق العمل وزيادة نسبة الإناث في التعليم الجامعي سيوفر فرص أكبر للمرأة للاستقلال المالي وتمكينها

اقتصاديا، والذى على الحكومات السعي للوصول إليه لتحقيق تكافؤ الفرص أمام المواطنين وسيساهم في تحسين وضع المرأة الاجتماعي والسياسي.

ج- المنظمات النسائية

جاءت أول محاولة لتأسيس جمعية نسائية في عام ١٩٦٧ عندما تأسست جمعية النهضة النسائية في رأس الخيمة، ثم تأسست بعد ذلك جمعية النهضة النسائية في دبي باسم " فتاة عمان " والتي سرعان ما تحولت إلى جمعية النهضة النسائية في دبي، وقد ركزت هذه الجمعية نشاطتها على محو الأمية، وأنشطة أخرى ثقافية وندوات ومحاضرات تهتم بواقع المرأة، وقد ساهم نجاح هذه الجمعية في تحقيق أهدافها النهضوية في فتح الباب لتأسيس جمعيات نسائية أخرى في كل من أبوظبي عام ١٩٧٣، والشارقة وأم القيوين وعجمان في ١٩٧٤، ثم جاء تأسيس الاتحاد النسائي العام الذي ضم كافة الجمعيات النسائية وذلك عام ١٩٧٥، وحاول الاتحاد النسائي توحيد الأهداف والاستفادة من الخبرات والتجارب المختلفة للجمعيات النسائية؛ بالإضافة إلى التمثيل والتحدث الرسمي باسم الجمعيات النسائية في الداخل والخارج.

ويوضح الجدول التالي توزيع الجمعيات النسائية وتاريخ إشهارها:

اسم الجمعية	المقر	سنة الإشهار	عدد المؤسسين	عدد اللجان	عدد أعضاء مجلس الإدارة	عدد الأعضاء الإجمالي
النهضة النسائية	دبي	١٩٧٤	٢٩	٥	٨	٢٢٥
الاتحاد النسائية	الشارقة	١٩٧٤	-	٧	١٣	١٩٥
الجمعية النسائية بأم القيوين	أم القيوين	١٩٧٤	٧٥	٧	٨	٣٠٠
نهضة المرأة الظبيانية	أبوظبي	١٩٧٥	-	٧	١٢	٧٦٠
الاتحاد النسائي	أبوظبي	١٩٧٥	٥	٦	٦	٦
نهضة المرأة	رأس الخيمة	١٩٧٩	٤١٥	٩	١٣	٦٦٥
أم المؤمنين النسائية	عجمان	١٩٧٤	١١	٧	١١	٢٨٠

وبمراجعة الجدول السابق يتضح أن هناك ٦ جمعيات نسائية في الإمارات، وذلك بواقع جمعية واحدة في كل إمارة من إمارات الدولة ؛ فيما عدا إمارة الفجيرة التي لم تشهد تأسيس جمعية نسائية تتولى رعاية مصالح المراة وتنظم نشاطاتها، كذلك يتضح أن الجزء الأكبر من هذه الجمعيات قد حصلت على الإشهار الرسمي من قبل وزارة العمل والشئون الاجتماعية خلال أعوام

متقاربة هي ١٩٧٥/١٩٧٤، فيما عدا جمعية نهضة المرأة في رأس الخيمة التي جاء إشهارها رسميا عام ١٩٧٩، بالرغم من أنها كانت أول جمعية نسائية قد تأسست في الإمارات. وتجدر الإشارة هنا إلى انخفاض الاقبال على الجمعيات النسائية وعزوف المواطنات عن المشاركة التطوعية في الجمعيات النسائية، ويبدو هذا العزوف واضحا في العديد من المؤشرات فعدد المؤسسات لجمعية أم المؤمنين ١١ أمرأة فقط، وعدد المؤسسات لجمعية النهضة النسائية في دبي لا يتجاوز ٣٠ أمرأة، ولا يعرف بالتحديد عدد المؤسسات لكل من جمعية الاتحاد النسائية، جمعية نهضة المرأة الظبيانية اللتين جاء تأسيسهما بقرارات رسمية.

وتنتظم هذه الجمعيات الست في الاتحاد النسائي الذي يمثل المرأة في الإمارات على الأصعدة المحلية، الاقليمية والعالمية ؛ حيث استجابت الجمعيات النسائية بعد إشهارها إلى دعوة الشيخة فاطمة قرينة رئيس الدولة الراحل ورئيسة الاتحاد النسائي العام لتشكيل تجمع نسائي عام في الدولة برئاستها وهو الاتحاد النسائي العام في ٢٧ أغسطس عام ١٩٧٥ ؛ وانضم الاتحاد النسائي العام ١٩٧٦ إلى الاتحاد النسائي العربي والدولي. ومن خلال قراءة خريطة عمل الجمعيات النسائية منذ أن اتخذت إطارها عام ١٩٧٤ وحتى الآن يتضح أن برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية للنساء استحوذ على الاهتمام الأكبر من أنشطة الجمعيات ؛ حيث ألحق مركز تعليمي بكل جمعية نسائية بدءا بالمراحل التعليمية الأولى وتطور إلى نهاية المرحلة الثانوية، وتشهد هذه المراكز اقبالا كبيرا من النساء والفتيات اللواتي تخلفن عن الدراسة النظامية الصباحية لاسباب خاصة. وعلى الرغم من تبني الجمعيات النسائية عدد من الأنشطة المختلفة ؛ إلا أن تلك الانشطة بقيت – ولفترة طويلة –

تسير على وتيرة واحدة تقليدية: دورات خياطة، تنسيق زهور، دورات تعلم على الألة الكاتبة، أعمال تراثية، وهذا بدوره يراكم إشكاليات بين شرائح مختلفة من النساء حول نوعية الخطاب الثقافي الذي يجب أن توجهه الجمعيات النسائية للمجتمع، وفي دراسة حول مجالات النشاط الثقافي للجمعيات النسائية تبين أن هناك ثلاث لجان فقط في الجمعيات تقوم بالنشاط الثقافي وهي اللجنة الثقافية و الدينية والتراثية.

ومن خلال استعراض الأنشطة التي تمارس في الجمعيات يمكن أن نلاحظ ما يلي:

١- عدم وجود خطة واضحة المعالم لبعض الانشطة الثقافية تتلائم مع احتياجات المرأة الإماراتية.

٢- قصور مفهوم الأنشطة الثقافية وربطها ببعض البرامج.

٣- مظهرية ترفية واضحة لبعض البرامج دون أن يكون لهذا النشاط مردود واقعي وعملي للمرأة.

٤- تدن كبير في نوعية الأنشطة الثقافية التي تقدمها الجمعيات.

٥- التركيز على الأنشطة الثقافية التقليدية.

٦- التزام الجمعيات النسائية بشكل خاص بالموضوعات الدينية خلال المواسم الثقافية التي يلاحظ أن معظمها مكررة، وليست ذات مساس بقضايا المرأة وما تعانيه من مشاكل يومية وحياتية.

٧- تقديم الأنشطة في صور تقليدية لا تضيف إلى فكر المرأة شيئا.

وفى ١١ ديسمبر ٢٠٠٢ تم الأعلان عن الإستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في دولة الإمارات، وتستهدف تحسين وضع المرأة وتفعيل دورها ومشاركتها الإيجابية. وتتلخص مجالات الاستراتيجية الوطنية في ثمانية محاور رئيسية وهي: المرأة والتعليم والمرأة والاقتصاد والمرأة والعمل الاجتماعي والمرأة والإعلام والمرأة والتشريعات والمرأة واتخاذ القرار والمرأة والبيئة والمرأة والصحة.

أما فيما يتعلق بقضايا المرأة فى مجال الأحوال الشخصية فقد حاول الاتحاد النسائي المشاركة في وضع مسودة القانون فى مراحله الأولى لكن تم الاقتصار فيما بعد على رجال الدين والقانون. وفى مجال المطالبة بمقاعد للمرأة فى المجلس الوطني الاتحادي فقد حاول الاتحاد النسائي عبر رسائل اعلامية موجهة ومن خلال تصريحات رئيسة الاتحاد الشيخة فاطمة التأكيد على وجوب إشراك المرأة فى المجلس التشريعي منذ عام ٢٠٠١ ولكن لم تنجح تلك الجهود فى تعيين أية إمرأة فى المجلس الوطني وبقى الأمر على ماهو عليه حتى اعلان قوائم الهيئة الانتخابية فى اكتوبر ٢٠٠٦ والتى تضمنت تمثيلاً للنساء كما سبق الذكر.

مراجع الفصل الثانى

أولا: الكتب

١- أبو بكر راشد ، الإمارات .تجربة عصرية ، دار الشعب ، القاهرة ، ٢٠٠٣

٢- ابو يعرب الزرقى ، الهوية العربية ، دار الفكر ، القاهرة ، ٢٠٠٠

٣- أحمد سعيد ، السياسة الخارجية الاماراتية ، دار النهضة للطباعة والنشر ، الكويت ، ٢٠٠٦

٤- رأفت فهيم ، العولمة و الاقتصاد العالمى ، دار الفجر الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٦

٥- خالد حجازى، زايد .. الرجل والدولة، مركز الحضارة،بيروت، ٢٠٠٤ .

٦- عبد الرحمن السعيد ، الشيخ زايد و دولة الامارات الحديثة ، مكتبة الغد ، القاهرة ، ٢٠٠٥

٧- خالد عبيد ، العلاقات الخليجية الخليجية ، الكويت ، ١٩٨٨

٨- عبد الله صالح ، ماذا حدث فى الامارات ، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٩٩٨

٩- صلاح البراعى، النظام الجديد الجديد والعالم العربي، القاهرة ، ٢٠٠١ .

١٠- عبد الرحمن رشدي الهواري، المتغيرات العالمية، وأهم المشكلات المعاصرة، وتأثيرها على المنطقة العربية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، القاهرة ٢٠٠٦م

١١- أحمد مختار مبو ، نحو عالم الغد ، تأملات في النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، دراسة صادرة من اليونسكو . الطبعة العربية ، باريس ، يناير ١٩٩٣م

١٢- ظافر محمد العجمي ، امن الخليج العربي .. تطوره واشكالياته فى اللقرن العشرين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦ .

١٣- سلامة القاسمى، اشكالية الجزر الإماراتية الثلاث والبرنامج النووي الإيراني .دراسة قانونية، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع،عمان ، ٢٠٠٧ .

١٤- أحمد رفاعى ، أهم المشكلات المعاصرة، وتأثيرها على المنطقة العربية. دار بيسان للنشر ، بيروت ، ٢٠٠٦

١٥- محمد الهوارى ، التاريخ الحديث للخليج العربي .دراسة تاريخية مقارنة لدول مجلس التعاون الخليجى ، مركز الإعلام الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

١٦- أنور عبد الرحيم ، تاريخ الخليج العربى ، دار الحضارة ، بيروت ، ١٩٨٤

١٧- محمد الأطرش،العرب والعولمة ، المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٩٨م

١٨- عبد الوهاب الكيلانى ، موسوعة السياسة ،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠
١٩- معهد البحوث و الدراسات العربية ، الامن القومى العربى . ابعاده و اشكالياته ، القاهرة.، ١٩٩٣
٢٠- جواد إبراهيم رضا ،الخليج العربى، الكويت : عالم الكتب ، ٢٠٠٣ .
٢١- احمد راغب ، الخليج العربى والإرهاب ، المكتبة العلمية ، القاهرة ، ٢٠٠٥
٢٢- محمد فايز ، السياسة الخارجية فى الدول العربية ، دار القلم ، بيروت ، ٢٠٠٥

ثانيا: الدوريات

١- هالة مصطفي . العولمة ودور جديد للدولة ،مجلة السياسة الدولية ، نركز الدراسات السياسية بالأهرام ، القاهرة ، العدد ١٣٤ ، أكتوبر ١٩٩٨م .
٢- حسن عبد الله جوهر ، منطقة الخليج بين ضغوطات العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الاقليمية ، مجلة السياسة الدولية ، الأهرام، القاهرة، العدد ١٤٤ ، ابريل ٢٠٠١م
٣- محمد صادق إسماعيل ، الأقليات فى الخليج العربي .. وقفة تأمل ، مجلة شئون إجتماعية ، دار الفكر ، الكويت ، العدد ٤ ، أكتوبر ٢٠٠٧

ثالثا: الندوات و المؤتمرات

١- معصومة مبارك، "أمن الخليج بين الواقع والتوقعات،" ورقة قدمت إلى: ندوة نحو أفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران: المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير، معهد الأهرام الإقليمى ، القاهرة ، ١٥-١٧ مايو ١٩٩٩
٢- السيد ياسين ، الثورة الكونية وبداية الصراع حول المجتمع العالمي – تحليل ثقافي – ندوة الثقافات العربية والنظام العالمي الجديد – الدار البيضاء – المغرب – ١٩٩٢م

رابعا: مواقع على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

وزارة الخارجية الإماراتية http://www.mofa.gov.ae

خامسا: التقارير الدولية

World Bank , World fact book , year book , gulf area , ,2007

الفصل الثالث

الديمقراطية الكويتية
تجربة تستحق التامل..

تتضح أهمية منطقة الخليج العربي ومنها دولة الكويت إذا طبقنا مفهوم الجيواستراتيجية والتي تشمل مقومات رئيسية في (الموقع الجغرافي – الموارد الاقتصادية – السكان – التضاريس – المناخ – النظام السياسي – درجة التقدم...الخ)، إذ يتم تفاعل العناصر السابق ذكرها من مادية ومعنوية ونظامية في تشكيل دور دولة الكويت في المحيطين الإقليمي والدولي.

أولا: نظرة إطارية لدولة الكويت

تقع دولة الكويت علي الطرف الشمالي الغربي للخليج العربي الذي يحدها من الشرق، وتحدها من الجنوب الغربي المملكة العربية السعودية ومن الشمال والغرب الجمهورية العراقية، وهي بحكم موقعها تعتبر منفذا لشمال شرق الجزيرة العربية. ويبلغ طول الحدود حوالي ٦٨٥ كيلو مترا (٤٢٦ ميلا) منها حوالي ١٩٥ كيلو مترا (١٢١ ميلا) حدود بحرية علي الخليج شرقا، ٤٩٠ كيلو مترا (٣٤٠ ميلا) حدود مشتركة تجمع المملكة العربية السعودية في الجنوب والغرب علي امتداد حوالي ٢٥٠ كيلو متر (١٥٥ ميلا) والجمهورية العراقية من الشمال والغرب علي امتداد ٢٤٠ كيلو متر تقريبا (١٤٩ ميلا).

ونظرا لوقوع الكويت بين خطي عرض ٤٥،٢٨ و٠،٥ ،٣٠ شمال خط الاستواء وخطي طول ٣٠، ٤٦ و٣٠ ، ٤٨ شرق خط جرينتش، فإن مناخها من النوع القاري الذي يميز الأقليم الجغرافي الصحراوي عامة. وتبلغ المساحة الكلية للبلاد حوالي ٨١٨. ١٧ كيلو مترا مربعا (٦٩٦٠ ميلا مربعا)، ولصفة عامة تبلغ مساحو الكويت ١٧٨٢٠كم٢ وعدد سكانها ٢.٤ مليون نسمة. ويظهر هذا الموقع أن لدولة الكويت كجزء من للخليج العربي أهمية

جيواستراتيجية كبيرة وذلك لكونها أحد العناصر الرئيسة في التوازن الإستراتيجي الدولي منذ سنوات طويلة، اضافة الى وقوعها بين كل من السعودية والعراق وايران بإختلاف توجهاتها السياسية.

ويلاحظ أن معظم أراضي الكويت رملية مسطحة تنحدر تدريجيا عن مستوي ٣٠٠ متر في أقصي الطرف الغربي، عند السالمي والشقايا، لتصل إلي مستوي البحر عند ساحل الخليج الشرقي. ونتيجة عدم وجود عوائق طبيعية من جبال وأنهار فقد جعل ارض الكويت منذ القدم منطقة مفتوحة للمرور والالتقاء والتبادل بين القبائل الرحل. ومثل هذه الحرية أثارت بعض الإشكالات الحدودية التي تم حلها وديا إثر تقسيم المنطقة المحايدة (إداريا) بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية (٧ يوليو ١٩٦٥).. بحيث أصبح الجزء الشمالي من المنطقة من مسئولية الكويت ، والجزء الجنوبي من مسئولية السعودية. أمّا النفط المستخرج من المنطقة فيتم اقتسامه مناصفة بين البلدين.

ويتصف المناخ بصفة عامة بأنه مناخ صحراوي قاري. وترتفع درجة الحرارة صيفاً إلي أكثر من ٤٠ درجة مئوية. بينما تنخفض شتاءً إلي أقل من ٤ درجات مئوية. وفصل الصيف طويل يمتد لمعظم شهور السنة. وهو حار ورطب خاصة في المنطقة الساحلية. أما فصل الشتاء فهو قصير جداً ويمتاز بالدفء. وتعتبر الأمطار التي تسقط علي الكويت قليلةً وغير منتظمة، وهي تسقط في فصل الشتاء مع بعض الأمطار الصيفية.

وقد ساهم العمل في البحر والغوص بالمجتمع الكويتي في خلق وتكريس مجموعة من القيم متمثلة في التعاون والنظام والثقة المتبادلة والإعتماد على كلمة الشرف في المعاملات. ويرى كثير من علماء الإقتصاد السياسي أن ممارسة

الكويتين للتجارة وركوبهم البحر قد سمح بالإحتكاك بأمم وجماعات وثقافات وحضارات أخرى مما جعلهم أكثر تفتحا وأكثر إستعدادا لتقبل الجديد من القيم والتقدم والتطور بسهولة، اضافة الى ذلك فقد شكلت التجارة فى البحر من خلال الصيد نواة للاقتصاد الكويتى عن طريق الدخل من هذه التجارة.

وبصفة عامة تمثل الموارد الاقتصادية لدولة الكويت عنصرا من عناصر الوضع الجيواستراتيجي تتمثل في النفط ومشتقاته، ويتضح ذلك جليًا إذا ما أدركنا أن إجمالي إنتاج النفط الخام خلال عام ٢٠٠٥ للدول الست المكونة لمجلس التعاون الخليجي قدرت نحو ١٦ مليون برميل يوميًا، كما أن إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي لعام ٢٠٠٥ قدر بنحو ١٧٥ مليون متر مكعب.

وقد بلغ إنتاج النفط الخام ٢.٤١٨ مليون برميل وبلغ انتاج الغاز الطبيعى بدولة الكويت ٨.٣ بليون متر مكعب. كما شهدت دولة الكويت قيام العديد من الصناعات التي تعتمد علي النفط مثل الصناعات البترو كيماوية والكيماويات وغيرها، إضافة إلي أن معظم الدخل يعتمد علي الإيرادات القادمة من الصادرات النفطية.

ومنذ القدم ولدولة الكويت أهمية استراتيجية بالغة، حيث احتلت أهمية كبيرة لموقعها المتوسط سواء للحضارات والدول التي نشأت في وادي الرافدين أو الإمبراطوريات اليونانية والرومانية والفارسية المجاورة، وكان لهذه المنطقة دور مهم في عملية التواصل والاتجار بين الحضارات القديمة في وادي الرافدين والهند والصين، وكان الخليج ملتقي التجارات القادمة من جنوب آسيا أو من شرق أفريقيا أو من البحر الأبيض المتوسط ولذلك شهد خلال العصور المختلفة نشاطًا بحريًا عظيمًا حيث كانت السفن الهندية

والصينية تجول الخليج العربي لذا كان يعد حلقة الوصل بين الهند وأراضي الحضارات التي نشأت في الشرق. وقد أدي ظهور النفط في بداية الثلاثينيات من القرن الماضى إلي جعل الكويت من أهم مناطق العالم وأكثرها جذباً لتدخلات القوي الكبرى لتأمين مصالحها من النفط والغاز الطبيعي، حيث أنه طبقا لتقدير الخبراء فإنه بحلول عام ٢٠٢٠ لن يكون هناك منتجين للنفط سوي دول مجلس التعاون الخليجي إضافة إلي إيران والعراق.

وعلى الجانب الآخر أدى التطور الاجتماعى فى المجتمع الكويتى الى تطور مماثل فى الحياة الاجتماعية للدولة حيث شكلت القبيلة أساس الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية ومحورها السائد للتنظيم الإجتماعي في منطقة الخليج. وكان يتزعم القبيلة شيخ له السلطة السياسية والقانونية، إلاأن القبائل الحضرية كانت أكثر ميلا للإلتفاف حول إدارة مركزية قوية، وصاحب ظهورها إقامة بعض المستوطنات، وهي نواة المدن الحالية على ساحل الخليج العربي، وأدى تمركز القبائل القوية إلى تزايد سلطة الحكم الفردي فيها، لذلك كانت القبائل تمثل قوة مؤثرة في أوضاع المنطقة عبر تاريخها، وهذا يفسر لنا سبب تعامل القوى الخارجية مع شيوخ هذه القبائل وحكام مقاطعاتها عن طريق عقد الإتفاقيات منذ بداية القرن التاسع عشر، وبخاصة بريطانيا التي عقدت معهم الإتفاقيات السياسية والإقتصادية مما أدى بمرور الوقت إلى تشكيل إمارات خاضعة للسلطة البريطانية.

وبالنسبة للاسرة فقد كانت بمثابة الوحدة السياسية في المجتمع الخليجي، وكانت تستمد مكانتها من صلاتها القبلية التي إنحدرت منها، ومن علاقاتها

بالنشاط الحرفي، وكانت الأسرة تشكل قاعدة الإنتاج الإقتصادي والإجتماعي، وكذلك تتحكم في الضبط الإجتماعي في مجتمعات شرق الجزيرة العربية التقليدية.

ونتيجة للموقع الاستراتيجى الهام والموارد الاقتصادية الهائلة وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعى فقد ركزت الدول الغربية وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية علي التواجد العسكري في بعض دول مجلس التعاون الخليجي ومنها الكويت، وذلك من أجل تحقيق العديد من الأهداف وأهمها:

أ- تأمين مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية خاصة النفطية منها.

ب- احكام السيطرة علي المنطقة وابعاد أي منافسة لها مع أي اتجاه نحو التهديد.

ج- تحقيق الأمن والاستقرار بها يؤمن حركة التجارة العالمية.

د- استمرار تدفق تجارتها وصناعتها الحربية إلي أسواق تلك الدول.

كما بلغ اجمالى الانفاق العسكرى طبقا لتقديرات عام ٢٠٠٥ حوالى ٣.٠١ بليون دولار مما يعنى نسبة ٤.٢% من اجمالى الناتج المحلى البالغ ٤٤.٧٧ بليون دولار امريكى. وقد إزداد الطلب العسكرى على التسليح بدولة الكويت عقب حصول الكويت على استقلالها فى السادس والعشرين من فبراير عام ١٩٩١ حيث قامت بتوقيع عدد من الاتفاقيات العسكرية مع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن (الولايات المتحدة الامريكية - روسيا - الصين - فرنسا - بريطانيا) وذلك لضمان الحصول على الأسلحة التى تحتاجها دولة الكويت لتحقيق أمنها وإستقرارها وبالطبع فقد أدى ذلك إلى تحقيق درجة كبيرة من التعاون فى العلاقات السياسية والإقتصادية بين الجانبين وذلك لتحقيق قدر من المصالح المشتركة فيما بينهم.

ثانيا: النظام السياسي الكويتى

تتشابه دولة الكويت الى حد كبير مع دول الخليج العربى فى نظمها السياسية، وهو النظام الملكى أو الأميرى والذى يعنى تركز الحكم فى عائلة واحدة ويكون الحكم وراثيا من الأب إلى الإبن أو الأخ الأكبر، وقد أخذت معظم دول الخليج ومنها الكويت في الفترة الأخيرة – ونتيجة الترويج لحملات الديمقراطية – بنظام تعدد المؤسسات داخل السلطة التنفيذية ووجود مجلس للوزراء إضافة الى جهاز تشريعى وسيادة إستقلال القضاء. وداخل إطار مجلس التعاون الخليجى حدث تقارب بين تلك الدول الأعضاء من خلال أوجه التعاون المشتركة على كافة الأصعدة السياسية والإقتصادية والأمنية والإجتماعية والصحية والعلمية...الخ.

وتجدر الإشارة الى انه فى الثانى من اغسطس عام ١٩٩٠ فاجأ العراق العالم بدفع قواته المسلحة المحتشدة على الحدود الى داخل الكويت وكانت أول كلمات يسمعها العالم عن الغزو العسكري العراقي لدولة الكويت عبر الاذاعة الكويتية، وخلال الفترة التالية للغزو قامت القوات العراقية بإرتكاب العديد من الممارسات التخريبية حيث أصاب المسيرة الإنمائية الوطنية بالشلل التام خلال تلك الفترة بالإضافة إلى تحميل البلاد أعباء جسيمة استنزفت موارد ضخمة خصصت لمواجهة العدوان وإصلاح ما خربه الإحتلال وتكلفة حرب التحرير.

ولقد قدرت حجم الخسائر الإقتصادية جراء الحرب برقم يتراوح بين (٢٠٠)، (٣٠٠) مليار دولار أمريكى وفقاً لتقديرات أجهزة الدولة والمنظمات الدولية المعنية. وقد شملت الأضرار والخسائر كافة القطاعات والأنشطة. ويأتى قطاع النفط والغاز والصناعات النفطية على رأس القطاعات الإقتصادية

التى تعرضت للدمار والتخريب والنهب، فقد قام النظام العراقى بتفجير وتدمير متعمد لهذه المنشآت وفق خطة وضعها لذلك كشفت عنها الوثائق الرسمية الصادرة عنه والتى تم العثور عليها بعد التحرير، وقد شمل هذا التدمير (١١١٦) بئراً نفطياً منها (٧٥٢) بئراً فى الحقول الكويتية و(٣٦٤) بئراً فى حقول العمليات المشتركة فضلاً عن عشرة مراكز للتجميع فى الحقول الكويتية تم تدميرها كاملاً.

كما تسببت جريمة إحراق النفط وإسالته فى تدفق أنهار من النفط على اليابسة صوب مياه الخليج العربى، والتى أمكن السيطرة عليها بعد التحرير بإقامة السدود الترابية وليس من المتوقع علاج الأراضى المنقوعة بالنفط فى الأجل القصير إضافة الى تلويث مياه الخليج ببقع نفط هائلة ذات تأثير قاتل على الأحياء المائية والشعب المرجانية والثروة السمكية.

ولقد أحدث الغزو العراقى لدولة الكويت صدمة كبرى لكافة افراد المجتمع الكويتى خاصة اجيال النشء والشباب الذين يدرسون فى مراحل التعليم المختلفة العلاقات العربية العربية ووحدة الصف العربى، حيث فوجىء هؤلاء بغزو من قوات عربية مجاورة مما أحدث نوعا من الشك والريبة وربما الرفض للمبادىء التى يدرسونها، فكيف نتحدث عن وطن عربى موحد وقد اعتدت دولة العراق العربية على دولة الكويت العربية.

ولقد أدى الغزو العراقى إلى تغيير السياسات التى تتبناها المؤسسات المختلفة لدولة الكويت – سواء الحكومية أو غير الحكومية – والتى لها دور مؤثر فى التنشئة السياسية كما سيتضح من خلال المبحثين التاليين، إذ أن الخطاب الذى أطلقته تلك المؤسسات قد تمسك بنظره الكراهية لدولة العراق

بإعتبارها عدو حاول غزو البلاد ومن ثم فقد تبنت الاجيال الشابة تلك النظرة المعادية للعراق مما احدث نوعا من الخلط فى الاوراق بين العراق كدولة ورئيس العراق السابق صدام حسين الذى اقدم على غزو الكويت، وربما اتضح ذلك جليا من خلال مظاهر الإرتياح التى بدت على الشباب الكويتى عقب سقوط الرئيس العراقى فى قبضة القوات الامريكية عقب إحتلالها لدولة العراق العربية. اما فيما يخص مجلس الأمة، يذكر انه في فترة ماقبل الغزو لم يكن المجلس منعقدا، حيث أن الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح قد قام بحل المجلس في عام ١٩٨٦، في تلك الفترة برزت أصوات معارضة لسياسات الحكومة مما شجع صدام حسين الى غزو الكويت، فهو قد أدرج هذا السبب الى قائمة الاسباب المبررة لغزو الكويت، فقد اعتقد ان الشعب الكويتي لايريد ان يتعايش مع حكومته وقيادته السياسية، لكن ما حدث لاحقا وتحديدا في مؤتمر جدة الشعبي كان عكس ذلك تماماً ، فقد عقد المؤتمر في ١٣/١٠/١٩٩٠م ممثلا أضخم تظاهرة كويتية سياسية منذ الاحتلال وجاء تحت شعار (التحرير... شعارنا... سبيلنا... هدفنا).

في هذا المؤتمر وجه الامير رحمه الله رسالة تـقـدير واحتـــرام إلـــى أهل الكويت في الكويت، لما يسطرونه من أروع آيات الصمود، كما أكد أن"الواجب يحتم علي عقد العزم على التعاون اللامحدود لتحرير الوطن، فالشعب الكويتى صاحب حق وصاحب قضية عادلة.

و مما لا شك فيه أن للغزو العراقي الأثر الكبير على الشعب الكويتي، كما ان لتحرير الكويت الأثر الكبير على شعبها أيضا، فلقد وحد الغزو الشعب جاعلا اياهم أسرة واحدة باسم آل كويت.

ومن الممكن تناول النظام السياسى لدولة الكويت من خلال المحاور التالية:

١- تطور النظام السياسى الكويتى

الإسم الحالى للدولة هو دولة الكويت وكانت تعرف منذ اوائل القرن السابع عشر بالقرين او بالكويت هي تصغير من قرن وكوت والقرن يعنى التل او الأرض العالية والكوت او القلعة أو الحصن ومعناه في لغة اهل الجنوب والبلدان المجاورة " البيت المبني علي هيئة قلعة أو حصن " بجانب الماء وجمع الكوت أكوات ويطلق مؤرخو الجزيرة العربية هذه التسمية علي الحصون المتعددة في المدن ذات القلاع والأسوار. ويؤكد المؤرخون أن " براكا " شيخ بني خالد أنشأ كويتا بالقرين، وغلب اسم الكويت علي الموقع، فصارت تعرف البلدة باسم الكويت بدلا من القرين، وهذا القول يتوافق مع الرواية المحلية التي تذكر أن الشيخ براك بن غرير آل حميد، الذي تولي زعامة بني خالد في الفترة ما بين عام ١٦٦٩ و١٦٨٢ قد بني الكويت قبل بداية القرن الثامن عشر الميلادي / الثاني عشر الهجري.

وقد كان لدولة الكويت وجودها الحضارى فى التاريخ القديم ويدل على ذلك الآثار العديدة المتواجدة فى فيلكا. وقد كانت هناك جماعات من العشائر والأسر تعرف باسم العتوب وتنتمى الى قبيلة عنزة ومن اشهرها آل الصباح وآل خليفة وآل الجلاهمة تعيش في مناطق الهدار فى نجد ولكن بسبب القحط والنزاعات القبلية إضطرت تلك الجماعات الى الهجرة. وقد استقرت فى البداية فى شبة جزيرة قطر ثم هاجرت منها حتى وصلت الى الصبية شمال شرقى الطويت ثم استقر بها المقام فى مدينة الكويت عام ١٧١٦ م.

وبعد استقرار العتوب، ازداد عدد المهاجرين الى الكويت، ولذلك اتفق اهل الكويت على ضرورة اختيار من يرعى شئون مدينتهم ويفصل فيما يقع بينهم من خلافات، فاختاروا الشيخ صباح بن جابر (١٧٥٢ - ١٧٦٢) بسبب ما يتميز به من حب العدل ورجاحة العقل والسيرة الحسنة، فوافق الشيخ صباح واخذ من اهل الكويت العهد على السمع والطاعة فى الحق.

وقد تعاقب علي حكم الكويت أربعة عشر حاكما من أسرة آل الصباح حسب التسلسل الزمني التالي:

١- الشيخ صباح الأول بن جابر (١٧٥٦-١٧٦٢)

٢- الشيخ عبد الله الأول (١٧٦٢-١٨١٢)

٣- الشيخ جابر الأول (١٨١٢-١٨٥٩)

٤- الشيخ صباح الثاني (١٨٥٩-١٨٦٦)

٥- الشيخ عبد الله الثاني (١٨٦٦- ١٨٩٢)

٦- الشيخ محمد الأول (١٨٩٢-١٨٩٦)

٧- الشيخ مبارك الصباح (١٨٩٦-١٩١٥)

٨- الشيخ جابر الثاني (١٩١٥-١٩١٧)

٩- الشيخ سالم المبارك (١٩١٧-١٩٢١)

١٠- الشيخ أحمد الجابر الصباح (١٩٢١-١٩٥٠)

١١- الشيخ عبد الله السالم الصباح (١٩٥٠-١٩٦٥)

١٢- الشيخ صباح السالم الصباح (١٩٦٥-١٩٧٨)

١٣- الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح (١٩٧٨ - ٢٠٠٦)

١٤- الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح (١٥-٢٩ /١/٢٠٠٦)

١٥- صباح الاحمد الجابر الصباح (٢٠٠٦/١/٣٠ - ......)

وهنا نقف عند الأمير الراحل عبد الله السالم المسمى الأول لأمير الكويت والأب المؤسس للدستور حيث تولى الشيخ عبد الله السالم الصباح الحكم عام ١٩٥٠ م وفي عهده تم إعلان إستقلال الكويت في ١٩٦١/٦/١٩، كما إنضمت الكويت لأول مرة إلى الجامعة العربية في ١٩٦١/٧/١٦ وأصبحت عضوا عاملا في أسرة البلدان العربية، كما أصبحت في ١٩٦٣/٥/١٤ عضوا في هيئة الأمم المتحدة.

وفي عهده بدأت حكومة الكويت عصر النهضة والعمران، ففي مجال التعليم: إنتشر التعليم المجاني وزودت المدارس بأحدث الأجهزة والمعامل والأدوات المدرسية وأنشئت معاهد المعلمين والمعاهد الخاصة للمعوقين.

وفي مجال الصحة تم تأمين العلاج للمواطنين والمقيمين مجانا وأنشئت المستوصفات وتم بناء مستشفى الصباح. ولا ننسى دوره الهام في مجال العمل السياسي الشعبي ففي عهده تم تأسيس وكتابة الدستور الديمقراطي عام ١٩٦٢ وأجريت الإنتخابات لإختيار أول مجلس أمة كويتي في يناير عام ١٩٦٣ كما شكلت في عهده أول وزارة في الكويت بعد الإستقلال وعلى مستوى السياسة الخارجية للبلاد فقد تم مد يد التعاون إلى الشقيقات العربيات والقيام بدور فعال على المستوى الدولي والعلاقات على المستوى السياسي والتجاري والثقافي.

٢- الدستور الكويتى

ينظم دستور دولة الكويت الصادر في عام ١٩٦٢الحياة السياسية بالدولة وقد عمل الدستور علي تحقيق التوازن بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي بالأسلوب المزدوج، فمن مظاهر النظام البرلماني أن رئيس الدولة غير مسؤول وذاته مصونة ولا تمس لأنه يتولي سلطاته من خلال وزرائه، إضافة إلي الأخذ بنظام الفصل المرن بين السلطات والتي تقدم تعاونا فيما بينها. أما المظاهر التي تقترب من النظام الرئاسي فهي فيما يلي:

١- أنه لم يأخذ علي نحو مطلق بقاعدة النظام البرلماني التقليدي، التي توجب أن يختار الوزراء من بين أعضاء البرلمان. بل أجاز اختيار الوزراء من داخل وخارج البرلمان.

٢- ان تشكيل أي وزارة جديدة لا يحتاج إلي ثقة مجلس الأمة بل إلي ثقة رئيس الدولة " الأمير " (مادة ٥٦).

٣- عدم النص علي إسقاط الوزارة كلها بقرار عدم ثقة يصدره مجلس الأمة.

٤- ان مسئولية الوزارة تكون أمام رئيس الدولة " الأمير " فرئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون بالتضامن أمام الأمير (مادة ٥٦).

ويتكون دستور دولة الكويت من "١٨٣" مادة، ومذكرة تفسيرية، وقد قسمت تلك المواد علي خمسة أبواب أساسية.

٣- نظام الحكم

بين الباب الأول ارتباط الكويت بالأمة العربية والإسلامية وأن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي من مصادر التشريع ، وأن نظام الإمارة وراثي في

ذرية المغفور له الشيخ / مبارك الصباح، أما نظام الحكم فهو ديمقراطي والسيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً (المواد أرقام ١- ٦). وقد وصف الدستور الأمير برئيس الدولة، وأن ذاته مصونة لا تمس، ويتولي سلطاته خلال وزرائه ويعين مجلس الوزراء ويعفيه من منصبه. كما يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بناء علي ترشيح رئيس الوزراء كما يعين الأمير في حالة تغيبه خارج الإمارة وتعذر نيابة ولي العهد عنه نائباً يمارس صلاحيته مدة غيابه وذلك بأمر أميري.

وللأمير حق اقتراح القوانين وحق التصديق عليها وإصدارها وهو القائد الأعلي للقوات المسلحة وله صلاحية إعلان الحرب الدفاعية، والحكم العرفي في أحوال الضرورة التي يحددها القانون، كما له حق إبرام المعاهدات بمرسوم شرط إبلاغ مجلس الأمة (المواد أرقام ٥٤-٧٨).

٤- السلطة التشريعية

تختص السلطة التشريعية ممثلة بمجلس الأمة بالتشريع والرقابة علي تنفيذ السلطة التنفيذية للقوانين ولا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة وصدق عليه الأمير، ويتألف مجلس الأمة من خمسين عضوا ينتخبون بطريق الانتخابات العامة ويعد الوزراء غير المنتخبين بمجلس الأمة أعضاء في المجلس بحكم وظائفهم. ومدة المجلس أربع سنوات ميلادية ويشترط علي المرشح لعضويته أن يكون كويتيا بصفة أصلية وأن لا يقل عمره يوم الانتخاب عن ٣٠ سنة، وأن يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها.

وتتمحور اختصاصات السلطة التشريعية في ثلاث قضايا رئيسة هي:

١- الشؤون التشريعية: وتشمل مشروعات القوانين، المراسم والمعاهدات

٢- الشؤون السياسية: وتشمل القرارات والرغبات توجيه الأسئلة والاستجوابات للوزراء، طلبات المناقشة أو التحقيق، تلقي ومعالجة العرائض والشكاوي من المواطنين.

٣- الشؤون المالية: وتشمل المناقشة والتصديق علي الميزانيات العامة وحساباتها الختامية السنوية وإقرار ميزانية المجلس.

هذا ويحق للأمير أن يحل مجلس الأمة بمرسوم يبين فيه أسباب الحل، علي أنه لا يجوز إعادة حله مرة أخرى لنفس الأسباب، وإذا حل وجب إجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل (المواد أرقام ٧٩ - ١٢٢).

٥- السلطة التنفيذية

يمثل مجلس الوزراء السلطة التنفيذية ويهيمن علي مصالح الدولة، ويرسم السياسة العامة للحكومة ويتابع تنفيذها، وقد جري العرف علي أن يكون رئيس مجلس الوزراء وليا للعهد، وهو لا يتولي أي وزارة ولا يطرح مجلس الأمة موضوع الثقة فيه ومع ذلك إذا رأي مجلس الأمة عدم إمكانية التعاون مع رئيس مجلس الوزراء، رفع الأمر إلي رئيس الدولة (الأمير) والذي له أن يعفي رئيس مجلس الوزراء ويعين وزارة جديدة أو أن يحل مجلس الأمة. وفي حالة الحل إذا قرر مجلس الأمة الجديد بذات الأغلبية عدم التعاون مع رئيس مجلس الوزراء المذكور اعتبر معتزلا من منصبه من تاريخ قرار المجلس وتشكل وزارة جديدة.

ومن أهم اختصاصات السلطة التنفيذية الواردة في الدستور ما يلي (المواد أرقام ١٢٣ – ١٦١):

١- رسم السياسة العامة للبلاد.

٢- تحديد قانون جرائم الوزراء.

٣- تنظيم المؤسسات العامة والهيئات وإدارة البلدية.

٤- إنشاء الضرائب وتحصيل الأموال وحفظ أملاك الدولة.

٥- إعداد الميزانية السنوية للدولة وتقديم بيان عن الحالة المالية للدولة مرة علي الأقل خلال كل دور انعقاد عادي لمجلس الأمة.

٦- الرقابة المالية من خلال جهاز "ديوان المحاسبة" يعاون الحكومة ومجلس الأمة في رقابة تحصيل إيرادات الدولة وانفاق مصروفاتها في حدود الميزانية.

٧- استثمار موارد الدولة وتنظيم الاحتكار وفقا للقانون.

٨- تنظيم العملة والمرتبات والتعويضات والإعانات.

٩- حفظ الأمن والسلام في الدولة، وتنظيم الخدمة العسكرية وإعلان التعبئة العامة أو الجزئية.

٦- السلطة القضائية

نص الدستور علي أن العدل والنزاهة أساس الملك وضمان للحقوق والحريات وكفل التقاضي للناس وبين القانون والاجراءات والأوضاع اللازمة لممارسة هذا الاستقلال ويعتمد التشريع في دولة الكويت علي الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي وتتولي النيابة العامة الدعوي العمومية باسم

المجتمع، وتشرف علي شؤون الضبط القضائي وتسهر علي تطبيق القوانين وملاحقة المذنبين وتنفيذ الأحكام. وللقضاء مجلس أعلي ينظمه القانون ويبين صلاحياته (قانون تنظيم القضاء) ويعين القانون وفقاً للدستور الجهة القضائية التي تختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين واللوائح، ويبين صلاحيتها والإجراءات التي تتبعها.

ويكفل القانون حق كل من الحكومة وذوي الشأن في الطعن لدي تلك الجهة في دستورية القوانين واللوائح وينبغي الإشارة إلي استقلال القضاء والذي صدر بالقانون ١٠/٩٦٠٦٥ (المواد أرقام ١٦٢-١٧٣).

ثالثا: ملامح التجربة الديمقراطية فى الكويت

عناك العديد من مؤشرات التحول الديمقراطى فى الكويت حيث نعرض لها على انلحو التالى:

ا- التجارب الديمقراطية البرلمانية داخل الكويت

كان أغرب ما عرفته الكويت في السنوات الأولى من القرن العشرين صدور "قانون الغوص" وهو نوع من الاتفاق على توزيع عائدات الغوص بين أصحاب السفن والنواخذة وكل العاملين في المورد الاقتصادي الرئيسي للبلاد. وجاء القانون بتوافق مجتمعي وليس بناء على تمرد أو ثورة اجتماعية أو غير ذلك، مما يعكس حرصا مبكرا بضرورة تحقيق نوع من العدل الاجتماعي الضروري للاستقرار والسلام الداخلي، وكلها مصطلحات لم تكن قد شاعت بعد مما يوحي بأنه ربما كان البعد الديني-السبب في هذه الحالة المجتمعية البالغة الدلالة.

ومع بدايات العقد الثالث بدأ الكويتيون يفكرون في أشكال أكثر تطورا وحداثة للمشاركة في تقرير شؤونهم، فتقدم في يوم ٢٢ فبراير/ شباط ١٩٢١ نفر منهم وعلى رأسهم الشيخ يوسف بن عيسى القناعي بمذكرة إلى حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح والد أمير الكويت الحالي يقترحون فيها إنشاء مجلس للشورى يعينه على تصريف الأمور. لم يمانع الشيخ أحمد الجابر، واتفق مع زواره على تشكيل مجلس للشورى برئاسة حاكم البلاد. وضم المجلس ١٢ شخصا يمثلون أكبر العائلات الكويتية كالصقر والخالد والبدر والمطيري والغانم والقناعي والنقيب وشملان والمضف والرشيد. ولم يعمر المجلس طويلا لخلافات بين أعضائه، لكنه كرس عرفين مازالا نافذين في الكويت حتى الآن:

الأول يتصل بخلو المجلس من اسم ينتسب إلى أسرة الصباح. وحتى اليوم فإن آل الصباح لا يرشحون أنفسهم إلى عضوية مجلس الأمة رغم عدم وجود نص دستوري يحظر ذلك.

الثاني يتمثل في اختيار المجلس رئيسا له وهو حمد الصقر جد عضو مجلس الأمة الحالي ورئيس لجنة الشؤون الخارجية محمد جاسم الصقر. وبذلك ألغيت رئاسة الحاكم للمجلس تلقائيا حتى وإن قال البعض إنها ربما كانت رئاسة شرفية ما يؤكد الحرص على الفصل بين السلطات.

انتهى مجلس الشورى بسرعة، ولكن حرص الكويتيين على المشاركة ترسخ وتجذر، فقد تم في عام ١٩٣٢ تشكيل المجلس البلدي بالانتخاب بل إن الأعضاء انتخبوا من بينهم مديرا للبلدية في حين عين الحاكم رئيسا للمجلس فيما يشبه

الرئاسة الشرقية. وبعده بأربع سنوات انتخب مجلس المعارف وعين الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت وقتذاك الشيخ عبد الله الجابر رئيسا له إلى جانب رئاسته للمجلس البلدي. ويلاحظ في تلك الفترة أن الانتخاب كان يتم من قبل مجمع انتخابي محدود العدد يمثل وجهاء الكويت وأبرز أفراد العائلات المعروفة.

نضجت فكرة المشاركة داخل المجتمع الكويتي، خاصة وأنها امتدت لتشمل مجالس هي بالأصل تنفيذية كالمجلس البلدي ومجلس المعارف. وكانت حالة النضج تلك وراء تقدم عدد من المواطنين في عام ١٩٣٨ بمذكرة إلى الحاكم يطالبون بالمشاركة في تسيير أمور الحكم وجعله شوريا. وافق الشيخ أحمد الجابر وتولى ٣٢٠ شخصا يمثلون المجمع الانتخابي المحدود انتخاب ١٤ عضوا للمجلس التشريعي الجديد. وبعد إتمام الانتخابات اختار الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح رئيسا للمجلس. وقد تولى ذلك المجلس وضع مشروع القانون الأساسي للبلاد ووقعه الحاكم يوم ٩ يوليو/ تموز ١٩٣٨، وهو حالة جنينية من الدستور، بالإضافة إلى قانون انتخاب غرفة التجارة وإصلاح القضاء والإشراف على الميزانية ومحاربة الفساد وتوسيع صلاحيات مجلس المعارف.

كان بعض الذين سافروا لتلقي العلم خارج الكويت قد تركوا بصماتهم على اختصاصات المجلس وربما بدرجة كانت تتخطى الوعي المجتمعي ليس في الكويت وحدها ولكن ربما في المنطقة بأسرها، ما عجل بإنهاء وجوده حيث وجه الشيخ أحمد الجابر كتابا إلى الشيخ عبد الله السالم يبلغه فيه بحل المجلس اعتبارا من يوم ٢١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣٨. وبعد مرور ما يقرب من عام ونتيجة لمطالبات محلية أدت إلى صدام بين السلطة والمطالبين

بالشورى أو الديمقراطية، تم في نهاية ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣٩ انتخاب المجلس التشريعي الثاني والمكون من ١٤ عضوا برئاسة الشيخ عبد الله السالم الصباح. وأعد المجلس وثيقة للدستور وحولت إلى حاكم البلاد لتوقيعها فرفضها وحل المجلس بعد حوالي ثلاثة أشهر من بدء أعماله.

وقد دخلت الكويت في مفاوضات مع بريطانيا لتغيير اتفاقية ١٨٩٩ وإعلان الاستقلال في العام الأول من العقد السابع. ونجحت مفاوضات الشيخ عبد الله السالم الذي كان قد تولى الحكم خلفا للشيخ أحمد الجابر في عام ١٩٥٠ وأصدر في أول يناير/ كانون الثاني ١٩٦٢ القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء مجلس تأسيسي يقوم بإعداد دستور للبلاد ويقيم نظام حكم على الأسس الديمقراطية. وأجريت الانتخابات فعلا في ٦ يناير/ كانون الثاني ١٩٦٢، وكانت انتخابات مباشرة. وتشكل المجلس من ٢٠ عضوا انضم إليهم ١١ وزيرا ضمتهم أول وزارة تعرفها الكويت. واختار المجلس العضو عبد اللطيف ثنيان الغانم رئيسا والدكتور أحمد الخطيب نائبا للرئيس. ولأن مهمة المجلس كانت محددة بوضع دستور للبلاد فقد شكل لجنة من داخله لإنجاز المهمة ضمت يعقوب الحميضي وحمود الزيد وعبد اللطيف الغانم والشيخ سعد العبد الله السالم (ولي العهد الحالي) وسعود العبد الرزاق.

أنهت اللجنة مهمتها بعد مناقشات صعبة للغاية استمرت أكثر من عشرة أشهر وصدق أمير الكويت على الدستور يوم ١١ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٢ ونشر في الجريدة الرسمية في اليوم التالي. وإلى جانب المكتسبات العديدة التي كرسها الدستور، فقد أشرك المواطنين في اختيار أميرهم عندما نص في إحدى مواده على أن أمير البلاد يختار ولي العهد ثم يطرح اسمه على مجلس الأمة

ليزكيه، وفي حالة عدم استقرار الرأي على واحد يتم ترشيح ثلاثة يزكي المجلس واحدا منهم. وكان أول من طبق عليه النص الشيخ جابر الأحمد الصباح عندما اختاره سلفه الشيخ صباح السالم وليا للعهد في العام ١٩٦٦.

وانتخب أول مجلس للأمة عملا بمواد الدستور الذي أكد الفصل بين السلطات يوم ٢٣ يناير/ كانون الثاني ١٩٦٣، تبعه المجلس الثاني في ٢٥ يناير ١٩٦٧ ثم المجلس الثالث في ٢٣ يناير ١٩٧١، فالمجلس الرابع في ٢٧ يناير ١٩٧٥. غير أن المجلس الأخير أو ما يعرف بالفصل التشريعي الرابع انتهى في ٢٠ يوليو/ تموز ١٩٧٦ أي بعد عام وأقل من سبعة أشهر على انتخابه. كان الحل غير دستوري حيث صاحبه أمر أميري أصدره الشيخ صباح السالم الصباح الذي تولى الحكم في أعقاب رحيل شقيقه عبد الله السالم في ١٩٦٥ بتعطيل أربع مواد دستورية من بينها تلك التي تنص على إجراء انتخابات المجلس الجديد في فترة لا تجاوز ثلاثة أشهر في حالة حل المجلس. بل إن الأمر الأميري تضمن كذلك إنشاء لجنة للنظر في تنقيح الدستور.

بعد ١٨ أسبوعا من الاجتماعات المستمرة أنهت لجنة تنقيح الدستور أعمالها بعد أن أقرت تعديل المادة الثانية لتكون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع واقترحت زيادة عدد أعضاء مجلس الأمة إلى ٦٠ عضوا بدلا من خمسين، من دون أن تقترب من مساحة الحريات التي كفلها الدستور ولا من مهام السلطة التشريعية.

ويبدو أن الحكم أدرك صعوبة الأمر، خاصة أن الشيخ جابر الأحمد الصباح كان قد تولى الحكم عقب وفاة سلفه في اليوم الأخير من العام ١٩٧٧، لذلك صدر مرسوم أميري يوم ٢٤ أغسطس/ آب ١٩٨٠ بعودة الحياة البرلمانية.

وأجريت الانتخابات في ٢٣ فبراير/ شباط ١٩٨١ ولكن بعد أن كان تم تقسيم الكويت إلى ٢٥ دائرة انتخابية بدلا من عشر كما كان في السابق. وأكمل المجلس الخامس مدته ليتلوه المجلس السادس في ٢٠ فبراير ١٩٨٥، وتعرض المجلس الأخير للحل في يوم ٣ يوليو ١٩٨٦ مع وقف بعض مواد الدستور لتغيب الحياة البرلمانية عن الكويت حتى ٥ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٢. وفي تلك الفترة صدر الأمر بإنشاء مجلس وطني اعتبره الكويتيون ردة على الدستور، بل واعتبروا من يشارك فيه خائنا للديمقراطية.

وعندما اجتاحت قوات الرئيس العراقي السابق صدام حسين الكويت في ٢ أغسطس/ آب ١٩٩٠ أكد الكويتيون تمسكهم بصيغة الحكم الذي ارتضاه آباؤهم وقننوه في دستور ١٩٦٢ وأكدوا التفافهم حول الأسرة الحاكمة مع عودة الحياة البرلمانية وإنهاء وجود المجلس الوطني وإعطاء كل الفئات المحرومة حقوقها السياسية كاملة. وتم الاتفاق على ذلك في مؤتمر جدة الشعبي في أكتوبر ١٩٩٠. وجرت انتخابات مجلس الأمة السابع في ٥ أكتوبر ١٩٩٢، ثم المجلس الثامن يوم ٧ أكتوبر ١٩٩٦ الذي تم حله حلا دستوريا يوم ٤ مايو/ أيار ١٩٩٩ حيث أجريت الانتخابات يوم ١٧ يوليو/ تموز ١٩٩٩ وأكمل الفصل التشريعي التاسع مدته الدستورية. وعقبه بدأ المجلس العاشر والذى تم حله عام ٢٠٠٦ ليبدا المجلس الحادى عشر ٢٠٠٦.

وبين ١٩٦٣ و٢٠٠٨ -وهي فترة الحكم الدستوري- عاشت الكويت حوالي ٢٧ سنة ببرلمان وحوالي ١٥ سنة بدونه أي بنسبة ٦٥ إلى ٣٥% تقريبا. وكان الحل في أول مرتين مصحوبا بتعطيل بعض مواد الدستور وبمحاولات لإعادة صياغة جديدة لها أو ما يسمى بتنقيحه. وربما كان ذلك هدفا جادا رمت إليه

السلطة الكويتية وربما كان من باب رغبتها في ترشيد الممارسة البرلمانية والديمقراطية بدليل قبوله في كل مرة بالعودة إلى سابق أوضاعه.

وعلى أي حال فإن برلمانيا مخضرما وزعيما من زعماء الحركة الوطنية والديمقراطية في الكويت هو الدكتور أحمد الخطيب يردد باستمرار أن هناك من بين أطراف الحكم من يرى الدستور غلطة ارتكبها "أبو الديقراطية" الشيخ عبد الله السالم الصباح ويجب تصحيحها. ويذكر أن الدكتور الخطيب اعتزل العمل البرلماني في ١٩٩٦ ولكنه لم يعتزل العمل السياسي ولايزال له حضوره في الندوات التي تنظم. ويضرب الخطيب أمثلة على ضيق صدر السلطة بالديمقراطية بحرمان البلاد منها مدة طويلة، وبتزوير الانتخابات في العام ١٩٦٧ ثم بزيادة عدد الدوائر بشكل زاد من نفوذ القبائل وأفسح المجال لنواب الخدمات وساعد على استشراء رشوة الناخبين في مناطق عدة.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن القاعدة الانتخابية في الكويت (المجمع الانتخابي) ضيق للغاية، إذ يشكل إجمالي عدد الناخبين ١٣٦٧١٥ من عدد الكويتيين البالغ ٨٨٤٥٥٠، وبنسبة تزيد قليلا على ١٥%. ويعود سبب أن واحدا من بين كل ستة كويتيين ينتخب إلى حرمان فئات عديدة من هذا الحق، في مقدمتهم المرأة التي ساوى الدستور بينها وبين غيرها من المواطنين في حين وضع قانون الانتخاب التفرقة القائمة حتى الآن، ثم المتجنسين الذين لم يمض على تجنسهم ٣٠ سنة، فالعسكريين ورجال الشرطة، إلى جانب ارتفاع سن الناخب (٢١ سنة).

٢- التكتلات السياسية فى الكويت

شهد المجتمع الكويتي في أعقاب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي ظاهرة انبثاق التجمعات السياسية العلنية حيث اتخذت هذه التجمعات مسميات مجيدة، ومما هو معروف أن ظاهرة التجمعات السياسية بشكل عام ليست وليدة الساعة بل كان الكويتيون يتعاملون مع هذه التجمعات بشكل يغلب عليه طابع العمومية مثل جماعة الطليعة، وجماعة غرفة التجارة والصناعات وجماعة السلف، وجماعة الجمعية الثقافية التي تضم الأقلية الشيعية الكويتية، وبسبب انعدام تصور واضح ومنظم للعمل السياسي الحزبي على المستويين الشعبي والرسمي نتيجة عدم وجود نظام تعدد الاحزاب فى الكويت سعت هذه التجمعات لتوفير واجهات سياسية محددة تعمل من خلالها ويتخذ من المقار الرسمية لهذه التجمعات من جمعيات النفع العام منابر سياسية تطرح من خلالها فهمها الايديولوجي ورؤاها الخاصة بالقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تستخدم هذه الجمعيات لتوفير الدعم الاجتماعي لتنشط القوى السياسية في تحركها ضد السلطة السياسية. ومن هذه الجمعيات (نادي الاستقلال الثقافي – الاتحاد الوطني لطلبة الكويت – الاتحاد العام لعمال الكويت). ومن المجلات التي تعبر عن وجهة نظر بعض التجمعات السياسية مجلتا "الطليعة والعامل" اللتان تعبران عن لسان حال القوى السياسية القومية واليسارية في الكويت.

وفي عام ١٩٧٧ اقدمت السلطة السياسية على حل نادي الاستقلال الثقافي وذلك لما له من انشطة سياسية تحت اطار الحركة الدينية وتم تحويله إلى ناد للمعاقين. ومع تنامي الحركة الدينية تحول الاتحاد الوطني لطلبة الكويت إلى

واجهة سياسية لجماعة الاخوان المسلمين على المستوى الطلابي - وذلك كما سبق الاشارة اليه عند الحديث عن دور المؤسسة الدينية -، أما على المستوى الاجتماعي فقد غدت جمعية "الإصلاح الاجتماعي" الواجهة السياسية لجماعة الاخوان المسلمين من الناحية العملية متخذين من مجلة (المجتمع) الأسبوعية والصادرة عن جمعية الإصلاح الاجتماعي منبراً لطرح توجهاتهم وأفكارهم تجاه مختلف القضايا التي يعانيها المجتمع الكويتي وكذلك القضايا العربية والدولية، كما تمكنت جماعة الاخوان من السيطرة علىجمعية المعلمين الكويتية واتخاذها مجالاً للتعبير عن وجهة نظرهم في قضايا التعليم من خلال مجلة (المعلم) التي تصدرها الجمعية.

أما جماعة السلف فتتخذ من جمعية "إحياء التراث الإسلامي" التي تأسست عام ١٩٨١ واجهة اجتماعية لتحقيق ذات الأغراض سالفة الذكر لجماعة الاخوان، كما تمكنت الجماعة من إصدار مجلة "الفرقان" لعرض وجهة نظرها في مختلف القضايا الوطنية والعربية والدولية.

وبالنسبة للتيار الديني الشيعي، فقد أنشأ "جمعية الثقافة الاجتماعية" ذات الدور محدود الفاعلية في المجتمع الكويتي نظراً لخصوصيتها بسبب الانتماء الطائفي وإن كان ذلك لا يعني عدم قيامها بأنشطة غير ظاهرة كالإجتماعات الخاصة للبحث في مختلف القضايا، إذ لا يعقل أن تكون هذه الجمعية هي الواجهة الوحيدة المعبرة عن لسان حال الطائفة الشيعية في الكويت والتي تشكل (١٩%) من السكان ولا تمارس أي نشاط. ومن الممكن رصد الواقع الحالى للتكتلات السياسية فى الكويت وذلك على النحو التالى:

أ – الإسلاميون:

وهم تيار واسع ويضم العديد من القوى المتباينة في الفكر والطرح كما يلي:

١- الإسلاميون السنة

أ- التيار السلفي: كان التيار السلفي قبل سبع سنوات تيارا واحدا يتبع "جمعية إحياء التراث" وهي إحدى جمعيات النفع الإسلامية، لكن خلافات فكرية وسياسية قسمته إلى مجموعتين هما:

ب- التجمع السلفي: ويضم التيار الأكبر من السلفيين، ويتبع جمعية إحياء التراث التي ترفض ربط نفسها به إعلاميا، حيث يمنع القانون الكويتي جمعيات النفع من التدخل في السياسة أو المشاركة في الانتخابات. وللتجمع السلفي رسميا نائبان في البرلمان هما أحمد باقر وزير الأوقاف المستقيل وأحمد الدعيج.

ج- الحركة السلفية: وهي حركة انشقت عن التيار السلفي الرئيسي قبل ثلاثة أعوام إثر خلافات فكرية. وقد قام بتأسيسها عدد من الشخصيات الأكاديمية الإسلامية أبرزهم الدكتور عبد الرزاق الشايجي وكيل كلية الشريعة، وأمينها العام الدكتور حاكم المطيري، وأمينها العام السابق الدكتور حامد العلي. وقد ظهرت الحركة السلفية بداية باسم "السلفية العلمية" ثم غيرت اسمها إلى "الحركة السلفية"، ويعد النائب البرلماني الدكتور وليد الطبطبائي قريبا منها. وتدعم الحركة ١٩ مرشحا في الانتخابات الحالية، لكنها أصيبت بحالة من الارتباك بعد إعلان متحدثها الرسمي عبد الرزاق الشايجي الاستقالة من المواقع القيادية لخلافات داخلية على المرشحين الذين تدعمهم الحركة في

الانتخابات، إذ يرى الشايجي أن الحركة لم تراع مقاييس الكفاءة والأمانة التي وضعتها لدعم المرشحين بل إنها تدعم أناسا لا يتوفر فيهم هذا الشرط بالمرة، في حين تصر بقية قيادات الحركة على أنها راعت هذه المقاييس.

٢- الحركة الدستورية

وتضم التيار المحسوب على الإخوان المسلمين، وهي منبثقة من جمعية الإصلاح الاجتماعي، ويرأسها الشيخ عبد الله المطوع. وللحركة أربعة نواب هم د. محمد البصيري المتحدث الرسمي ومبارك الدويلة ود. ناصر الصانع عضوا المكتب التنفيذي ومبارك صنيدح.

٣- الائتلاف الإسلامي الوطني

وهو يمثل التيار الشيعي الحركي، وقد خاض رموزه انتخابات العام ١٩٩٦م منفردين دون تحالف مع أي من التيارات الموجودة، ويتكون من مجاميع إسلامية ووطنية شيعية بعضها محسوب على الفكر المرجعي الشيعي باتجاهاته وتطبيقاته الحزبية المختلفة. وواجه معادلات صعبة في إطار الطائفة ما بين من هم في أقصى درجات التشدد والليبراليين والحكوميين وهو ما أعطى المنافسة في حينه شكلا جديدا.

٤- قوى إسلامية ظهرت فجأة ثم توارت بسرعة

بين الحين والآخر تشهد الساحة الكويتية بروز تكتلات وتجمعات جديدة بقيادة بعض الأفراد، وهي تمثل مجموعات صغيرة لها اجتهاداتها الخاصة

وتحدث عند ظهورها فرقعة إعلامية لكنها سرعان ما تتوارى وتظهر فقط في المناسبات. ومن هذا النوع:

أ- **تجمع أنصار الشورى:** وهو التجمع الذي أعلنه الدكتور عبد العزيز المزيني (أستاذ أكاديمي) في ١٣ مايو/ أيار ١٩٩٧. ودعا المزيني في بيان تأسيس التجمع إلى استبدال نظام الشورى مكان النظام الديمقراطي، واتهم التيارات الإسلامية الأخرى قائلا "إن تجمع أنصار الشورى يرى أن الحركة الدستورية الإسلامية (الإخوان) وجمعية إحياء التراث الإسلامي (السلف) وغيرهما وقعوا في لعبة الديمقراطية، إما عن جهل أو عن تجاهل أو تكتيك سياسي.

ب- **تجمع العدالة:** في أواخر مايو/ أيار ١٩٩٧ فوجئت الساحة الكويتية بالإعلان عن هذا التجمع وهم مجموعة من الشخصيات المستقلة والأكاديمية قالت "إن هذا التجمع يقوم على قاعدة فكرية أساسها النظرة المستنيرة للإسلام والابتعاد عن الجمود والسير مع حركة التجديد الإسلامية". وكسابقه (تجمع أنصار الشورى) لم يدخل تجمع العدالة في أي محك عملي على الساحة السياسية منذ الإعلان عن تأسيسه، ولم يتجاوز نشاطه اليوم الذي أعلن فيه عن نفسه.

ب- الليبراليون

تيار يضم خليطا من القوميين واليساريين وهو ذو حضور جماهيري لكن ليس بالثقل الإعلامي الذي يعبر عنه، فآلة هذا التيار الإعلامية تعد قوية لامتلاكه واستحواذه على العديد من المواقع الإعلامية المهمة الخاصة والحكومية. ويضم هذا التيار:

١- المنبر الديمقراطي

ويعد أكبر تجمع لهذا التيار، ويعتبره بعض المراقبين السياسيين الوجه الآخر لليسار ويسميه البعض بمجموعة "الطليعة" نسبة إلى جريدة الطليعة الأسبوعية الناطقة باسمهم. لكن الأدبيات اليسارية في خطاب المنبر لم يعد لها وجود خاصة بعد سقوط الشيوعية، وأصبح الخطاب يصب في خانة حقوق الإنسان وحرية الإبداع والفكر وحقوق المرأة. وكان للمنبر الديمقراطي ممثلان في البرلمان هما عبد الله النيباري وأمينه العام الراحل سامي المنيس. ولم يرشح رسميا في الانتخابات إلا عبد الله النيباري وأحمد المنيس ابن أمينه العام الراحل سامي المنيس. أما أقطابه السابقون مثل الدكتور أحمد الربعي وزير التربية الأسبق وسعد بن طفلة وزير الإعلام السابق وغيرهما فقد فضلوا الترشح كمستقلين.

٢- التجمع الشعبي الليبرالي

وهو تجمع ظهر داخل البرلمان الحالي (برلمان ١٩٩٩) حيث أعلن عنه ستة نواب وصفوا أنفسهم بأنهم شعبيون ينحازون لمصلحة الجماهير وليبراليون في الوقت نفسه. ومن أبرز قادته رئيس مجلس الأمة السابق أحمد السعدون ومسلم البراك. ويتخذ هذا التجمع من المصالح الجماهيرية والشعبية منطلقا لخطابه بقوة ويوصف بأنه ذو نبرة حادة في الطرح ولاذعة في النقد. وقد رشح في الانتخابات ستة مرشحين إضافة إلى أحمد السعدون ومسلم البراك.

٣- التجمع الوطني الديمقراطي

على طريقة نشأة تجمع أنصار الشورى والعدالة ظهر "التجمع الوطني الديمقراطي" فجأة وأعلن مؤسسوه في مايو/ايار ١٩٩٧ موعدا لإعلان البيان التأسيسي للتجمع. وضمت لائحة المؤسسين ٧٥ فردا، وقد وصفهم بعض المراقبين بأنه تجمع جديد لليبراليين، وهو ما نفاه المؤسسون في حينه، وأكدوا أنهم شخصيات مستقلة وأن تجمعهم وطني علني مستقل. وقد انتظرت الساحة السياسية من هذا التجمع نشاطا واسعا، خاصة أنه يضم شخصيات كبيرة من شتى المجالات والخبرات وحصل على ترخيص إصدار مجلة اقتصادية أسبوعية (المستقبل)، كما تقدم المؤسسون بطلب لتأسيس جمعية نفع عام ليعمل من خلالها وحتى يكون نشاطه قانونيا. لكن ذلك كله أصيب بحالة من التجمد ولحق التجمع الجديد كسابقه من التجمعات التي قفزت إلى الساحة فجأة، وإن كان مؤسسوه يصرون على أنهم موجودون على الساحة وبقوة.

ج- الناصريون

كانت المرة الأولى التي يعلن فيها في الكويت عن تكتل للناصريين بمناسبة انتخابات العام ١٩٩٢ لكنه مني بخسارة فادحة في الانتخابات طالت رموزه مثل جاسم القطامي، وبعد ذلك لم يسمع أحد بهذا التكتل، فقد أصيب بما يشبه الذوبان بعد اختفاء رموزه من الساحة.

د- التجمع الدستوري

وهو يمثل التيار السياسي التاريخي لغرفة تجارة وصناعة الكويت. وقد شارك في انتخابات العام ١٩٩٢ بوضوح ومثله في المجلس محمد جاسم الصقر، لكن التجمع عزف عن خوض انتخابات العام ١٩٩٦ بطريق مباشر، فقد فضل أن يعمل فيها من وراء الستار بدعم عدد من المرشحين، وقد أفلح بالفعل في إنجاح اثنين ممن دعمهم وهم عبد الله النيباري القيادي في المنبر الديمقراطي، وعبد الوهاب الهارون (مستقل).

هـ- التجمعات الانتخابية

تمثل الانتخابات النيابية فرصة مواتية للإعلان عن تشكيلات وتكتلات وتجمعات سياسية، وهو ما يعتبره بعض المراقبين مختبرا حقيقيا لإفراز تشكيلة حزبية واقعية تجسد معالم الخريطة السياسية للشعب الكويتي. فبالإضافة للتكتلات القائمة على الساحة تفرز المعركة الانتخابية البرلمانية بالذات تكتلات عديدة قبل الانتخابات ويستمر بعضها تحت قبة البرلمان بعد إعلان النتائج، ففي انتخابات العام ١٩٨٥ برز ما يسمى بـ"تكتل نواب عام ١٩٨٥" برئاسة أحمد السعدون، لكن هذا التكتل انتهى وجوده على الساحة بمجرد وصول أعضائه إلى مقاعد البرلمان.

و - تكتلات المصلحة الواحدة

تميزت انتخابات عام ١٩٩٦ ببروز تكتلات من نوع جديد بعيدا عن الأشكال السياسية المألوفة، لم يجمعها فكر اتجاه سياسي واحد وإنما جمعتها المصلحة الواحدة أو التقليد القبلي الموروث، من أبرز هذه التكتلات:

١- تكتل المديونيات

وقد ضم عددا كبيرا من كبار التجار الذي أصيبوا بخسارة مالية فادحة في البورصة يوم الاثنين الأسود الشهير عام ١٩٨٣ في مضاربات سوق المناخ للأوراق المالية، وبلغت الخسائر يومها ٢٢ مليار دولار، وهو ما اضطر ٩٠٠٠ شخص للاستدانة بقروض متفاوتة كل حسب خسارته وقدرته على السداد. وشعر أصحاب المديونيات وهم شخصيات اقتصادية كبيرة بأن حل مشكلتهم يكمن في مجلس الأمة، خاصة أنه تم تحويل ٤٥% منهم للنيابة للتأخر في سداد هذه الديون، وهنا قاموا بتشكيل تكتلهم للدفاع عن مصالحهم تحت قبة المجلس وبالفعل نجحوا في إيصال نائب للمجلس.

٢- تيار المتجنسين

المتجنسون في الكويت هم الذين يطلق عليهم حملة الجنسية الثانية، وقد قدموا إلى الكويت عام ١٩٢٠، وعند إصدار قانون الجنسية في أواخر الخمسينيات لم يعط لهم حق الانتخاب أو الترشيح، وهو ما شكل تمييزا سياسيا وطبقيا داخل المجتمع الكويتي، وانعكس ذلك على طبيعة المشاركة الشعبية للشعب الكويتي. وقد شكل المتجنسون تيارا التف حول دعم حقوقه السياسية،

وأسهم بشكل كبير في فوز المرشحين (من القبائل) الذين حملوا قضيته وأسقط أولئك الذين وقفوا ضد إقرار حقوقه ومنهم النائب عباس مناور رغم أنه يلقب بأنه عضو تاريخي وعريق بالمجلس النيابي من المجلس التأسيسي الأول.

٣- الحكومة

ليس هناك شكل واضح لتكتل سياسي حكومي واضح بالاسم والكيان والفعالية على الساحة، ولم يحدث أن أعلنت الحكومة في أي انتخابات وقوفها صراحة إلى جانب مرشحين بعينهم، ولم يحدث أن زورت السلطات مثلا الانتخابات لصالح مرشحيها، وإن كان هذا لا يمنع الحكومة من محاولات إيصال أكبر عدد من المرشحين المتوافقين معها إلى قبة البرلمان ولكن بطريقة هادئة وعبر اتفاقات وتكتيكات تدعم عن طريقها مرشحيها بطرق ليست خارجة على القانون.

تلك كانت أبرز قسمات الخريطة السياسية في الكويت، وهي ليست منسجمة في كل الأحوال، إذ يقف الإسلاميون والعلمانيون فيها على طرفي نقيض، وهو ما جعل الساحة في حالة حراك دائم يتحول حينا إلى صراع ساخن وأحيانا كثيرة إلى مبارزات في الرأي والتوجه، وهذا ما يحتاج إلى تحليل آخر.

٣- دراسة تطبيقية للانتخابات البرلمانية الكويتية عام ٢٠٠٣

على الرغم من ثراء الحياة السياسية الكويتية بالعديد من التجارب البرلمانية على مر التاريخ والتى شهدت احدى عشر مجلسا حتى اليوم، الا ان الباحثة قامت بالتركيز على الدورة العاشرة والتى بدات عام ٢٠٠٣ وانتهت بحل المجلس عام ٢٠٠٦ وذلك لعدة اسباب أهمها ما يلى:

١- إن تلك الفترة شهدت نموا متصاعدا للعديد من التيارات والتكتلات السياسية داخل المجتمع الكويتي.

٢- إن هذه المجلس يمثل تجربة ثرية لما شهدته هذه الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦ من احداث سواء على المستوى المحلى او الإقليمى او الدولى.

٣- حداثة التجربة من الناحية التاريخية مما يوفر إمكانية التقييم.

وقد أظهرت النتائج الرسمية لانتخابات مجلس الأمة الكويتي عن عدة نتائج منها أن حوالي ٥٠% من النواب السابقين قد فقدوا مقاعدهم، وأن المرشحين الموالين للحكومة وممثلي الحركة السلفية أحرزا تقدما، في حين حدث تراجع طفيف في عدد النواب الشيعة وممثلي الحركة الدستورية الإسلامية، وكانت النتيجة الأبرز هي تلك الهزيمة الكبيرة التي مني التيار الليبرالي. فعلى صعيد التيارات السياسية، مني المنبر الديمقراطي وهو التيار الليبرالي الأبرز، بأكبر خسارة في تاريخه. وهزم أبرز مرشحيه وهم عبد الله النيباري الأمين العام للمنبر الذي حظي بعضوية خمسة مجالس سابقة وأحمد سامي المنيس، كما سقط مرشح المنبر مشاري العصيمي. وسقط قياديون سابقون ترشحوا كمستقلين طامعين بدعم الحكومة وأبرزهم وزير التربية الأسبق أحمد الربعي ووزير الإعلام السابق سعد بن طفلة.

وحافظ حزب التجمع الشعبي الذي يفضل أعضاؤه وصف أنفسهم بأنهم تجمع شعبي أكثر منه ليبرالي على نسبته في المجلس البالغة ستة مقاعد، وأبرز الناجحين منه أحمد السعدون رئيس مجلس الأمة الأسبق ومسلم البراك. وارتفع رصيد التيار الإسلامي مجتمعا إلى ١٨ عضوا بدلا من ١٢ في المجلس النيابي الجديد في البرلمان السابق، لكن جماعات بعينها داخل التيار

منيت بهزيمة، في حين كان النصيب الأكبر من الفوز لصالح الإسلاميين المستقلين. ففي داخل التيار الإسلامي فاز سبعة مستقلين أبرزهم خالد العدوة عضو المجلس لدورات سابقة، في حين فازت الحركة الدستورية بمقعدين وهما محمد البصيري الناطق الرسمي باسم الحركة وناصر الصانع عضو مكتبها التنفيذي. وفاز التجمع السلفي بمقعدين، وحصلت الحركة السلفية المنشقة على ثلاثة مقاعد، أما الشيعة، فحصلوا على أربعة مقاعد. وعلى الصعيد القبلي، حافظت القبائل على نفس مستوى تمثيلها في البرلمان السابق، إذ حقق المدعومون قبليا في انتخابات فرعية سبقت انتخابات مجلس الأمة نفس عدد تمثيلهم وهو ٢٣ مقعدا، لكن هؤلاء النواب موزعون حسب اتجاهاتهم بين الإسلاميين والحكوميين ونواب الخدمات.

وكان مرشحون إسلاميون أعربوا للجزيرة عن قلقهم من ترتيبات تحضر بعيداً عن لجان الاقتراع لإسقاط أكبر عدد منهم تماشيا مع الضغوط الأميركية في المنطقة لتقليص قوة الإسلاميين في الساحة السياسية. وأفادت أنباء عن عمليات شراء للأصوات الانتخابية جرت على نطاق محدود في ست دوائر من الدوائر الـ ٢٥ لكن لم يتم ضبط أي واقعة. ويضع خروج المنبر الديمقراطي من الساحة السياسية البرلمانية الحزب أمام اختبار لإعادة خريطته الفكرية والسياسية، كما أنه يهدده بالخروج من الساحة تماما. ويؤكد المراقبون أن تغيير الناخب الكويتي لـ ٥٠% من نواب البرلمان يعبر عن رغبة جادة منه لحل جذري لمشاكله المزمنة في الإسكان والبطالة والوضع الاقتصادي. وبلغت نسبة الإقبال على الانتخابات ٨٠% وأجريت في درجة حرارة بلغت ٤٦ درجة مئوية. ولم تتدخل قوات الأمن التي حافظت على الأمن والنظام في

سير الانتخابات. ويمكن رصد أهم القضايا المثارة في هذه الدورة الانتخابية على النحو التالي:

١- قضية الإسكان

يظهر من حرص المرشحين على إبراز هذه القضية أن الكويت تعيش أزمة إسكان خانقة على وشك الانفجار. ولكن لأن القضية تدغدغ مشاعر الجماهير وتسعى لجذب الواقفين في طابور انتظار المسكن الحكومي فقد تنوعت الندوات وكثرت التصريحات، ومن المثير أن المرشحين تمكنوا من الحصول على بيانات وأرقام ليضفوا على كلماتهم مصداقية أمام الناخب.

٢- البطالة

احتلت هذه القضية المرتبة الثانية في الأهمية ونافست القضية الأولى لدى بعض المرشحين، واتفق المرشحون رغم اختلاف توجهاتهم السياسية على أن هناك ١٧ ألف مواطن كويتي دون عمل أمام عدم طرح حلول جادة لجأ البعض إلى اتهام الجهة المسؤولة عن التوظيف بالفشل، وطالبوا بتغيير آليات عملها لكن دون طرح أدوات التغيير.

٣- سرقة المال العام

يتفاوت طرح هذه القضية من مرشح وآخر، وقد شهد الصراع بين وزير التجارة السابق صلاح خورشيد وإحدى الشركات الخاصة -الدولية للاستثمار- حداً بلغ تبدل الاتهامات بين الطرفين بالسرقات والانتفاع، وهو ما سينتهي حسمه في أروقة القضاء. وبخلاف هذه القضية فإن استعمال مفردة سراق المال العام

وضرورة وقفه عبارة مكررة سواء لدى مرشحي المعارضة أو الحكومة، وبدا أن المرشحين يمسكون عن ذكر الوقائع حتى يبتعدوا عن ساحات القضاء.

٤- دعم الحكومة لبعض المرشحين

هناك قطاع كبير من المرشحين لا يروق لهم الحديث إلا عن محاولات الحكومة إسقاطهم في الانتخابات من جهة، والدفع بعناصر موالية للحكومة من جهة أخرى، وذلك عبر صندوق حكومي يقدم مساعدات ضخمة بالملايين تمنح للمرشح الحكومي. وقد أثار كثرة طرح هذا الموضوع حفيظة الحكومة وعلق عليه النائب الأول لرئيس الوزراء بقوله "فليدلونا على الصندوق لنأخذ منه!!"

٥- حقوق المرأة السياسية

يبدو أن انتظار المرأة الكويتية للحصول على حقوقها السياسية سيطول، ويبدو أن هذه المشكلة ستظل إحدى القضايا الشائكة في المجتمع الكويتي، فالتيار الرافض لتلك الحقوق عريض ومتنفذ شعبيا وبرلمانيا يساعده جو لجتماعي عام له من العادات والتقاليد الراسخة ما يعزز رفض مشاركة المرأة في العمل السياسي.

وقد اصطدم قرار مجلس الوزراء أواخر مايو/ أيار ٢٠٠٣ إحالة مشروع قانون يمنح المرأة حق التمثيل في المجلس البلدي ترشيحا وانتخابا وتعيينا إلى اللجنة القانونية بالمجلس بعقبات وكانت هناك عقبات لخروج القرار للنور – وفق المراقبين– لأن التيار المعارض (الإسلامي والقبلي) قوي أما تيار المرأة فما زال ضعيفا، حيث انصرفت الغالبية العظمى من النساء عن الموضوع ولم يحمله سوى قلة من ناشطات الجمعيات النسائية.

وفي الوقت الذي اعتبر فيه البعض القرار مرتبطا بالمتغيرات الإقليمية والعالمية اعتبره آخرون إبرة مسكنة وترضية للمرأة بمنحها جزءا من حقها حتى تسكت عن الباقي، مستنكرين كيف رفض البرلمان في شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٩ مرتين أمرا أميريا أصدره أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح في ١٩٩٩/٥/٤ بمنح المرأة حقوقها السياسية ترشيحا وانتخابا في البرلمان. فوسط عاصفة من تصفيق الجماهير التي احتشدت في المجلس يومها معارضة للقرار الأميري أسقط البرلمان القرار بفارق صوتين مغلقا الملف، وكان من الذين صوتوا ضد المشروع مع التحالف الإسلامي القبائلي داخل المجلس جاسم الخرافي رئيس المجلس في حين أحجم أحمد السعدون (ليبرالي) عن التصويت بعد تهديد ناخبيه بعدم التصويت له في انتخابات قادمة.

الرافضون إذا لإقرار حقوق المرأة يمكن القول بأنهم تيار شعبي قوي يمثلهم الإسلاميون والقبائليون. ويبقى في مقابلهم مجموعة الناشطات في الجمعيات النسائية والتيار الليبرالي وبعض الإسلاميين الذين لا يمثلون ثقلا مرجحا. ويستند المطالبون بحقوق المرأة السياسية إلى الواقع الموجود في معظم الدول الإسلامية التي تتمتع فيه المرأة بكافة حقوقها السياسية كما يستندون إلى فتاوى علماء الإسلام التي تعمل بها كثير من الحركات الإسلامية في العديد من البلاد العربية والإسلامية مثل الإخوان المسلمين في مصر والأردن واليمن وغيرها.. وكان أحدث هذه الفتاوى فتوى الدكتور يوسف القرضاوي علي هامش مؤتمر تحرير المرأة الذي عقد بالقاهرة في ٢٠٠٣/٢/٢٢ والتي قال فيها "إن عدم السماح للمرأة الكويتية بالمشاركة في الحياة السياسية غير مبرر شرعا وهو نوع من كتمان الشهادة".

فتوى القرضاوي تلقفها بعض النواب الليبراليين المتحمسين للقضية، فقد اعتبر النائب عبد المحسن جمال (شيعي ليبرالي) أنها ستعطي كثيرا من النواب شيئا من المرونة لتبني هذا النوع من الفتاوى وبالتالي قد تسهل في تغيير كثير من آراء المعارضين.

واعتبرها النائب عبد الله النيباري (المنبر الديمقراطي) متماشية مع فتاوى الأئمة والكتل السياسية في الدول التي بها إسلام سياسي مثل مصر والأردن وإندونيسيا. في حين قوبلت فتوى القرضاوي بالرفض من قبل الإسلاميين الذين تفاوتت تعليقاتهم بين الرفض مع كامل الاحترام للدكتور القرضاوي والهجوم الشرس عليه. فبينما اعتبرها الدكتور محمد البصيري الناطق باسم الحركة الدستورية الإسلامية (إخوان) في غير وقتها وغير محلها، اعتبرها أحمد الشريعان لا تخص الكويتيين بل تخص القرضاوي نفسه، مشيرا إلى أن هناك فتاوى كثيرة مشابهة ولكن العادات والتقاليد الكويتية تتعارض مع إعطاء المرأة حقوقا سياسية.

وقال "تثمن دور المرأة، لكن الوقت غير مناسب لإعطائها حقوقا سياسية". ويري النائب صالح عاشور أن المرأة بحاجة أولا للمشاركة في جمعيات النفع العام الاجتماعية والثقافية والفكرية حتى تتأهل من ثم للمشاركة في القضايا السياسية.

ويؤكد الدكتور محمد الطبطبائي عميد كلية الشريعة "أن هيئة الإفتاء بالكويت أصدرت فتواها بتحريم المشاركة البرلمانية للمرأة سواء بالترشيح أو الانتخاب وهو ما أرجحه في هذه المسألة". ويبدو الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق (من أكثر الدعاة شعبية بين التيار السلفي) أكثر تشددا في رفض مشاركة المرأة بالترشيح والانتخاب في المجلس البلدي أو البرلمان ويعزو

ذلك إلى أنه "لا يتفق مع فطرتها التي فطرها الله عليها" وواصفا عضوية المجلس البلدي بأنها من الولايات العامة التي لا يجوز للمرأة توليها.

لكن رئيس اللجنة الاستشارية العليا للعمل علي استكمال أحكام الشريعة الإسلامية خالد المذكور أحد مراجع الإفتاء في الكويت (مقرب من الإخوان) يرى أنه "يجوز للمرأة أن تنتخب أعضاء مجلس الأمة (البرلمان) إذا حققت الشروط الشرعية.. ولا يجوز لها أن تترشح لاعتبارات شرعية واجتماعية ووظيفية". لكن رأيه لم يحظ بالقبول مثل فتوى القرضاوي من جميع التيارات الإسلامية على اختلافها.

وبين العاملات في حقل العمل الإسلامي الاجتماعي والدعوي والتعليمي كانت خولة العتيقي عضوة اللجنة النسائية بجمعية الإصلاح الاجتماعي (إخوان) الإسلامية الوحيدة التي جهرت بصوتها مخالفة التيارات الإسلامية في موقفها وقالت بكل وضوح: إن قيادات الإخوان المسلمين والسلف في الكويت ترفض الحقوق السياسية للمرأة ليس من منطلق رؤية شرعية وإنما من منطلق الرؤية السياسية والأعراف والتقاليد مؤكدة أن غالبية نواب البرلمان لديهم قناعة بأهمية العمل السياسي للمرأة لكن ما يعوقهم التزامهم أمام ناخبيهم الذين تبني غالبيتهم موقفهم على رؤية اجتماعية وسياسية وتؤكد "أن من يرفض حقوق المرأة السياسية بحجة درء المفاسد أو سد الذرائع كلامه مردود عليه وأن مجلس الأمة (٥٠ نائبا) لن يستوعب سوى امرأة واحدة أو اثنتين" وأكدت "أن الإسلاميين خسروا برفضهم حقوق المرأة".

وتلعب المرأة الكويتية دورا مهما في الحياة العملية والأسرية، فقد كانت مديرة جامعة الكويت (الجامعة الوحيدة) مدة طويلة امرأة هي الدكتورة فايزة

الخرافي، وهناك مسؤولات في السلك الدبلوماسي وسيدات أعمال. وتسهم المرأة بنسبة ٣٦% من قوة العمل، و٦١% منهن حاصلات على مؤهل جامعي وهو ما يعني ارتفاع مستواها التعليمي. كما وصلت نسبة الإناث في الجامعة ٦٩% وذلك وفق تقرير أصدرته وزارة التخطيط عن "المرأة الكويتية والمشاركة المجتمعية" الصادر في فبراير/ شباط ٢٠٠٢.

وقد شهد الكثيرون بكفاءة المرأة الكويتية وقدرتها على خوض الحياة السياسية بعد نجاحها الكبير في الحياة العملية والاجتماعية، ففي دراسة أجرتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عن قياس توجه الرأي العام لدور المرأة في النشاط التعاوني أظهر أن ٥٥% من أعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية يرون أن المرأة أفضل من الرجل في بعض الأنشطة التعاونية وأيد هذا الرأي ٥٧% من طلبة الجامعات و٩٢% من العاملين في جمعيات النفع العام في حين أكد ٦٤% من الجمهور العادي قدرتها على إدارة الجمعيات

وتؤكد الخريطة السكانية للشعب الكويتي أن غياب المرأة الكويتية عن المشاركة السياسية يعني أن أكثر من نصف السكان الكويتيين محرومون من اختيار برلمانهم الذي يشرع من القوانين ما يهم المجتمع كله رجالا ونساء، فالإحصائية السكانية السنوية الرسمية لعام ٢٠٠٢ تبين أن تعداد الكويتيين بلغ ٨٨٤ ألفا و٥٥٠ فردا بينهم ٤٤٦ ألفا و٦٩٨ امرأة، أي بزيادة مقدارها ١٢٨ ألفا و٤٦ امرأة.

٦- البدون

في المناطق التي يكثر فيها البدون مثل الجهراء على سبيل المثال نجد أن المرشحين يهتمون بطرح هذه القضية وينتقدون البطء الحكومي في معالجتها، وهذا الأمر يتماشى مع أقرباء للبدون يملكون حق التصويت، ولكن على العكس في المناطق التي لا يعيش فيها البدون تجد من يقول "إن البدون طامعون في الجنسية من أجل أموالنا"، وقد أكد ذلك أحد الوزراء السابقين.

٤- المعارضة الكويتية كأحد دعائم الديمقراطية

بين مد وجزر سارت المعارضة، وقد بلغ الأمر ذروته في ١٩٧٦ حين حل مجلس الأمة لتشهد الدواوين الولادة الفعلية لقوى المعارضة التي ظلت متفرقة ولكنها مجتمعة على انتقاد الخطوات الحكومية بشكل أفرز تنظيمها لا سيما مع بروز أكبر قوى المعارضة وهي المعارضة الإسلامية في ١٩٨١ والتي باتت تشكل منذ ذلك العام وحتى اليوم هاجساً للحكومة تعمل له ألف حساب سواء بدعم مرشحين منافسين للمرشحين الإسلاميين، أو الدفع بأكبر عدد من الحكوميين ليظل القرار في يد الحكومة اعتماداً على أعضائها والموالين لها.

بولادة المعارضة الإسلامية في ١٩٨١ بدأ مجلسا ١٩٩٦ و١٩٩٩ يشهدان نوعاً من المعارضة وهي القبلية والتي ما زالت تؤكد أنها تتفاعل مع النسيج المجتمعي حيث تلعب القبيلة الدور الجوهري في تحديد وتسمية المرشحين في انتخابات المجلس البلدي او مجلس الأمة. وبروز المعارضة

على هذا النحو وارتباطها بالمجالس النيابية منذ استقلال الكويت أدى إلى عناصر مهمة هي:

١- بروز تكتلات سياسية وإطلاق مسميات عليها رغم أن الكويت لا تعترف أو تقر أو تسمح بنظام التحزب.

٢- وجود خطاب إعلامي قوي ينادي بحرية إشهار الأحزاب وهذا الخطاب كان إفرازاً لتعدد التكتلات السياسية بين إسلامية وليبرالية ثم مستقلة وقبلية.

٣- بروز أسماء شخصيات فعالة ارتبطت أسماؤها بأنها معارضة سواء إسلامية أو ليبرالية.

ومع بروز قوى المعارضة وتعامل الخطاب الإعلامي بمسمياتها، برزت ظاهرة التناصر السياسي بين المعارضة والمعارضة، سواء عن طريق التربص ببعضهما بعضا داخل مجلس الأمة، أو الهجوم المتبادل في وسائل الإعلام. ورغم أن الحكومة هي المستفيد الأول من حالة تناحر المعارضين، فإنها لا تمانع في مد يدها أحيانا لدعم تيار على حساب آخر.

وباستثناء بعض المعارك الصحفية أو ما يجري في الندوات داخل الدواوين لا تبرز قوة المعارضة في الحياة السياسية الكويتية إلا عبر الاستجوابات التي تحظى باهتمام إعلامي يرى كثير من المراقبين أنه اهتمام مبالغ فيه على اعتبار أن جميع برلمانات العالم تشهد استجوابات مماثلة ولا ينشر نص الاستجواب كما تنشره الصحف الكويتية، ولا يعقد المؤيدون والمعارضون للاستجواب عشرات الندوات لتوضيح وجهة نظرهم مثلما يحدث في الكويت.

وقد شهدت الحياة النيابية استجوابات مهمة منها استجواب الإسلاميين للشيخ سعود الناصر الصباح وزير الإعلام الذي أدى إلى سقوط الحكومة. كذلك استجواب التكتل الشعبي لوزير المالية الليبرالي يوسف الإبراهيم الذي أدى إلى استقالة الوزير، كما تسبب استجواب النائب الشيعي عباس الخضاري لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد الكليب "السفير الكويتي لدى القاهرة حالياً" إلى استقالة الحكومة أيضاً.

وفي المقابل هناك استجوابات فشلت فشلاً ذريعاً ومنها استجواب ناصر الروضان، واستجواب النائب الشيعي حسين جوهر لوزير التربية د. مساعد الهارون، واستجواب النائب الشيعي حسين القلاف لوزير الشؤون الاجتماعية طلال العيار، واستجواب النائب الليبرالي عبد الله النيباري لوزير شؤون مجلسي الوزراء والأمة ضيف الله شرار. وقد كان لقوى المعارضة العديد من النجاحات منها:

١- إسقاط مرسوم يمنح المرأة حقوقها السياسية، وقد سقط المرسوم بموافقة ٢١ صوتا ومعارضة ٤١ في ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٩.

٢- التصويت على منع الاختلاط بتجامعات الخاصة بموافقة ٢٩ ومعارضة حكومية بلغت ٢٥ مع امتناع نائب عن التصويت.

٣- التصويت على مشروع قانون دعم العمالة وعلاوة لخمسة أولاد حيث وافق عليه المجلس بأغلبية ٣٣ صوتا ومعارضة ٢٣ وامتناع نائب واحد.

٤- التصويت على تجنيس ألفي شخص سنوياً بموافقة ٣١ صوتا واعتراض ثمانية وامتناع أربعة، وذلك في جلسة ١٨ يونيو/ حزيران ٢٠٠١.

٥- التصويت على السقف المفتوح لعلاوة الأولاد في ٢٧ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٣ حيث وافق عليه ٢٨ وعارضه ١٧، وفي ١٥ أبريل/ نيسان ٢٠٠٣ وافق ٣٥ نائبا على قانون منح العلاوة لسبعة أولاد وهو ما تعتبره المعارضة أحد أهم إنجازاتها على صعيد القضايا المحلية.

وفى المقابل لنجاحات المعارضة التي تمثلت في تمرير عدد من القوانين على غير رغبة الحكومة، أو إسقاط الحكومة "مرتين" أو استقالة بعض الوزراء، فهناك إخفاقات عديدة لها منها:

١- فشلت المعارضة في الحصول على الأغلبية عند التصويت على اقتراح قانون لتعديل قانون المعاشات التقاعدية في ٢٠ يونيو/ حزيران ٢٠٠١ بفارق ثلاثة أصوات.

٢- فشلت عند التصويت على قانون زيادة سن تقاعد المرأة إلى ٤٥ عاماً، حيث تمكنت الحكومة من الحصول على ٣٧ صوتاً مقابل ١٨ للمعارضة.

٣- فشلت في تمرير اقتراح قضى بزيادة معاشات المتقاعدين ١٠٠ دينار حيث تمكنت المعارضة من الحصول على ٢٦ صوتاً مقابل ٢٧ ضد الاقتراح.

٤- وإزاء التظاهرات اللبنانية وما جرى في الشارع اللبناني طالبت المعارضة بسحب الوديعة الكويتية من مصارف لبنان، لكنها فشلت في الحصول على الأغلبية بصوت واحد، حيث بلغت أصوات المعارضة ١٩ مقابل ٢٠ دعمت وجهة نظر الحكومة الرافض لسحب الوديعة.

٥- وكتفاعل مع تداعيات الحرب على العراق، اقترحت المعارضة ربط قروض صندوق التنمية الكويتي بشروط، ولم تحظ المعارضة إلا بـ٢٤ صوتاً مقابل ٢٨ ليسقط الاقتراح ويمثل أحد إخفاقاتها.

وبخلاف عدم تنظيم المعارضة وعدم وجود إطار سياسي يجمع المنتمين إلى تيار واحد واستمرار ظاهرة المعارضة لأسباب شخصية، هناك أمر مهم ساهم في وجود شروخ في جدار التجربة الديمقراطية منها واقع النظام السياسي الذي يعتبر من الأنظمة المعاصرة القليلة التي تنطبق عليها النظرية التقليدية في تطور نظام الحكم، وقد تطور هذا النظام عبر موافقة مجتمعية مكنت السلطة الحاكمة (الأسرة) من تحقيق استقرار سياسي طويل الأمد لاقتناع الكويتيين بأهمية استمرار حكم "أسرة الصباح" ضمانا للاستقرار في المجتمع. وإجمالاً يمكن إرجاع أسباب هيمنة السلطة التنفيذية إلى العوامل التالية:

١- التحالف التاريخي بين كل من السلطة الحاكمة والنخب التقليدية ومن أهمها النخب التجارية والقبلية، فقد لجأت النخبة الحاكمة إلى مباركة هذا الاقتران الذي نتج عنه تحقيق حد أدنى من الديمقراطية داخل هذه الشرائح عبر ما أسماه البعض "بالديمقراطية القبلية" التي عكست الانتخابات الفرعية في الكويت أحد أبعادها والتي جُرّمت بقانون وعادت في هذه الانتخابات بقوة.

٢- أسهم الإنفاق الحكومي في تعاظم مركزية السلطة الحاكمة وضمن هيمنتها على صنع القرار.

٣- لجأت السلطة الحاكمة في كثير من الأحيان إلى محاولة احتواء المعارضة وعقد تحالفات مؤقتة معها على حساب القوى الأخرى بما يضمن لها اليد الطولى في إدارة دفة الأمور.

٤- حرصت الأسرة الحاكمة على أن يتولى أفرادها وزارات السيادة وعدداً من المناصب الهامة، وفي سبيلها لتحقيق ذلك استندت إلى آليتين:

الأولى: عدم الفصل بين ولاية العهد ورئاسة الوزراء، فرغم عدم نص الدستور الكويتي على هذا الجمع فإن الواقع السياسي فرض الجمع بين المنصبين مع ما يعنيه ذلك من رجحان كفة السلطة التنفيذية خلافاً للمنطق الدستوري الذي يؤكد التوازن بين السلطات.

الثانية: تغليب الوزارة غير البرلمانية -أي تلك التي لا يكون معظم أعضائها من أعضاء البرلمان المنتخب- على الوزارة البرلمانية.

ولعل في متابعة مسيرة العمل السياسي وتقليب صفحات التجربة الدستورية في الكويت ما يلقي مزيداً من الضوء على هذا الخلل، فقد عكس الواقع نظاماً سياسياً من ملامحه موجات الصدام التي تحدث أحيانا بين كل من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية منذ أول تجربة برلمانية عام ١٩٣٨ التي شهدت حل المجلس التشريعي نتيجة الاختلاف بين الحاكم والمجلس على الصلاحيات والسلطات.

أسباب إخفاق المعارضة لا تعني ركون المعارضة الكويتية واستسلامها للواقع الذي وجدت فيه، لأنه بالنظر إلى تاريخ الحياة البرلمانية نجد أن فترات الركود السياسي تعقبها حالات من تصاعد الانتقادات بما يدفع بالحكومة إلى حل مجلس الأمة، وقد طرح حل مجلس ١٩٩٩ غير مرة في ظل تصاعد الظروف الإقليمية حول الكويت وإصرار بعض النواب على استجواب بعض أعضاء

الحكومة، وإن كانت تهديدات الحكومة بالحل قد تم تنفيذها بالفعل فى عام ٢٠٠٦ فإن المراقبين يتوقعون مجلس أمة وصفوه بـــ"المصيري" انطلاقاً من أمرين:

أولاً: قضايا شعبية متراكمة لها تداعيات كثيرة على الوضع الداخلي مثل الإسكان والتوظيف.

ثانياً: الظروف الدولية المقبلة التي من بينها مطالبة الولايات المتحدة باعتماد نموذجها الرأسمالي، وعدم منح الشركات الكويتية ميزة عند التقدم للمشروعات الاستثمارية، ووقف السياسات التمييزية ضد المرأة، والسعي نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وهذه القضايا من شأنها الدفع لجهة تأزم العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وإذا كانت محطات النجاح والفشل برزت كمعالم في السنوات الأخيرة بعد ظهور ملامح كتل سياسية إسلامية أو ليبرالية أو قبلية، فإن المعارضة الكويتية ستظل تراوح مكانها ما لم تتم بلورة هذه التكتلات في تنظيمات سياسية.

٥- الجمعيات الاهلية وحقوق الإنسان بالكويت

لقد سعت الجمعيات الاهلية فى دولة الكويت الى القيام بدور فاعل فى دعم حقوق الإنسان فى كافة المجالات والتى يمكن التركيز على بعضها على النحو التالى:

أولاً: الحق فى التعليم

تقوم الجمعيات الأهلية بدور فاعل فى تدعيم حق التعليم ومن ذلك ما يلى:

١- مبادرات أهلية متعددة لمحو أمية الفتيات في الكويت

أ- مبادرة السيد/ بدر الحجوف وزوجته:

هذه مبادرة فردية أهلية، قام بها السيد بدر وزوجته أم مبارك من أجل تعليم ٢٥٠ فتاة مبادئ القراءة والكتابة وبعض العلوم الأخرى سعياً لمحو أمية هؤلاء الفتيات باستخدام المسجد ودار القرآن المحيطة به أثناء الإجازة الصيفية (يوليو، أغسطس، سبتمبر) وقد سمعت الشيخة أوراد جابر الصباح وهي أبنة سمو أمير البلاد بهذه المبادرة فتبنتها وظهرت مبادرة الشيخة أوراد.

ب- مبادرة الشيخة أوراد جابر الصباح:

هي استكمال لمبادرة الحجرف وبفضل حماس الشيخة أوراد ومكانتها الاجتماعية تم تسليط الضوء بشكل أكبر على مشكلة تعليم البدون، وتم تبنى تعليم ٢٥٠ طالبة، وقامت الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية في الكويت بإعطاء غطائها الرسمي لهذه المبادرة، وتمت دعوى وزير التربية ومحافظ الجهراء وعدد من الكتاب الصحفيين وتم تشكيل لجنة أهلية للإشراف على المشروع، واستمر الأمر حتى بداية العام الدراسي، ويعتبر إنشاء الصندوق الخيري التعليم ثمرة جهود الشيخة أوراد لتعليم فئة البدون.

ج- جمعية النجاة الخيرية

هى جمعية أهلية تركز جمودها في مجال التعليم وإنشاء المدارس بشكل رئيسي، وقد بلغ عدد طلاب مدارس النجاة ٦٥٠٠ طالب وطالب للعام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ منهم ١٦٠٠ طالب كويتي يحق لهم الالتحاق بالمدارس الحكومية ولكن أولياء الأمور ألحقوهم بمدارس الجمعية ثقة منهم في مستوى التعليم بهذه المدارس وتتولى الجمعية من خلال لجنة طالب العلم التابعة لها جمع التبرعات

الطلبة غير القادرين على سداد الرسوم الدراسية حيث تم سداد رسوم ١٩٥٠ طالبا وطالبة من الأيتام، بتكلفة بلغت ٢٦.٠٠٠د.ك.

وإضافة إلى ما سبق قامت الجمعيات التعاونية بدور مميز في تقديم المساعدات التعليمية وخاصة من خلال المدارس الحكومية: حيث بلغ ما قدمته الجمعيات التعاونية مليوناً ومائة ألف دينار كويتي عام ٢٠٠٢، كما قامت بعض الاتحادات العمالية بسداد رسوم أبناء العاملين لديها من فئة البدون.

ثانيا: الحق فى التمتع بالصحة

من أبرز المنظمات الأهلية المختصة بالشأن الصحي والتعامل معه مباشرة صندوق إعانة المرضى التابع من الناحية القانونية لجمعية النجاة الخيرية، وهذا الصندوق عبارة عن مؤسسة مستقلة إدارياً عن الجمعية، حيث يختص بتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية للمرضى، ومنها تقديم المساعدات لمرضى الكلي والقلب والكراسي للمعاقين بلغت تكلفتها في سنة ٢٠٠٢ (٥٧٦ ألف د.ك) استفاد منها ٦٤٠٠ حالة.

كما يقوم الصندوق بتقديم بعض الخدمات الاجتماعية مثل الدورات الصحية والتربوية والرياضية، وقد استفاد منها ما يقارب من ٣٠٠٠ مشارك بتكلفة تجاوزت ١٠٠ ألف د.ك إلى جانب إقامته لمشروع الإطار في رمضان داخل المستشفيات، ومشروع الأضاحي للمرضى بمبالغ وصلت لـ ١٨ ألف د.ك. كما يقوم الصندوق ببعض الأنشطة الإعلامية والتوعية بهدف نشر الوعي الصحي بلغت تكلفتها ٩٠ ألف د.ك. كما أن للصندوق مشاريع صحية خارج الكويت

بلغت تكلفتها في حدود ٢٧٦ ألف د.ك وقد بلغ إجمالى ما أنفقه الصندوق على أنشطته الداخلية والخارجية مليونا و٢٨٥ ألف د.ك لعام ٢٠٠٠.

وعلى جانب أخر يقوم بغض المحسنين من أصحاب الملاءمة المالية ببناء بعض المستشفيات الخاصة وتقديمها للدولة لإدارتها والانفاق عليها، ومن أبرز الأمثلة مركز البحر للعيون ومستشفى تخصصياً كبيراً للأنف والأذن والحنجرة وجميع هذه المستشفيات تخضع للإدارة المباشرة من وزارة الصحة في الكويت، وتطبق عليها نظمها وشروطها. ونظراً لمجانية الخدمات الصحية حتى عام ٢٠٠١م ولم تكن المنظمات الأهلية تعتبر هذا النشاط مجالاً أساسياً لعملها، ولم يكن أحد من المتقدمين يطلب مساعدة للعلاج، وإنما اقتصرت طلبات العلاج الصحي على دفع رسوم بعض تكاليف العمليات الخاصة والأجهزة الطبية مثل كراسي المعاقين. ومن المبادرات الحديثة في هذا المجال أيضاً التعاون بين كل من الهيئة الخيرية الإسلامية العالية وجمعية مكافحة أمراض القلب والسرطان (المنظمتان أهليتان) لإنشاء مستشفى خاص بأمراض القلب في منطقة الصباح الصحية، وتم وضع حجر الأساس، وجاري إنشاء المستشفى حالياً، وهناك حملة تسويقية لجمع الأموال لبناء المستشفى وقد تبرعت الدولة بقطعة الأرض.

كما يقوم اتحاد الجمعيات التعاونية منذ عام ١٩٩٦ باستقطاع نسبة ٢٠% تحت بند المعونة الاجتماعية في ميزانيات الجمعيات التعاونية لصالح المشاريع التعاونية التى تخدم المجتمع، وقد تمت الموافقة على إنشاء مستشفى تخصصي لأمراض القلب والأشعة التشخيصية ولم يتم البدء بالعمل به حتى نهاية العام ٢٠٠٣.

ثالثاً: الحق فى العمل

في مجال التأهيل والتدريب أو ما يمكن أن تسميه بمشاريع التمكين المباشر لا يوجد دور يذكر للمنظمات الأهلية داخل الكويت لأسباب عديدة أهمها: أن المواطن الكويتي لا يعاني من البطالة (حتى الآن على الأقل) والدولة ملزمة بتوظيفه، أما غير الكويتيين ممن يتم استقدامهم من الخارج فهم على عقود عمل محددة كما أسلفنا تبقى فئة البدون التى بدأت تعاني من موضوع ندرة فرص العمل بعد عام ١٩٩٢ خاصة ممن أنهيت خدماتهم من الجيش الكويتي الذى كان يستوعب جل أبناء هذه الفئة. ويتركز دور المنظمات الأهلية على تقديم المساعدات المادية والعينية لأبناء هذه الفئة وغيرها من المحتاجين من خلال فروع هذه المنظمات في المناطق السكنية، ويطلق عليها لجان الزكاة، ولعل هذا أحد الأسباب التى تفسر عدم وجود دورات تدريب للتأهيل المهني، وحرصها على التعاون، مع الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، على أن تبدأ هذه الدورات في فبراير ٢٠٠٤م.

كما أن من أهم أسباب إحجام المنظمات الأهلية الكويتية عن الاهتمام بموضوع التدريب والتأهيل المهني هو عدم وجود الكوادر المتخصصة في هذه المنظمات كما أن الفئة التى سيوجه لها هذا النشاط وهي فئة البدون تتبنى بعض العادات والتقاليد التى تمنع الانخراط في بعض الأعمال اليدوية وإن كانت الظروف الآن تلزم هؤلاء بتجاوز هذه العادات والتعامل مع الواقع المتمثل في ندرة فرص العمل المتاح.

ولابد هنا من ذكر أن كثيراً من هذه المنظمات الأهلية خاصة الدينية منها توظف أبناء فئة البدون في جهازها الوظيفي لوجود كثير من المتعلمين منهم

والذين يمكن استيعابهم في هذه المنظمات، ولكن لا توجد إحصاءات إجمالية متاحة لنا عن حجم الفرص التى توفرها هذه الجمعيات.

وعلى الجانب الآخر لا يمكن الادعاء بوجود مشاريع تنموية في الكويت موجهة ضد الفقر سواء لمنعه أو مكافحته أن وجد فالكويتيون كما أشرنا في أماكن متفرقة من هذا التقرير يحظون بالرعاية الكاملة من قبل الدولة، وغير الكويتيين بفئتيهم لا توجد مشاريع محددة توجه لهم بهذا الخصوص، ويتركز دور المؤسسات الحكومية والأهلية على تقديم المساعدات المالية المباشرة والمحتاجين لمساعداتهم على التغلب على الفقر، ونستعرض هذا ما تقوم به المؤسسات الرسمية منها والأهلية وحجم المساعدات التى تقدمها. كما أن أكثر المنظمات الأهلية تعاطياً مع موضوع مكافحة الفقر في المنظمات الدينية خاصة الكبرى منها مثل جمعية الإصلاح الاجتماعي وجمعية إحياء التراث وجمعية النجاة الخيرية بفروعها التى تجاوزت ١١٥ فرعاً (توجد حملة رسمية لإغلاق هذه الفروع حالياً بحجة أنها غير مرخصة) وللأسف فإن التقارير السنوية لهذه المنظمات غير دقيقة، وعبارة عن عموميات لا تعكس النشاط الحقيقي لها لا كماً ولا نوعاً، حتى ميزانياتها العامة والتى ترسل للجهات الرقابية كوزارة الشئون الاجتماعية والعمل لا تعكس حجم التعامل المالي لها وبشكل يظهر لي أنه متعمد بسبب العلاقة المتوترة بين هذه الجمعيات والحكومة خاصة بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وما ترتب عليه من إجراءات رقابية مشددة تصل إلى حد التضييق الشديد، إلى جانب دور وسائل الإعلام وتحديداً بعض الكتاب في تحريض الحكومة على هذه الجمعيات والدعوة أحياناً لإغلاقها والاكتفاء بالمؤسسات الرسمية كبيت الزكاة والأمانة العامة للأوقاف القيام بدور هذه الجمعيات.

ومن بعض البيانات التى توافرت يمكن الاستدلال على حجم الدور الذى تقوم به هذه الجمعيات، فمثلا بلغ عدد الحالات التى تمت مساعدتها من قبل جمعية إحياء التراث بمقرها الرئيسي وفروعها الأحد عشر ٦٥.٦ حالات في عام ٢٠٠٢، أما جمعية النجاة الخيرية وهي من الجمعيات التى تركز نشاطها في مجال التعليم إلا أن لها أنشطة موازية من خلال بعض اللجان التى لها استقلالية إدارية عنها، ومن هذه الأنشطة أنشطة الزكاة التابعة للجمعية وعددها ٨ لجان فرعية قدمت مساعدات بمبلغ يصل إلى ٢ مليون د.ك لمساعدة أكثر من ٧ آلاف أسرة، توزعت ما بين مساعدات مقطوعة وشهرية ومشاريع كسوة وعينية اليتيم وزكاة الفطر بمبلغ ٧٥ ألف د.ك وتكفل هذه اللجان ٢٩٠٠ يتيم حتى عام ٢٠٠٢، وبالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف بدأ العمل بمشروع مصرف إطعام الفقراء من شهر ذي الحجة ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢م) وبملغ يصل إلى ١٠٠ ألف د.ك كما قامت الجمعية بتقديم ٩٤ ألف وجبة إفطار في رمضان ١٤٢٣هـ وتم ذبح ١٢٠٠ أضحية بمبلغ ٣٠ ألف د.ك.

أما جمعية الإصلاح الاجتماعي وهي من أكبر الجمعيات الأهلية الدينية. فقد كانت تقاريرها عامة وجزئية حتى أن أمينها العام يقول في الصفحة الأخيرة التقرير الإداري للجمعية لعام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ أن التقرير موجز وأن بعض الفروع الجمعية لم توصل تقارير أو أرسلتها متأخرة، أما المعلومات التى يحتويها التقرير عن النشاط الداخلي للجمعية فهي معلومات عامة وإجماليات لا تعكس النشاط الحقيقي للجمعية الذى يستطيع أن يلمسه المراقب لمساحة العمل الخيري.

وتعتبر جمعية الهلال الأحمر الكويتي من المنظمات الأهلية المتميزة في تنظيمها ولها نشاط داخلي مميز، حيث قدمت المساعدات الغذائية الأساسية لعدد ٢٥٠ أسرة مسجلة لدى الجمعية، وتستلم مساعدتها على أربع فترات خلال السنة، بالإضافة إلى المساعدات الموسمية مثل شهر رمضان والأضاحي داخل الكويت، كما قامت الجمعية بتقديم المساعدات العينية السجناء من خلال مكتب الجمعية الذى أفتتح داخل السجن ابتداء من يوليو ٢٠٠١.

رابعا: حق المرأة

تمثل المرأة في كثير من دول العالم، خاصة المرأة المسئولة عن العائلة أو ما يطلق عليها (Single Parent) أحدى الفئات المعرضة الفقر. أو التى تعيش فيه ولكن هذا الأمر غير ظاهر في دولة الكويت، فالمرأة الكويتية الأرملة أو المطلقة لها حق العمل وعلى الدولة توظيفها، كما هو حال الرجل دون تمييز، وتشكل المرأة نسبة ٣٧% من إجمالى قوة العمل الكويتية لعام ٢٠٠٣، أما نسبة بطالة المرأة فهي مساوية للرجل فالناظر لواقع المرأة الكويتية لا يجد تمييز يذكر من ناحية النوع الاجتماعي في الكويت خاصة في موضوع الرعاية الاجتماعية وتوفر فرص العمل وفرص التوفير والعمل التجاري والنشاط الحر.

كما تتولى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل من خلال قانون المساعدات رقم ٨٧/٢٢ شئون المرأة المعيلة وغير القادرة على الانفاق على نفسها وأولادها إن لم يكن لها معيل، وتشكل المرأة أكثر من ٨٠% من الفئات الاجتماعية التى تتلقى المساعدات مثل الأرامل والمطلقات والفتيات غير المتزوجات كما يتم مساعدة أسر المسجونين. والى جانب وزارة الشئون

الاجتماعية والعمل يقدم بيت الزكاة الكويتي المساعدات المالية النساء خاصة المرأة المعيلة فقد بلغ ما قدمه البيت للنساء الكويتيات خلال ٩ أشهر من عام ٢٠٠٣ مبلغ ٩٠٠ ألف د.ك (حوالى ثلاثة ملايين دولار أمريكي) مقابل ٢ مليون د.ك الرجال، كما حصلت النساء من فئة (البدون) على مساعدات قيمتها ٥٠٠ ألف د.ك الرجال، ومتوسط ٣٥٠ د.ك المساعدة الواحدة وهي مساعدة مقطوعة تدفع مرة كل ستة شهور.

كما تقدم المنظمات الأهلية خاصة الدينية منها المساعدات المادية العينية المحتاجين من غير الكويتيين دون تمييز بين الرجال والنساء. وأحيانا يتم التعاطف مع المرأة بشكل أكبر من الرجل باعتبارها غير قادرة على العمل، وعادة ما تكون غير متعلمة ولكن للأسف كما هي المشكلة دائماً فتقارير المنظمات الأهلية تخلو من البيانات المنصفة وفق أي تصنيف، سواء على مستوى الجنس أو العمر أو غيرها، على الرغم من سعينا الشخصي والمباشر للحصول على هذه المعلومات إلا أننا لم نستطيع الحصول عليها.

خامسا: حقوق ذوى الإحتياجات الخاصة

لا يحظى المعاقون وذوو الاحتياجات الخاصة فقط بالرعاية الفائقة التى توفرها الدولة على نحو ما ذكرنا، وإنما يحظون كذلك باهتمام كبير من المنظمات الأهلية ذات العلاقة، وأهمها الجمعية الكويتية لرعاية المعاقين والتى تأسست في ١٩٧١، والتى تقدم خدماتها المتكاملة لهذه الفئة وترعى ٤٣٥ طفلا وطفلة في مراكز خاصة تسمى مراكز الرعاية النهارية التابعة لوزارة الشئون، كما أن هناك نادي المعاقين تأسس في ١٩٧٨، ويعني بالأنشطة

الرياضية والاجتماعية والثقافية للمعاقين، هذا إلى جانب بعض المنظمات الأهلية الخاصة المعنية بالإعانات مثل جمعية المكفوفين التى تأسست في عام ١٩٧٢ ونادى الصم والبكم والذى تأسس في ١٩٧٥.

أما الجمعيات الأهلية الدينية فمساهماتها في موضوع المعاقين بشكل خاص متواضعة، لأنها تركز على الحاجات الإنسانية الأساسية، وترعى أصحاب الدخول الضعيفة، باستثناء أحدى اللجان الفرعية التابعة لجمعية الإصلاح وتسمى لجنة القرين التى تبنت مشروع توفير كراسي خاصة للمعاقين غير القادرين على شرائها، وهو مشروع ناجح يوفر ما يقارب من ٣٠٠ كرسي سنوياً، إذا نستطيع أن نقول أن المنظمات الأهلية لا تقوم بمشاريع تنموية لمكافحة الفقر بشكل مباشر خاصة بفئة المعاقين.

أما القطاع الخاص فتقدم بعض مؤسسات دعماً سنوياً للأطفال المعاقين من خلال التبرع الجمعية الكويتية لرعاية المعلقين وقد قدمت مؤسسة البترول ٧ آلاف أثر بنزين لجمعية المعاقين، وهناك بعض المنظمات الأهلية المتخصصة بموضوع رعاية الأطفال مثل مركز تقويم الأطفال الذى تأسس في ١٩٨٤، ويعن بتقديم خدمات متخصصة في مجال تشخيص وعلاج حالات العجز الخاص عن التعلم، وهناك الجمعية العربية الطفولة والتى تأسست في الكويت ١٩٨٠، وتعني بتقديم المعارف الخاصة بتطوير الطفولة المبكرة والتربية في العالم العربي والقيام بالدراسات ذات العلاقة بالموضوع ومن المؤسسات الحديثة مبرة شريفة الهلال لرعاية الطفل في المستشفى التى تأسست في ١٩٩٩.

ومن الملاحظ أنه لا توجد في الكويت ظواهر خاصة يتعرض الأطفال لظروف قاسية مثل عمالة الأطفال، وأن وجدت فهي محدودة ويشكل خف. وقد كانت منتشرة في السابق في صورة قيام بعض الأطفال عند إشارات المرور ببيع المحارم الورقية والعطورات، وشنت الدولة حملة على هذه الظاهرة بمعاقبة أولياء الأمور، وتكاد تكوين هذه الظاهرة قد اختفت تماماً، وكذلك الأمر بالنسبة للنساء، فلا توجد مؤشرات تظهر فقر النساء دون الرجال في دولة الكويت. وإن كان المرء يشاهد في بعض المواسم، خاصة في رمضان بعض السائلين (الشحاتين) من النساء، وهؤلاء يأتون من خارج الكويت خصيصاً لهذا الموسم لمدة شهرين فقط، ولا يشكلون ظاهرة لافتة للنظر حتى الآن.

سادسا: حقوق أبناء الكويت خارج الوطن

نتيجة لاستمرار الحكومة الكويتية في اتباع سياسات الرفاه الاجتماعي ونجاحها على مدى نصف قرن أو يزيد، أضحى مجال العمل الاجتماعي الأهلي محدوداً في مكافحة ظواهر الفقر والبطالة والمرض والأمية وغير ذلك من مضاعفات تدني مستويات الدخل التي تشهدها بلدان أخرى، وفي ظل هذه الحالة كان من الطبيعي أن تتجه منظمات العمل الأهلي إلى جانب الهيئات الحكومية الكويتية إلى مد نشاطها خارج البلاد، مع أولوية البلدان العربية والأفريقية وبعض البلدان الأسيوية، وفيما يلي نتناول أهم الإسهامات الحكومية وغير الحكومية في مجال محاربة الفقر والمساعدة في التنمية البشرية في المجتمعات الفقيرة.

وبصفة عامة يقتصر العمل الأهلي الموجه لخارج الكويت على المنظمات الأهلية الدينية أو الخيرية مثل الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، وجمعية الإصلاح الاجتماعي، وجمعية إحياء التراث الإسلامي، وجمعية العون المباشر (لجنة مسلمي إفريقيا سابقاً) وجمعية عبد الله النوري، وجمعية النجاة الخيرية، وبالإضافة لهذه الجمعيات هناك جمعية الهلال الأحمر الكويتي، وما سوى هذه المنظمات يقتصر نشاطها على الداخل بحكم نظام صلها أو طبيعتها المهنية.

وقد نشأ معظم هذه المنظمات تلبية لحاجات خارجية في بلدان أخرى، واستجابة لنداء التضامن والتكافل الإنساني من مجتمع الوفرة إلى مجتمعات الندرة والفقر، وحتى وقت قريب (عام ١٩٩٠) كانت أعمال هذه المنظمات في المساحة الداخلية محدودة لعدم الحاجة لها نظراً لاتساع حجم دور الدولة في رعاية المواطنين، وتقديم الخدمات لهم والموفرة المالية التى تتمتع بها البلاد كما ذكرنا سابقاً، هذا إلى جانب رغبة المتبرعين في إرسال تبرعاتهم لخارج الكويت لعدم الحاجة لها داخلياً، وسنحاول هنا أن نستعرض بعض جهود هذه المنظمات في العمل خارج الكويت في مجال التنمية ومكافحة الفقر، على الرغم من قلة المصادر حول هذه الأنشطة وعمومية البيانات التى تحتويها إن وجدت.

١- بالنسبة للهيئة الخيرية الإسلامية العالمية بلغ إجمالى ما صرفته هام ٢٠٠١/ ١٤٢٣هـ ١٧ مليون دولار أمريكي، توزعت بين المشاريع الإنتاجية والتأهيلية بعدد ٤٧٦ مشروعاً بتكلفة ٣ ملايين و٢٢٠ ألف دولار أمريكي، منها مزارع في أوغندا وبنين والنيجر ونيجيريا ومركز التدريب ومعهد التمريض في بنجلاديش، إلى جانب كفالة الهيئة لـ ٥٩٠٠ يتيم تبلغ تكلفتهم السنوية ٢ مليون و٤٠٠ ألف دولار أمريكي، وقد أنشأت لهم قرى ومراكز

متكاملة أما المساعدات النقدية في مجالات التعليم والثقافة والأنشطة التنموية فقد بلغت ٧ ملايين دولار أمريكي وفى مجال التعليم والثقافة تم صرف مليون و٥٠٠ ألف دولار أمريكي منها ٦٠٥ منح دراسية إلى جانب المشاريع الموسمية مثل إفطار الصائم وذبح الأضاحي بتكلفة بلغت مليوناً و١٥٠ ألف دولار أمريكي وتنتشر أنشطة الهيئة في ٤٣ بلداً.

٢- جمعية الإصلاح الاجتماعي، وهي تمارس عملها الخارجي من خلال لجانها المختلفة، ومنها لجنة الرحمة العالمية، وهي نتاج اندماج لجنتي العالم الإسلامي والمناصرة الخيرية في سبتمبر ٢٠٠١، وتعمل في فلسطين والأردن ولبنان والبحرين واليمن والعراق وموريتانيا وألبانيا وبلغاريا والبوسنة والهرسك والمجر وكندا، وتهتم ببناء المساجد وحفر الآبار وكفالة الأيتام والأسر. وبناء المدارس. والمراكز الصحية، وتشير البيانات المتاحة عن إنجازاتها خلال سنة ٢٠٠٣ وحدها إلى أنها قامت ببناء عدد ٢٧٢ مسجداً للإسهام في التنمية الروحية والأخلاقية وتقوية الوازع الديني الذى يحض على العمل والاجتهاد بدلاً من التواكل والاعتماد على الغير، وحفر ٩٣ بئراً و٩ خزانات مياه، وبناء ٣ مجمعات سكنية في لبنان وسراييفو والبوسنة وإنشاء ٢٣٧ مركزاً لتحفيظ القرآن بناء وترميم ودعم ٥٠ مدرسة، وتوزيع ١٢ ألف حقيبة مدرسية في فلسطين، وبناء مستشفى مخصص للأطفال في رفح بفلسطين بتكلفة ١١١ ألف د.ك وتمويل ١٣٥ مشروعاً تنموياً للأبقار، وأربعة مخابز ومزارع للدواجن والأبقار والأغنام وتوزيع مليون و٢٥٠ ألف وجبة لإفطار الصائم، وكفالة ٨٠٠٠ يتيم ويتيمه و١٦٠٠ طالب وطالبة.

٣- جمعية إحياء التراث الإسلامي، وهي تعمل من خلال ست لجان، هي لجنة القارة الأفريقية، واجنة جنوب شرق أسيا، ولجنة القارة الهندية، ولجنة العالم العربي، ولجنة أسيا الوسطى، ولجنة أوروبا والأمريكتين، ومن خلال هذه اللجان تم تنفيذ ٢٢٦٨ مشروعاً منها بناء ٤٣٣ مسجداً وإقامة مركزين متعددي الأغراض و٤ مراكز صحية و١٥٤١ بئر مياه و٢٦ مدرسة و٩٠ مزرعة و٣٧ مشروعاً إنتاجياً و١٠ مشروعات سكنية للفقراء خلال عام ٢٠٠٢.

٤- جمعية الهلال الأحمر الكويتي: ساهمت الجمعية بتقديم المساعدة لبعض الدول المتضررة من الكوارث مثل التبرع بمبلغ ٢٥٠ دولار للهند نتيجة ولزال إقليم غوجرات ومبلغ ٥٠ ألف دولار لضحايا زلزال السلفادور، و٢٠ ألف دولار لصالح فيضانات ملاوي، و٢٠ ألف دولار لمزمبيق، و٢٠ ألف دولار لأثيوبيا لمواجهة الأضرار الناجمة بسبب الفيضانات، وخمس دفعات من المساعدات الغذائية لفلسطين و٦ آلاف د.ك، ٩٠٠ ألف دولار لضحايا فيضانات إيران، و٢٥٠ ألف دولار لافغانستان و٥٠ ألف دولار لاندونيسيا لصالح اللاجئين العراقيين إليها.

٥- جمعية العون المباشر (لجنة مسلمي أفريقيا) وهي حالة فريدة بين المنظمات الخيرية الكويتية من حيث أنها توجه كل جهودها لخارج الكويت، وتحديداً إلى مجتمعات إفريقيا جنوب الصحراء وما يميزها أيضاً عن سواها أنها تباشر أنشطتها وأعمالها بأسلوب الإدارة المباشرة، إذ يوجد لها ٢٨ مكتباً رئيسياً، و٢٥ مكتباً فرعياً، و٨٤ مركزاً منتشرة في ٢١ بلداً إفريقيا، ويعمل بهذه المكاتب ٢٢٩٦ عاملاً ٩٢ منهم من أهل البلاد (المحليين) و٨% من

جنسيات عربية مختلفة، ويعمل في المكتب الرئيسي في الكويت ١٠٢ موظفين وفى مكتب الدمام يعمل ١٢ موظفاً.

ويبلغ متوسط إنفاق الجمعية السنوي في حدود ٢٠ مليون دولار أمريكي والجمعية ١٢٦ مدرسة يدرس بها ٣٠ ألف طالب وطالبة من أبناء المجتمعات الأفريقية الفقيرة، بتكاليف سنوية تقدر بـــ ٧٥٠ ألف دولار أمريكي فقط الرسوم الدراسية ٤٤% من هذه التكلفة، كما قامت الجمعية بإنشاء كلية التربية في زنجبار عام ١٩٩٨ لتخريج الأساتذة المتخصصين في اللغة العربية والدراسات الإسلامية والكيمياء والأحياء والرياضيات، وأنشأت أيضاً معهد التنمية الإدارية في الصومال في ١٩٩٩ بالتعاون مع أحدى المؤسسات الانمائية ويدرس فيه ١٩٠ طالباً في تخصصات المحاسبة وإدارة الأعمال والحاسب الآلي.

٦- حرية الصحافة فى الكويت

تاريخ الصحافة الكويتية حديث الولادة مقارنة بالدول العربية الاخرى حيث كانت الارهاصات الأولى للصحافة الكويتية على يد مؤسسها الأول الشيخ عبد العزيز الرشيد عام ١٩٢٨، ولقد تم تحديد التاريخ الفعلى حينما قام بإصدار العدد الأول من مجلة الكويت والتى كانت الاصدار الأول للصحافة ليس داخل الكويت فقط بل على مستوى دول الخليج العربى قاطبة. ولم تكن الكويت تعرف الصحافة اليومية قبل عهد الاستقلال فيما عدا تجربة مجلة الشعب الاسبوعية فى نهاية الخمسينات من القرن الماضى والتى حاولت الصدور لعدة ايام متتالية بسبب الانقلاب على نظام الحكم الملكى فى العراق عام ١٩٥٨ فسجلت بذلك سبقا مميزا لها اعقبتها بعد ثلاث سنوات محاولة مجلة البشير المحدودة عام ١٩٦١ والتى ذهبت من غير صدى ولم تعش

عمرا يعطيها الحق فى أن تأخذ مكانا بين صحافة عهدها الى أن جاء الصدور الحقيقى للصحافة اليومية بظهور جريدة الرأى العام الى النور فى ١٦ ابريل عام ١٩٦١ وتوالت بعد ذلك الاصدارات الصحفية المتنوعة من صحف يومية واسبوعية ومجلات شهرية وفصلية وسنوية.

وبصفة عامة فإن صحافة الكويت ليست قاصرة على الصحف والمجلات المرخص لها بالصدور فقط بل تتعدي ذلك إلى عشرات المجلات الخاصة بالهيئات والمؤسسات والشركات والبنوك والنقابات والاتحادات والمنظمات، التي تصدر مجلات وصحفاً ونشرات أبعد ما تكون عن الهدف التجاري، فالكثير منها يوزع مجاناً برغم فخامة الطباعة وارتفاع تكلفة الإصدار. وتصدر حالياً في الكويت ثمانية صحف يومية هي: الرأي العام ـ السياسة ـ الكويت اليوم - القبس ـ الوطن ـ الأنباء. أما جريدتا كويت تايمز، وأراب تايمز فتصدران باللغات الأنجليزية والأوردية والملاياه الهندية.

وفى شهر مارس عام ٢٠٠٦ صدر قانون المطبوعات والنشر وذلك استنادا الى المادة (٣٦) من الدستور والتى تنص على أن " حرية الرأى والبحث العلمى مكفولة ولكل انسان حق التعبير عن رأيه ونشره القول أو الكتابة أو غيرهما وذلك وفقا للشروط والاوضاع التى حددها الدستور ". ويتضمن القانون الجديد خمسة فصول،فصل تمهيدى واربعة فصول وذلك فى شأن المطبوعات والصحيفة والمسائل المحظور نشرها والعقوبات والأحكام الختامية. ولقد سعى القانون الى التأكيد على أن حرية التعبير تعد من الحقوق الأساسية للإنسان، وهي من الحقوق التي تكفل الدستور بحمايتها وصيانتها، وذلك فى المادة (٣٦) من الدستور (حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه

ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي بينها القانون)، فكفالة حرية التعبير هي أصل فى النظام الديموقراطي، كما أن تنظيمها لا مناص منه فى الدولة القانونية، إلا أن هذا التنظيم يجب ألا يكون سبباً فى تقييدها بما يعوق ممارستها أو تعطيل مضمونها.

والتفرقة بين كفالة حرية التعبير والحريات الأخري التي كفل الدستور والقانون حمايتها تعتبر من أدق المسائل وأكثرها إثارة وبروزا، فكفالة الدستور لحرية التعبير تنحسر إذا فقدت هذه الحرية قيمتها الاجتماعية أو إذا اقترنت ممارستها بما يهدد حريات الموطنين.

وتعتبر وسائل الإعلام المختلفة ومنها المطبوعات ووسائل النشر، صورة من صور حرية التعبير، وقد ساعد التطور التكنولوجي لوسائل الإعلام مثل الإذاعة والتلفزيون وشبكات المعلومات الإلكترونية على سهولة انتشار المعلومات بصورة.

فاعلة، كما أن النشر لم يعد متوقفاً فقط على الأخبار والأبناء السياسية وإنما أصبح ممتداً لكل مناحي الحياة العامة والخاصة. فبتاريخ ٢٦ يناير ١٩٦١ صدر قانون المطبوعات والنشر رقم ٣ لسنة ١٩٦١م، وقد أدخلت عليه خلال سنوات العمل به العديد من التعديلات تلبية لحاجات آنية، إلا أنها لم تكن كافية لأن تقيمه بحيث تجعله وافياً ومنظماً لشؤون المطبوعات والنشر بمفهومها الفكري والفني المتطور، ومن هذا المنطلق والدور التنموي المرتقب لوسائل الطباعة والنشر فى مجالاتها المتعددة وسد فجوات التطور التشريعي المنظم لها، أعد القانون المرفق.

ويتضمن القانون خمسة فصول: فصل تمهيدي وأربعة فصول وذلك فى شأن المطبوعات والصحيفة، والمسائل المحظور نشرها والعقوبات، والأحكام الختامية.

أولاً: الفصل التمهيدي وقد عنيت المادة الأولي: بالتأكيد على كفالة حرية الصحافة والطباعة والنشر وفقاً لأحكام هذا القانون، وتكفلت المادة الثانية بضبط المصطلحات المستخدمة بالقانون، فحددت المراد بالمطبوع، والطابع، والصحيفة، ورئيس التحرير، ونائب رئيس التحرير، والناشر، والتداول، والكاتب، والمحرر، والوزير المختص، والوزارة المختصة.

ثانياً: ويتضمن الفصل الأول الأحكام المتعلقة بالمطبوعات حيث نظمت المادتان الثالثة والرابعة منه، شروط طلب ترخيص إنشاء مطبعة أو استغلالها أو فتح محل لبيع أو تأجير المطبوعات أو النشر والتوزيع أو الترجمة أو مكتب للدعاية والإعلان أو منشأة للإنتاج الفني فيما يتعلق بهذا القانون، والشروط الواجب توافرها بطالب الترخيص سواء كان شخصاً طبيعياً أم اعتبارياً، وإجراءات إنها أو تعطيل نشاط المطبعة أو المحل المرخص فيه أو تغيير اسمه أو مقره، وأناط القانون باللائحة التنفيذية فى بيان القواعد المنظمة لذلك.

كما أفردت المادة الخامسة من القانون أحكاماً تنظيم إجراءات التنازل عن الترخيص للغير، وحالة وفاة صاحب الترخيص، ونصت المادة السادسة على وجوب تقديم الطابع إخطاراً مكتوباً إلى الوزارة قبل تولي طباعة أي مطبوع وان يثبت فيه اسمه وعنوانه، كما أنه يجوز طبع وتداول ونشر أي مطبوع غير دوري على أن يذكر اسم الطابع والناشر والمؤلف، وإيداع نسختين من المطبوع لدى كل من الوزارة المختصة ومكتبة الكويت الوطنية قبل تداوله ونشره وذلك وفقاً للشروط والإجراءات التي تبينها اللائحة التنفيذية، وأجازت

المادة السابعة إدخال وتداول المطبوعات الوارد من الخارج بعد إجازتها من الوزارة المختصة بعد التثبت من عدم احتواتها على ما يحظر نشره وفقا للمواد المنصوص عليها فى الفصل الثالث من هذا القانون، وعدت الموزع المحلي مسئولاً فى حالة مخالفة أي حكم من أحكام هذا القانون ويعاقب وفقا لأحكامهمع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر.

ثالثاً: تضمن الفصل الثاني أحكاماً عديدة تتعلق بالصحيفة، حيث أكدت المادة ٨ من القانون على عدم خضوع الصحف لأي رقابة مسبقة، وبينت المادة ٩على أنه لا يجوز لأي شخص إصدار صحيفة إلا بناء على ترخيص من الجهة المختصة وبأن الترخيص لا يمنح إلى لصاحب مؤسسة أو شركة برأس مال لا يقل عن مائتين وخمسين ألف دينار. ونظمت المادتان ٩، ١٠ شروط الحصول على ترخيص إصدار الصحيفة والتي تتعلق بطالب الترخيص والجهة التي يقدم إليها الطلب ومشتملات طلب الترخيص.

أما المادة ١١ فقد أجازت للوزير المختص إصدار قرار بالرفض أو الموافقة على الطلب خلال تسعين يوماً من تاريخ تقديمه، وجاءت منظمة لإجراءات الطعن فى القرار الصادر برفض الطلب أمام الدائرة الإدارة وفقا للإجراءات المنصوص عليها بالمرسوم بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨١، وحددت مدة ستين يوماً من تاريخ الإبلاغ بالقرار أو من تاريخ انتهاء مدة التسعين يوماً المشار إليها للطعن فيه، وحددت المادة ١٢ من القانون مقدار مبلغ الكفالة المالية الذي يجب على المرخص له إيداعه خزانة الوزارة أو الضمان البنكي والمدة الواجب أن تقدم خلالها، وكذلك تحديد اسم رئيس التحرير ونوابه وميعاد صدور العدد الأول على ألا يجاوز هذا الميعاد سنة من

تاريخ تقديم هذا البيان، واسم المطبعة التي تتولي طباعة الصحيفة وأوردت فى عجزها اعتبار الترخيص ملغياً بحكم القانون فى حال عدم القيام بأي من الالتزامات المقررة بالبنود السابقة، وصرحت للوزير بمد الميعاد إلى مدة لا تجوز شهراً واحداً.

واعتبرت المادة ١٣ أن كل إيجار لترخيص إصدار الصحيفة باطل، ويسري ذلك أيضاً على بيع الترخيص أو التنازل عنه إذا تم دون موافقة الوزارة المختصة، وأوردت المادة ١٤ من القانون حكماً يتمثل بإلغاء الترخيص فى أحوال عددتها المادة، كما ألزمت الوزارة المختصة إبلاغ صاحب الشأن بإلغاء الترخيص فى أي من الحالات المشار إليها فى هذه المادة، وأضافت أنه فى غير هذه الحالات الحصرية لا يجوز إلغاء ترخيص الصحيفة إلا بحكم نهائي من المحكمة المختصة أو بناء على طلب صاحب الترخيص.

ونصت المادة ١٥ من القانون على عدم جواز إلغاء ترخيص أي صحيفة إلا بموجب حكم نهائي صادر من المحكمة المختصة، وأجازت المادة لرئيس دائرة الجنايات أو قاضي الأمور المستعجلة عند الضرورة وبناء على طلب من النيابة العامة إيقاف صدور الصحيفة مؤقتاً لمدة لا تجاوز أسبوعين قابلة للتجديد أثناء التحقيق لدي النيابة العامة أو أثناء المحاكمة، وأما المادتان ١٦، ١٧ من القانون فأوردتا أحكاماً تتعلق بالشروط الواجب توافرها فى رئيس التحرير وواجباته.

كما نصت المادة ١٨ على حصول ممثلى الصحف الأجنبية ومراسليها ومندوبي وكالات الأنباء ومحاطت الإذاعة والتلفزيون على ترخيص من الوزارة المختصة لممارسة عملهم داخل الكويت.

رابعا: ينظم الفصل الثالث من القانون المسائل المحظور نشرها فى المطبوع أو الصحيفة والعقوبات، حيث حظرت المادة ١٩ من القانون المساس بالذات الإلهية أو القرآن الكريم أو الأنبياء أو الصحابة الأخيار أوزوجات النبي – صلي الله عليه وآله وسلم – أوآل البيت – عليهم السلام – بالتعريض او الطعن أو السخرية أو التجريح بأي وسيلة من وسائل التعبير المنصوص عليها فى المادة ٢٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ ويقصد بالصحابة كل من رأي النبي – صلي الله عليه وسلم – مسلماً مؤمناً به ومات على ذلك وخاصة أزواجه وآل بيته – عليهم السلام – كما يقصد بآل البيت – عليهم السلام – آله وأقاربه المؤمنون به الذين عاصروه ورأوه فى حياته – صلي الله عليه وسلم – ونصت المادة ٢٠ على أنه لا يجوز التعرض لشخص أمير البلاد بالنقد، كما لا يجوز أن ينسب له قول إلا بإذن خاص مكتوب من الديوان الأميرى، أما المادة ٢١ فقد عددت بدورها المسائل التي يحظر نشرها.

وأجازت المادة ٢٢ من القانون للوزير المختص أن يصدر قراراً مسبباً بحظر نشر أي إعلانات تجارية أو غيرها وذلك وفقاً للشروط والضوابط التي يصدر بها قرار من الوزير.

كما حددت المادة ٢٣ الجهة المختصة بالتحقيق والتصرف والإدعاء فى جميع الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون وهي النيابة العامة دون غيرها على أن تخصص نيابة لنظر هذه الجرائم، كما نصت المادة ٢٤ على اختصاص دائرة الجنايات فى المحكمة الكلية بنظر جميع الدعاوى الجزائية

المنصوص عليها فى هذا القانون، وتستأنف أحكامها أمام محكمة الاستئناف، ويكون الطعن بالتمييز أمام محكمة التمييز.

وتضمنت المادة ٢٥ من القانون على مدد سقوط الدعوى الجزائية عن الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون ودعوى التعويض. وأوردت المادة ٢٦ العقوبات المتعلقة بمخالفة أحكام هذا القانون مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر. وبينت المادة ٢٧ العقوبات التي يعاقب بها رئيس التحرير وكاتب المقال أو المؤلف حال مخالفة الحظر المنصوص عليه بالمواد (١٩، ٢٠، ٢١) من القانون وذلك مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، وأجازت للمحكمة الجزائية فى أي من هذه الحالات أن تأمر بإلغاء الترخيص أو تعطيل الصحيفة مدة لا تزيد على سنة واحدة، وإذا ما تضمن النشر تحريضاً على قلب نظام الحكم فى البلاد نصت المادة ٢٨ من القانون على معاقبة رئيس التحرير وكاتب المقال بالعقوبة المقررة بالمادة ٢٩ فقرة أولي من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء.

مراجع الفصل الثالث

أولا : الوثائق

١- المجلس التأسيسى ، دستور دولة الكويت ، الكويت : مطبعة حكومة الكويت ،٢٠٠٦

٢- المركز القومى للبحوث التربوية ، وثيقة الأهداف العامة للتعليم و اهداف المراحل الدراسية ، الكويت : المركز العربى للبحوث التربوية بدول الخليج . ٢٠٠٦

٣- المرسوم الأميرى بإنشاء مجلس لرعاية الشباب ، ٢٣ سبتمبر ١٩٧٩

٤- وزارة الاعلام ، قانون المطبوعات النشر ، الكويت : قطاع الصحافة والمطبوعات ، مطبعة حكومة الكويت . ٢٠٠٦

٥- وزارة الاوقاف و الشئون الإسلامية ، الخطة الخمسية للوزارة ، الكويت ، ٢٠٠٥

ثانيا : الكتب

١- د. أحمد ابو زيد ، إتجاهات حديثة فى الثقافة و الإعلام بدولة الكويت ، الكويت : وزارة الإعلام ، ٢٠٠٢

٢ - د. احمد ابو حاكمة ، تاريخ الكويت الحديث ١٧٥٠-١٩٦٥ ، تاكويت : منشورات دار السلاسل ، ١٩٨٤

٣- أحمد الجاسم ، الشباب و التنمية ، الكويت : ب.ن ، ٢٠٠١

٤- احمد الشرباصى ، ايام الكويت ، القاهرة : دار الكتب ، ١٩٥٣

٥- أنور احمد الفزيع ، مستقبل مؤسسات المجتمع المدنى فى دولة الكويت ، الكويت : جامعة الكويت ، كلية الحقوق ، ٢٠٠٤

٦- د. جواد إبراهيم رضا و آخرون . الخليج العربى ، الكويت : عالم الكتب ، ٢٠٠٣

٧- د. حسن جميل طه ، د. مصباح الحاج عيسى ، المناهج و الأهداف التربوية . الكويت : مؤسسة الكويت للتقدم العلمى . ٢٠٠٦

٨- د. خالد أحمد هيكل ، التعليم فى دولة الكويت .. رؤى و آفاق ، الكويت : مؤسسة الربيعان ، ١٩٩٧

٩- د. راغب الصواف ، نهضة الكويت ، بيروت ، دار القلم ، ٢٠٠٢ .

١٠- سليمان الفهد ، شاهد على زمن الاحتلال العراقى فى الكويت ، القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٩١

١١- د. ظافر العجمي ، أمن الخليج العربي ... تطوره و اشكالياته ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٦

١٢- د . عبد الرحمن احمد الأحمد ، نظام التعليم العام فى دولة الكويت ، الكويت : مؤسسة الكويت للتقدم العلمى ، ١٩٩٥

١٣- عبد العزيز الرشيد ، تاريخ الكويت ، بيروت : منشورات دار الحياة ، ١٩٧١

١٤- عبد الله النفيسى ، الحركة الاسلامية .. ثغرات فى الطريق ، الكويت ، بدون ناشر ، ١٩٩٩

١٥- عبد الله سليمان عبد الله العتيقى ، جمعية الاصلاح الاجتماعى و دورها فى المجتمع و تحرير الكويت ، الكويت : الرمز للدعاية و الاعلان ،٢٠٠٦

١٦- غازى فيصل الربيعان ، مؤسسات المجتمع المدنى فى دولة الكويت بين الواقع و الطموح ، الكويت : بدون ناشر ، ٢٠٠٣

١٧- غانم سلطان ، فتحى فياض ، جغرافية الكويت . دراسة فى الظروف الطبيعة و السكان ، ٢٠٠٠

١٨- د. فالح عبد الله المديرس ، التجمعات السياسية الكويتية . مرحلة ما بعد التحرير ، الكويت ، ب.ن. ، ١٩٩٦

١٩- د. مانع البريدى ، الشباب و السياسة . دراسة تطبيقية لدول الخليج ، بيروت : مؤسسة المعرفة ، ١٩٩٩

٢٠- محمد بن ناصر العلوى ، دور مؤسسات المجتمع المدنى فى دول الخليج ، الرياض : دار العلم ، ١٤٢٢ هـ

٢١- وزارة الإعلام ، الكويت .. حقائق و أرقام ، الكويت : إدارة المطبوعات الاعلامية ، الاصدار الثامن ، ٢٠٠١

٢٢- وزارة الإعلام ، الكتاب السنوى ، الكويت : إدارة البحوث و الترجمة ،٢٠٠٢

٢٣- وزارة الإعلام ، الكويت .. حقائق و أرقام ، الكويت ، الاصدار التاسع ، ٢٠٠٧

٢٤- وزارة الاعلام الكويتية ، الكتاب السنوى السادس و الثلاثون ، الكويت : وزارة الاعلام ، إدارة البحوث و الترجمة ، ٢٠٠٢

٢٥- وليد العازمى و اخرون ، صحافة الكويت قبل الاستقلال ، الكويت : وزارة الاعلام ، ادارة البحوث و الترجمة ، ١٩٩٧

٢٦- يحي علي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء التغيرات الإقليمية والعالمية ، القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والنشر، ١٩٩٧.

الفصل الرابع

الديمقراطية القطرية

..البحث عن دور فاعل

قطر يشكل تكوينها شبه جزيرة تتمتع بموقع استراتيجي، يمتد تاريخها منذ أكثر من أربعة آلاف سنة، ومنذ اكتشاف البترول وهي تحاول مسايرة الحاضر وبناء الجهاز الإداري الحديث وتحرص على تأصيل نهضتها الحضارية وتطوير جوانبها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

أولا: نظرة إطارية على دولة قطر

دولة قطر شبه جزيرة تقع في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي، ويتبعها عدد من الجزر أهمها جزر حالول وشراعوه والأسحاط، وغيرها. وتتكون الأراضي من سطح صخري منبسط مع بعض الهضاب والتلال الكلسية في منطقة دخان في الغرب ومنطقة جبل فويرط في الشمال ويمتاز هذا السطح بكثرة الأخوار والخلجان والأحواض والمنخفضات التي يطلق عليها (الرياض) وتتواجد في مناطق الشمال والوسط التي تعتبر بدورها من أخصب المواقع التي تكثر فيها النباتات الطبيعية.

وتبلغ مساحة دولة قطر (١١،٥٢١) كيلومتراً مربعاً.كما يبلغ عدد سكان قطر حوالي مليون ونصف مليون نسمة (بحسب تقديرات الأمانة العامة للتخطيط التنموي لعام ٢٠٠٩). ويسكن ما نسبته ٨٣% من السكان في الدوحة وضاحيتها الرئيسية الريان. ويعد مناخ قطر مناخاً صحراوياً، فصيفها حار وشتاؤها دافئ قليل المطر.

ويعد استغلال البترول والغاز الطبيعي والصناعات التحويلية والتكميلية المتعلقة بها العماد الرئيسي للاقتصاد الوطني، وتهدف السياسة الاقتصادية إلى توظيف عائدات النفط والغاز في مشروعات ذات مردود اقتصادي وقيام قاعدة

صناعية صلبة وتتبنى سياسات جديدة في مجال تحرير الاقتصاد والتجارة بغرض تدعيم وتوسيع مشاركة الاستثمارات الأجنبية والقطاع الخاص. ويعد الاقتصاد القطري واحدا من أسرع الاقتصادات نموا في العالم فقد حافظ على معدلات نمو مرتفعة بسبب الزيادة الكبيرة في أسعار النفط في عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي نموا قياسيا آخر خلال عام ٢٠٠٥ وذلك امتدادا لمعدلات النمو القياسية التي تحققت في السنوات الأربعة الأخيرة حيث قفز الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى (١٥٣.٣) مليار ريال عام ٢٠٠٥ مقارنة بنحو(١١٥) مليار ريال عام ٢٠٠٤ أي بمعدل نمو بلغ ٣٣.٣% ويعزى هذا الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة أسعار النفط وبالتالي زيادة الإيرادات المحصلة منه فضلا عن الزيادة اللافتة في إنتاج الغاز وتصديره واستكمال مشروعات الغاز العملاقة بالدولة حيث ارتفعت أسعار النفط الخام لعام ٢٠٠٥ بمعدل ٥٠% ليصل إلى متوسط سنوي قدره (٣٥) دولار أمريكي للبرميل مقابل ٣٥.٢ دولار أمريكي للبرميل في عام ٢٠٠٤ وارتفاع صادرات الغاز الطبيعي لتصل إلى(٢٣.١) مليون طن مقابل (١٦.٦) مليون طن في عام ٢٠٠٤.

وقد تصدرت قطاعات كل من النفط والغاز والتشييد والبناء والخدمات المالية والعقارات قائمة القطاعات الاقتصادية في تحقيقها معدلات نمو ملحوظة خلال عام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ٢٠٠٤ محققة نموا قدره ٤٦.٣%، ٣٦.١%، ٣٩.٣% على التوالي ويعزى ذلك النمو الملحوظ في هذه القطاعات إلى استمرار ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية وازدهار قطاعات التشييد والبناء والعقارات والخدمات المالية، فقد واصل قطاع النفط

والغاز تحقيق معدلات نمو قوية خلال عام ٢٠٠٥ حيث بلغ (٩٢.١) مليار ريال بزيادة قدرها (٢٩.١) مليار ريال.

ويلاحظ من البيانات التفصيلية للقطاعات غير النفطية أن الكثير منها قد سجل معدلات نمو متباطئة في عام ٢٠٠٥، حيث حقق ناتج قطاعات الإنتاج السلعي خلال عام ٢٠٠٥ تباطؤا في معدل النمو بالأسعار الجارية وتسارعاً في معدل الإنتاج الحقيقي تزيد قيمته على أربعة مليارات ريال ونسبته نحو ٢٠.٤% مقارنة بنمو قدره (٥٩.٥%) ليصل نموا تزيد قيمته على أربعة مليارات ريال ونسبته نحو ٢٠.٤ % إلى رصيده إلى نحو ٢٤.٢ مليار ريال مشكلاً نحو (٣٨.٧٣%) من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية غير النفطي.

وقد دلت الاكتشافات الأثرية والحفريات والنقوش ومجموعات من القطع الفخارية النادرة التي تم العثور عليها في مناطق متفرقة من البلاد على أن أرض قطر كانت مأهولة منذ الألف الرابعة قبل الميلاد.

وفي القرن الخامس قبل الميلاد، ذكر المؤرخ اليوناني هيرودوتس أن أول من سكن قطر هم القبائل الكنعانية التي اشتهرت بفنون الملاحة والتجارة البحرية. كما أن عالم الجغرافيا الإغريقي بطليموس ضمن خريطته المسماة (بلاد العرب) ما أسماه (قطرا) وهو ما يعتقد أنه إشارة إلى شهرة مدينة "الزبارة" القطرية التي كانت قديماً بين أهم الموانئ التجارية في منطقة الخليج.

وقد لعبت قطر دوراً مهماً كما تروي مصادر التاريخ العربي الإسلامي عندما شارك سكانها في تجهيز أول أسطول بحري لنقل الجيوش خلال الفتوحات الإسلامية. وفى ظل الدولة العباسية، إبان القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي) شهدت قطر مرحلة من الرخاء الاقتصادي، ويستدل

على ذلك من المدونات المكتوبة في قلعة (مَروب) الموجودة على الساحل الغربي والتي تمثل الطابع المعماري العباسي.

وفي القرن العاشر الهجري (السادس عشر للميلاد)، تحالف القطريون والأتراك لطرد البرتغاليين، ثم خضعت كل المناطق في الجزيرة العربية بما في ذلك قطر لحكم الإمبراطورية العثمانية واستمر ذلك لحوالي أربعة قرون متوالية.

وقد أدى نشوب الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤م وما تمخض عنها من نتائج إلى زوال الحكم التركي عن البلاد، توقيع معاهدة مع بريطانيا عام ١٩١٦م نصت على حماية أراضي قطر ورعاياها. وكان النفوذ البريطاني في البلاد لا يتجاوز الإشراف على بعض الجوانب الإدارية. وفي أوائل القرن الثامن عشر للميلاد حكمت قطر أسرة آل ثاني التي أخذت اسمها من عميدها ثاني بن محمد والد الشيخ محمد بن ثاني، الذي كان أول شيخ مارس سلطته الفعلية في شبه الجزيرة القطرية خلال منتصف القرن التاسع عشر.

وكانت أسرة آل ثاني قد استقرت حول واحة "جبرين" في جنوبي نجد، قبل ارتحالها إلى قطر في أوائل القرن الثامن عشر وهي فرع من قبيلة بني تميم، التي يعود نسبها إلى مضر بن نزار. وقد استقرت بادئ الأمر في شمال شبه الجزيرة القطرية، ثم انتقلت إلى الدوحة في منتصف القرن التاسع عشر بزعامة الشيخ محمد بن ثاني. وفي عام ١٨٧٨م خلف الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني والده الشيخ محمد بن ثاني.

في عام ١٩١٣م تولى الحكم الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني، وفي عهده تم أول اكتشاف للنفط في البلاد. وفي عام ١٩٤٠م تولى الحكم الشيخ حمد بن عبد الله آل ثاني حتى عام ١٩٤٨م. وبعدها بعام واحد تولى الشيخ علي بن

عبد الله آل ثاني الحكم حتى عام ١٩٦٠م. وفي ذلك العام حكم البلاد الشيخ أحمد بن علي آل ثاني حتى عام ١٩٧٢م.

في عام ١٩٧٢م، تولى الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني الحكم، بينما نالت قطر استقلالها في الثالث من سبتمبر من عام ١٩٧١م. وفي عام ١٩٩٥م تولى الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم في البلاد بمبايعة وتأييد الأسرة الحاكمة والشعب القطري.

ثانيا: النظام السياسي في قطر

مرّ التطور الدستوري في قطر بمراحل متدرجة عكست تطور البلاد ونمو اقتصادها، فقد صدر أول نظام أساسي مؤقت للحكم في قطر سنة ١٩٧٠م قبل أن تنال البلاد استقلالها، ثم عدّل في سنة ١٩٧٢م بعد الاستقلال الوطني، ليتواءم مع متطلبات هذه المرحلة الجديدة ومسؤولياتها. وقد تحددت منذ ذلك الحين معالم وأهداف سياسات الدولة وانتماءاتها الخليجية والعربية والإسلامية، واكتسبت سلطاتها وأجهزتها المختلفة الخبرات المستمدة من الممارسة الفعلية على المستويين الداخلي والخارجي. وكانت التعديلات التشريعية التي تناولت بعض أحكام النظام الأساسي المؤقت المعدل، فيما يخص السلطة التنفيذية والأحكام المتعلقة بتوارث الحكم في الدولة، استكمالاً للأوضاع الدستورية في البلاد، كما كان إصدار قانون السلطة القضائية وغيره من القوانين الأساسية التي تنظم المعاملات المدنية والتجارية، خطواتٍ على طريق استكمال بناء أجهزة الدولة وإرساء أسس دولة المؤسسات والقانون. وتحقيقاً لهذا الغرض صدر القرار الأميري الخاص بتشكيل لجنة إعداد الدستور الدائم للبلاد في يوليو من عام

١٩٩٩م ليتلاءم مع ما حققته دولة قطر من إنجازات، وليلبي التطلعات والآمال المعقودة على أبواب القرن الحادي والعشرين.

والجدير بالذكر أنه في عام ١٩٩٩م، جرت في قطر ولأول مرة انتخابات للمجلس البلدي المركزي، وكان ذلك حدثاً تاريخياً باعتبار أن تلك الانتخابات كانت تمثل أولى خطوات البلاد نحو الديموقراطية بمفهومها المدني. وفي خطوة رائدة شُجعت النساء على ترشيح أنفسهن وعلى المشاركة في التصويت وكانت هذه أول فرصة لهن للمشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرار في البلاد.

ا- الدستور القطرى

مر التطور الدستوري في قطر بمراحل متدرجة، فقد صدر أول نظام أساسي مؤقت للحكم في قطر عام ١٩٧٠ قبل أن تنال البلاد استقلالها، ثم عدل في عام ١٩٧٢ بعد الاستقلال الوطني، ليتواءم مع متطلبات هذه المرحلة الجديدة ومسؤولياتها. وقد تحددت منذ ذلك الحين معالم وأهداف سياسات الدولة وانتماءاتها الخليجية والعربية والإسلامية، وأكسبت سلطاتها وأجهزتها المختلفة الخبرات المستمدة من الممارسة الفعلية على المستويين الداخلي والخارجي.

وكانت التعديلات التشريعية التي تناولت بعض أحكام النظام الأساسي المؤقت المعدل، فيما يخص السلطة التنفيذية والأحكام المتعلقة بتوارث الحكم في الدولة، استكمالا للأوضاع الدستورية في البلاد، كما كان إصدار قانون السلطة القضائية وغيره من القوانين الأساسية التي تنظم المعاملات المدنية والتجارية، خطوات على طريق استكمال بناء أجهزة الدولة وإرساء أسس دولة المؤسسات والقانون.

وفي الثالث عشر من يوليو عام ١٩٩٩ عبرت دولة قطر إلى مرحلة جديدة في تاريخها الحديث، عندما أصدر حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى القرار الأميري رقم (١١) لسنة ١٩٩٩ بتشكيل لجنة إعداد الدستور الدائم في خطاب تاريخي ألقاه سموه بهذه المناسبة أوضح فيه أن الدستور هو الوثيقة الأساسية التي تتضمن المبادئ الجوهرية الموجهة لسياسة الدولة في مختلف المجالات، وتنظيم سلطاتها، ونظام الحكم فيها، وتحديد الحقوق والواجبات العامة. وأكد سموه على ضرورة توسيع قاعدة المشاركة الشعبية بقيام مجلس نيابي منتخب. كما حدد سموه المعالم الأساسية لدستور قطر الدائم المرتقب، إذ يجب أن يبنى على واقع الانتماء الخليجي والعربي والإسلامي، وعلى التقاليد العربية الأصيلة ومبادئ الدين الإسلامي الحنيف.

وقد شكلت لجنة الدستور باسم(لجنة إعداد الدستور الدائم) برئيس ونائب له وعضوية ثلاثين آخرين، ونص القرار الأميري على أن تتولى اللجنة إعداد مشروع الدستور الدائم للبلاد خلال مدة لا تتجاوز(٣) سنوات من تاريخ صدور القرار وعلى أن ترفع تقريراً كل ستة شهور إلى سمو الأمير لإطلاع سموه على نتائج أعمالها، على أن ترفع المشروع كاملاً في نهاية مدة عملها، مشفوعاً بتوصياتها. وقد تسلم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في الثاني من شهر يوليو عام ٢٠٠٢ وثيقة مشروع الدستور الدائم الذي يرسي الدعائم الأساسية للمجتمع وينظم سلطات الدولة ويجسد المشاركة الشعبية ويضمن الحقوق والحريات لأبناء الوطن. ويتكون الدستور من خمسة أبواب و(١٥٠) مادة، كما نص على إنشاء برلمان منتخب يطلق عليه اسم (مجلس الشورى) يتم انتخاب ثلثي أعضائه بالاقتراع الحر المباشر في حين يعين الثلث المتبقي،

كما سيناط به سلطة التشريع وإقرار الموازنة العامة ومحاسبة الوزراء والسلطة التنفيذية.

وقد كان القطريون في التاسع والعشرين من شهر أبريل عام ٢٠٠٣ على موعد للانتقال إلى حقبة جديدة يحلقون فيها عاليا في أجواء من الحرية، بعد ثلاثين عاما تحت مظلة النظام الأساسي المؤقت المعدل الذي لم يعد يتناسب مع معطيات العصر، أصبح هناك دستور دائم يكفل الحرية الشخصية وتكافؤ الفرص للمواطنين ويصون الملكية الخاصة، ويتساوى فيه المواطنون في الحقوق والواجبات ويحرم إبعاد أي مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها، وأوجد مناخا يتسع لكل أنواع التعبير وزاد من مساحة حرية الصحافة والنشر، وأتاح حرية الدين والعبادة والمعتقد للجميع، وأصبح الشعب مصدر السلطات والتشريع يتولاه مجلس تشريعي منتخب.

ولقد تم تحديد يوم الثلاثاء ٢٩ أبريل يوما للاستفتاء على الدستور ليقول المواطن رأيه بكل حرية وتنتقل دولة قطر من دولة ضمن منظومة الدول الشمولية إلى رحاب الدول الديمقراطية، ومن دائرة الدول المنغلقة إلى عالم الحريات والانفتاح الحضاري على العالم. ولقد جاءت نتيجة الاستفتاء الذى شارك فيه الشعب القطري ان نسبة الموافقين على الدستور بلغت ٩٦.٦ % حيث بلغ عدد الأصوات التي وافقت على الدستور ٦٨ ألفا و٩٨٧ صوتا والأصوات غير الموافقة عليه ألفان و١٤٥ صوتا والأصوات غير الصحيحة ٢٧٤ صوتا. حيث كان الإقبال الكبير على صناديق الاقتراع يعكس بجلاء مدى استجابة الشعب القطري لهذا النداء الذي حث حضرة صاحب السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى من خلال الكلمة التي وجهها إلى شعبه على التصويت على الاستفتاء وإبداء رأيه.

وقد شكلت وزارة الداخلية واللجنة العامة على الاستفتاء لجان للإشراف على الاستفتاء على الدستور الدائم للبلاد وتحديد المراكز التي ستجرى فيها عمليات الاستفتاء حيث تم تحديد ١٠٠ لجنة غطت مواقع العمل في الوزارات والمؤسسات وفي المناطق السكنية ومن بينها مقار الدوائر الانتخابية الـ ٢٩ التي أجريت فيها انتخابات المجلس البلدي المركزي في دورتيه الأولى والثانية، إضافة إلى عددا من اللجان المتنقلة لتغطية مجموعة من المدارس ومقار العمل بالدولة إضافة إلى تغطية المجمعات التجارية والأندية ومطار الدوحة الدولي ومركز أبو سمرا والمستشفيات والمؤسسات الصحية الأخرى التابعة إلى وزارة الصحة العامة.

وقد تم تحديد الشروط المطلوبة التي تؤهل المواطنين للإدلاء بأصواتهم في مشروع الدستور حيث يكون المشارك في الاستفتاء مواطنا قطريا غير مجنس وان يكون بالغا من العمر ١٨ عاما بحلول التاسع والعشرين من شهر أبريل.

وفي الثامن من شهر يونيو ٢٠٠٤ أصدر حضرة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد أمس الدستور الدائم لدولة قطر قال فيه: "نحن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر تحقيقا لأهدافنا في استكمال أسباب الحكم الديمقراطي لوطننا العزيز بإقرار دستور دائم للبلاد يرسى الدعائم الاساسية للمجتمع ويجسد المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرار ويضمن الحقوق والحريات لأبناء هذا الوطن المعطاء. وإدراكا منا لأهمية انتمائنا العربي والإسلامي الذى نعتز به وبعد الاطلاع على نتائج الاستفتاء على الدستور الدائم لدولة قطر الذى أجرى في اليوم التاسع

والعشرين من شهر أبريل سنة ٢٠٠٣ وموافقة الغالبية العظمى من المواطنين على هذا الدستور.. وعلى المادة (١٤١) من الدستور الدائم أصدرنا هذا الدستور.. وينشر في الجريدة الرسمية بعد سنة من تاريخ صدوره يتم خلالها استكمال المؤسسات الدستورية واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك قانونا".

٢- السلطة التنفيذية

تؤكد المادة الاولى من الدستور القطرى ان قطر دولة عربية ذات سيادة مستقلة. دينها الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي لتشريعاتها، ونظامها ديمقراطي، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية. وشعب قطر جزء من الأمة العربية.

وحكم الدولة وراثي في عائلة آل ثاني، وفي ذرية حمد بن خليفة بن حمد بن عبد الله بن جاسم من الذكور. وتكون وراثة الحكم إلى الابن الذي يسميه الأمير ولياً للعهد. فإن لم يوجد ابن ينتقل الحكم إلى من يسميه الأمير من العائلة ولياً للعهد، وفي هذه الحالة تكون وراثة الحكم في ذريته من الذكور. ويعين الأمير ولي العهد بأمر أميري، وذلك بعد التشاور مع العائلة الحاكمة وأهل الحل والعقد في البلاد. ويشترط في ولي العهد أن يكون مسلماً من أم قطرية مسلمة.

ويؤدي ولي العهد عند تعيينه أمام الأمير اليمين التالية: (أقسم بالله العظيم أن أحترم الشريعة الإسلامية والدستور والقانون، وأن أصون استقلال البلاد وأحافظ على سلامة إقليمها، وأن أذود عن حريات الشعب ومصالحه، وأن أكون مخلصاً للوطن والأمير). ويتولى ولي العهد مباشرة صلاحيات الأمير وممارسة اختصاصاته نيابةً عنه أثناء غياب الأمير خارج البلاد، أو إذا قام به مانع مؤقت.

وللأمير أن يعهد بمباشرة بعض صلاحياته وممارسة بعض اختصاصاته إلى ولي العهد بموجب أمر أميري، ويرأس ولي العهد جلسات مجلس الوزراء التي يحضرها. كما ان للأمير عند تعذر نيابة ولي العهد عنه أن يعين بأمر أميري نائباً له من العائلة الحاكمة لمباشرة بعض صلاحياته واختصاصاته. فإن كان من تم تعيينه يشغل منصباً أو يتولى عملاً في أية جهة، فإنه يتوقف عن القيام بمهامه مدة نيابته عن الأمير. ويؤدي نائب الأمير بمجرد تعيينه، أمام الأمير، ذات اليمين التي يؤديها ولي العهد. وينشأ بقرار من الأمير مجلس يسمى "مجلس العائلة الحاكمة"، يعين الأمير أعضاءه من العائلة الحاكمة. كما يقرر مجلس العائلة الحاكمة خلو منصب الأمير عند وفاته أو إصابته بعجز كلي يمنعه من ممارسة مهامه. ويعلن مجلس الوزراء ومجلس الشورى بعد جلسة سرية مشتركة بينهما خلو المنصب، وينادى بولي العهد أميراً للبلاد.

وإذا كانت سن ولي العهد عند المناداة به أميراً للبلاد أقل من ثمانية عشر عاماً ميلادية، تولى إدارة دفة الحكم مجلس وصاية يختاره مجلس العائلة الحاكمة. ويشكل مجلس الوصاية من رئيس وعدد من الأعضاء لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على خمسة، ويكون الرئيس وأغلبية الأعضاء من العائلة الحاكمة.

و هناك عدة اختصاصات للامير منها ان الأمير هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويكون له الإشراف عليها، يعاونه في ذلك مجلس للدفاع يتبعه مباشرة، ويصدر بتشكيل المجلس وتحديد اختصاصاته قرار أميري. ويمثل الأمير الدولة في الداخل والخارج وفي جميع العلاقات الدولية. كما يباشر الأمير الاختصاصات التالية:

١- رسم السياسة العامة للدولة بمعاونة مجلس الوزراء.

٢- المصادقة على القوانين وإصدارها. ولا يصدر قانون ما لم يصادق عليه الأمير.

٣- دعوة مجلس الوزراء للانعقاد، كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك، وتكون له رئاسة الجلسات التي يحضرها.

٤- تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين وإنهاء خدماتهم وفقاً للقانون.

٥- اعتماد رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية.

٦- العفو عن العقوبة أو تخفيفها وفقاً للقانون.

٧- منح الأوسمة المدنية والعسكرية وفقاً للقانون.

٨- إنشاء وتنظيم الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى وتعيين اختصاصاتها.

٩- إنشاء وتنظيم الأجهزة التي تعينه بالرأي والمشورة على توجيه السياسات العليا للدولة، والإشراف عليها، وتعيين اختصاصاتها.

ويبرم الأمير المعاهدات والاتفاقيات بمرسوم، ويبلغها لمجلس الشورى مشفوعة بما يناسب من البيان. وتكون للمعاهدة أو الاتفاقية قوة القانون بعد التصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية، على أن معاهدات الصلح والمعاهدات المتعلقة بإقليم الدولة أو بحقوق السيادة أو حقوق المواطنين العامة أو الخاصة أو التي تتضمن تعديلاً لقوانين الدولة، يجب لنفاذها أن تصدر بقانون. ولا يجوز في أي حال أن تتضمن المعاهدة شروطاً سرية تناقض شروطها العلنية.

وللأمير أن يعلن بمرسوم الأحكام العرفية في البلاد، وذلك في الأحوال الاستثنائية التي يحددها القانون. وله عند ذلك اتخاذ كل الإجراءات السريعة اللازمة لمواجهة أي خطر يهدد سلامة الدولة أو وحدة إقليمها أو أمن شعبها

ومصالحه، أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء مهامها، على أن يتضمن المرسوم طبيعة الحالة الاستثنائية التي أعلنت الأحكام العرفية من أجلها وبيان الإجراءات المتخذة لمواجهتها. ويخطر مجلس الشورى بهذا المرسوم خلال الخمسة عشر يوماً التالية لصدوره، وفي حالة غيبة المجلس لأي سبب من الأسباب يخطر المجلس بالمرسوم عند أول اجتماع له. ويكون إعلان الأحكام العرفية لمدة محدودة ولا يجوز تمديدها إلا بموافقة مجلس الشورى. كما يجوز للأمير في الأحوال الاستثنائية التي تتطلب اتخاذ تدابير عاجلة لا تحتمل التأخير، ويقتضي اتخاذها إصدار قوانين، ولم يكن مجلس الشورى منعقداً، أن يصدر في شأنها مراسيم لها قوة القانون. وتعرض هذه المراسيم بقوانين على مجلس الشورى في أول اجتماع له، وللمجلس في موعد أقصاه أربعون يوماً من تاريخ عرضها عليه وبأغلبية ثلثي أعضائه أن يرفض أياً منها أو أن يطلب تعديلها خلال أجل محدد. ويزول ما لهذه المراسيم من قوة القانون من تاريخ رفض المجلس لها أو انقضاء الأجل المحدد للتعديل دون إجرائه.

ويعين الأمير رئيس مجلس الوزراء ويقبل استقالته ويعفيه من منصبه بأمر أميري.

وتشمل استقالة رئيس مجلس الوزراء أو إعفاؤه من منصبه، جميع الوزراء. وفي حالة قبول الاستقالة أو الإعفاء من المنصب، تستمر الوزارة في تصريف العاجل من الأمور حتى يتم تعيين الوزارة الجديدة. كما يعين الأمير الوزراء بأمر أميري بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء. ويقبل استقالتهم ويعفيهم من مناصبهم بذات الأداة. وفي حال قبول استقالة الوزير، يجوز أن يعهد إليه بتصريف العاجل من الأمور حتى يتم تعيين خلف له.

ويتولى مجلس الوزراء بوجه خاص، الاختصاصات التالية:

١- اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم، وتعرض مشروعات القوانين على مجلس الشورى لمناقشتها، وفي حالة الموافقة عليها ترفع للأمير، للتصديق عليها وإصدارها، وفقا لأحكام هذا الدستور.

٢- اعتماد اللوائح والقرارات التي تعدها الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى، كل فيما يخصه، لتنفيذ القوانين بما يطابق أحكامها.

٣- الإشراف على تنفيذ القوانين، والمراسيم، واللوائح، والقرارات.

٤- اقتراح إنشاء وتنظيم الأجهزة الحكومية، والهيئات والمؤسسات العامة وفقاً للقانون.

٥- الرقابة العليا على سير النظام الحكومي المالي والإداري.

٦- تعيين الموظفين وعزلهم متى كان التعيين والعزل لايدخلان في اختصاص الأمير، أو في اختصاص الوزراء وفقاً للقانون.

٧- رسم القواعد العامة الكفيلة باستتباب الأمن الداخلي، والمحافظة على النظام في أرجاء الدولة وفقاً للقانون.

٨- إدارة مالية الدولة، ووضع مشروع موازنتها العامة طبقاً لهذا الدستور وأحكام القانون.

٩- اعتماد المشروعات الاقتصادية ووسائل تنفيذها.

١٠- الإشراف على طرق رعاية مصالح الدولة في الخارج، وعلى وسائل العناية بعلاقاتها الدولية وشؤونها الخارجية. وإعداد تقرير في أول كل

سنة مالية، يتضمن عرضاً تفصيلياً للأعمال الهامة التي أنجزت داخلياً وخارجياً، مقروناً بخطة ترسم أفضل الوسائل الكفيلة بتحقيق النهضة الشاملة للدولة وتوفير أسباب تقدمها ورخائها، وتثبيت أمنها واستقرارها، وفقاً للمبادىء الجوهرية الموجهة لسياسة الدولة المنصوص عليها في هذا الدستور، ويرفع هذا التقرير للأمير لإقراره.

٣- السلطة التشريعية

طبقا لمواد الدستور القطرى يتولى مجلس الشورى سلطة التشريع، ويقر الموازنة العامة للدولة، كما يمارس الرقابة على السلطة التنفيذية، ويتألف مجلس الشورى من خمسة وأربعين عضوا. يتم انتخاب ثلاثين منهم عن طريق الاقتراع العام السري المباشر، ويعين الأمير الأعضاء الخمسة عشر الآخرين من الوزراء أو غيرهم. وتنتهي عضوية المعينين في مجلس الشورى باستقالتهم أو إعفائهم.

ويجب أن تتوافر في عضو مجلس الشورى الشروط التالية:

١- أن تكون جنسيته الأصلية قطرية.

٢- ألا تقل سنه عند قفل باب الترشيح عن ثلاثين سنة ميلادية.

٣- أن يجيد اللغة العربية قراءة وكتابة.

٤- ألا يكون قد سبق الحكم عليه نهائيا في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره وفقا للقانون.

٥- أن تتوافر فيه شروط الناخب وفقا لقانون الانتخاب.

ومدة المجلس أربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له، وتجرى انتخابات المجلس الجديد خلال التسعين يوما السابقة على نهاية تلك المدة، ويجوز إعادة انتخاب من انتهت مدة عضويته، وإذا لم تتم الانتخابات عند انتهاء مدة المجلس، أو تأخرت لأي سبب من الأسباب، يبقى المجلس قائما حتى يتم انتخاب المجلس الجديد. ولا يجوز مد الفصل التشريعي إلا للضرورة وبمرسوم، على ألا يتجاوز ذلك المد فصلا تشريعيا واحدا.

وإذا خلا محل أحد أعضاء مجلس الشورى المنتخبين قبل نهاية مدته بستة أشهر على الأقل لأي سبب من الأسباب، انتخب خلف له خلال شهرين من تاريخ إبلاغ المجلس بخلو المكان، وإذا خلا محل أحد الأعضاء المعينين عين عضو جديد خلفا له، وفي كلتا الحالتين يكمل العضو الجديد مدة سلفه. وتكون مدة دور انعقاد المجلس ثمانية أشهر في السنة على الأقل. ولا يجوز فض دور الانعقاد قبل اعتماد موازنة الدولة. ويعقد مجلس الشورى دور انعقاده السنوي العادي بدعوة من الأمير خلال شهر اكتوبر من كل عام.

وينتخب المجلس في أول اجتماع له، ولمدة المجلس، رئيسا ونائبا للرئيس من بين أعضائه، وإذا خلا مكان أي منهما انتخب المجلس من يحل محله لنهاية مدة المجلس. ويكون الانتخاب بالاقتراع السري بالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء الحاضرين، فإن لم تتحقق هذه الأغلبية في المرة الأولى، أعيد الانتخاب بين الاثنين الحائزين على أكثر أصوات الأعضاء الحاضرين، فإن تساوى مع ثانيهما غيره في عدد الأصوات، اشترك معهما في انتخاب المرة الثانية، ويكون الانتخاب في هذه الحالة بالأغلبية النسبية، فإن تساوى أكثر من واحد في الحصول على الأغلبية النسبية، تم الاختيار بينهم بالقرعة.

ويرأس الجلسة لحين انتخاب الرئيس أكبر الأعضاء سنا. ويشكل المجلس من بين أعضائه خلال أسبوعين من بدء دور انعقاده السنوي اللجان اللازمة لأعماله، ويجوز لهذه اللجان أن تباشر صلاحيتها خلال عطلة المجلس تمهيدا لعرض نتائج أعمالها عليه في بداية دور انعقاده التالي. ويضع مجلس الشورى لائحته الداخلية متضمنه النظام الداخلي وطريقة سير العمل في المجلس، وأعمال لجانه، وتنظيم الجلسات، وقواعد المناقشة، والتصويت، وسائر الصلاحيات المنصوص عليها في هذا الدستور. وتحدد اللائحة الجزاءات التي تقرر على مخالفة العضو للنظام، أو تخلفه عن جلسات المجلس أو اللجان بدون عذر مقبول، وتصدر اللائحة بقانون.

ولا يجوز اسقاط عضوية أحد أعضاء المجلس إلا إذا فقد الثقة والاعتبار، أو فقد أحد شروط العضوية التي انتخب على أساسها، أو أخل بواجبات عضويته، ويجب أن يصدر قرار إسقاط العضوية من المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه. وللأمير أن يحل مجلس الشورى بمرسوم يبين فيه أسباب الحل، على أنه لا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى، وإذا حل المجلس وجب إجراء انتخابات المجلس الجديد في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ الحل. وإلى أن يجري انتخاب المجلس الجديد يتولى الأمير بمعاونة مجلس الوزراء سلطة التشريع.

ولكل عضو من أعضاء المجلس حق اقتراح القوانين، ويحال كل اقتراح إلى اللجنة المختصة في المجلس لدراسته وإبداء الرأي بشأنه، وعرضه على المجلس بعد ذلك، فاذا رأى المجلس قبول الاقتراح أحاله إلى الحكومة بعد وضعه في صيغة مشروع قانون لدراسته وإبداء الرأي بشأنه وإعادته للمجلس في دور

الانعقاد ذاته أو الذي يليه. ولكل عضو من أعضاء مجلس الشورى أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى أحد الوزراء أسئلة لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصاتهم. وللسائل وحده حق التعقيب مرة واحدة على الإجابة.

ولكل عضو من أعضاء مجلس الشورى أن يوجه استجوابا إلى الوزراء في الأمور الداخلة في اختصاصاتهم، ولا يجوز توجيه الاستجواب إلا بموافقة ثلث أعضاء المجلس، ولا تجرى مناقشة الاستجواب إلا بعد عشرة أيام على الأقل من توجيهه، إلا في حالة الاستعجال وبشرط موافقة الوزير على تقصير المدة.

كما ان كل وزير مسؤول أمام مجلس الشورى عن أعمال وزارته، ولا يجوز طرح الثقة عن الوزير إلا بعد مناقشة استجواب موجه إليه، ويكون طرح الثقة بناء على رغبته أو طلب موقع عليه من خمسة عشر عضوا، ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في هذا الشأن قبل عشرة أيام على الأقل من تاريخ تقديم الطلب أو إبداء الرغبة، ويكون سحب الثقة من الوزير بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس. ويعتبر الوزير معتزلا الوزارة من تاريخ قرار سحب الثقة. ولا تجوز مؤاخذة عضو المجلس عما يبديه أمام المجلس أو لجانه من آراء أو أقوال بالنسبة للأمور الداخلة في اختصاص المجلس.

٤- السلطة القضائية

السلطة القضائية تتولاها المحاكم على الوجه المبين في دستور البلاد. وتصدر الأحكام باسم الأمير. وتنص المادة (١٢٩) من الدستور على أن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وأن شرف القضاء ونزاهة القضاة وعدلهم ضمان للحقوق والحريات. وتعد السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم

على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفق القانون. والقضاة مستقلون، لاسلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولايجوز لأية جهة التدخل في القضايا أو في سير العدالة. وتعد جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب العامة، وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية.

كما أن القضاة غير قابلين للعزل إلا في الحالات التي يحددها القانون، كما يحدد القانون الأحكام الخاصة بهم وينظم مساءلتهم تأديبياً. والتقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، ويبين القانون إجراءات وأوضاع ممارسة هذا الحق.

ويكون للقضاء مجلس أعلى يشرف على حسن سير العمل في المحاكم والأجهزة المعاونة لها، ويبين القانون تشكيله وصلاحياته واختصاصاته. كما يحدد القانون الجهة المختصة بالفصل في المنازعات الإدارية ويبين نظامها وكيفية ممارستها لعملها. ويعين القانون الجهة القضائية التي تختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين واللوائح، ويبين صلاحياتها وكيفية الطعن والإجراءات التي تتبع أمامها، كما يبين القانون آثار الحكم بعدم الدستورية.

وقد صدر قانون السلطة القضائية في عام ٢٠٠٣ والذى حدد كيفية اداء المحاكم لدورها في المجتمع وقرر ان القضاه مستقلون وغير قابلين للعزل الا وفقا لاحكام القانون ولايجوز المساس باستقلال القضاء او التدخل في العدالة. وتتكون المحاكم من:

١- محكمة التمييز ويكون فيها دوائر لنظر الطعون بالتمييز في الاحكام وبالاجراءات التى يحددها القانون.

٢- محكمة الاستئناف ويكون فيها دوائر لنظر الطعون الاستئنافية في قضايا الحدود والقصاص والمواد الجنائية والمواد المدنية والتجارية والاحوال الشخصية والتركات والمنازعات الادارية وغيرها.

٣- المحكمة الابتدائية ويكون فيها دوائر لنظر قضايا الحدود والقصاص والمواد الجنائية والمواد المدنية والتجارية والاحوال الشخصية والتركات والمنازعات الادارية وغيرها.

وتختص كل منها بالفصل في المسائل التى ترفع إليها طبقاً للقانون، ويجوز انشاء دوائر للمحكمة الابتدائية في المدن الاخرى بقرار من مجلس الاعلى للقضاء.

أما المجلس الاعلى للقضاء فقد تأسس عام ١٩٩٩ لضمان استقلالية القضاء ويعمل على تحقيق استقلال القضاء ويختص في الامور التالية:

- إبداء الراي في المسائل المتعلقة بالقضاء ودراسة واقتراح التشريعات الخاصة بتطوير النظام القضائي.

- إبداء الراي في تعيين القضاة وترقيتهم ونقلهم وندبهم واعارتهم واحالتهم الى التقاعد وفقا لاحكام القانون.

- النظر في التظلمات المتعلقة بشئون القضاة ويكون قرار المجلس بشانها نهائيا.

- الاختصاصات الاخرى التى يعهد اليه بها أي قانون آخر أو الموضوعات التى يرى رئيس المجلس عرضها عليه.

ثالثا: قراءة فى دلالات الديمقراطية القطرية

يمكن التعرض للأبعاد المختلفة للواقع الديمقراطى فى قطر من خلال المحاور التالية:

١- حقوق الإنسان فى قطر

صادقت قطر على ثلاث من اتفاقيات الأمم المتحدة السبع الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان، وهى "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري" (١٩٧٦)، و"اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" (٢٠٠٠)، و"اتفاقية حقوق الطفل" (١٩٩٥). وانضمت إلى "البروتوكولين الاختياريين الأول والثاني الملحقين باتفاقية حقوق الطفل" الخاصين باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة (٢٠٠٢)، وبيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء والمواد الإباحية (٢٠٠١).

وصادقت قطر كذلك على خمس من اتفاقيات منظمة العمل الدولية الثماني المعنية بحقوق الإنسان، وهي: "الاتفاقية رقم (٢٩) المتعلقة بالعمل الإجباري" (١٩٩٨)، و"الاتفاقية رقم (١١١) بشأن منع التمييز في العمل وشغل الوظائف" (١٩٧٦)، و"الاتفاقية رقم (١٨٢) المتعلقة بأسوأ أشكال تشغيل الأطفال" (٢٠٠٠) والإتفاقية رقم (١٣٨) بشأن الحد الأدنى للسن (٢٠٠٦) والإتفاقية رقم (١٠٥) بشأن إلغاء العمل الإجباري (٢٠٠٧).

وقد تحفظت قطر على عدد من أحكام الاتفاقيات التي انضمت إليها على النحو التالي:

اتفاقية مناهضة التعذيب: تحفظ عام على أي تفسير لما ورد في أحكام الاتفاقية يتعارض مع مبادئ القانون الإسلامي والديانة الإسلامية. إضافة إلى اختصاصات اللجنة المنصوص عليها في المادتين (٢١، ٢٢) من الاتفاقية.

اتفاقية مناهضة التعذيب: تحفظ عام يتعلق بكل ما يتعارض مع كل أحكام القانون والدين الإسلامي، وكذا على المادتين (٢١) و(٢٢) المتعلقتين بصلاحية لجنة مناهضة التعذيب.

اتفاقية حقوق الطفل: تحفظ عام يتعلق بكل ما يتعارض مع القانون الإسلامي

أما بالنسبة للمواثيق الإقليمية فقد وافقت قطر على "إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام"، الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية عام ١٩٩٠، وهو وثيقة إرشادية لا تحتاج لتصديق. ووافقت أيضاً على "الميثاق العربي لحقوق الإنسان/المعدل "الذي اعتمدته القمة العربية في تونس في مايو/أيار ٢٠٠٤، لكنها لم تصادق عليه شأن معظم الدول العربية.

وتتوافر في قطر بعض المؤسسات الحكومية التي تعنى بحقوق الإنسان، كالمجلس الأعلى لشئون الأسرة، وإدارة حقوق الإنسان في كل من وزارتي الخارجية والداخلية.

كما توجد في قطر أيضاً مؤسسة وطنية، هي "اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان"، والتي أنشئت بموجب مرسوم أميري في ١٢ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٢؛ بهدف تحقيق الأهداف الواردة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة، ومراجعة التشريعات لبيان ملاءمتها لمبادئ حقوق الإنسان، والنظر في الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان واقتراح سبل معالجتها، ورصد ملاحظات المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق

الإنسان، ونشر ثقافة حقوق الإنسان. ويضم تشكيلها عدداً من الشخصيات العامة وبعض الوزراء .

ورغم ابتعادها عن معايير باريس، بثقل المكون الحكومي في تشكيلها، فقد أظهرت اللجنة جدية في تعاملها مع قضايا حقوق الإنسان، وتعرضت لقضايا حساسة على الساحة الوطنية، وعكست تقاريرها قراءة نقدية للتشريعات الوطنية التي لا تتلاءم مع المعايير الدولية وأوصت بتعديلها. وترفع اللجنة تقارير دورية للحكومة، كما تصدر تقريراً سنوياً، ولها موقع على شبكة الإنترنت .(www.nhrc.org.qa) .

بعض الانجازات فى مجال حقوق الانسان

١- إصدار دستور جديد في ٨ يونيو/حزيران ٢٠٠٤ دخل حيز النفاذ في ٧ يونيو/حزيران 2005 كفل جملة من الحقوق والحريات الأساسية وفي مقدمتها المساواة أمام القانون، وحظر التمييز، وعدم تقييد حرية الأشخاص إلا وفقاً لقانون، وأكد على ضمان الحريات العامة، وخاصة حرية الصحافة والتعبير وإنشاء الجمعيات ودور العبادة، وأرسى مبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، كما تضمنت أحكامه إنشاء مجلس شورى منتخب يتكون من (٤٥) عضواً يتم اختيار ثلثيهم بالانتخاب المباشر ويعين أمير البلاد الباقين .

٢- إصدار قانون جديد للعقوبات (رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٤)، وآخر للإجراءات الجنائية (رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٤)، يجرم الأول التعذيب ويغلظ العقوبة على مرتكبيه، ويؤكدان على حرمة الحياة الخاصة .

٣- رفع الرقابة المباشرة عن الصحف، والاكتفاء بالرقابة الذاتية ابتداءً من العام ١٩٩٥؛ وإلغاء وزارة الإعلام، والترخيص لقناة فضائية خاصة هي قناة الجزيرة التي أحدثت نقلة نوعية في الحريات الإعلامية على الساحة العربية، وتأسيس منابر ثابتة للحوارات الدولية حول "الديمقراطية والتجارة الحرة"، و"حوار الأديان."

٤- إصدار قانون جديد في مايو/أيار ٢٠٠٤ يسمح للمواطنين بحق تكوين وإنشاء الجمعيات المهنية، ويسمح لغير المواطنين بالانضمام لهذه الجمعيات المهنية، وإن كان لا يتيح لهم تشكيل جمعيات خاصة بهم وحدهم.

٥- إصدار قانون جديد للعمل في ٢٠٠٤/٥/١٩ يمنح العمال لأول مرة حق تكون تنظيمات عمالية، ويجيز للعمال الحق في الإضراب عن العمل في حال تعذر التسوية الودية مع أرباب العمل، عدا العاملين في المرافق الحيوية، وساوى القانون بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات.

٦- إصدار قانون جديد في شهر نوفمبر/ تشرين ثان ٢٠٠٤ يجيز عقد الاجتماعات العامة وتنظيم المسيرات بترخيص مسبق من وزارة الداخلية. ٧-

٧- مصادقة مجلس الشورى على مشروع قانون يحظر استخدام الأطفال في سباق الهجن ويفرض عقوبة على المخالفين بالسجن مدة شهر وغرامة مقدارها ٦٠٠٠ ريال، ويحدد السن الأدنى للمشاركين في السباقات بـــ١٨ سنة.

بعض الصعوبات فى مجال حقوق الانسان

تتمثل أهم الصعوبات في مجال تعزيز احترام حقوق الإنسان في الآتي:

١- سياق مكافحة الإرهاب، حيث صدر القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٢ بشأن حماية المجتمع، الذي خول موظفي إنفاذ القانون سلطات واسعة في القبض والتحفظ لمدد طويلة دون التقيد بقانون الإجراءات الجنائية رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٤، والقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٤ بشأن مكافحة الإرهاب الذي وسع من مفهوم الجريمة الإرهابية، وغلظ من عقوبتها إلى الإعدام في عدة حالات، وجاء بتدابير عقابية تتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان، والقانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٢ الذي أثر على سرية الحسابات.

٢- استمرار وجود حزمة من القوانين المقيدة للحريات العامة، وفي مقدمتها قانون المطبوعات والنشر رقم (٨) لسنة ١٩٧٩.

٣- استمرار وجود العديد من مظاهر التمييز ضد المرأة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، مثل عدم المساواة في الأجر المتمثل في العلاوات الممنوحة لموظفي الدولة، وعدم مساواة المرأة بالرجل في حق منح جنسيتها لزوجها الأجنبي وأولادها منه ,وعدم إتاحة الفرصة أمام النساء للزواج من الأجنبي (المسلم)، سواء من جانب التشريعات أو التقاليد، فضلاً عن قصور الأنظمة الإدارية والقوانين عن حماية المرأة من العنف والتمييز، وعمق التقاليد الاجتماعية المحافظة التي تعرقل حق النساء في المشاركة السياسية، والتي حالت دون انتخاب امرأة واحدة من الست اللاتي رشحن أنفسهن في الانتخابات البلدية التي أجريت عام ١٩٩٩، بينما نجحت امرأة واحدة في انتخابات عام 2003 بالتزكية وليس بالانتخاب.

٤- نقص الضمانات القانونية لحماية العمال الأجانب؛ حيث رصدت "اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان" حالات انتهاكات تتعلق بطول فترة التحقيق والمحاكمات

التي قد تلحق بالعمال الأجانب أضراراً مادية، وحرمان عدد من الأجانب من جوازات السفر سواء من جانب الكفيل أو وزارة الداخلية، واحتجاز بعض العاملين الأجانب دون مسوغ قانوني، وفي بعض الحالات بناء على طلب الكفيل أو لمجرد وجود نزاع قضائي بين المحتجز الأجنبي والكفيل القطري.

٥- ناقشت اللجنة الدولية لمناهضة التعذيب يومي ٩ - ١٠ مايو/أيار تقرير قطر الأول عن تنفيذ الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، والذي كان من المقرر أن تقدمه قطر في ١٠ فبراير/شباط ٢٠٠٠ وقد أعربت اللجنة عن تقديرها لجهود الدولة لإصلاح نظامها القانوني والمؤسسي بينما أعربت عن قلقها من عدة أمور أهمها: تحفظات قطر الواسعة وغير المحدودة على اتفاقية مناهضة التعذيب، ونقص التعريف الشامل للتعذيب في القانون الوطني الذي يتلاءم مع المادة الأولى من الاتفاقية، بما في ذلك قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية، والتهديدات التي تحيق باستقلال القضاء الذي يضم نسبة كبيرة من الجنسيات الأجنبية طالما كانت أذون الإقامة تصدر عن السلطات الحكومية: وغياب النصوص القانونية التي تحظر طرد شخص إلى بلد أخرى قد يكون مهدداً فيه بالتعذيب، فضلاً عن عدم وجود نص في القانون الوطني يضمن اللجوء أو حماية اللاجئين، والغياب الظاهر لبرامج التدريب والتوعية بحظر التعذيب، وتقييد حق بعض المحتجزين في الاتصال بمحاميهم أو ذويهم، أو أطباء مستقلين، ومد فترة الاعتقال لعامين على نحو ما جاء في قانون حماية المجتمع، وعدم وجود نصوص قانونية تحمي النساء من العنف المنزلي، ورغم الحالات العديدة التي أثيرت عام ٢٠٠٥ فلم يعلن احتجاز أحد أو اتهامه. وقد أوصت اللجنة بتلافي هذه الثغرات، ودعت الحكومة للتصديق على البروتوكول الإضافي الملحق بالاتفاقية.

٦- قامت المقررة الخاصة بحماية ضحايا الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال بزيارة لقطر استغرقت خمسة أيام، وأشارت في البيان الصادر في ختام زيارتها يوم ٢٠٠١/١١/١٢ إلى تقديرها لتعاون الحكومة، واللقاءات التي أجرتها مع المسئولين الرسميين، ومسئولي المنظمات غير الحكومية، وزيارتها لسجن الإبعاد، وأشارت إلى أن الحكومة أقرت بوجود المشكلة وأنها اتخذت إجراءات للتعامل معها، وتعد مسودة قانون لمكافحة الاتجار في البشر، وأنها سوف تتخذ إجرآءات للتصديق على بروتوكول باليرمو لمنع وقمع الاتجار في البشر. لكن في الوقت نفسه لا يزال أمام الحكومة الكثير مما ينبغي أن تفعله لتطبيق التزامها الدولية، حيث يوجد العديد من الأشخاص بما فيهم نساء قدموا إلى قطر كعمال مهاجرين لكنهم وجدوا أنفسهم في موقع استغلال بعد وصولهم. وأوصت الحكومة بالسيطرة على شركات استقدام العمال بوضع تأمين مالي للامتثال للمعايير التي وضعها قانون العمل. كما أشارت أيضا إلى وجود مشكلة إساءات بدنية وجنسية وعقلية يتعرض لها عمال مهاجرون. وخاصة بين عاملات الخدمة المنزلية اللاتي لا يشملهن قانون العمل بحمايته، كما أعربت المقررة الخاصة عن قلقها بوجه خاص من استجلاب شركات التشغيل فتيات قصر من الخارج للعمل بأوراق تُزيف أعمارهن الحقيقية.

بعض البرامج المستقبلية

أما بالنسبة لأهم البرامج المستقبلية المتعلقة بتعزيز احترام حقوق الإنسان، فإنها تتمثل فيما يلي:

١- درس مجلس الوزراء - بناء على توصية من "اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان"- انضمام قطر لبعض الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان .

٢- تستعد البلاد لإجراء أول انتخابات نيابية في تاريخها، كما أعلنت جهات عديدة عن برامج توعية بالانتخابات، وحفز المواطنين على المشاركة فيها.

٣- أعدت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية القطرية مشروع قانون بشأن المستخدمين في المنازل ينظم العلاقة بينهم وبين الأسر التي تستخدمهم.

٢- المشاركة السياسية للمرأة القطرية

تلعب القيادة السياسية العليا ممثلة في أمير البلاد دورا في دعم حصول المرأة على حقوقها وتحسين أوضاعها وتعزيز مكانتها ودورها في المجتمع. ولا تألو المرأة القطرية جهدا في إثبات وجودها وفاعليتها في المواقع التي تحتلها. وتوفر الدولة من جهتها أجواء عمل تتلاءم والدور الأسري للمرأة القطرية كما تعمل على تشجيع التكافؤ بين الجنسين في الحصول على الفرص التعليمية النوعية، وتدريب المرأة وتطوير مهاراتها الإدارية والقيادية، وتعزيز دور المنظمات الاجتماعية التي تعنى بشؤون المرأة وخاصة المجلس الأعلى للأسرة الذي ترأسه الشيخة موزة بنت ناصر المسند حرم الأمير والذي ساهمت أنشطته ولجانه في زيادة الوعي لدى المرأة وتعريفها بدورهافي مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتبلغ نسبة الإناث النشيطات اقتصادياًحوالي (٤ر١٣%) من إجمالي السكان النشيطين اقتصادياً. وبلغ عدد النساء في القطاع الحكومي والمختلط والخاص في عام ٢٠٠٣ (١٥٠٨٧) موظفة من اجمالي (٣٥٨٤٥) شخصا

من القوى العاملة القطرية. ويذكر أن ٧٠% من الموظفات القطريات في الجهاز الحكومي لديهن مؤهل علمي جامعي.

دور حرم الأمير القطرى

أولت حرم الأمير اهتمامها لكافة الجوانب الهادفة إلى إبراز دور المرأة القطرية وتحفيزها للنهوض بأعبائها الاجتماعية والمشاركة في الحياة العامة. وترعى الشيخة موزة المؤتمرات النسائية التي تهدف إلى مناقشة قضايا المرأة وتضع الحلول المقترحة للمشكلات والتحديات التي تواجهها في سوق العمل. وقد جعلت اهتمامها للبرامج التعليمية فكان اهتمامها المباشر بالمؤسسات التعليمية الحكومية والأهلية وكان حضورها الدائم ومشاركتها الفاعلة في لقاءات القيادات التربوية في الفعاليات العلمية والتعليمية والرياضية. بل أن المتتبع لأخبار سموها أثناء مرافقتها لسمو الأمير المفدى في زياراته الرسمية يلحظ اهتمامها بزيارة دور العلم ومعاهده والجامعات العريقة. ويقف المراقب العام على حرص سموها على الاتصال بالقيادات التعليمية وشغف سموها بالتعرف على البرامج التعليمية الحديثة للأخذ بما يتناسب مع توجهات الدولة وبما لا يتنافى مع عقيدتنا الإسلامية ومبادئنا الاجتماعية.

ولم تدخر الشيخة موزة بذلاً ولا جهداً في سبيل تحقيق نقلة نوعية في مستوى التعليم وتأهيل جيل قادر على مواجهة تطورات العصر وتقنياته فكانت سموها من الداعمين المباشرين لمؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع التي أنشئت في عام ١٩٩٦م بوصفها مؤسسة خاصة ومستقلة وكان من أولى ثمراتها إنشاء أكاديمية قطر وقد أوكلت مسئولية رئاسة مجلس أمناء الأكاديمية إلى شيخة المسند. ومن المشاريع الريادية الأخرى التي خرجت من معطف

مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع: دار الإنماء الاجتماعي كلية فيرجينيا كومنولث لفنون التصميم. ولم تغفل الشيخة موزة عن أبنائها المعاقين فشرفتهم بدعم أنشطة المعاقين ورعايتها كما سعت لإنشاء جمعيات للصم والبكم وقامت سموها بافتتاح معهد النور للمكفوفين ليتولى رعايتهم وإعادة تأهيلهم. وتحت رعايتها الكريمة تم الإعلان عن تشكيل اللجنة الوطنية لذوي الاحتياجات الخاصة برئاسة الشيخة غالية بنت محمد آل ثاني وعضوية عدد من الأطباء والمختصين في يونيو عام ١٩٩٨م، من أولى مهام اللجنة أعداد دراسة متكاملة لإنشاء وإدارة مركز الشفلّح لذوي الاحتياجات الخاصة.

وقد رعت الشيخة موزة العديد من الفعاليات والتظاهرات النسوية، منها مؤتمر (المرأة بين الأسرة وسوق العمل) عام ١٩٩٧م، وقد تمخضت أعماله عن توصيات تركزت على أنشطة متعددة تساعد المرأة على تحقيق التوازن والاستقرار النفسي كما ركزت توصياته على السبل الكفيلة بدعم الأسرة وحمايتها. كما رعت مؤتمري المرأة الأول والثاني في مارس ١٩٩٤م، ومايو ١٩٩٦م على التوالي.

لجنة شئون المرأة

هي تابعة للمجلس الأعلى لشئون الأسرة الذي أنشئ عام ١٩٩٨م، وتعمل اللجنة على الاهتمام بشؤون المرأة من خلال اقتراح السياسات والخطط والبرامج اللازمة لتنمية المرأة ثقافياً واقتصادياً وسياسياً، كما تعمل على حث المرأة على المشاركة في الحياة العامة واتخاذ الفرص المتاحة لها في مجال التعليم والعمل وتهدف إلى الاهتمام بحقوق المرأة ودورها في التنمية وحقها في المشاركة في الأدوار القيادية ومواقع صنع القرار وتعزيز دور الجمعيات

الأهلية لتنفيذ البرامج المتعلقة بالمرأة وتشجيع العمل التطوعي والمشاركة في الأنشطة والفعاليات المحلية والدولية المعنية بقضايا شؤون المرأة.

المرأة والتعليم

لقد بدأ اقتحام المرأة القطرية حقول العمل وذلك في مجال التعليم والذي يعتبر أهم المجالات الحيوية للمرأة، إذا ما نظرنا إلى أعداد الطالبات القطريات في مختلف المراحل التعليمية، وقد كشفت إحصائية للوزارة ارتفاع عدد الطالبات القطريات بمدارس الدولة للعام الدراسي الحالي بالمقارنة بأعداد الطلاب. وعلى الجانب الآخر تشكل النساء القطريات نسبة كبيرة في وظائف وزارة التربية والتعليم حيث تجاوزت نسبة ٥٠%. كما تتعدى نسبة وجود المرأة في جامعة قطر سواء أكانت عضو في هيئة التدريس أو موظفة إدارية بأكثر من ٥٠% من حجم العاملين بالجامعة. وجاء تعيين سعادة السيدة شيخة المحمود في منصب وزيرة التربية والتعليم في السادس من مايو عام ٢٠٠٣ كأول سيدة قطرية وخليجية تتبوأ هذا المنصب الوزاري الهام بعد أن شغلت منذ ١٢ نوفمبر ١٩٩٦ مرتبة وكيلة لوزارة التربية والتعليم تأكيدا من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى لدور المرأة القطرية في النهضة التعليمية للبلاد، كما تم تعيين الدكتورة شيخة عبد الله المسند مديرة لجامعة قطر وهي أول سيدة تتولى هذا المنصب.

المرأة والصحة

ساهمت المرأة القطرية في المجال الصحي منذ أواخر الستينات من خلال انخراطها في سلك التمريض ودراستها له في مدرسة التمريض التي تهدف

إلى إعداد الكوادر العاملة الوطنية في التمريض. وتتجاوز نسبة الممرضات القطريات ٢١% من عدد الممرضات العاملات بالهيئة العامة للصحة. كما حصلت الفتاة القطرية على فرصتها في مجال دراسة الطب وتخرجت لتعمل في مؤسسة حمد الطبية والمراكز الصحية. كما تعمل المرأة القطرية في الطب الوقائي الذي يضم أقسام مكافحة الأمراض الانتقالية والصحة المهنية وصحة البيئة وصحة الأغذية والمختبرات المركزية وعيادة المطار.

المرأة والعمل التطوعي

تلعب الفروع النسائية في المؤسسات الخيرية دوراً محورياً في تقديم كافة أنواع المساعدات والإعانات في داخل المجتمع وخارجه بالإضافة إلى الأنشطة المتعددة مثل إعداد البحوث الميدانية عن الأسر المتعففة وإقامة الأسواق الخيرية وتنفيذ أطباق الخير وتنظيم حملات التبرعات للمناطق المنكوبة وكانت جمعية الهلال الأحمر القطري أول من أسس الفرع النسائي عام ١٩٨٢م ومن ثم استنت الجمعيات الأخرى هذا الخط وأنشئت فروع للمرأة بالإضافة إلى دار الإنماء الاجتماعي وتعمل المرأة القطرية في هذه الجمعيات كموظفة ومتطوعة.

المرأة والقانون

تعمل المرأة القطرية في وزارة العدل وتترأس عدة أقسام في تلك الوزارة وهي أقسام التشريع والترجمة والجريدة الرسمية بالإضافة إلى عدد من الباحثات القانونيات. وكان تعيين السيدة مريم عبدالله الجابر في ٢٤ فبراير

الماضي كأول وكيل نيابة على مستوى الخليج في سابقة اعتبرت أيضا الأولى من نوعها على مستوى دول المنطقة.

المرأة والسياسة

تم إقرار حقي الانتخاب والترشيح للمرأة القطرية في خطاب سمو الأمير في الدورة الاعتيادية لمجلس الشورى عام ١٩٩٧ عندما قال (إعطاء المرأة حق العضوية والانتخاب يعد خطوة كبيرة نحو تعزيز دور المشاركة الشعبية في ممارسة العمل التنفيذي والتشريعي على حد سواء) وقد شاركت القطريات في الانتخابات البلدية التي بدأت عام ١٩٩٨ بنسبة (٤٧%). كما عزز وصول المرأة إلى المجلس البلدي في قطر اثر الانتخابات التي جرت في أبريل الماضي ممثلة بالسيدة شيخة الجفيري المسيرة المباركة للديمقراطية والحرية ودولة القانون والمؤسسات.

وفى **مجال السياسات الإقتصادية** أنشئت شركة الاستثمار للسيدات عام ١٩٩٨م وهي أول شركة في المنطقة كلها، تتملكها بالتساوي مجموعة من السيدات القطريات وبنك قطر الوطني، وتديرها سيدة قطرية هي الشيخة هنادي بنت ناصر آل ثاني. وفي شهر نوفمبر ٢٠٠٠م أشهر (منتدى سيدات الأعمال) بموافقة غرفة تجارة قطر وصناعة قطر التي اعتبرت المنتدى إحدى لجان الغرفة بهدف تهيئة المناخ الاجتماعي لمساعدة سيدات الأعمال القطريات على ممارسة دورهن في عملية التنمية وتشجيع العناصر النسائية على المساهمة الفعالة في إقامة المشروعات والصناعات الصغيرة والحرفية وتعزيز دور المرأة القطرية في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

وعلى الجانب الآخر أعلن في فبراير عام ٢٠٠١م عن فوز سعادة الشيخة الدكتورة غالية بنت محمد بن حمد آل ثاني عضو لجنة حقوق الطفل بالأمم المتحدة في الانتخابات التي عقدت في مبني الأمم المتحدة بنيويورك بعد تنافس ٢١ دولة من الدول التي وقعت على اتفاقية حقوق الطفل علي المقاعد الخمسة الشاغرة في اللجنة. وقد رشحت الدكتورة غالية بنت محمد بن حمد آل ثاني لهذا المنصب عن دولة قطر ولفترة الأربع سنوات القادمة. وفي إنجاز آخر في دعم المرأة القطرية لتتبوأ مناصب هامة في هيئات الأمم المتحدة تم في السادس عشر من مايو الماضي اختيار مرشحة دولة قطر سعادة الشيخة حصة بنت خليفة آل ثاني مقررا للجنة الدولية للمعوقين. وجاء اختيار السيد كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة مرشحة دولة قطر من بين خمسة مرشحين من جنوب أفريقيا والنرويج والبرتغال وهولندا.

مراجع الفصل الرابع

١ - أحمد زكي، تاريخ قطر، مكتبة النهضة، القاهرة، ٢٠٠٠.

٢- د. احمد سرور، الواقع السياسى للدول العربية، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠.

٣- د. جاسم الفهد، السياسة الخارجية القطرية، الدوحة، المطابع الاميرية. ٢٠٠٦.

٤- محمد الخلفان، الخليج العربى والتنمية القومية، الكويت، ٢٠٠٥.

٥- أنطون حبيب، تجارب عربية في التخطيط، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٠٧.

٦- محمد حبيب، الخليج العربي رؤي مستقبلية، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ٢٠٠٢.

٧- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، آراء حول واقع دول الخليج العربى، القاهرة، ٢٠٠٣.

٨ – جميل العلى، الرؤية القطرية الجديدة، بيروت، ٢٠٠٧.

٩- حميد عمار، أزمات العرب و تأثيرها على دول الخليج، سلسلة دار التراث الحديث، الكويت، ٢٠٠٧.

١٠- حسين الفيصل، الخليج العربى والمستقبل، الرياض، الطائف للنشر، ١٤٢٧هـ.

١١- رمزي غريب، الخليج العربى والاحتلال الأمريكى للعراق، الكويت، دار الصفاد، ٢٠٠٧.

١٢- سليمان العقيل، نظم الحكم بدوب مجلس التعاون الخليجى، الرياض، ١٤٢٨هـ.

١٣- د.محمد الحشاش، "مجلس التعاون ودوره في مواجهة التحديات، ب.ن.، القاهرة، ١٩٩٩.

١٤- فاروق الطويل، الخليج العربي والأطماع الخارجية، دار النهضة، القاهرة، ٢٠٠٥.

١٥- سعدون عبد الرشيد، الخليج العربي بين الواقع والتحديات، الكويت، المؤسسة العلمية، ١٩٩٩.

١٦- عبد الله سليمان، الخليج العربى والمغرب العربى، رؤية مقارنة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ٢٠٠٧.

الفصل الخامس

التجربة الديمقراطية فى البحرين

مملكة البحرين هي دولة تقع في خليج البحرين وسط الخليج العربي إلى الشرق من السعودية والشمال من شبه الجزيرة القطرية في جنوب غرب قارة آسيا. والبحرين عبارة عن أرخبيل من الجزر يتكون من ٣٣ جزيرة أكبرها جزيرة البحرين (٥٩١ كم٢ حوالي ٨٣% من مساحة المملكة) وسميت المملكة بالبحرين نسبة لمسمى الجزيرة الكبرى والذي يعتقد أنها سُميت بذلك لسبب وجود ماء الينابيع العذبة والتي تسمى كواكب وسط ماء البحر المالح. وجزيرة البحرين ترتبط بجسر مع جزيرة المحرق التي يقع فيها مطار البحرين الدولي وجسر آخر يربطها بجزيرة سترة والمنطقة الصناعية التي يوجد فيها خزانات ومصفاة تكرير النفط. كما توجد جزر عديدة صغيرة الحجم ليست مأهولة غالبًا وتشتهر بكونها مأوى لمختلف أنواع الطيور التي تعبر البحرين في طريق هجرتها أثناء الربيع والخريف.

أولا: نظرة إطارية لمملكة البحرين

تقع البحرين في غرب آسيا وسط الخليج العربي كجزء من الشرق الأوسط. البحرين أرخبيل مستوي وقاحل بشكل عام، ويشتمل على السهول الصحراوية. أعلى نقطة فيه هي جبل الدخان، والتي على ارتفاع ١٢٢ م. مساحة البحرين في ٦٢٠ كم٢، ولكنها في ازدياد نتيجة أعمال الدفن والردم في البحر. والبحرين مكونة من ٣٢ جزيرة بعد عودة جزيرة فشت الديبل لدولة قطر بقرار محكمة العدل الدولية في مارس ٢٠٠١. تتمتع بفصول شتاء معتدلة، وفصول صيف رطبة وحارة. وتجاور البحرين السواحل الشرقية للمملكة العربية السعودية (٢٤ كم غربًا)، وقطر (٢٦ كم جنوب الشرق).

وتتضمن موارد البحرين الطبيعية كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي المرتبط وغير المرتبط بالإضافة إلى مخزون السمك. تمثل الأراضي الصالحة للزراعة ١% فقط من البلاد. والصحراء، التي تمثل ٩٢%، جافة ومليئة بالعواصف الغبارية. والقضايا البيئية في البحرين تتضمن التصحر الناتج عن قلة الأراضي الصالحة للزراعة المحدودة، والأضرار الساحلية (على الأشرطة الساحلية، والشعب المرجانية، والنباتات البحرية).

وقد استوطنت الجزيرة خلال فترات ما قبل التاريخ، وفي سنة ٢٣٠٠ ق.م.، مكنها موقعها الجغرافي من جعلها مركزًا تجاريًا بين حضارة ما بين النهرين (حاليًا العراق) وبين وادي السند (وهي المنطقة القريبة من الهند في الوقت الراهن). وكان بداية ازدهار هذه التجارة ونموها خلال حضارة دلمون التي ارتبطت بالحضارة السومرية في الألفية الثالثة قبل الميلاد. وكانت البحرين جزء من الإمبراطورية البابلية في الفترة قبل ٦٠٠ من الميلاد. ويشير اسم "البحرين" كدلالة إلى كون البلاد تحوي مصدرين للمياه هما عيون المياه الحلوة، والمياه المالحة في البحار المحيطة بها.

وقد عرف الإغريق الجزيرة باسم تايلوس (Tylos) بينما عرفت قبيل ظهور الإسلام باسم أوال. وقد سميت بذلك نسبة إلى صنم على شكل رأس ثور، يقع في جزيرة المحرق الحالية، ويعبده أقوام من بني بكر بن وائل وتميم حسب ما تذكر المصادر الإسلامية. وقد كانت جزر أوال في تلك الفترة مرتبطة بالساحل الشرقي للجزيرة العربية، وشكلت الجزر في تلك الفترة مع المنطقة الممتدة من العراق شمالاً إلى قطر جنوبًا إقليمًا واحدًا يسمى بلاد البحرين، وظلت الجزر مرتبطة سياسيًا بشكل كبير بباقي بلاد البحرين منذ

ذلك الوقت. فقد وقعت بلاد البحرين تحت هيمنة الفرس الساسانيين في تلك الفترة، يحكمونها عن طريق ولاة من العرب.

وكان والي البحرين وقت ظهور الإسلام هو المنذر بن ساوى من بني تميم ومقره مدينة هجر (الأحساء الحالية)، وأكثر سكان الإقليم من قبائل عبد القيس وبني بكر بن وائل من ربيعة إلى جانب بني تميم. وقد كانت جزر البحرين، مركزًا للمسيحية النسطورية، ثم صار إقليم البحرين من أوائل الأقاليم التي اعتنقت الإسلام، وولى النبي محمد عليها العلاء الحضرمي في ٦٢٩ م (العام السابع للهجرة) وبعثه برسالة سلمها إلى حاكمها المنذر بن ساوى التميمي. وفي الفتنة الثانية التي تلت موت الخليفة الأموي يزيد بن معاوية، احتلت طائفة النجدات من الخوارج بلاد البحرين ثم استعادها الأمويون زمن عبد الملك بن مروان. ومن آثار العصر الأموي في جزر البحرين بقايا مسجد الخميس، وهو من أقدم المساجد في التاريخ، وكان بناؤه في عهد الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز.

وبعد استيلاء العباسيين على الخلافة سنة ٧٥٠ م (١٣٢ هـ) جعلوا بلاد البحرين وعمان تحت ولاية اليمامة، حتى ظهرت حركة القرامطة التي استولت على شرق الجزيرة العربية سنة ٨٩٩ م، وجعلت عاصمتها في الأحساء. وقد كانت جزر أوال أول الأقاليم التي انسلخت عن القرامطة، وذلك عندما استقل بها أبو البهلول العوام من بني عبد القيس سنة ١٠٥٨ م وخطب للخليفة العباسي القائم بأمر الله في صلاة الجمعة. وحاول القرامطة استعادة الجزر سنة ١٠٦٦ م فصدّهم أبو البهلول عنها في معركة بحرية، وانقضّ عرب البحرين على القرامطة في الأحساء على إثر ذلك فسقطت دولتهم سنة

١٠٧٦ م على يد العيونيين مستعينين بالسلاجقة. وبسقوط القرامطة تناوب على حكم بلاد البحرين ببرّها وجزرها عدة سلالات عربية، حيث استولى ابن عيّاش على القطيف وأوال من أبي البهلول العوام، ثم بسط العيونيون حكمهم على كافة بلاد البحرين سنة ١٠٧٦ م، تلاهم بعد ذلك العصفوريون سنة ١٢٥٢ م، ثم الجروانيون سنة ١٣٣٠ م. وتخلل ذلك احتلال أتابك فارس التركي لجزر البحرين بين ١٢٣٥ و١٢٥٣ م. وبعد سنة ١٣٣٠ م صارت بلاد البحرين تدفع الجزية لحكام هرمز، وفي هذه الفترة تظهر لأول مرة في المصادر التاريخية مدينة المنامة، عاصمة البحرين الحالية. واستمرت البحرين تحت هيمنة هرمز حتى أوائل القرن الخامس عشر حين قامت قبيلة الجبور البدوية من بني عقيل على الجروانيين واستولت على كافة بلاد البحرين، وفرض زعيمهم أجود بن زامل الأتاوة على الهرمزيين.

ولا يمكن تحديد الوقت الذي انحسر فيه مسمى "البحرين" عن كافة شرق الجزيرة العربية واختصت به جزر البحرين، إلا أن الرحالة الدمشقي ابن المجاور من أهل القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي) والمغربي ابن بطوطة (القرن الرابع عشر الميلادي) كانا من أقدم من استخدم اسم "البحرين" للدلالة على الجزر دون باقي شرق الجزيرة العربية.

وفي سنة ١٥٢١ م وصل البرتغاليون إلى البحرين وأنزلوا قواتهم بها. ونازلهم فيها زعيم الجبور مقرن بن زامل فوقع قتيلاً في المعركة وبذلك سقطت جزر البحرين تحت الحكم البرتغالي لثمانين عامًا حتى قام الفرس الصفويون باحتلال الجزيرة سنة ١٦٠٢ م. وقد ظلت تحت الهيمنة الفارسية بشكل مباشر أو غير مباشر حتى سنة ١٧٨٣ م، تخلل ذلك غزوات من عمان

(١٧١٧ و١٧٣٨ م) وفترات من الاستقلال على يد العرب الهولة. وفي سنة ١٧٥٣ م، استولى نصر المذكور، الحاكم العربي لمدينة بوشهر الإيرانية، على البحرين نيابة عن كريم زند حاكم إيران.

وفي سنة ١٧٨٣ م قام العتوب بقيادة أسرة آل خليفة أهل الزبارة في قطر بهجوم بحري على البحرين، فهزموا نصر المذكور واستقلوا بالبحرين. ولكن لم يستتب لهم الأمر إلا بعد التصدي لسلسلة من الغزوات العمانية بين سنتي ١٧٩٩ و١٨٢٨ م، كما اضطروا لدفع الجزية لإمارة الدرعية لبضع سنوات. وقد جعل آل خليفة قاعدتهم في جزيرة المحرق، بينما كانت الحاضرة الكبرى في البحرين هي المنامة. وبعد قيام الدولة السعودية الثانية حاول حاكمها فيصل بن تركي مد سيطرته إلى البحرين وفتمكن من فرض الزكاة عليها مؤقتًا. واستمرت النزاعات بين الطرفين وامتد حكم آل خليفة في بعض الأوقات إلى قلعة الدمام، إلا أن تلك الفترة شهدت أيضًا دخول الإمبراطورية البريطانية إلى الخليج العربي. وقد كانت بريطانيا تعتبر الخليج بمثابة بحيرة بريطانية وحلقة اتصال مهمة في الطريق إلى ممتلكاتها في الهند. وحرصت بريطانيا على بقاء البحرين مستقلة عن الدول المحيطة كالسعوديين، فقامت بريطانيا سنة ١٨٥٩ م بإبلاغ فيصل بن تركي بأنها تعتبر البحرين "إمارة مستقلة،" وأرسلت أسطولاً بحريًا لحمايتها. وبعد عدة معاهدات بين بريطانيا وحكام البحرين وقع آل خليفة اتفاقية الحماية البريطانية سنة ١٨٦١ م، وظلت البحرين محمية بريطانية حتى سنة ١٩٧١ م. وقد قدّر الرحالة البريطاني بالغريف عدد سكان البحرين وقت توقيع الاتفاقية بنحو ٧٠,٠٠٠ نسمة.

وفي سنة ١٩٢٣ م عمت الاضطرابات البحرين بعد أن تصادمت قبيلة الدواسر بالبحارنة، وقد كان الدواسر يعيشون في البحرين بشكل شبه مستقل عن آل خليفة منذ قدومهم إلى البحرين من شرق الجزيرة العربية سنة ١٨٤٥ م، فقام البريطانيون بإجبار الدواسر على الجلاء عن البحرين في ذلك العام وغادر معظمهم إلى الدمام على الساحل المقابل.

اكتشف النفط في البحرين سنة ١٩٣٢، وشكل هذا الاكتشاف قفزة في اقتصادها. وأعلن البريطانيون استقلال البحرين في أغسطس ١٩٧١، وقامت إيران بادعاء حقها في حكم البحرين منذ أول اتفاقية بين البحرين والبريطانيين في القرن التاسع عشر، وجددت الحكومة الإيرانية مطالبها حين رأت نية بريطانيا مغادرة الخليج، إلا أنها قررت التوقف عن مطالبها في البحرين مقابل تنفيذ مطالب أخرى لها في المنطقة. وأجري على إثر ذلك استفتاء في البحرين تحت إشراف الأمم المتحدة سنة ١٩٧٠ م صوت فيه البحرينيون لبقاء البحرين مستقلة عن إيران. وقد أفاد ازدهار النفط البحرين في الثمانينات بشكل كبير. أصبح الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أميرًا على البحرين في مارس ١٩٩٩ خلفاً لأبيه الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة. وقد شهدت البحرين تغييرات كبيرة منها عودة الحياة البرلمانية التي توقفت في سنة ١٩٧٥، وأعطيت المرأة الحق في التصويت، وأطلق سراح السجناء السياسيين، ووصفت منظمة العفو الدولية هذه التحولات، بفترة تاريخية لحقوق الإنسان في البحرين. كما تحولت البحرين من دولة إلى مملكة في فبراير سنة ٢٠٠٢ بعد التصويت على ميثاق العمل الوطني.

وتنقسم البحرين إلى خمسة محافظات، وحتى ٣ يوليو، ٢٠٠٢ قسمت إلى ١٢ بلدية. محافظات البحرين هم:

- محافظة العاصمة.
- المحافظة الوسطى.
- محافظة المحرق.
- المحافظة الشمالية.
- المحافظة الجنوبية.

وتعتبر البحرين الدولة الأسرع تقدمًا اقتصاديًا في العالم العربي كما أقرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في يناير ٢٠٠٦. ويعتبر اقتصاد البحرين الأكثر حرية في الشرق الأوسط حسب دليل الحرية الاقتصادية لسنة ٢٠٠٦، وفي المرتبة الخامسة والعشرين بالنسبة للعالم. واضطرار البحرين إلى اعتناق الحرية الاقتصادية هو بسبب حاجتها لتنويع الاقتصاد بعيدًا عن تمديدات النفط المحدودة. بخلاف دول الخليج العربي المجاورة لها. للبحرين ثروة نفطية قليلة، لذا قامت بالتوسع في الصناعات الثقيلة، والمصرفية، والسياحة.

وفي سنة ٢٠٠٥، وقعت البحرين اتفاقية تجارية ثنائية حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية لتكون أولى دول الخليج العربي التي تقوم بذلك. تجري الآن برامج خصخصة هائلة لتصفية الممتلكات الحكومية الرئيسية كالمرافق، والبنوك، والخدمات المالية، والاتصالات، بدأت بالوقوع تحت سيطرة القطاع الخاص. وتعتبر البحرين، مركز مالي واقتصادي هام، وهي المحور الرئيسي

للبنوك والمصارف في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، وهي تعد مدينة مالية كفرانكفورت، وسنغافورة، وفيها مرفأ البحرين المالي، الذي يحتوي فروعا كثيرا للمصارف والبنوك العالمية، وأيضا العديد من المجمعات المالية المنتشرة في مناطق البحرين، وهي الدولة الثانية في البنوك بعد سويسرا، وتنتشر العديد من البنوك مثل بنك أركابيتا ومصرف الشامل. وتعتبر السياحة مورد هام للاقتصاد البحريني، حيث زار في النصف الأول من ٢٠٠٧، ٤.٨ مليون سائح، ويتوقع أن يزداد هذا العدد بشكل كبير جدا.

ويعتبر النفط والغاز الطبيعي المصدران الطبيعيان الهامان الوحيدان في البحرين. حيث يسيطران على الاقتصاد ويمدونه بحوالي ٤٠% من العائدات. البحرين هي أرل دولة من دول الخليج العربية يكتشف فيها النفط. وبسبب النسبة الاحتياطية المحدودة، عملت البحرين منذ العقد الماضي بتنويع الاقتصاد، وثبتت إنتاجها للنفط بحوالي ٤٠٠٠٠ برميل في اليوم، ويتوقع أن تبقى النسبة الاحتياطية لحوالي ١٠ إلى ١٥ سنة قادمة. كما أن البحرين أكبر مصنع للألمنيوم في العالم، إنتاج البحرين السنوي للألمنيوم يقدر بحوالي ٥٢٥٠٠٠ طن متري، والكثير من المصانع في الدول المتقدمة تستورد الألمنيوم من البحرين، الشركة الرئيسية للألمنيوم في البحرين هي ألبا، وتوجد شركات أخرى مثل جارمكو، بكلسكو، ميد والعديد من الشركات الأخرى. كما أن البحرين أكبر دولة مصنعة لبناء وإصلاح السفن في الشرق الأوسط، متمثلة هذا في شركة أسري لبناء وإصلاح السفن، كما أنها تمتلك ثاني أكبر ميناء صناعي في العالم بعد ميناء جبل علي في دبي، وهو ميناء الحد.

ثانيا: معالم التجربة الديمقراطية البحرينية

كان للتجربة الديمقراطية البحرينية العديد من المحاور والتى يمكن التعرض لها كما يلى:

١- الانتخابات البرلمانية

على الرغم من اختلاف تقييم تجربة الانتخابات التشريعية التي انعقدت في البحرين في الرابع والعشرين من أكتوبر عام ٢٠٠٢، وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بشأنها بين اتجاه يرى أنها صورة حقيقية للديمقراطية والحرية، وأنها استفتاء جديد على الإصلاح ودعم لمرحلة سياسية جديدة، وبين اتجاه آخر يرى أنها لا تزال خطوة صغيرة على طريق الانفتاح والإصلاح السياسي، وبين اتجاه ثالث يرى أنها مجرد حلقة جديدة في السجال السياسي الدائر، إلا أنه من المؤكد أن ما شهده الشارع السياسي البحريني يمثل تجربة رائدة ومؤشراً صادقاً على الرغبة في إحداث تحول ديمقراطي حقيقي في البلاد، كما انها أكدت الخيار الديمقراطي، وأكدت انتصار المشروع الإصلاحى ونقلت البحرين إلى مرحلة من الانفتاح السياسي، وضعت البحرين أمام استحقاق ديمقراطي بدأ بتنفيذ الميثاق الذي اتفق عليه بين الشعب والقيادة السياسية.

وقد أثارت الانتخابات البحرينية جملة من التساؤلات حول دلالات الانتخابات ونتائجها، وحول المهام المنتظرة من المجلس الجديد وأهم القضايا التي سيناقشها بعد قرابة ٣٠ عاماً من انقطاع العمل البرلماني، وأخيراً احتمالات تشكيل حكومة جديدة، ومن ثم يمكن التعرف من قريب على ما حدث داخل المملكة بداية من الاستعداد للانتخابات وصولا لنتائجها.

وقد حفل الشارع السياسي في البحرين بالعديد من الإيجابيات قبيل عقد الانتخابات البرلمانية، سواء على صعيد الخطاب السياسي الرسمي أو على صعيد الخطوات الايجابية التي اتخذتها القيادة السياسية لتهيئة الأجواء للانتخابات.

فعلى صعيد الخطاب الرسمي وجه الشيخ حمد بن عيسى خطاباً للمواطنين بمناسبة الانتخابات دعا فيه المواطنين إلى المشاركة السياسية وأوضح أن عهده بأهل البحرين هو تلبية نداء الواجب الانتخابي وليس من طبيعتهم أى انقطاع عنه أو مقاطعة له فهذه سلبيات لا تليق بهم وأضاف إذا كان قرار المشاركة في التصويت أو الامتناع عنه حق ديمقراطي لأي مواطن، فليس من حق أحد فرضه عليه أو حرمانه منه باعتبار ذلك من حقوقه الشخصية وحرياته التي يصونها القانون.

وتطرق ملك البحرين إلى الخطوات الإصلاحية التي أقدم عليها، فقال انه لا سجون ولا محكمة لأمن الدولة ولا مبعدين في الخارج ولا قيود على حرية الاجتماع والتعبير في حدود القانون وفي إشارة إلى ظهور أعلام لـــحزب الله في شوارع البحرين، دعا الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة إلى أن تكون البحرين أولاً بعد الله في الضمير، والعمل على ألا ترفع إلا أعلامها لنبقى مرفوعي الرأس مخلصين لهذا الوطن متحررين من أي توجهات غريبة تحرف المسيرة كما عانت البلاد في مراحل سابقة ونبه إلى أن برنامج العمل الوطني يجب أن يركز على المنجزات العملية بمنأى عن المجادلات العقيمة التي فرقت الصفوف وأضاعت الفرص للمزيد من التقدم في الماضي لافتاً أيضا النظرً إلى أن العودة إليها تمثل عودة إلى الماضي ورواسبه المعوقة. وأضاف العاهل البحريني أن العبرة في هذا المضمار ليست في انتصار اتجاه سياسي على آخر، أو المفاضلة

بينهما، وإنما العبرة بانتصار البحرين في سباق التقدم والإنجازات التنموية والاقتصادية لصالح كل بحريني وبحرينية، وأكد أن من أراد العمل المنظم برلمانياً فإن التزامه بهذا الهدف الوطني على أساس البحرين أولاً هو سبيل أهليته لصدارة العمل السياسي والمشاركة في إدارة البلاد.

وتتألف العملية الانتخابية البحرينية من ثلاث مراحل، يمكن عرضها على النحو التالي:

تتمثل المرحلة الأولى في عرض جداول الناخبين للتأكد من سلامة البيانات ومن ثم تقديم طلبات تصحيح الجداول أمام لجان الإشراف على سلامة الانتخابات قانونياً. أما المرحلة الثانية فتمثلت في تقديم طلبات الترشيح وتحددت فيها الفترة الزمنية للتقديم وعرض كشوف المرشحين وإعلانها في وسائل الإعلام وكان قد تقدم حتى انتهاء مرحلة الترشيح في ٢٠ سبتمبر ١٩٠ مرشحاً بينهم ثماني نساء، إلا انه قد تلى ذلك انسحاب ١٣ مرشحاً ليصبح عدد المرشحين ١٧٧ فاز ثلاثة منهم بالتزكية. أما المرحلة الثالثة فقد تمثلت في عملية التصويت والتي أجريت في ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٢، تبعتها جولة ثانية للإعادة يوم ٣١ اكتوبر.

ويرى البعض أن المنافسة الانتخابية بين المرشحين على أهميتها تراجعت إلى آخر قائمة الاهتمامات السياسية، إذ أن المجتمع البحريني قبل الانتخابات البرلمانية انقسم بصورة حادة إلى معسكرين أحدهما ينادي بالمشاركة وآخر يطالب بالمقاطعة، ومن ثم أضحت قضية المشاركة أو المقاطعة وليست الاستحقاقات الانتخابية هي القضية المسيطرة سيطرة كاملة على الشارع

البحريني. وفي هذا السياق فإن المنافسات الانتخابية، وعلى حد تعبير البعض، تمت على هامش الحياة السياسية ولم تسترع أي اهتمام يذكر.

وعلى الجانب الآخر يمكن للمراقب السياسي أن يلحظ بقدر كبير من الوضوح الضعف البالغ للحملات الانتخابية في الكثير من المناطق بينما يرى نشاطاً محتدماً في مناطق أخرى، وإن كان أقل بكثير من النشاط الانتخابي الذي شهدته ذات المواقع في الانتخابات البلدية، سواء بالنسبة لعدد المرشحين أو بالنسبة للحملات والنشاط الانتخابي. وعلى الرغم من مقاطعة بعض القوى السياسية في البحرين للانتخابات النيابية إلا أنه يحسب لكافة أطراف اللعبة السياسية أنها لم تتبادل التشكيك في نوايا ودوافع بعضها البعض، فالحكومة من جانبها أعلنت بأكثر من طريقة أنها لا تشكك في وطنية المعارضين المقاطعين وكان أقصى تعبير حكومي في وصف المقاطعة أنها كانت خطأ تاريخي وهو تعبير لا ينتمي بأى حال من الأحوال إلى قاموس الهجوم والتنديد على حد قول المراقبين أما المعارضة فقد أعلنت من جانبها تأييدها لدعم الإصلاح ورغبتها في التعاون مع البرلمان الجديد. وفي هذا السياق فإن الرسائل المتبادلة بين الحكومة والمعارضة تعكس نضجاً في الخطاب السياسي لكل منهما، كما تعكس تحملاً للمسئولية ورغبة جادة في دفع مسيرة العمل السياسي البحريني.

٢- تقييم اداء البرلمان

لاشك أن أحد أركان الديمقراطية الحديثة هو وجود السلطة التشريعية والتي تقوم بدورها فى تشريع القوانين واللوائح المتعلقة بكافة أمور الدولة ورفعها إلى السلطة التنفيذية. وتختلف الدول فيما بينها في أشكال البرلمان إلا

أن الغالب هو وجود مجلسين – رغم اختلاف مسمياتهما. وإذا ما أخذنا ذلك وذهبنا إلى مملكة البحرين فنجد أن المملكة لديها برلمان يتكون من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشورى، وخلال العام الماضي ٢٠٠٣ كان هناك نشاطاً ملحوظاً من قبل كلاً من المجلسين وبصفة عامة فإن عام ٢٠٠٣ قد شهد دور الانعقاد الأول والذي انتهت أعماله في أواخر شهر مايو بينما بدأ دور الانعقاد الثاني في أكتوبر واستمر بعد نهاية العام وكان أداء المجلسين على النحو التالي:

مجلس النواب

شهد مجلس النواب البحريني خلال دور الانعقاد الأول في عام ٢٠٠٣ ثلاثين جلسة (واحد وعشرون جلسة اعتيادية، تسعة جلسات استثنائية) تم خلالها مناقشة كافة القضايا الداخلية والخارجية والاشكاليات التي تخص المملكة والتي يمكن بيانها على النحو التالي:

مشروعات القوانين

كان عدد مشروعات القوانين التي تم طرحها خلال دور الانعقاد الأول ثمانية عشر مشروع قانون كانت نتيجتها:

١- ستة مشاريع تمت الموافقة عليها كان منها (مشروع قانون في ٢٠٠٣/٢/٤ بالتصديق على اتفاقية القرض للمساهمة في تمويل مشروع توسعة محطة الحمد لتوليد الكهرباء وشبكة النقل الخاصة بها والمنعقدة بين حكومة المملكة والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

٢- ستة مشاريع تمت الموافقة عليها مع إدخال تعديلات وكان منها (مشروع قانون في ٢٠٠٣/٤/٨ بإصدار قانون الصحة العامة والمرافق للمرسوم الملكي رقم ٥٣ لعام ٢٠٠٢).

٣- مشروعين طلبت الحكومة إرجاء النظر فيهما وكانا مشروع قانون إصدار الخدمة المدنية، مشروع قانون في شأن العلامات التجارية).

٤- ثلاثة مشروعات لم يتم البت فيهم منهم (مشروع قانون بشأن الفحص الطبي للمقبلين على الزواج من الجنسين).

٥- تم رفض مشروع قانون واحد وكان خاصاً بالموافقة على اقتراض مبلغ خمسمائة مليون دولار أمريكي لعام ٢٠٠٣.

الاقتراحات بقوانين

وهو إجراء يتم من خلال اقتراح يتقدم به خمسة نواب فأقل ومرفق معه مذكرة ايضاحية متضمنة المواد الواردة بالدستور والمتفقة مع الاقتراح إضافة إلي أهداف هذا الاقتراح وبالنسبة لدور الانعقاد الأول فقد شهد تقديم ثمانية عشر اقتراحاً بقانون تتعلق بكافة أمور الدولة والمجتمع البحريني وقد تمت:

الموافقة على أربعة منها بينما تم دمج اقتراحين في اقتراح واحد وتم رفض اقتراح بقانون في حين تم إرجاء النظر في اقتراحين ولم يتم البث في ثمانية اقتراحات وأعيد النظر في اقتراح بقانون واحد.

الاقتراحات برغبة

هو أداة تتاح لأعضاء المجلس عن طريق قيام خمسة أعضاء فأقل تقديم اقتراح برغبة مكتوبة والتي تتعلق بالأمور والقضايا البحرينية ذات المصلحة العامة ويتم رفعه للجنة المختصة التي تقوم بدورها بإحالته إلى الحكومة في حال الموافقه عليه وخلال دور الانعقاد الأول وصل عدد الاقتراحات برغبة إلى واحد وخمسون اقتراحاً تمت الموافقة على خمسة عشر اقتراحاً منهم وكان من ضمن هذه الاقتراحات (اقتراحاً بشأن توحيد مزايا التقاعد والتأمينات الاجتماعية بتاريخ ٢٠٠٣/٤/١٥) بينما رفض اقتراح واحد وكان خاصاً بإعادة النظر في اللائحة الداخلية لمجلس النواب وذلك بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٦ أما بقية الاقتراحات فقد تراوحت بين النقاش والإرجاء.

هذا عن أداء مجلس النواب خلال دور الانعقاد الأول من الناحية التشريعية وإذا ما انتقلنا إلى الوظيفة الأخري للمجلس وهي الوظيفة الرقابية فنجد أن مجلس النواب قد قام بأداء دوره الرقابي من خلال مجموعة من الأدوات ومنها (توجيه الأسئلة، الاستجوابات، سحب الثقة من الوزراء وغيرها من الأدوات) خير قيام وذلك على النحو التالي:

الأسئلة

هي عبارة عن أداة يقوم بموجبها الأعضاء بتوجيه بعض الأسئلة والتي تحمل بعض الاستفسارات إلى الوزراء حيث يتم رفعها للرئيس ويقوم هو بإبلاغها إلى الوزير المختص والذي يقوم بالرد في مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغه.

وخلال دور الانعقاد تم توجيه أربعة وثلاثين سؤالاً إلى الوزراء والتي تنوعت طبقا لموضوع السؤال والوزير الموجه إليه وذلك على النحو التالي:

ثلاثة أسئلة تم توجيهها لوزير الدولة لشئون مجلس الوزراء حول (المؤسسة العامة للشباب والرياضة، إنشاء مرفأ للصيادين بمدينة حمد، تفعيل مبدأ دستورية المساواة وتكافؤ الفرص).

أربعة أسئلة تم توجيها لوزير الأشغال والإسكان حول (مشروع الصرف الصحي بمدينة الرفاع، خطط وبرامج الإسكان، بعض التعويضات المالية، مشاريع التنمية التحتية).

أربعة أسئلة تم توجيهها لوزير الداخلية حول (إشكالية إصدار شهادات حسن سير وسلوك لبعض المواطنين، ارتداء الحجاب للنساء العاملات في الشرطة،الجنسية داخل المملكة، السرقات).

أربعة أسئلة تم تقديمها لوزير العمل والشئون الاجتماعية حول (العمالة الأجنبية الهاربة، معهد البحرين للتدريب، تصاريح العمل، مشكلة البطالة).

أربعة أسئلة تم توجيهها لوزير المالية والاقتصاد حول (نسبة اشتراكات ومكافآت التقاعد، العائدات المالية للقطاعات المهملة، شركات التأمين، العلاوات الاجتماعية لموظفي الجامعة).

أربعة أسئلة تم توجيهها لوزير التجارة حول (البضائع الإسرائيلية داخل المملكة، مركز البحرين التجاري، السجلات التجارية، السجلات المؤجرة).

تم توجيه سؤالين لوزير الصناعة حول البضائع صغيرة وكبيره الحجم، الإنبعاثات والإشعاعات من بعض المصانع).

تم توجيه سؤالين لوزير الصحة حول (فيروس الالتهاب الرئوي، بعض قرارات الوزارة).

تم توجيه سؤالين لوزير العدل حول (قانون أحكام الأسرة، استثمار أموال القاصرين).

إضافة إلى تقديم خمسة أسئلة مستقلة لكل من وزراء الكهرباء والماء، الإعلام، التربية والتعليم، البلديات والزراعة، الشئون الإسلامية).

أما عن الأدوات الأخرى وهى الاستجواب، سحب الثقة من أحد الوزراء، عدم وجود التعاون مع رئاسة الوزراء فهي أدوات أقرها الدستور البحريني في مواده ٦٥، ٦٦ وذلك لتفعيل دور المجلس وإعطائه كافة الأدوات التي تمكنه من القيام بواجباته ومسئولياته.

٢ – مجلس الشورى

تميز أداء مجلس الشورى البحريني خلال دور الانعقاد الأول من عام ٢٠٠٣ بالشفافية والمصداقية في تناول الموضوعات والقوانين التي ترفع إليه، وبصفة عامة فقد شهد مجلس الشورى البحريني أربعة وعشرون جلسة عادية وكان الأداء خلالها على النحو التالي.

مشروعات القوانين

تم رفع أربعة عشر مشروع قانون إلى مجلس الشورى وكان رد المجلس كالآتي:

١- قام المجلس برفع ثمانية مشروعات إلى الحكومة للنظر فيهم وكان منها: (مشروع قانون بشأن اعتماد الميزانية العامة للدولة السنتين الماليتين ٢٠٠٣- ٢٠٠٤ وذلك في ١٩ /٥/٢٠٠٣).

٢- قام المجلس بإعادة ثلاث مشروعات قوانين إلى مجلس النواب وقد تعلقت هذه المشروعات بقانون العلامات التجارية وبراءات الاختراع وأحد هذه المشروعات قد أعيد مرة أخرى إلى المجلس والذي قام برفعة إلى الحكومة.

٣- قام المجلس بإرجاء النظر في أربعة مشاريع ولم يتم البت فيها وتتعلق بقانون الصحة العامة والحظر الشامل للتجارب النووية وحماية المؤشرات الجغرافية وانضمام المملكة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة.

اقتراحات القوانين

قام أعضاء المجلس باقتراح عدد سبعة قوانين وكان نتيجتها كالتالي:

١- تم رفع خمسة مقترحات للحكومة لصياغتها في مشروع قانون وكانت تختص بتعديل قانون المرور وتعديل اللائحة الداخلية لمجلس النواب وتعديل اللائحة الداخلية لمجلس الشورى، تعديل قانون الجمعيات الأهلية، تعديل قانون الهيئات الثقافية والاجتماعية والرياضية.

٢- الاقتراحان الأخران تم رفض اقتراح منهم وكان خاصاً بتعديل قانون المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة وتم تأجيل البت في أخر وكان خاصاً بتعديل قانون التأمين الاجتماعي.

ولقد مارس مجلس الشورى دوره في توجيه الأسئلة للوزراء كل فيما يخص مجال عمله وقد بلغ عدد الأسئلة التي تم تقديمها في مجلس الشورى خلال دور الانعقاد الأول تسعة أسئلة وكانت على النحو التالي:

- تم توجيه سؤالين لوزير العمل والشئون الاجتماعية وذلك حول(قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية ومشكلة البطالة).

- تم توجيه سبعة أسئلة لوزراء الأشغال والإسكان، الداخلية، الصحة، المالية والاقتصاد، الكهرباء والماء، العدل، التربية والتعليم.

٣- حريـة الـرأى والتعبيـر

لا شك أن الديمقراطية في أبسط صورها تعني الحرية بمفهومها الواسع والذي يتسع لتشمل حرية العقيدة والفكر والرأي والتعبير وتمكين الأفراد من ممارسة كافة حقوقهم من تجمعات وعقد ندوات ومؤتمرات بغض النظر عن الشكل الذي يتم به ذلك طالما كان سلمياً وبطريقة سليمة من الناحية التشريعية والدستورية، ومع الخطوات الواسعة التي سارت بها المملكة نحو تأكيد دعائم الديمقراطية كان لابد أن تتخذ خطوات مماثلة نحو إعطاء مساحة أكبر لحرية الرأي والتعبير. ومن الممكن هنا الإستناد إلى بعض المحاور الرئيسية وذلك تأكيداً لسعي المملكة نحو إرساء دعائم تلك الحريات.

أ- الإطار القانوني

ارست مملكة البحرين دعائم حرية الرأى والتعبير من خلال اطار قانونى تمثل فى العديد من المصادر وذلك على النحو التالى:

أ- الدستور

أقر الدستور البحريني في العديد من مواده والذي تم تعديله في فبراير عام ٢٠٠٢ كفالة الحرية الشخصية للأفراد من ذلك ما يلي:

- نصت المادة (٢٣) على (حرية التعبير والبحث العلمي مكفولة ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرها، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي بينها القانون مع عدم المساس بأسس العقيدة الإسلامية ووحدة الشعب وبما لا يثير الفرقة أو الطائفية).

- نصت المادة (٢٤) على (حرية الصحافة والطبع والنشر مكفولة وفقاً للشروط التي بينها القانون.

ب- ميثاق العمل الوطني

جاء البند الرابع من الفصل الأول من ميثاق العمل الوطني ليؤكد ان (لكل مواطن حق التعبير عن رأيه بالقول أو بالكتابة أو بطريقة أخري من طرق التعبير عن الرأي أو الإطلاع الشخصي).

ج- تصريحات الملك

أكد الملك في أكثر من مناسبة دعمه لحريات الصحافة ومن ذلك تأكيده خلال اجتماعه بمجلس إدارة جمعية الصحفيين في ٢٠٠١ قوله (أن الكلمة والقلم يمتلكان قوة ربما تكون أكبر من قوة إجراءات السلطة ..... وأنا شخصياً أضمن هذه الحرية فأنا على رأس هذه الدولة ولكنني لا أستطيع مراقبة كل وزير أو

مسئول فالصحافة هي العين الناقدة لكل الأوضاع والمصورة لها ولكن المهم في هذا الأمر تحري الدقة في المعلومة والمنطق في التناول).

د- قرارات الحكومة

وافقت الحكومة في أكتوبر عام ٢٠٠٣ على تحويل جمعية الصحفيين البحرينية إلى نقابة للصحفيين وتتمتع بالشخصية الاعتبارية وتعمل على ازدهار وتطوير العمل الصحافي داخل المملكة ودعم ومساندة الصحفيين وقد بارك الصحفيون في البحرين هذه الخطوات وتم الإشادة بها على المستوى العربي فيما أكده المكتب الدائم للإتحاد العام للصحفيين العرب بالقاهرة في نفس الشهر(اكتوبر ٢٠٠٣) ثم جاء الدعم على المستوى الدولي من خلال قبول البحرين عضواً في اتحاد الصحفيين العالمي في أواخر عام ٢٠٠٣.

قانون الصحافة الجديد

كان العمل داخل دور الطبع والنشر يتم وفقاً لقانون الطباعة والنشر الصادر عام ١٩٧٩ حتى جاء المرسوم بقانون رقم (٤٧) لعام ٢٠٠٢ لتطوير عمل دور الصحافة والإعلام وإعطاءها مزيد من الحريات في ممارسة عملها وقد جاء هذا القانون بالعديد من المواد يمكن ذكر بعضها كالتالي:

مادة ١: لكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما وفقاً للشروط والأوضاع المبنية في هذا القانون.

مادة ٢٧: تؤدي الصحافة رسالتها بحرية واستقلال وتستهدف تهيئة المناخ الحر لنمو المجتمع وارتقائه بالمعرفة المستنيرة وبالإسهام في الاهتداء إلى الحلول الفضلى في كل ما يتعلق بمصالح الوطن ومصالح المواطنين".

مادة ٣٠: لا يجوز أن يكون الرأي الذي يصدر عن الصحفي أو المعلومات الصحيحة التي ينشرها سبباً للمساس بأمنه، كما لا يجوز إجباره على إفشاء مصادر معلوماته وذلك كله في حدود القانون.

مادة ٦٨: "مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون أخر، أو عدم الإعفاء من المسئولية، ونصت هذه المواد على معاقبة كل من يأتي بفعل من الأفعال الآتية بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر: التعرض لدين الدولة الرسمي في مقوماته واركانه بالإساءة أو النقد، التعرض للملك بالنقد، أو إلقاء المسئولية عليه عن أي عمل من أعمال الحكومة، التحريض على ارتكاب جنايات القتل أو النهب أو الحرق أو جرائم مخلة بامن الدولة، التحريض على قلب نظام الحكم أو تغييره، وفي حال الرجوع إلى هذا التصرف مرة أخرى خلال ثلاث سنوات من تاريخ الحكم في الجريمة السابقة، تكون العقوبة السجن مدة لا تزيد عن خمس سنوات مع عدم الإخلال بتوقيع العقوبات التكميلية المنصوص عليها في المادة ٧٥: من هذا القانون".

وبصفة عامة فقد تعرض هذا القانون لحملة من الانتقادات فيما يخص مواد معينة منه والتي تتعلق بفرض قيود على حرية ممارسة العمل الصحفي وحق الصحفي في حرية التعبير ومن ذلك المواد: ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٨٥ والتي تتضمن فرض العديد من القيود والجزاءات على الصحفيين. وقد أخذت الحكومة البحرينية برئاسة الشيخ "خليفة بن سلمان آل خليفة" على عاتقها إعادة

النظر في ذلك القانون وقامت بتشكيل لجنة ضمت السيد نبيل بن يعقوب الحمر وزير الإعلام، والسيد محمد بن ابراهيم المطوع وزير شئون مجلس الوزراء، رؤساء تحرير الصحف المحلية إضافة لعدد من الصحفيين البارزين بالمملكة وقد قامت هذه اللجنة بدراسة المواد المتعلقة بالقانون وعرضت المقترحات والتوصيات التي خلصت إليها على مؤسسات المجتمع المدني والصحفيين داخل المملكة لإبداء آرائهم وملاحظاتهم. ومن جانبهم قام الصحفيين عن طريق الصحف التي يعملون بها ومن خلال الجمعية بتقديم ملاحظاتهم إلى اللجنة. وقد لقى اهتمام الحكومة البحرينية استحساناً من قبل المجتمع بكافة طوائفه ويكفي للتدليل على ذلك قيام مركز البحرين لحقوق الإنسان بالإشادة بذلك الاهتمام التي أولته الحكومة لهذا القانون رقم ٤٧ لعام ٢٠٠٢ والذي بلغ عدد مواده ٩٦ مادة واستمر النقاش حول تعديلاته لمدة عام كامل حتى تم إحالة هذه التعديلات إلى البرلمان في نوفمبر ٢٠٠٣ وقد تركزت هذه التعديلات بصفة خاصة على نحو ٢٨ مادة من هذه المواد كما قامت هذه التعديلات بإلغاء تسعة مواد منه.

ومن المواد الأكثر إثارة للجدل والتي تم المطالبة بتعديلها المادة ٦٨ من القانون – والتي تم الإشارة إليها– وكان التعديل بالنسبة لها " يعاقب بالحبس كل من نشر ما من شأنه: التعرض لشخص عاهل الملك بالنقد، تلميحاً أو تصريحاً بالكلمة او بالصورة، بالتحريض على قلب نظام الحكم أو تغييره" وغيرها من المواد التي افترضت اللجنة تعديلها، وبصفة عامة فمعظم التعديلات قد افسحت قدراً أكبر من الحريات للصحفيين وعملت على التقليل من جملة القيود التي قد تعوق ممارسة هذه الحريات والتي كفلها الدستور والقانون داخل المملكة.

ب- مؤشرات حرية التعبير

تماشياً مع المواد الدستورية والقانونية التي شرعتها البحرين لإفساح المجال لمساحة أكبر من حرية الرأي والتعبير فقد نجد على أرض الواقع العديد من المؤشرات الدالة على وجود هذه الحريات ومن الممكن ذكر بعضها وذلك كما يلي:

١- قيام العديد من المسيرات والمظاهرات والاعتصامات.

شهد الشارع البحرينى خلال عام ٢٠٠٣ قيام العديد من المظاهرات والاعتصامات والمسيرات الشعبية والتي بلغ إجمالي عددها حوالي ٢٢١ وقد ساعد على ممارسة هذا الحق دستور مملكة البحرين المعدل (فبراير ٢٠٠٢) والذي أقر في مادته الثامنة وعشرين (فقرة ب) " الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مسموحاً بها وفقاً للشروط والأوضاع التي يبنيها القانون على أن تكون الأغراض والوسائل سلمية ولا تنافي الآداب العامة". وتبعاً لما أقره الدستور انطلقت تلك المظاهرات والمسيرات المتسمة بالتحضر لتعبير عن كافة المواقف والآراء ومن أهم المظاهرات خلال العام نذكر:

- في الأول من يناير ٢٠٠٣ نظم مجلس طلبة جامعة البحرين اعتصاماً للتنديد بالتهديدات الأمريكية بغزو العراق.

- في الثامن عشر من فبراير ٢٠٠٣ انطلقت مسيرة شعبية ضخمة ضمن حوالي اثنا عشر ألف مواطن وذلك تعبيراً عن الرفض البحريني والعربي للحرب الأمريكية على العراق، وبعد عشرة أيام من المسيرة السابقة انطلقت مسيرة شعبية مماثلة ضمت حوالي اثنا عشر ألفاً وذلك لتأكيد رفض الحرب على العراق.

- لم تقتصر المظاهرات والمسيرات على الأحداث السياسية الخارجية فقد جاءت بعضها تعبيراً عن هموم ومشاكل داخلية وأحياناً شخصية نذكر منها:

- قيام حوالي ثلاثون مواطناً بحرينياً عاطلين عن العمل باعتصام أمام وزارة العمل البحرينية وذلك للمطالبة بتوظيفهم.

- تجمع حوالي مائة شخص في ٣١ يوليو ٢٠٠٣ احتجاجاً على بناء مستودع وسط المنطقة السكنية التى يقيمون بها.

- أما عن نهاية العام فقد شهدت مظاهرة احتجاج كبرى نظمتها جمعية التوعية الإسلامية وذلك للتعبير عن رفض موقف فرنسا من ارتداء الحجاب الإسلامي.

٢- أولت الحكومة وسائل الإعلام المقرءوة والمسموعة درجة كبيرة من الاهتمام ومنحتها قدراً كبيراً من الحريات وتمثل ذلك فيما يلي:

- قيام مملكة البحرين بالسعي نحو تطوير وسائل الإعلام المقرءوة وذلك من خلال منح العديد من التراخيص لإصدار مجلات وصحف جديدة ليصل إجمالي عدد ما يصدر بالمملكة من صحف إلى خمسة صحف باللغة العربية واثنان باللغة الإنجليزية (أخبار الخليج صدرت عام ١٩٧١، الأيام صدرت ١٩٨٩، الوسط صدرت عام ٢٠٠٢، الميثاق أكتوبر ٢٠٠٣، العهد نوفمبر ٢٠٠٣) إضافة إلى جريدتي (Bahrain Tribune , Gulf Daily News) إضافة إلى إصدار أول جريدة إلكترونية تحت اسم "شبابكم" موجهة للشباب البحريني خاصة والعربي بصفة عامة.

- قيام المملكة بالسعي نحو تطوير وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وذلك لما لهذه الوسائل من اهمية كبيرة في التأثير على المواطن البحريني

حيث وصل عدد القنوات التي بثتها هيئة الإذاعة والتليفزيون البحرينية إلى ٣٢ قناة ومن ذلك:

- اتخاذ البحرين مركزا لبث قناة (MBC2) والتي شارك في حصتها رجال أعمال بحرينيين والتي تعد أول قناة خاصة تنطلق من أرض المملكة والتي تسعى لتقديم برامج ترفيهية غربية وأفلام متنوعة إضافة إلى انطلاق قناة "العربية" الإخبارية باللغة الإنجليزية.

- لم تقتصر البرامج التليفزيونية البحرينية على رأى الدولة أو السلطة السياسية بل كانت منبراً لكافة التيارات والاتجاهات السياسية والتي تعمل على إثراء الحياة السياسية داخل المملكة كما لم تكتفي المملكة بما طورته في عدد القنوات بل سعت إلى الكيفية من خلال استخدام أحدث التقنيات التكنولوجية الحديثة والخاصة (بالتصوير، المونتاج، الديكورات، الأخراج، البث الإذاعي والتليفزيوني وغيرها).

- شهد عام ٢٠٠٣ قيام العديد من الندوات والمؤتمرات والتجمعات السياسية والتي نظمتها الجمعيات الأهلية والصحف وكافة مؤسسات المجتمع البحريني والتي شهدت مناقشة كافة القضايا والأمور دون وجود أية قيود أو محاذير على هذه الندوات والمؤتمرات وكان من أهم هذه الندوات:

- ندوة جمعية الرفاع النسائية في بداية عام ٢٠٠٣ والخاصة بتقييم تجربة المرأة في الإنتخابات البرلمانية.

- ندوة جمعية المنبر الديمقراطي في مارس ٢٠٠٣ والخاصة بتعزيز الشفافية في عمل المؤسسات الحكومية.

- اجتماع جمعية المحامين البحرينيين في يوليو ٢٠٠٢ لمناقشة قانون الأحوال الشخصية المزمع إصداره.

ومن ثم يلاحظ أن هناك تحولاً حقيقياً في تناول الحريات الخاصة بالطبع والنشر وحرية الرأي والتعبير داخل المملكة خلال عام ٢٠٠٣. وبالفعل فالمؤشرات العديدة التى تم ذكرها تؤكد ذلك ولكن يبقى امام المملكة الكثير لكى تعطيه لابناءها وذلك ايمانا من القيادة السياسية ان للمواطنين حقوقا يجب منحها لهم لكى تترسخ دعائم الديمقراطية الواعدة على ارض المملكة.

٤- حقــوق الانســان

منذ تولى الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة زمام الحكم بمملكة البحرين عام ١٩٩٩ أضحت كلمة حقوق الانسان على كل لسان في البحرين ومتلازمة مع كلمات مثل الديمقراطية والحرية والدستور... الخ. وليس معنى ذلك أن قضية حقوق الانسان لم تكن مطروحة كقضية ومطلب ومفهوم في السابق. لكن الفرق ما بين الماضي والحاضر هو أنه مع اتاحة قدر كبير من حرية التعبير والنقاش. فقد برزت هذه القضية إلى العلن،وبدأيظهر نشاط حقوق الانسان، والذي تكلل بالنجاح في إقامة الجمعية البحرينية لحقوق الانسان، وطرح مختلف القضايا المتعلقة بحقوق الانسان. وفي خضم المناقشات يجري التطرق فى البداية الى نظرة على حركة حقوق الانسان فى البحرين.

ا- نظرة على حركة حقوق الانسان في البحرين

إذا إعتبرنا أن النضال من أجل الديموقراطية والحريات العامة متداخل في النضال من أجل حقوق الانسان، فان هذا النضال يعود إلى الخمسينيات من

القرن الماضي على الاقل، ذاك النضال الذي قادته هيئة الاتحاد الوطني، وقد سارت التنظيمات السياسية الحديثة والتنظيمات النقابية والمنظمات الأهلية على ذات الدرب وطورته مع تطور المجتمع وتطور مفاهيم حقوق الانسان، لكن يمكن القول أن حقبة السبعينيات من القرن الماضي شهدت أول نواة لمنظمة حقوق الانسان حيث تأسست في عام ١٩٧٨م، عندما تشكلت لجنة أهالي المعتقلين السياسين.

وفي عام ١٩٨٥ تشكلت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين، حيث تم لاول مرة الفصل بين النشاط السياسي والنشاط الحقوقي من قبل نشطاء حقوق الانسان البحريني، مع الاقرار بالدعم التي كانت تقدمه قوى المعارضة الديموقراطية. وفي عام ١٩٨٦ تشكلت لجنة أخرى هي منظمة حقوق الانسان في البحرين – في الدنمارك، كما أن التنظيمات السياسية البحرينية اهتمت بقضية حقوق الانسان سواء من خلال نشراتها أو علاقتها مع المنظمات الدولية المهتمة بحقوق الانسان والمنظمات السياسية والدول.

وعلى الجانب الاخر واجهت منظمات ونشطاء حقوق الانسان البحريني صعوبات جمة، وخصوصاً في الثمانينات ومن ذلك: لاشرعية عمل النشطاء في البحرين وتجريم أي عمل حقوقي انساني، وملاحقة النشطاء في الخارج وممارسة الضغوط على البلدان التي تستضيفهم إلى حد اعتقالهم وترحيلهم وتسليم بعضهم إلى الامن في البحرين، وحرمانهم هم وعائلتهم من الوثائق الثبوتية بما في ذلك جوازات السفر، وفي الانتقام من أهاليهم في البحرين. كما ان هؤلاء النشطاء يفتقرون الى الخبرة الحقوقية والقانونية، والامكانيات المالية وحرية الحركة، وحرية العمل في بلدان المنفى باستثناء البلدان الغربية. ومن

هنا كان ملاحظة تطور حركة حقوق الانسان البحريني في البلدان الغربية وضمورها في البلدان العربية، مما حدى بالعديد من هؤلاء النشطاء إلى مغادرة البلدان العربية الى البلدان الغربية حيث يتأمن اللجوء السياسي والانساني وحرية العمل، ويجب التنويه هنا إلى أنه تشكلت في البحرين خلال العقدين الماضيين مجموعات صغيرة لنشطاء حقوق الانسان إلى جانب نشطاء منفردين قاموا بعمل جبار في انتهاكات حقوق الانسان وإيصالها إلى منظمات حقوق الانسان البحرينية والعربية والدولية، وإلى الرأي العام بشكل أوسع. وقد عمل هؤلاء في ظروف بالغة الصعوبة ودفع هؤلاء ثمناً باهظا لذلك حيث أغتيل البعض وسجن العشرات واعتقل الكثيرين. وبالرغم من الصعوبات التي واجهت منظمات حقوق الانسان البحرينية في الداخل والخارج فقد أثمرت هذه الجهود في ايصال المعلومات إلى المنظمات والشخصيات والمؤسسات المهتمة بحقوق الانسان وتشكيل رأي عام عالمي ضاغط على حكومة البحرين لوضع حد لهذه الانتهاكات، والاستجابة للمطلب الشعبي بالعودة إلى حكم الدستور.

ونذكر على سبيل المثال المناقشات التي جرت في البرلمان البريطاني، والبرلمان الاوروبي، والاستجوابات في البرلمان السويدي والبرلمان الالماني والجمعية الوطنية الفرنسية ومجلس اللوردات البريطاني والكونجرس الامريكي. ومن الاحداث ذات الدلالة القرارين الصادرين عن البرلمان الاوروبي في عام ١٩٩٥ و١٩٩٧، كما ان أروقة الامم المتحدة في جنيف ومؤتمرات الامم المتحدة في فيينا وكوبنهاجن وباريس شهدت مناقشات ساخنة حول أوضاع حقوق الانسان في البحرين، حيث توافرت تقارير مفوضي الامم المتحدة لحقوق الانسان وخبرائها حول البحرين، بحيث أضحى موضوع البحرين بنداً دائماً على جدول أعمال لجنة حقوق الانسان واللجنة الفرعية

لحقوق الانسان واللجان الفرعية المختصة بالاتفاقات الدولية. ومن الاحداث المهمة القرار الصادر عن لجنة حقوق الانسان في ١٨ أغسطس ١٩٩٧ حول البحرين. وما أعقبه من مفاوضات عسيرة بين اللجنة الفرعية وحكومة البحرين ترتب عليها التوصل لاتفاق في أغسطس ١٩٩٨ وافقت فيه حكومة البحرين على زيارة تحقيق لمجموعة العمل للاعتقال التعسفي، ورفع التحفظ عن المادة (٢٠) من اتفاقية مناهضة التعذيب.

ب- مرحلة ما بعد الميثاق

لا شك أن المبادرة الشجاعة التي طرحها أمير البلاد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة تحت عنوان "تجديد نهضة البحرين التاريخية" ترتب عليها تصفيات حسابات مؤلمة وخلق أجواء منعشة تنفس فيها المواطنون طعم الحرية لأول مرة، ورفع عن رقابهم سيف قانون امن الدولة المسلط ومحكمة أمن الدولة التي مثلت كابوساً ثقيلاً ولا شك أن الخطوات الشجاعة لصاحب السمو التي ترتب عليها تنظيف السجون من المعتقلين والسجناء السياسيين والسماح بعودة جميع المنفيين لأول مرة في تاريخ البحرين الحديث، وتسهيل اندماجهم في الحياة العامة، وقد عالجت أهم جوانب انتهاكات حقوق الانسان في البحرين. ولقد ترافق ذلك بإتاحة هامش معقول من حرية التعبير والاجتماعات والنقد، وتوج ذلك بالاستفتاء على الميثاق شعبياً في ١٤ و١٥ فبراير ٢٠٠١ وحصوله على أغلبية مطلقة، حيث يرى فيه المواطنين امالا عريضة وبداية لعهد جديد يكون الحكم فيه للدستور والقانون.

أن إحدى ثمرات هذا الانفراج، حراك اجتماعي وسياسي وثقافي نشط تشهده البحرين لأول مرة وسط أجواء من التسامح والتفاؤل والاحترام المتبادل

والتفاف شعبي حول برنامج جلالة الملك، مما يبشر بانتقال سلس للمجتمع إلى المجتمع المدني التعددي وبالنظام إلى نظام ديمقراطي دستوري.

ج- تشكيل لجنة حقوق الانسان

أصدر الامير أمراً أميرياً بتشكيل لجنة حقوق الانسان في مجلس الشورى بتاريخ ٩٩/١١/١١، وأعطيت لها صلاحيات في مراجعة القوانين والتشريعات المتعلقة بحقوق الانسان ومناقشة الأمر مع المعنيين ورفع تقاريرها إلى الأمير ورئيس مجلس الوزراء عبر رئيس مجلس الشورى. ومرة أخرى جرى الترحيب بهذه الخطوة من قبل الرأي العام بما في ذلك المعارضة ولجان حقوق الانسان في الخارج، لكنها طالبت بافساح المجال لتشكيل منظمات مستقلة لحقوق الانسان واعطائها هامشاً من الحرية والاستقلالية لممارسة مهامها.

د- تطورات إيجابية في مجال حقوق الانسان

مع نهاية عام ٢٠٠٣ خطى العهد الجديد في ظل توصيات سمو ملك البحرين خطوات إيجابية في مجال معالجة أخطر الانتهاكات في مجال حقوق الانسان، مما أسهم في تعزيز أجواء الانفراج وتحسين الأوضاع ومن هذه الخطوات مايلي:

١- إلغاء قانون تدابير أمن الدولة. والعفو الشامل وغير المشروط بحق الموقوفين والمحكومين السياسيين بمن فيهم المحكومين بالاعدام. وقد تم فعلاً خلال عام ٢٠٠١م إخلاء السجون من المعتقلين السياسيين.

٢- العفو الشامل وغير المشروط بحق المنفيين السياسيين، حيث شهد عام ٢٠٠١ عودة المئات منهم وبقى العشرات من ذوي الاصول الايرنية ممن أسقطت عن بعضهم الجنسية أو اعتبروا من غير الحاملي للجنسية البحرينية ممن يطلق عليهم البدون، حيث بدأوا بالعودة تدريجياً خلال عام ٢٠٠٣م ولايزال القليل منهم ينتظر حل مشكلته.

٣- منح الجنسية البحرينية لكل من:

- الآلاف من البدون ذوي الاصول الايرانية.

- بعض أبناء وبنات البحرينيات المتزوجات من أجانب إلا أن ذلك لم يستند إلى قانون بل أعتبر مكرمة من عظمة الملك.

- منح الجنسية البحرينية للأمهات الأجنبيات الحاضنات لأبناء بحرينيين في حالة وفاة الاب.

٤- التوجيه لوزارات الدولة ومؤسساتها بإعادة من تم صرفهم تعسفياً من أعمالهم لأسباب سياسية، حيث عاد بالفعل غالبيتهم أو أحيلوا للتقاعد المبكر. ولكن لم يتم إلى الآن حل مشكلة العسكريين المنتسبين لقوة دفاع البحرين وزارة الداخلية الذين فصلوا لنفس الاسباب.

٥- منح جوازات سفر وهويات سكنية لمن شملهم العفو ومنح الاقامة لزوجاتهم غير البحرينيات. ومساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية.

٦- إتاحة هامش معقول لحرية التعبير بما في ذلك عقد الندوات وتسيير المسيرات والمظاهرات والاعتصامات السلمية. الى جانب منح التراخيص لعدد من الجمعيات السياسية وجمعيات النفع العام اضافة الى قيام العديد من

الجمعيات الدينية سواء الاسلامية منها والمسيحية والديانات الاخرى حيث تتسع المملكة لتستوعب بين اركانها كافة الطوائف والمذاهب الدينية.

٧- منح تراخيص جديدة لإصدار المزيد من الصحف. وتحويل بعض الجمعيات المهنية إلى نقابات واللجنة العامة لعمال البحرين إلى الإتحاد العام لعمال البحرين.

٨- تشكيل لجنة مشتركة من وزارة الداخلية والجمعية البحرينية لحقوق الانسان للنظر في انتهاكات حقوق الانسان والتوجة لتدريب منتسبي الوزارة على مبادئ حقوق الانسان.

٩- إعطاء جمعيات أهلية حق الاشراف والرقابة على الانتخابات النيابية من قبل جلالة الملك. والسماح للجمعيات الاهلية بتنظيم ندوات وورش عمل للتوعية بحقوق المواطن والقضايا العامة.

١٠- السماح للجمعيات السياسية المشاركة في ترشيح ودعم مرشحيهم للانتخابات النيابية لدورة ٢٠٠٢، وذلك نتيجة لإلغاء المادة(٢٢ فقرة ب) من المرسوم بقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن مجلسي الشورى والنواب.

١١- السماح لبعض الصحفيين بزيارة وتفقد السجون والالتقاء مع السجناء والتحدث معهم بحرية.

١٢- إعتبار الأول من مايو اليوم العالمي للعمال عطلة رسمية عامة. وإنشاء المعهد الديني الجعفري لتدريس الدين حسب المذهب الشيعي الجعفري على غرار المعهد الديني الحالي الذي يدرس الدين حسب المذهب السني.

١٣- قيام ملك البحرين بإصدار قرارا بالافراج عن المجموعة التى احدثت اعمال شغب واسعة فى رأس السنة عام ٢٠٠٣ وقد كان ذلك دليلا ومؤشرا ايجابيا ايدته المنظمات الحقوقية بالتفهم الكامل من قبل الملك لكافة الحقوق وعدم وجود قيود فى ممارستها.

٥- المجتمع المدني البحرينى

تعد البحرين إحدى الدول العربية السباقة في نشأة المجتمع المدني بها حيث ظهرت بدايتها عندما أنشأت بريطانيا نادي البحرين الرياضي عام ١٩١٨ وفي العام التالي له ١٩١٩ تم أنشاء أول نادي ثقافي هو النادي الأدبي بمدينة المحرق ثم تأسس نادي الإصلاح الاجتماعي (جمعية الإصلاح حالياً) عام ١٩٤١ وهي تعتبر أول مؤسسة تطوعية في منطقة الخليج العربي ثم نشطت الحركة النسائية وأنشأت نادياً خاصاً بالمرأة البحرينية وهو (جمعية رعاية الطفل والأمومة) عام ١٩٥٣ ثم جمعية نهضة فتاة البحرين عام ١٩٥٥ وقامت الأخيرتين بمهمة كبيرة فى تعليم المرأة البحرينية ثم نادت المرأة البحرينية بحقوقها السياسية من خلال جمعية (أوال النسائية) في بداية السبعينات وقد تطور عدد الجمعيات النسائية بصورة كبيرة من خمسة جمعيات عام ١٩٩٧ وصولاً إلى ١٤ جمعية عام ٢٠٠٣.

أما الجمعيات الخيرية والتى تهدف إلى تقديم الخدمة الاجتماعية والصحية والعينية للأسر المحتاجة فقد وصل عددها إلى ٤٦ جمعية عام ٢٠٠٣، وبالنسبة للجمعيات المهنية والتي تهدف إلى رعاية مصالح العاملين في شتي التخصصات فقد ازداد عددها من ٢٤ في عام ١٩٩٧ إلى ٤٦ عام ٢٠٠٣ بينما بلغ عدد الجمعيات الدينية والتي تقوم بدور هام في نشر الدعوة

والإصلاح الديني وصل عددها إلى ١٢ جمعية ولم يقتصر المجتمع المدني البحريني على أبناء البحرين حيث أنشأت تنظيمات أجنبية تهدف إلى إقامة لقاءات أفراد الجاليات الأجنبية ببعضهم ودعم تراث وتاريخ بلدانها أمام البحرين وقد بلغ عددها ٣٠ نادياً عام ٢٠٠٣ ولقد انتشرت داخل البحرين بشكل كبير الصناديق الخيرية والتي كان بدايتها تأسيس (صندوق كرانة) عام ١٩٨٨ وازداد عددها بصورة ملحوظة حتى بلغت ٧١ صندوقاً عام ٢٠٠٣ والتي تهدف إلى مساعدة الأسر المحتاجة والغير قادرة داخل البحرين.

و قد حرصت المملكة أن تكون العلاقة بين هذه الجمعيات أو بينها وبين الدولة قائمة على أساس التشريعات والقوانين لذا فقد سعت المملكة منذ البداية على إصدار سلسلة من القوانين المنظمة لعمل هذه الجمعيات اضافة الى دستور البحرين والذى اقر عمل تلك الجمعيات. حيث جاءت المادة ٢٧ منه تشير إلى" حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية، مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يسنها القانون ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية او نقابة أو الاستمرار فيها". بينما جاءت المادة ٢٨ في فقرتها (أ)، (ب) لتؤكد حرص المملكة على الحريات العامة للأفراد حيث نصت الفقرة (أ) على أن "للأفراد حق الاجتماع دون حاجة لإذن أو إخطار سابق ولا يجوز لأحد من قوات الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة". وفي الفقرة (ب) والتي تنص على بالنسبة للاجتماعات العامة والتجمعات فإنها متاحة وفقاً للشروط والأوضاع التي بينها القانون، على أن تكون أغراض الاجتماع ووسائله سلمية ولا تنافي للآداب".

كما تم إصدار العديد من القوانين والتي نظمت عمل الجمعيات الأهلية والمؤسسات التطوعية بالمملكة بداية من قانون التعاون رقم (٨) لعام ١٩٧٢ والمرسوم بقانون (١٢) لعام ١٩٨٩ وقرار رقم (٩١) لعام ١٩٩٤.

ومنذ صدور الميثاق الوطني تم أعادة النظر في كافة القوانين سالفة الذكر حيث أصدر مرسوم ملكي بقانون رقم (٤٤) لعام ٢٠٠٢ والذي هدف إلى وضع إطار عام لعمل للجمعيات الأهلية ومن الممكن هنا النظر إلى المادة الثانية من هذا القانون التي تنص على السماح للجمعيات بأن تنشيء فيما بينها اتحادات نوعية يكون لكل منها الشخصية الاعتبارية ويتكون للاتحاد النوعي من الجمعيات التي تباشر نشاطاً مشتركاً في مجال معين على مستوى المملكة بقصد تنظيم وتنسيق هذا النشاط فيما بينها والعمل على رفع مستواه. ثم أصدر الملك عدة قوانين تعمل على دعم وظيفة العمل الأهلي وتنشيطه وازدياد حرياته مثل المرسوم بقانون رقم (٤٧) لعام ٢٠٠٢ بشان تنظيم الصحافة والطباعة والنشر وكان من أهم ما أقره القانون إلغاء عقوبة الحبس وإلغاء الرقابة المسبقة على وسائل النشر.

مؤسسات المجتمع المدني البحريني

من الممكن في هذا الجانب استعراض بعض تنظيمات المجتمع المدني البحريني وذلك كما يلي:

١- التنظيمات النسائية

تعد الجمعيات النسائية مركزاً للأنشطة السياسية والاجتماعية خاصة بعد حصول المرأة البحرينية على حق الانتخابات والترشيح إذ ارتفع عددها إلى

١٤ جمعية في أواخر عام ٢٠٠٣ كما أنضم عدد كبير من نساء المملكة إلى جمعيات مهنية واجتماعية مختلفة تضم الجنسين كجمعيات المهندسين والمحامين والأكاديميين وغيرها من الهيئات كذلك أنضم عدد كبير من الفتيات إلى أندية رياضية مختلفة وترجع بدايات العمل النسائي المنظم في البحرين إلى سنوات الخمسينات من القرن الماضي حيث تأسس نادي للسيدات عام ١٩٥٤ والذى ترأسته زوجة المستشار البريطاني وضم نخبة من سيدات المجتمع ثم تأسست جمعية نهضة فتاة البحرين عام ١٩٥٥ والتي شاركت بدور إيجابي في مجال الأمومة والطفولة ثم تأسست جمعية رعاية الطفل والأمومة عام ١٩٦٠ والتي تميزت بانتماء معظم أعضائها للشريحة العليا من المجتمع وبعد ذلك استمر إنشاء جمعيات المرأة ومنها جمعية أوال النسائية، جمعية الرفاع الثقافية عام ١٩٧٠ ثم الجمعية النسائية الدولية عام ١٩٧٥ وفي عام ٢٠٠١ برز تنظيمان هامان أحدهما رسمي هو المجلس الأعلي للمرأة وتترأسه قرينة سمو الملك وأهم اختصاصاته وضع السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بالمرأة والأسرة ومراقبة تنفيذها من قبل الجهات المختصة أما التشكيل الآخر فيتكون من ممثلات الجمعيات النسائية ومن عضوات منتميات إلى الجمعيات الدينية بمختلف أشكالها ومن ممثلات الجمعيات المختلطة (رجال ونساء) ومن أفراد مستقلين بحيث يتم التكامل والتنسيق بين أنشطة التشكيليين الرسمي والأهلي.

٢- الجمعيات الخيرية

لا يزيد عدد الجمعيات الخيرية على جمعيتين أولهما جمعية البحرين الخيرية والتي تأسست عام ١٩٧٩ وهي تختص بالأعمال الرعائية والأخري جمعية

الهلال الأحمر البحريني والتي تم تأسيسها عام ٢٠٠١ ويغلب على أنشطتها الجانب الصحي والقيام بأعمال الإغاثة في حالة وجود كوارث خارج البلاد.

٣- الصناديق الخيرية

وهي تعد ظاهرة جديرة بالدراسة وذلك بسبب انتشارها المفاجئ خاصة في عقد التسعينات وكانت اعدادها قبل سنة ١٩٩٣ لا تتجاوز ستة صناديق وبعد ذلك بدأت في الانتشار لتصل إلى ٧٤ صندوقا خيرياعام ٢٠٠٣ ولا تزال طلبات الاشهار تنهال على وزارة العمل والشئون الاجتماعية الأمر الذي جعل الوزارة تتروي في منح التراخيص وتنتشر الصناديق في مدن وقري البحرين وتركز في قضايا اقتصادية وينتمي أعضاؤها إلى المجتمع المحلي ويرجع السبب في إنتشارها إلى الحاجة الاقتصادية التي أصبحت تشمل قطاعات واسعة من السكان خاصة مع تفشى البطالة بين صفوف الشباب وتتضمن أهداف الصناديق مساعدة المحتاجين وتوفير العلاج داخل البحرين وخارجها وإيجاد فرص عمل للعاطلين ودعم الطلاب المحتاجين ويرغب القائمون على الصناديق الخيرية تثبيت مكانة الصناديق حيث طلبوا من وزارة العمل والشئون الاجتماعية بتغير مسمي الصندوق وتحويله إلى جمعية تلتزم بقانون الجمعيات ونلاحظ أن هناك توجه بإلحاق هذه الصناديق بالبلديات الخمس حتى يكون بإمكانها القيام بدورها ضمن النطاق المحلي.

٤- الجمعيات السياسية

الجمعيات السياسية حديثة النشأة حيث يرجع تاريخها إلى ما بعد صدور الميثاق أى في عام ٢٠٠١ وإقرار الدستور الجديد في فبراير ٢٠٠٢ وعندما

تم السماح لتلك الجمعيات بالظهور تشكلت أعداد كبيرة منها خلال أشهر معدودة والسبب يعود إلى وجود تشكيلات سياسية منذ فترة طويلة تعمل بسرية مطلقة وترتبط بالخارج عن طريق التنظيمات الحزبية الواحدة والتي تعمل في دول الخليج أو في المحيط العربي وتلك الأحزاب لم يكن مصرحاً لها بالعمل العلني لذا فظهرت هذه الجمعيات وانتشرت بسرعة فائقة حتى وصل عددها من ٤ عام ٢٠٠١ إلى ١٥ عام ٢٠٠٣.

وتعد هذه الجمعيات السياسية نواة لتكوين الأحزاب السياسية في المستقبل ومن أشهر هذه الجمعيات جمعية العمل الوطني الديمقراطي وتأسست في ١٨ سبتمبر ٢٠٠١ وهي أول جمعية سياسية يصرح لها بالعمل في البحرين ودول الخليج عامة وهي جمعية ليبرالية تضم جميع ألوان الطيف التقدمي الديمقراطي ومن أهم أهدافها المحافظة على حقوق الإنسان وتكريس الوعي ونشر القيم الديمقراطية وبناء المجتمع المدني ودولة القانون إضافة إلى جمعية المنبر التقدمي والتي تأسست عقب تأسيس جمعية العمل الوطني وهي تتشابه إلى حد كبير مع جمعية العمل الوطني من حيث المبادئ والأفكار وهناك جمعية الوفاق ومن أهم أهدافها المساهمة في تمثيل التيار الإسلامي والمشاركة في الحوار الوطني لتفعيل آليات سيادة القانون وتنشيط مؤسسات المجتمع المدني وكذلك ترسيخ الهوية العربية والإسلامية وتعزيز دور المرأة وتمكينها من ممارسة كافة حقوقها السياسة والاقتصادية والاجتماعية.

٥- الجمعيات والأندية والكنائس الأجنبية

يلاحظ كبر حجم عدد الجمعيات الأجنبية داخل المملكة حيث وصل عددها الى ٤٢ جمعية و٣٠ نادياً وحوالي ١٥ كنيسة إضافة إلى معبد لليهود وأربعة

معابد للسيخ وغيرهم ويلاحظ من ذلك التنوع والتعددية الذي يشهده مجتمع البحرين وهذا يرجع إلى تقليد عريق سارت عليه البحرين منذ نهايات القرن ١٩ وبالتحديد منذ أن وفدت البعثة الأمريكية الغربية عام ١٨٩٢ وأنشأت أول مستشفي وأول مدرسة في المنطقة الخليجية وبقيت هذه التقاليد على حالها منذ أيام الحماية البريطانية وحتى الوقت الحالي. فالحرية الدينية مكفولة للجميع من مسلمين ومسيحيين ويهود وبهائيين وهندوس وغيرهم فالجميع يتمتع بحرية كاملة في ممارسة حقوقه الدينية وداخل مجلس الشوري فهناك عضنوان ينتميان إلى الديانتين اليهودية والمسيحية وتقدم الجمعيات الأجنبية بعض المساعدات المالية للأنشطة التطوعية خاصة جمعيات المعوقين والمسنين وما شابهما.

٦- الجمعيات الإسلامية

تطور عدد الجمعيات الاسلامية بصورة كبيرة وذلك من ستة جمعيات عام ٢٠٠١ إلى ١٢ جمعية عام ٢٠٠٣ وهذه الجمعيات الإسلامية تتبع المذهب السني بإستثناء ثلاث جمعيات شيعية هي التوعية الإسلامية وبيوت الرحمن والرسالة الإسلامية ويلاحظ أن هذه الجمعيات في ازدياد مستمر وتشير المعطيات الحالية إلى تعاظم دور هذه الجمعيات ونمو عدد أعضاءها مما يثير تخوف البعض من إمكانية بسط نفوذها على منظمات المجتمع المدني وتتمتع هذه الجمعيات بنفوذ قوى لدى كافة القوى الاجتماعية. وتحقق أهدافها بعدة طرق أهمها الأنشطة الثقافية من محاضرات وندوات وإصدار مجلات شهرية أو فصلية كما يلاحظ أن لهذه الجمعيات ميزانيات ضخمة معظمها تبرعات داخلية من البحرين ودول الخليج خاصة الكويت والمملكة العربية السعودية.

٧- الجمعيات الاجتماعية

تغلب على أنشطتها العناية بالجانب الصحي كما تقدم خدمات للمستشفيات الحكومية مثل شراء بعض الأجهزة الدقيقة التي تساهم في تطوير الخدمات الصحية للمواطنين كما تشمل جمعيات تنظيم الأسرة وحقوق الإنسان وغيرها من الجمعيات التي تندرج تحت هذا المسمي ويغلب عليها المجال التوعوي كما تتضمن جمعيات تدافع عن حقوق الإنسان وهي التي تعرف دولياً بالمنظمات الدفاعية (Advocacy) ومن أشهرها الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان والتي تم إشهارها في العشرين من مايو عام ٢٠٠٢ وقد وصل عدد الجمعيات الاجتماعية إلى ٤٦ جمعية.

وبعد هذا الاستعراض لأهم منظمات المجتمع المدني بمملكة البحرين نجد أن عام ٢٠٠٣ قد شهد تغيراً ملحوظاً في عمل هذه الجمعيات وشهد العديد من النجاحات ويكفي الإشارة في ذلك إلى اختيار البحرين مركزاً للاتحاد النسائي الإسلامي وتمثل ذلك في جمعية المستقبل النسائية عام ٢٠٠٣ هذا إضافة إلى قيام القيادة السياسية متمثلة في ملك البحرين بالدعم المستمر لهذه الجمعيات سواء من خلال السماح بإنشاء المزيد منها أو إصدار المراسيم والقوانين التي تنظم العلاقة فيما بينها وليس أدل على هذا التوجه الديمقراطي في نطاق عمل المجتمع المدني من السماح للجمعيات السياسية بممارسة أعمالها بعد أن كان محظوراً عليها القيام بذلك إضافة إلى قيام الجمعيات الدينية سواء الإسلامية – السنية منها والشيعية والمسيحية بل السماح للطوائف الأخري بإقامة تنظيمات لهم مثل اليهود والسيخ وغيرهم ورغم هذا التقدم المطرد والنمو الواضح

كمؤشر إيجابي إلا أن ثمة معوقات تواجه عمل هذه الجمعيات من الممكن تحديد أهمها وأبرزها كما يلي:

أ- المشكلة الرئيسية في مجال المجتمع المدني وهي ليست مشكلة محلية داخل المملكة بل في معظم الجمعيات الأهلية العربية وهي وجود القيادة المسنة والتي عادة ما يكون هو مؤسس الجمعية والذي يكون بدوره رئيساً لها وعدم الاكتراث بتعيين رئيس ذو خبرة مهنية.

ب- غياب التنسيق والتعاون بين الجمعيات بعضها البعض وهذا على الرغم من وجود اتحادات عامة لهذه الجمعيات مما يؤدي لتفشي روح إنفرداية داخل هذه الجمعيات.

ج- عدم وجود أيدولوجيات وبرامج عمل واضحة لبعض الجمعيات مما يؤدي إلى التخبط في التنفيذ.

د- ضعف الموارد المالية المتاحة لهذه الجمعيات سواء كان من جانب الدولة ممثلة في وزارة العمل والشئون الاجتماعية أو في القطاع الخاص والذي يقوم بتقديم مساهماته في شكل دعائم للمنظمات الخاصة إضافة إلى قلة الدعم من قبل الأفراد سواء داخل المملكة أو خارجها.

٦- المشاركة السياسية للمراة

تعد المرأة هي عصب الحياة في أى مجتمع فنهضة الأمم تقاس بمدي مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقد بدأ في الآونة الأخيرة توجيه اهتمام اكبر بقضايا المرأة والعمل على إعطاءها حقوقها على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتم عقد العديد من الندوات

والمؤتمرات التي تناقش قضاياها وإقامة العديد من التنظيمات التي ترعى مصالحها وعلى الجانب العربي فقد عانت المرأة لسنوات طويلة من الإهمال والتخلف رغم أن الدين الإسلامي - وهو يعد الديانة الأولي والغالبة في عالمنا العربي - قد أنصف المرأة وأعطاها حقوقاً ولم يبخسها شيئاً إلا أن ثمة عوامل عديدة قد أجهزت على تلك الحقوق أهمها الاستعمار الذي حال دون تقدم أوضاع المرأة وأورثها إرثا عتيقا من التخلف والجهل، وعقب الاستقلال سعت البحرين بصفة خاصة والدول العربية عامة إلى تحسين أوضاع المرأة حتى تستطيع القيام بالدور المنوط بها، وعقب تولي جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة زمام الحكم عام ١٩٩٩ والذي بدأ بمجموعة من الإصلاحات السياسية أولي اهتماماً خاصاً بالمرأة وقضاياها وليس أدل على ذلك من تزايد عدد الجمعيات النسائية إلى أربعة عشر جمعية عام ٢٠٠٣ إضافة إلى تعاظم دور المرأة البحرينية على الساحة الدولية.

وإذا ما تم الانتقال إلى حقوق المرأة البحرينية وخاصة حقوقها السياسية فيمكن تناول العديد من المؤشرات الإيجابية في ذات المجال، لكن يجدر الاشارة فى البداية الى ان دستور البحرين قد اقر حقوقا للمرأة وسعى نحو مساواتها بالرجل في تلك الحقوق حيث جاءت المادة الأولي منه لتقر بأن (للمواطنين رجالاً ونساءاً حق المشاركة في الشئون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها الانتخابات والترشح) وغيرها من مواد الدستور والتي تعاظم من خلالها دور المرأة البحرينية في كافة شئون الحياة أما عن أبرز هذه المؤشرات فيمكن إبرازها كما يلي:

١- تعاظم دور المجلس الأعلي للمرأة في الدفاع عن حقوق المرأة والذي جاء البند السادس من الأمر السامي رقم ٤٤ لعام ٢٠٠١ بإنشائه والذي جاء في اختصاصاته تقديم الاقتراحات بتعديل التشريعات الحالية المتعلقة بالمرأة وإبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بها قبل عرضها على السلطة المختصة،التوجيه باقتراح مشروعات القوانين والقرارات اللازمة للنهوض بأوضاع المرأة مثل مشروعات القوانين والمراسيم الخاصة بالانضمام إلى أية اتفاقية لها صلة بالمرأة وذلك قبل عرضها على السلطة التشريعية وعلى أرض الواقع فنجد أن عام ٢٠٠٣ قد شهد بعض انجازات المجلس والتي تمثلت في:

أ- مشاركة المجلس بوفد رسمي في القمة العالمية للمرأة والمنعقدة في المغرب في يونيو ٢٠٠٣ ومناقشة العديد من شئون المرأة إضافة إلى مشاركته في العديد من المنتديات والاجتماعات الأخري مثل احتفالية يوم المرأة العربية في سوريا في فبراير ٢٠٠٣ والمشاركة في اجتماعات المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية بعمان في مايو ٢٠٠٣ والمشاركة في المنتدي الدولي للمرأة في لندن في أكتوبر ٢٠٠٣.

ب- كان للمجلس دوراً هاماً في دعم منظمات المجتمع المدني حيث وافق المجلس على مشروع التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني من خلال رعاية المشاريع ذات الجدوي الاقتصادية والمقترحة من جانب تلك الجمعيات وقد تبرع المجلس في مايو ٢٠٠٣ لشراء أجهزة حاسب آلي متنقلة للطلبة المكفوفين الدارسين في جامعة البحرين لمساعدتهم على الدراسة والتفوق.

ج- قام المجلس في شهر يناير ٢٠٠٣ بتقديم توصية إلى جلالة الملك جاء فيها "أن يكون للمرأة دور واضح وبارز في برامج الوزارات التفصيلية ويعد نقل قسم شئون المرأة من وزارة العمل والشئون الاجتماعية ليكون ضمن مسئوليات وإدارة المجلس لدراسة ما يخص شئون المرأة إنجازاً هاماً لتفعيل دور المجلس.

د- كان الانجاز الأهم للمجلس خلال عام ٢٠٠٣ وذلك التعاون مع جمعيات المجتمع المدني النسائية إضافة إلى جمعيات مهنية مثل جمعية المحامين، والجمعيات الدينية إلى جانب المثقفين ورجال الدين والساسة والإعلاميين هو المتمثل في مناقشة قانون الأحوال الشخصية والذي بدأت المطالبة به منذ ما يقرب من عشرين عاماً من خلال الندوات والمؤتمرات والاجتماعات والمحاضرات وغيرها من الأمور المتعلقة بالأسرة وذلك لأهمية هذا القانون والذي ثار حوله جدلاً واسعاً في الأوساط البحرينية ما بين مؤيد ومعارض داخل البرلمان وخارجه إلا أن المجلس الأعلي للمرأة أكد في بيان له في الثالث من مايو ٢٠٠٣ ان القانون الموحد للأحوال الشخصية يعد مطلباً هاماً وهذا لا يتطلب بالضرورة تغيير قانون السلطة القضائية وبوجه عام قامت لجنة تحت اسم (لجنة الأحوال الشخصية) وهي لجنة من مختلف مؤسسات المجتمع المدني والتي قامت بعقد العديد من الندوات والاجتماعات وأنتهت من خلالها إلى ضرورة إصدار قانون للأحوال الشخصية هذا وإذا تم النظر إلى المسودة الخاصة بمشروع قانون أحكام الأسرة في تنظيم الزواج والطلاق وآثارها والتي تعني بصفة خاصة بأمور الزواج بداية من الخطبة مروراً بالزواج وأحكامه وشروطه وأنواعه وما إلى ذلك من مشكلات قد تنجم عنه مثل الطلاق وآثاره من نفقة ونسب وحضانة وغيرها. ومهما كانت

الخلافات حول هذا القانون إلا أن الرأي الغالب هو المطالبة بإصدار قانون موحد للأحوال الشخصية يكون بمثابة الحكم الفاصل في كافة الأمور الشخصية المتعلقة بالأسرة.

هـ- قام المجلس في شهر مايو ٢٠٠٣ بفتح مكاتب لتلقي شكاوي المرأة بجميع المحافظات بالمملكة وتعمل هذه المكاتب على دعم قضايا المرأة ومساندتها في تفهم كافة حقوقها والعمل على تعزيز مكانتها داخل المملكة.

كان للمرأة دور بارز في المطالبة بحقوقها السياسية وقد أدي ذلك بالفعل إلى العمل على إستصدار بعض القوانين والتي منحت المرأة البحرينية حقوقاً عدة ويمكن إجمالها فيما يلي:

أ- أقر الدستور البحريني العديد من المواد والتي أقرت بحقوق المرأة مثل حق المرأة في العمل وذلك وفقاً لقانون العمل الصادر في عام ١٩٧٦ وما تلاه من تعديلات سعت إلى التسوية بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات دون تمييز على أساس الجنس إلا أنه خص المرأة ببعض الحقوق مثل الحصول على أجازة وضع باجر كامل ولا تخصم من أجازتها السنوية مدتها خمسة وأربعين يوماً إضافة إلى مواد أخري من نفس القانون مثل عدم تشغيل النساء ليلاً مثلما نصت المادة ٥٩ وغيرها من المواد الأخري المتعلقة بذات الموضوع.

ب- تمت المطالبة بإعادة النظر في بعض الأمور الخاصة بالمرأة مثل قانون التقاعد وإعطاء المرأة كافة حقوقها في حالة التقاعد المبكر وقد تم مناقشة هذا الأمر في مجلس النواب خلال شهر سبتمبر من العام الماضي.

ج- تمت مناقشة بعض القوانين الخاصة بعمل المرأة في القطاعين العام والخاص وذلك مثل قانون التامين الاجتماعي، قانون الأحوال الشخصية

وقانون الجنسية وغيرها وذلك للعمل على تطويرها وتلافي عيوبها وتهيئة ظروف أفضل للعمل.

د- تم صرف العلاوة الاجتماعية للموظفات الائي يعمل أزواجهن داخل الدوائر الحكومية بالمملكة وذلك لتحفيز هؤلاء الموظفات واللائي تجاوز عددهن ٣٥٠٠ موظفة حكومية وبصفة عامة فقد ازدادت نسبة النساء العاملات في المملكة بنسبة تزيد على ٢٦% في أوائل العام الماضي كما دخلت المرأة البحرينية أسواق عمل جديدة مثل "مشروع سائقات التاكسي".

هـ- مشاركة عضوات مجلس الشورى في مناقشة مشروع قانون موحد للأحوال الشخصية. إضافة إلى المشاركة في اجتماعات لجنة شئون المرأة بالاتحاد العربي البرلماني وتم تقديم العديد من التوصيات والتي تهدف إلى تحسين وضع المرأة العربية بصفة عامة والمرأة البحرينية بصفة خاصة.

ونلاحظ أن مشاركة المرأة السياسية هي من أبرز الحقوق التي استطاعت المرأة البحرينية أن تحصل عليها ومن أهم المكاسب والانجازات التي تحققت لها مما يجعل من مملكة البحرين رائدة في اتخاذ الخطوات نحو مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاسهام في صنع القرار وبالنسبة لمشاركتها في الانتخابات النيابية في أكتوبر ٢٠٠٢ فقد جاء ذلك تتويجاً للديمقراطية النيابية وذلك على الرغم من عدم نجاح أياً من المرشحات في هذه الانتخابات إلا أن سمو ملك البحرين قام بتعيين ستة عضوات في مجلس الشورى مما يمثل ١٥% من عدد أعضاء المجلس وبصفة عامة يعتقد أن المستويات العالية التي بلغتها المرأة البحرينية في مجالي التعليم والعمل أهلتها لتمارس كافة حقوقها السياسية.

لقد حققت المرأة البحرينية انتصاراً كبيراً في التمتع بتلك الحقوق والتي كفلها لها دستور المملكة إلا أنه ما زال أمام المرأة الكثير لكي تعطيه لبلدها. ومن الأهمية مكان ذكر بعض التصورات والتي قد تؤدي إلى تفعيل دور المرأة داخل المجتمع البحريني.

– ازدياد الاهتمام بتعليم المرأة وتوعيتها بكافة حقوقها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التعليمية حتى تكون المرأة على دراية كاملة بها فتسعى للمطالبة بها وتقوم بالواجبات المنوط القيام بها.

– العمل على تعديل بعض المواد والقوانين والمراسيم بقوانين والتي قد تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية والسعي نحو استصدار بعض القوانين التي تمنح المرأة حقوقا سياسيةً مساوية للرجل والعمل على تطبيقها على أرض الواقع.

– قيام أجهزة الإعلام ممثلة في الصحافة والإذاعة والتليفزيون ودور النشر بإبراز دور المرأة الحضاري والسعي نحو تأكيد هذا الدور في إحداث عملية التنمية والتحول الديمقراطي المنشود.

– حث المرأة البحرينية على قيامها بكافة واجباتها في الحياة السياسية من انتخابات وترشيح ومشاركة فعالة في كافة نقابات الوطن.

– قيام الجمعيات النسائية بدور أكثر فعالية في التوعية بحقوق المرأة ويمكن ذلك عن طريق قيام جمعية نسائية تكون هدفها الرئيسي التدريب والتثقيف السياسي للمرأة البحرينية.

٧- الجمعيات السياسية البحرينية وامكانية إنشاء أحزاب في المستقبل

تعد الجمعيات السياسية حديثة النشأة حيث يرجع تاريخها إلى ما بعد صدور الميثاق أي في عام ٢٠٠١. ويلاحظ انه عندما تم السماح لتلك الجمعيات بالظهور تشكلت أعداد كبيرة منها خلال اشهر معدودة والسب في ذلك يعود إلى وجود تشكيلات سياسية منذ فترة طويلة تعمل بسرية مطلقة وترتبط بالخارج عن طريق التنظيمات الحزبية الواحدة والتي تعمل في دول الخليج العربي، وتلك التجمعات لم يكن مصرحاً لها بالعمل العلني وهذا ما يفسر انتشارها السريع والمفاجئ عقب السماح لها بالقيام.

وبلغ عدد الجمعيات السياسية في البحرين حتى أواخر عام ٢٠٠٣ حوالي خمسة عشر جمعية تختلف فيما بينها من حيث التوجهات والأفكار حيث يوجد سبعة جمعيات تغلب عليها الصبغة الدينية رغم اختلاف مذاهبها وهي (الوسط العربي الإسلامي، المنبر الوطني الإسلامي،الشورى، الأصالة، الرابطة الإسلامية، الوفاق الوطني الإسلامي، العمل الإسلامي) وجمعيتان لليسار هما (المنبر التقدمي الديمقراطي، التجمع الوطني الديمقراطي) إضافة ستة جمعيات أخرى تعبر عن اتجاهات مختلفة وهي (جمعية العمل الوطني الديمقراطي، التجمع القومي الديمقراطي، ميثاق العمل الوطني، الإخاء الوطني، الفكر الحر، المنتدى).

وقد قامت هذه الجمعيات بدور كبير في الحياة السياسية داخل البحرين تماشياً مع التوجه الجديد للمملكة نحو ارساء مبادئ الديمقراطية، فمنذ نشأتها شاركت هذه الهيئات في الانتخانات سواء كانت انتخابات بلدية (في مايو ٢٠٠٢) أو نيابية(أكتوبر ٢٠٠٢). وفي عام ٢٠٠٣ وصلت هذه الجمعيات

السياسية إلى درجة كبيرة من النضج السياسى حيث قامت بممارسة عملها السياسى على كافة المستويات المحلية والعربية والعالمية، ومن الجدير هنا ذكر بعض من هذه الأنشطة وذلك كما يلي:

- على المستوى المحلي أولت الجمعيات السياسية اهتماماً كبيراً بمحاولة النهوض بالمجتمع البحريني حيث سعت تلك الهيئات إلى محاولة طرح جميع المشكلات التي تواجه المملكة ومحاولة تقديم بعض المقترحات والخاصة بإيجاد حلول لتلك المشكلات والتي كان في مقدمتها مشكلة البطالة ولتي سعت الجمعيات السياسية على إبرازها وذلك عن طريق عدة محاور:

أ- اقترحت جمعية المنبر الوطني الإسلامي إلزام الشركات الأجنبية الاستثمارية داخل البحرين أن تكون ثلاثة أرباع العمالة الموجود بها بحرينية كذلك نادت بالعمل على تشجيع الصناعات المحلية.

ب- قامت جمعية الوفاق بحصر أعداد العاطلين عن العمل في البحرين ومؤهلاتهم ودرجاتهم العلمية والمهنية وقامت بالتعاون مع العديد من المؤسسات داخل البحرين وذلك لمحاولة توظيف أعداد منهم وذلك مساهمة منها في إيجاد حل لهذه المشكلة.

ج- قامت هيئات أخرى بإبراز هذه المشكلة وبلورتها للمجتمع البحريني وللقيادة السياسية والعمل على التعاون المشترك فيما بينها للقضاء عليها.

د- اعطت الجمعيات السياسية اهتماماً كبيراً للقضايا العربية والدولية ولم يقتصر اهتمامها على المجتمع المحلي بل شاركت في العديد من المؤتمرات والندوات الخاصة بأمتنا العربية وذلك تماشياً مع الأحداث الجارية في المنطقة من احتلال أمريكي بريطاني للعراق إلى استمرار تدهور الأوضاع داخل

الأراضي الفلسطينية، وقد قامت هذه الهيئات بالتنديد بالغزو الأمريكي وشاركت في عدة ندوات ومؤتمرات رافضة له ومنها مشاركة جمعيتا العمل الوطني الديمقراطي، جمعية الوفاق الوطني في الاجتماع الطارئ للأمانة العامة الأحزاب العربية في إبريل ٢٠٠٣ والذي أصدر قرارات تدين فيها الغزو الأمريكي وطالبت بموقف موحد للحكومات والشعوب العربية فيما يخص الأوضاع في العراق وفلسطين ومستقبل العالم العربي.

وقد ثار جدل واسع داخل أوساط المملكة فيما يتعلق بمستقبل هذه الهيئات السياسية ويمكن هنا طرح قضيتين أساسيتين بشأن مستقبل هذه الجمعيات.

القضية الأول تتعلق بالسعي نحو ايجاد قانون عام لعمل هذه الهيئات السياسية في إطار دستوري وتشريعي حيث يعمل هذا القانون على تحديد أنشطة هذه الهيئات وكيفية تنظيمها وكيفية التعاون فيما بينها.

القضية الثانية والتي تعد قضية هامة وتشغل الرأي العام البحريني هي إمكانية تحويل هذه الهيئات إلى أحزاب سياسية وذلك تمشياً مع الخطوات الديمقراطية التي تسير بها المملكة خاصة وقد أكد الملك في أكثر من مناسبة أنه لا يمانع قيام أحزاب سياسية في البحرين ما دام ذلك يمثل مطلباً شعبياً.

وعليه فقد تقدم النواب من جمعية الوطني الديمقراطي بمشروع يقضي بأن يكون هناك حق لكل جمعية سياسية في أن تنشئ حزباً سياسياً يقوم بكافة الأنشطة السياسية ويشارك في الانتخابات النيابية والبلدية ويكون له برامج واضحة ومبادئ رئيسية وقد حدد المشروع شروطاً لتأسيس هذه الأحزاب منها:

١- ألا يقل عدد المؤسسين لأي حزب عن ٥٠ شخصاً.

٢- أن تكون مبادئ الحزب وأهدافه وبرنامجه متماشياً مع دستور المملكة وميثاق العمل الوطني.

٣- ألا يكون عمل الأحزاب قائماً على أساس المذهب او النوع أو المنطقة وألا يتم استخدام الأماكن الدينية للدعوة له.

٤- أن يكون للحزب الحق في التعبير عن نفسه من خلال وسائل إعلامية مشروعة من صحافة وإذاعة وتليفزيون وغيرها.

خامسا: رد الفعل

أما عن رد الفعل تجاه هذا المشروع هذا يقسم إلى ثلاث اتجاهات رئيسية:

١- الاتجاه الأول: يؤيد هذا المشروع انطلاقاً من ضرورة وجود قانون للأحزاب ينظم عملها وذلك تأكيداً لمبادئ الديمقراطية ومن الجمعيات التي أيدت هذا الاتجاه (المنبر الوطني الإسلامي، الوسط العربي الإسلامي، المنبر الديمقراطي، التجمع الوطني الديمقراطي).

٢- الاتجاه الثاني: وقد رفض هذا المشروع وذلك على أساس أن المملكة مازالت في بداية خطواتها الديمقراطية وأنه مازال أمامها الوقت لقيام الأحزاب وذلك بعد أن تصبح البحرين مؤهلة لذلك من الناحية الديمقراطية ومن الجمعيات الممثلة لهذا الاتجاه (الرابطة الإسلامية، الشورى، الأصالة).

٣- الاتجاه الثالث: وقد مثل اتجاه وسطاً أيد فيه المشروع لكن وضع بعض التحفظات عليه ومن ممثلى هذا الاتجاه (جمعية الوفاق الوطني الإسلامي).

وبصفة عامة وعن قيام الأحزاب داخل مملكة البحرين يلاحظ أنه ثمة تصورات أساسية ينبغي توافرها لتكون بمثابة أرضية مناسبة تمهد الطريق لقيام الأحزاب بالمملكةأهمها:

- أن تكون لهذه الأحزاب رؤية واضحة وبرامج عمل محددة وأن يكون لها فكر واضح فيما يتعلق بمجال عملها وألا تكون أفكارها مجرد اقتباس أو تقليد لأفكار من الخارج.

- أن تحاول الأحزاب المتشابهة في الرؤى والأفكار الاندماج فيما بينها وذلك يحقق لها تعزيزاً لموقفها من جانب وتؤدي إلى تكاتف جهودها وخبراتها لما فيه الصالح العالم.

- أن يكون لهذه الأحزاب السياسية تمثيل بارز في الحياة النيابية وأن يكون أعضاءها من ذوي الخبرات السياسية وليس مجرد أعضاء عاديين.

بصفة عامة يمكن القول انه مازال أمام البحرين متسعاً من الوقت حتى تستوي الديمقراطية الوليدة على عودها وأن توجد قانوناً عاماً شاملاً ينظم عمل هذه الجمعيات وان تراعي في ذلك خصوصية المجتمع البحريني وتاريخه السياسي وتكوينه الاجتماعي، وعندئذ من الممكن لها ان تستكمل بناءها الديمقراطي بقيام الأحزاب السياسية بها.

مراجع الفصل الخامس

اولا: الوثائق

١- دستور مملكة البحرين.

٢- الميثاق الوطنى الصادر عام ٢٠٠١.

٣- خطابات ملك البحرين.

ثانيا : الكتب

١- علي الكواري، الرؤية المستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ٢٠٠٢.

٢- د. عطية حسين افندى، المنظمات غير الحكومية والتنمية: إعادة التفكير من اجل دور اكثر فعالية، القاهرة، ١٩٩٨.

٣ - امل ابراهيم بن حسن الزيانى، البحرين: بين الاستقلال والانطلاق الدولى، يناير ١٩٧٦.

٤- ابراهيم خليفة العبيدى، الحركة الوطنية فى البحرين (١٩١٤-١٩٧١)، ١٩٧٦.

٥ - وسيم عبد الحميد، اعادة توزيع السكان فى دولة البحرين، القاهرة، ١٩٩٤.

٦- جمعية العمل الوطنى الديمقراطى، البرنامج العام لجمعية العمل الوطنى الديمقراطى، مايو ٢٠٠٣.

٧- منيرة احمد فخرى، المجتمع المدنى والتحول الديمقراطي فى البحرين، القاهرة، مركز ابن خلدون، ١٩٩٥.

٨- اليسار سروع، المجتمع المدنى والتنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى اسيا، القاهرة، نوفمبر ٢٠٠١.

٩- د. امجد عبد المؤمن سعيد، النظام السياسى لدول مجلس التعاون الخليجى، القاهرة، ٢٠٠٢.

ثالثا : الرسائل العلمية

١- امل ابراهيم بن حسن الزيانى، البحرين من الحماية الى الاستقلال، دراسة فى محيط العلاقات الدولية وتطور الاحداث فى منطقة الخليج العربى، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٣.

٢- يوسف محمد عبيدان، نظام الحكم فى دول الخليج العربى: دراسة مقارنة لقطر والكويت والبحرين، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٢.

رابعا : التقارير

١- لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين، التقرير السنوي لحقوق الإنسان، البحرين، ٢٠٠٦.

٢ - الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، التقرير السنوي الأول للمنظمات الأهلية العربية، ٢٠٠٢.

٣- الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، التقرير السنوي الثاني للمنظمات الأهلية العربية، ٢٠٠٣.

٤-البنك الدولى، تقرير التنمية البشرية في العالم، دولة البحرين، ٢٠٠٣.

٥- الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، التقرير السنوي، ديسمبر ٢٠٠٢.

خامسا: الدوريات

١- الانتخابات النيابية فى مملكة البحرين، مجلة الديقراطية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، شتاء ٢٠٠٣.

٢- محمد خليفة، البحرين..إطلالة على أهم التطورات الداخلية والخارجية، مجلة شئون خليجية، يناير / فبراير ٢٠٠٠.

سادسا: مواقع الانترنت

١- موقع الجمعية البحرينية لحقوق الانسان: www.bhrs.org

٢- موقع مجلس الشورى البحرينى: www.shura.gov.bh.org

٣- موقع مجلس النواب البحرينى: www.nuwab.gov.bh.org

٤- وكالة انباء البحرين: www.bna.bh.org

٥- جريدة اليوم الالكترونية: www.alyawm.com

٦- موقع مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية: www.gcss.org.bb.com

٧- موقع مركز البحرين للمعلومات و التوثيق: www.bcfid.org

الفصل السادس

الديمقراطية العمانية
.. وتحديات النظام القبلى

تعد سلطنة عمان واحدة من الدول العربية التى تقع على شاطىء الخليج العربى، والتى لها تاريخ طويل يمتد عبر قرون عديدة ــ مرت البلاد خلالها بالعديد من الظروف والتطورات التى أثرت فيها وتأثرت بها. ويمكن تناول محاور التجربة العمانية من خلال ما يلى:

أولا: نظرة اطارية لسلطنة عمان

تقع سلطنة عمان في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية وتمتد بين خطي عرض (١٦,٤٠) و(٢٦,٢٠) درجة شمالاً وبين العربية وتمتد بين خطي طول (٥١,٥٠) و(٤٠ ،٥٩) شرقاً، وتطل على ساحل يتمد أكثر من ١٧٠٠كيلو متر يبدأ من أقصى الجنوب الشرقي حيث بحر العرب ومدخل المحيط الهندي، ممتداً الى خليج عمان حتى ينتهي عند مسندم شمالاً، ليطل على مضيق هرمز مدخل الخليج العربي، ومن هذا الموقع تسيطر سلطنة عمان على أقدم وأهم الطرق التجارية البحرية في العالم وهو الطريق البحري بين الخليج العربي والمحيط الهندي ومن هذا الموقع اتصلت طرق القوافل عبر شبه الجزيرة العربية لتربط ما بين غربها وشرقها وشمالها وجنوبها.

وترتبط حدود عمان مع جمهورية اليمن من الجنوب العربي ومع المملكة العربية السعودية غرباً، ودولة الإمارات العربية والمتحدة شمالاً.

وتبلغ مساحة سلطنة عمان 309500 كم٢ ويبلغ إجمالى عدد السكان وفق تقديرات عام ٢٠٠٤ 2.416.174م نسمة والكثافة السكانية وصلت الى ٩ افراد / كم٢ والتوزيع السكاني ٤٠% في الريف و٦٠% في الحضر. والنظام السياسي للسلطنة هو النظام الملكى ورئيس الدولة: صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد وقد انضمت السلطنة إلى للامم المتحدة فى عام 1971

أما عن التقسيم الإدارى بالسلطنة فيضم ثلاث محافظات وخمس مناطق تضم ٥٩ ولاية وهي على النحو التالي:

محافظة مسقط: تعتبر محافظة مسقط المنطقة المركزية للبلاد سياسيا واقتصاديا واداريا ففيها تقع مدينة مسقط عاصمة للسلطنة ومقر ومركز اجهزة الدولة. كما تعد المحافظة من اكثر مناطق السلطنة كثافة بالسكان. وتتكون المحافظة من ست ولايات.

محافظة ظفار: تقع المحافظة في اقصى جنوب السلطنة وتضم تسع ولايات.

محافظة مسندم: تطل محافظة مسندم على مضيق هرمز الذي يمر من خلاله نحو ٩٠% من الصادرات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي وكما انه يعتبر شريانا حيويا للحركة التجارية من والى منطقة الخليج العربي وتضم اربع ولايات

أما عن المناطق الرئيسة بالسلطنة فهى:

منطقة الباطنة: عبارة عن شريط ساحلي يتراوح اتساعه ما بين15 و ٨٠ كم وطوله ٣٠٠كم، تضم المنطقة اكبر عدد من الولايات وهي ١٢ ولاية، وقد لعبت المنطقة دورا رئيسيا في النشاط البحري التجاري العماني في الخليج

والمحيط الهندي قديما وفي الوقت الراهن تقوم صناعات اقتصادية عملاقة، إضافة الى ان المنطقة تضم اكبر سهول السلطنة الزراعية.

المنطقة الداخلية: تضم المنطقة ثمان ولايات، وتمثل المنطقة ملتقى طرق حيث تتصل من الشرق بالمنطقة الشرقية، ومن الغرب بمنطقة الظاهرة ومن الجنوب بالمنطقة الوسطى، ومن الشمال بمحافظة مسقط ومنطقة الباطنة.

المنطقة الشرقية: تشكل المنطقة بولاياتها الاحدى عشرة منطقة جذب سياحي لما تتمتع به من مقومات طبيعية متنوعة.

المنطقة الوسطى: تضم المنطقة اربع ولايات وتتميز بوجود اعداد كبيرة من حقول انتاج النفط والغاز.

ثانيا: المراحل التاريخية التى مرت بها سلطنة عمان

تشير الدراسات التاريخية إلى الصلات العديدة بين الحضارة العمانية وحضارة الشرق القديمة في الصين والهند وبلاد مابين النهرين فضلا عن الصلات مع حضارات شرق البحر المتوسط ووادي النيل وشمال أفريقيا. وتؤكد الحفريات التي أجريت في ولاية صحار إن صناعة تعدين وصهر النحاس كانت من الصناعات الرئيسية في عمان قبل الميلاد بألفي عام.

ويبدو من المؤكد إن دولة مجان التي ورد ذكرها في صحف السومرين هي ذاتها ارض عمان. كما إن مادة اللبان المعروفة حاليا في عمان والذي اعتادت ملكة سبأ إن تقدمه لسليمان علية السلام كان ينتج في محافظة ظفار.

ومنذ القدم نشأت في عمان مجتمعات مستقرة احترفت التجارة والزراعة وصيد الأسماك، يرجع بعض المؤرخين نشأتها إلى الالف الرابع قبل الميلاد.

وتذكر روايات التاريخ إن اثنتين من القبائل العربية قد نزحتا الى عمان في القرن الثاني قبل الميلاد، تعرف أحداها باليمنيين وهم الذين وفدوا إليها مباشرة من جنوب غرب الجزيرة العربية والأخرى قبيلة نزار التي جاءت من نجد. وعندما انهار سد مأرب عام ١٢٠ ميلادية تكاثرت هجرات القبائل العربية إلى عمان وكانت أولى الهجرات هي هجرة قبيلة الازد بقيادة مالك بن فهم الازدي، واليها تنتمي أسرة البوسعيدي الحاكمة.

وقد شكلت عمان على امتداد التاريخ مركزاً حضارياً نشطاً تفاعل منذ القدم مع مراكز الحضارة في العالم القديم. وكانت واحدة من المراكز الحيوية على طريق الحرير بين الشرق والغرب، حيث كانت من أكثر المراكز التجارية ازدهاره في المحيط الهندي حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وامتدت علاقاتها إلى مختلف القوى الدولية منذ وقت مبكر، وتفاعلت بقوة مع محيطها الخليجي والعربي والدولي باعتبارها مركزاً للتواصل الحضاري مع الشعوب الأخرى. حيث كانت لعمان علاقات وصلات مع العديد من الدول في مراحل تاريخية مبكرة منها الصين، والولايات المتحدة وبريطانيا، وفرنسا، واستقبل سفراؤها باحترام في عواصم تلك الدول وغيرها قبل قرون من الزمن. وبينما تشير الدراسات التاريخية إلى الصلات العديدة بين الحضارة العمانية وحضارة الشرق القديم في الصين والهند وبلاد ما بين النهرين فضلا عن الصلات مع حضارات شرق البحر المتوسط ووادي النيل وشمال أفريقيا، فإن الدور الذي اضطلعت به عمان في نشر الدعوة

الإسلامية منذ دخولها طواعية إلى الإسلام في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام أوسع بكثير من مما هو معروف في كثير من الدوائر، باستثناء الدوائر العلمية المتخصصة. لقد مثل التاريخ العماني سلسلة متصلة الحلقات أسوة بتاريخ الأمم والشعوب ذات الحضارة والدور التاريخي الذي يمر بمراحل مختلفة.

و في أوائل القرن السادس عشر وتحديدا في عام ١٥٠٧م استطاع البرتغاليون إن يسيطروا على أجزاء كبيرة من السواحل العمانية وذلك بعد مقاومة شديدة من العمانيين. وبرغم طبيعة الأوضاع الداخلية في عمان في ذلك الوقت إلا إن البرتغاليين او غيرهم لم يستطيعوا تجاوز بعض المناطق الساحلية المحدودة وظلت مناطق الداخل في عمان بمثابة العمق الاستراتيجي الذي انطلقت منه ومن بعض المناطق الساحلية حملات المقاومة الوطنية العمانية حتى تم التخلص من الاحتلال البرتغالي بعد نحو قرن ونصف القرن، ويمثل تولي الإمام ناصر بن مرشد إماما على عمان في عام ١٦٢٤م بداية حكم اليعاربة. وقد تمكن الإمام ناصر بن مرشد من خلال توحيد البلاد تحت قيادته للمرة الأولى منذ سنوات عديدة وعبر تجهيز أسطول بحري قوي تمكن من تقليص نفوذ البرتغاليين وتحرير بعض المدن الساحلية منهم.

وقد واصل الإمام سلطان بن سيف هذه المهمة الجليلة في مطاردة البرتغاليين خاصة وانه توفرت له الكثير من عناصر القوة المادية والعسكرية حتى تم تحرير مسقط عام ١٦٥٠م وهو ما كان إيذانا بأفول نجم البرتغاليين من منطقة الخليج ككل. والجدير بالذكر إن القوات العمانية طاردت البرتغاليين إلى سواحل الهند وشرق أفريقيا وتمثل مبايعة الإمام أحمد بن سعيد الذي كان والياً على صحار

وما حولها في عام ١٧٤٤م بداية لحقبة جديدة في التاريخ العماني، إستمرت بمراحلها المختلفة وقد تمكن الإمام أحمد بن سعيد الذي أسس الدولة البوسعيدية من إعادة توحيد البلاد وإخماد الفتن الداخلية، وإنشاء قوة بحرية كبيرة الى جانب أسطول تجاري ضخم، وهو ما أعاد النشاط والحركة التجارية الى السواحل العمانية. كما أعاد لعمان دورها في المنطقة، وبعد أن توفي الإمام أحمد بن سعيد في الرستاق ١١٩٨هـ/١٧٨٣م والتي اتخذ منها عاصمة له، خلفه عدد من الأئمة والسلاطين البارزين الذين حافظوا على استمرار حكم أسرة البوسعيد. وفي عهد حفيده حمد (١١٩٩هـ/١٧٨٤م ـ ١٢٠٦هـ/١٧٩٢م) إنتقلت العاصمة من الرستاق الى مسقط لتستقر فيها حتى الآن.

وبغض النظر عن فترات الضعف والإنكماش والتخلف التي حدثت خلال القرنين الماضيين، ونصف القرن الأخير، إلا أن هذه الحقبة قد أثمرت أربعة إنجازات هامة في مسيرة عمان التاريخية:

١- بناء إمبراطورية عُمانية كبيرة امتدت لتشمل مناطق عديدة في شرق أفريقيا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. وقد فرضت هذه الإمبراطورية وجودها البحري في المحيط الهندي، وأقامت علاقات سياسية متوازنة مع القوى العظمى في ذلك الوقت، خاصة بريطانيا وفرنسا، بالإضافة الى الولايات المتحدة.

٢- التغلب على مختلف التحديات الداخلية والإقليمية، وغرس أساس قوي لعلاقات متوازنة خليجياً وإقليمياً ودولياً أتاح للسلطنة الحفاظ على مصالحها الوطنية.

٣- بناء دولة عصرية مزدهرة تمثل الأم بالنسبة لكل أبنائها.

ثالثا: السلطنة فى عهد السلطان قابوس بن سعيد

منذ تولى السلطان قابوس بن سعيد المعظم مقاليد الحكم في ٢٣ يوليو ١٩٧٠م، عمل منذ البداية على رسم الخطط والبرامج الكفيلة بتحقيق الرخاء والتقدم لكافة شرائح المجتمع العماني والتواصل مع المجتمع الخارجي. ومن خلال الارادة الصلبة للمجتمع استطاعت عمان ان تتجاوز مرحلة البداية في أوائل السبعينات بكل تحدياتها ومشكلاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المحلية والاقليمية والدولية، وتمكنت عمان خلال فترة وجيزة أن تشكل عناصر قوة لدولة عصرية فاعلة تنهض على سواعد أبنائها مستعيدة مكانتها بين الامم والشعوب.

ومع بدء خطة التنمية الخمسية الاولى (١٩٧٦-١٩٨٠) انطلقت مسيرة النهضة بخطى أسرع وقوة أكبر تعلى صرح البناء الوطني وتزيد من اتساع وتطوير علاقاتها الاقليمية والدولية من أجل تحقيق التقدم والرخاء في الداخل ودعم السلام والاستقرار والطمأنينة في ربوع المنطقة المحيطة بها.

وعلى امتداد السنوات الماضية ومع نهاية الخطة الخمسية الرابعة في عام ١٩٩٥م كان قد تم ارساء واستكمال أسس الدولة العصرية ودعائم الاقتصاد الوطني القادر على النمو الذاتي، حيث تم استكمال البني التحتية في مختلف المجالات، وفي كل ولايات ومناطق السلطنة تقريبا، كما أن جيلا من الكوادر الوطنية الواعية كان قد شب وبدأت قوافلة من الخريجين تنساب سنة بعد أخرى لتأخذ مكانها في المشاركة في عملية البناء الوطني. وفي عام ١٩٩٦م صدر النظام الاساسي للدولة الذي شكل الاساس القوي والمتين الذي تنطلق به

عمان الى القرن القادم لتحقيق المزيد من التقدم والرخاء والاستقرار، ولمشاركة أبنائها في عملية التنمية وتوجيهها على مختلف المستويات.

ويمثل النظام الاساسي الاطار القانوني الذي يتحرك المجتمع في نطاق، وتستمد منه أجهزة الدولة المختلفة أسس ونطاق عملها ودورها وتحتكم إليه كذلك، ومن ثم فانه لم يكن مصادفة أن يصدر هذا النظام بعد نحو ربع قرن من العمل والجهد الشاق ليقنن الكثير مما استقرت عليه حركة المجتمع خلال تلك السنوات من ناحية، وليتجاوب مع تطلعات وطموحات المواطنين ومتطلبات المرحلة التالية للتنمية الوطنية من ناحية ثانية، وليجيب على كل التساؤلات بوضوح ودقة وتجرد من ناحية ثالثة.

ان نظرة سريعة لما احتواه النظام الاساسي للدولة من مبادىء وقواعد وأحكام، ولما يمثله من أساس لمختلف القوانين التى تصدر في السلطنة كافية لليقين بأنه يوفر أقصى حماية وضمانات للحفاظ على حرية الفرد وكرامته وحقوقه، وعلى نحو يكرس حكم القانون على أرفع المستويات المعروفة دوليا.

والعنصر البشري يعتبر – أينما كان– أساسيا للتنمية، وأوكل الله به مهمة عمارة أرضه، لذلك فالاهتمام بهذا العنصر يأتي في أولويات قائمة كل الدول، فما فائدة تنمية موقع والبشر فيه يعانون الأمرين. فقد فرض الواقع الذي كان ولمواجهة متطلبات خطط التنمية المتتابعة التي بدأت منذ عام ١٩٧٠ الاستعانة بمختلف أنواع الخبرات من الدول الشقيقة والصديقة، فضلا عن عدد كبير من الأيدي العاملة في العديد من قطاعات الإنتاج.

وسياسة التعمين التي تتبعها عُمان ترتكز على دعامتين أساسيتين:

الأولى: التدريب المستمر للكوادر العمانية بكل مستوياتها وفق أحدث النظم والأساليب العلمية.

الثانية: تعميق قيمة العمل مهما كان وفي أي موقع باعتبار أن العمل هو المعبر الحقيقي عن كرامة الإنسان وشرفه وهو قبل كل شيء واجب وطني تجاه بلده والأمم والشعوب لا تتطور إلا بأبنائها.

رابعا: ركائز النظام السياسى للسلطنة

يتشكل الهيكل التنظيمي للدولة من:

١- مجلس الوزراء

يقوم مجلس الوزراء بمعاونة سلطان البلاد في العديد من المهام من أهمها:

أ- رفع التوصيات إلي السلطان في الأمور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنفيذية والإدارية التي تهم الحكومة بما في ذلك اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم السلطانية.

ب- رعاية مصالح المواطنين وضمان توفير الخدمات الضرورية لهم ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ج- تحديد الأهداف والسياسات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية واقتراح الوسائل والإجراءات اللازمة لتنفيذها والتي تكفل حسن استخدام الموارد المالية والاقتصادية والبشرية.

د- مناقشة خطط التنمية التي تعدها الجهات المختصة ورفعها إلي السلطان للاعتماد ومتابعة تنفيذها.

هـ- مناقشة اقتراحات الوزارات في مجال تنفيذ اختصاصاتها واتخاذ التوصيات والقرارات المناسبة بشأنها.

و - الإشراف علي سير الجهاز الإداري للدولة ومتابعة أدائه لواجباته والتنسيق فيما بين وحداته.

ز- الإشراف العام علي تنفيذ القوانين والمراسيم السلطانية واللوائح والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات وأحكام المحاكم بما يضمن الإلتزام بها.

ح - أية اخصاصات أخري يخوله إياها السلطان أو تخول له بمقتضي أحكام القانون.

٢- مجلس الدفاع

يتكون مجلس الدفاع الذي أنشيء بمرسوم سلطاني من السلطان رئيسا وعضوية ثمانية شخصيات بحكم مناصبهم يحددهم السلطان، يجتمع المجلس بدعوة من السلطان، ويتولي النظر في الموضوعات المتعلقة بالمحافظة علي سلامة السلطنة والدفاع عنها، وذلك في غير الحالة المنصوص عليها في المادة السادسة من النظام الأساسي للدولة: " يقوم مجلس العائلة الحاكمة، خلال ثلاثة أيام من شغور منصب السلطان بتحديد من تنتقل إليه ولاية الحكم، فإذا لم يتفق مجلس العائلة الحاكمة علي اختيار سلطان البلاد، قام مجلس الدفاع بتثبيت من أشار به السلطان في رسالته إلي مجلس العائلة.

ينعقد مجلس الدفاع بقوة القانون، برئاسة أعلي أعضائه رتبة، وبحضور ثلثي الأعضاء علي الأقل، وذلك للقيام بدعوة مجلس العائلة الحاكمة للانعقاد، لتحديد من تنتقل إليه ولاية الحكم.

كما نص مرسوم تشكيل مجلس الدفاع، علي أن يقوم المجلس بتثبيت من أشار به السلطان في رسالته إلي مجلس العائلة، واتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن، وذلك إذا لم يتفق مجلس العائلة علي اختيار سلطان البلاد خلال المدة المحددة قانونا. ويظل مجلس الدفاع في حالة انعقاد غلي حين أداء السلطان اليمين المنصوص عليها في المادة السابعة من النظام الأساسي للدولة، ويؤدي السلطان اليمين أمام جلسة مشتركة لمجلس عمان والدفاع.

٣- مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة

يرأس السلطان هذا المجلس الذي يتولي إعداد السياسات المالية للدولة، وما يتصل بالنظام المالي والنقدي لها، وكذلك إعداد الموازنة العامة السنوية للدولة، ودراسة الاعتمادات المالية لمشروعات التنمية التي تقوم بها الحكومة وما يتصل بالاستثمارات الداخلية والخارجية وكيفية القيام بعملية التمويل سواء من الداخل أو الخارج.

كما يقوم المجلس بالعديد من الأعمال المنوطة به والمحددة في نظامه، مثل عملية الادخار والاستثمارات والجوانب المالية والنقدية الأخري. كما يعني بشؤون موارد الطاقة من حيث العمل علي تطوير مصادرها وتنمية مساهمتها في الاقتصاد الوطني وتحسين سبل استخدامها. ويعقد المجلس جلساته برئاسة السلطان أو برئاسة نائب رئيس المجلس.

٤- المجالس المتخصصة

يضم الجهاز الإداري للدولة العديد من اللجان العليا، والمجالس المتخصصة، والهيئات العامة التي تتولي كل واحدة منها العمل أو الاشراف علي قطاع معين لوضع رؤية متكاملة والتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية، بما فيها الوزارات لتحقيق المصلحة العامة، وبما يضمن انسياب وتنسيق العمل في الجهات التي تعمل في قطاع واحد، ويشارك في كل من اللجان أو المجالس أو الهيئات عدد من كبار المسؤولين في الحكومة، مثل الوزراء والوكلاء وفقا لمجال ونطاق عمل كل منهم وفي إطار اختصاصهم. كما تنشأ المجالس المتخصصة وتحدد صلاحياتها ويعين أعضاؤها بمقتضي مراسيم سلطانية.

ومن هذه اللجان اللجنة العليا للمؤتمرات، ومن أهم اختصاصاتها الإعداد والمتابعة والتنسيق بالنسبة لما يتصل بالمؤتمرات التي تكون السلطنة عضوا أو مشاركا فيها، بالتنسيق مع الوزارات ذات الصلة. ومجلس الخدمة المدنية، الذي يقوم برسم السياسات العامة المتعلقة بالخدمة المدنية في الدولة، وإصدار القرارات التي تستهدف عملية الإحلال " التعمين " في الوظائف العامة والخاصة، إلي جانب رفع الكفاءة الإدارية في الجهاز الإداري للدولة. وهناك مجلس التعليم الذي يضم في عضويته بالإضافة إلي رئيسه ثلاثة عشر عضواً، ويختص برسم السياسة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي في الجامعات والمعاهد العليا، والعمل علي توجيهها بما يتفق وحاجات الدولة.

وهناك مجلس جامعة السلطان قابوس، ومن أهم أعماله الحفاظ علي المستوي التعليم الجامعي والارتقاء به، وتحقيق أكبر تنسيق ممكن بين مجالات ومخرجات التعليم الجامعي وبين احتياجات خطة التنمية الوطنية. كما

أن هناك مجلس للمناقصات مسؤوليته الرئيسية دراسة عروض وترسية جميع المناقصات الحكومية. وهناك الهيئة العامة لأنشطة الرياضية والثقافية التي تتولي الإشراف علي إدارة كل ما يتعلق بدعم وتطوير أداء الأنشطة الشبابية في السلطنة. وهناك الهيئة العمانية للأعمال الخيرية التي تقوم بمختلف الأعمال الخيرية والتي من شأنها مساعدة المحتاجين داخل السلطنة وخارجها. كما أن هناك لجنة متابعة التعمين التي تم إنشاءها لمتابعة التعميق في القطاعين العام والخاص. وأيضا هناك الهيئة العامة لسوق المال التي أنشئت في إطار إعادة الهيكلة التي تمت لسوق مسقط للأوراق المالية.

٥- المجالس الشورية

حرصت القيادة السياسية على إيداع أطر مؤسسية لممارسة الشورى بدأت كنقلات مرحلية في مسيرة الشورى العمانية في العهد الزاهر، والتي يمكن تقسيم مراحلها إلى ثلاث مراحل على النحو التالي:

المرحلة الأولى: تأطير إبداء الرأي والمشورة في تجربة المجلس الاستشاري.

تمتد هذه المرحلة طوال عقد الثمانينات، ويمكن تسميتها مرحلة الجهد المشترك بين القطاعين الحكومي والأهلي في عملية التشاور وإبداء الرأي. وفيها أنشئ المجلس الاستشاري للدولة ليكون، كما قال جلالته – حفظه الله – "إطاراً لجهد مشترك بين الحكومة والمواطنين في مختلف مجالات التنمية، يساهم في تلبية احتياجات ورغبات أبناء شعبنا، وفى تحقيق أفضل مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي في كافة ربوع البلاد".

وقد باشر هذا المجلس مهامه وصلا حياته وفق مرسوم إنشائه ولائحته الداخلية وتعديلاتهما، وحددت أهدافه في المشاركة بالرأي في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، واختص بإبداء الرأي في القوانين الاقتصادية والاجتماعية النافذة، وفيما تعرضه عليه الحكومة من سياسة عامة في مجال التنمية، وفى اقتراح ما يرى اتخاذه من إجراءات وخطوات حكومية في المجالات الإنمائية التي لم يسبق للحكومة معالجتها، والنظر فيما يواجه القطاع الخاص المشتغل في المجالي الاقتصادي والاجتماعي من اختناقات والتوصية بوسائل العلاج المناسب لها في حدود الإمكانات المتاحة في الدولة، وأخيراً إبداء الرأي في الموضوعات الأخرى التي يرى جلالة السلطان إحالتها إليه.

وقد روعي في تشكيل هذا المجلس ابتداء أن يضم ٤٥ عضواً من القطاعين الحكومي والأهلي بواقع ١٧ للأول و٢٨ للثاني، مما يبين أن التمثيل الغالب كان للقطاع الأهلي بما فيه ممثلو المناطق، وتم زيادة هذا التشكيل إلى ٥٥ عضواً في فترته الثانية.

وقد مارس هذا المجلس اختصاصاته على مدار عقد من الزمان (خمس فترات متتالية)، وأشاد جلالته حفظه الله بدور هذا المجلس في مواطن كثيرة، وأشار جلالته أكثر من مرة إلى اعتماد توصيات المجلس، وإلى توجيهاته السامية للحكومة بتنفيذها، ومما قاله – حفظه الله – عن تجربة هذا المجلس: "لقد كان إنشاء المجلس الاستشاري للدولة عملاً رائداً في حياة المجتمع العماني، وتجربة مثمرة آتت أكلها الطيب في حينها، وقد عبرنا من قبل وفى مناسبات متعددة عن ارتياحنا للدور الإيجابي الذي أداه المجلس، والتجاوب الذي أظهره مع متطلبات كل مرحلة خلال السنوات العشر الماضية".

المرحلة الثانية: نقل تبعية الشورى كاملة للمواطنين (أنشاء مجلس الشورى دون تمثيل حكومي)

بانتهاء عقد الثمانينات دخلت ممارسة الشورى في السلطنة طوراً جديداً في إطارها المؤسسي، بإنشاء مجلس الشورى بديلاً عن المجلس الاستشاري للدولة وتطويراً لتجربته التي حققت نجاحاً ملموساً. وبالإعلان عن إنشاء مجلس الشورى في غمرة احتفالات السلطنة بالعيد الوطني العشرين المجيد، ثم بصدور المراسيم السلطانية السامية بالأرقام ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧/ ٩١ بإنشاء المجلس، وتسمية أعضائه، ورئيسه، ولائحته الداخلية، تبدأ المرحلة الثانية في مسيرة الشورى العمانية أو "الحقبة الجديدة" كما وصفها جلالته حفظه الله في خطابه السامي بمناسبة افتتاح الفترة الأولى لمجلس الشورى.

وقد جاء في ديباجة مرسوم إنشاء هذا المجلس "انطلاقاً من مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء وتأكيداً للنهج الإسلامي في الشورى، واستمراراً لسياستنا في إعداد المواطنين للمشاركة فيما تبذله الحكومة من جهود في سبيل التنمية الشاملة في البلاد، ورغبة في توسيع قاعدة الاختيار بحيث تشمل تمثيل مختلف ولايات السلطنة وبما يحقق المشاركة الفعلية للمواطنين في خدمة وطنهم ومجتمعاتهم المحلية"، مما يبين تعميق ممارسة الشورى في هذه المرحلة من مراحل العمل الوطني.

المرحلة الثالثة: مرحلة الأخذ بنظام المجلسين "مجلس الشورى" ومجلس الدولة".

أعلن عن بدء هذه المرحلة مع صدور النظام الأساسي للدولة، الذي نص في بابه الخامس على إنشاء مجلس عمان، وهو السلطة الرسمية التي تسند إليها مهام الشورى على المستوى الوطني العام، ويتكون مجلس عمان من مجلس الشورى ومجلس الدولة، ويبين القانون اختصاصات كل منهما، ومدته، وأدوار انعقاده ونظام عمله. كما يحدد عدد أعضائه والشروط الواجب توافرها فيهم وطريقة اختيارهم أو تعيينهم، وموجبات إعفائهم، وغير ذلك من الأحكام التنظيمية (المادة ٥٨ من النظام الأساسي)، ويتوقع أن تصدر وتستكمل في القريب العاجل القوانين المنفذة لهذا الباب من النظام الأساسي.

ويمثل الأخذ بنظام المجلسين خطوة جديدة في تطوير مجال الشورى، تهدف – كما أوضح جلالته، حفظه الله، في خطابه السامي بالعيد الوطني السادس والعشرين المجيد – إلى "توسيع دائرة الشورى التي حث عليها الدين الحنيف، وذلك بإنشاء مجلس جديد باسم مجلس الدولة إلى جانب مجلس الشورى، يكون رافداً إيجابياً آخر في مجال التعاون البناء بين الحكومة والمواطنين لما فيه الخير والنفع العام"، وسوف يعين أعضاء مجلس الدولة بحيث يضم – كما أشار جلالته – حفظه الله – نخبة أخرى من أبناء الوطن ممن لديهم "الخبرة والقدرة على إثراء عملية الشورى، ودفعها إلى مزيد من النجاح في تحقيق أهدافها الجليلة وغاياتها النبيلة".

يمثل نهج الشوري، ركيزة أساسية في النظام السياسي العماني، الذي تشرب من الدين الحنيف الكثير من أصوله وقوانينه. حيث حدد النظام الأساسي للدولة أن دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية هي أساس التشريع

إن المتتبع لهذا النظام، يجبد فيه عملية ترسيخ لدعائم الشوري، المستمد من الموروث الإسلامي، ومن نظام الإمامة الذي أوجده المذهب الأباظي، وعايشه العمانيون لفترات طويلة من حياتهم. فقد نص النظام الأساسي للدولة: علي إرساء أسس صالحة لترسيخ دعائم شوري صحيحة نابعة من تراث الوطن وقيمة وشريعته الإسلامية، معتزة بتاريخه آخذة بالمفيد من أساليب العصر وأدواته. الأمر الذي يتيح للمواطن العماني المشاركة في إدارة عملية التنمية الوطنية وتوجيهها. كما يعبر ذلك عن الخصوصية العمانية في تقاليدها وأصالتها وقدرتها علي مواكبة التطور علي المستويين الداخلي والخارجي.

أما تعيين أعضاء مجلس الدولة من بين الشخصيات الوطنية المشهود لها بالكفاءة والقدرة، إنما يعمل علي إثراء العمل العام بمجالاته المختلفة. ولاستكمال العمل الشوري، فقد نص النظام علي أن يتم اختيار أعضاء مجلس الشوري بواسطة المواطنين الذين لهم حق الترشيح والانتخاب في الولايات العمانية. وفي ٢٧ ديسمبر ١٩٩٧ م، افتتح السلطان قابوس بن سعيد، أول اجتماع لمجلس عمان، الذي يضم أعضاء مجلس الدولة ومجلس الشوري، وحدد خلاله إطار العمل وأسلوب الأداء للمؤسسات التشريعية في عمان، في إطار يلتزم بالمنهج الشوري الذي يواصل تطوره وفقا لمتطلبات المجتمع وآماله.

أما مجلس عمان، الذي حدد النظام الأساسي للدوله اسمه ومحتواه فيتكون من مجلس الشوري ومجلس الدولة. ويبين القانون اختصاصات كل منهما

ومدته وادوار انعقاده ونظام عمله، كما يحدد أعضاءه والشروط الواجب توافرها فيهم، وطريقة اختيارهم أو تعيينهم وموجبات إعفائهم، وغير ذلك من الأحكام التنظيمية.

إن تشكيل هذا المجلس جاء " لتوسيع قاعدة المشاركة في الرأي بما يؤدي إلي الاستفادة من خبرات أهل العلم وذوي الاختصاص ويسهم في تنفيذ استراتيجية التنمية الشاملة وخدمة الصالح العام ولتأكيد علي أن مسيرة التنمية الشاملة لا تكتمل إلا بالتكاتف والتعاضد والتعاون والتساند بين الحكومة والمواطنين. لذلك فإن المسؤولية في استمرار هذه المسيرة كبيرة وعظيمة وهي مسؤولية وطنية سوف تحاسب عليها الأجيال القادمة.

٦- المجلس الأعلي للقضاء

انشيء المجلس الأعلي للقضاء بموجب مرسوم السلطاني في ٢١ نوفمبر من العالم ١٩٩٩ م، يرأسه السلطان نفسه، ويشمل المجلس في عضويته كلا من وزير العدل نائبا للرئيس والمفتش العام للشرطة والجمارك، ورئيس المحكمة العليا، ورئيس محكمة القضاء الإداري، والمدعي العام، وأقدمن نائب رئيس بالمحكمة العليا، ورئيس دائرة المحكمة الشرعية بالمحكمة العليا، ونائب رئيس محكمة القضاء الإداري، وأقدم رئيس محكمة استئناف.

ويختص المجلس الأعلي للقضاء برسم السياسة العامة للقضاء ويكفل استقلاله ومتابعة تطوره، وله في سبيل ذلك الإشراف علي حسن سير العمل بالمحاكم والإدعاء العام، ومتابعة تطوير المحاكم، وتيسير التقاضي، وتقريبه للمتقاضين، والنظر في الترشيحات التي ترفعها الجهات المختصة لشغل

الوظائف القضائية بالتعيين أو الترقية، والتي ينص القانون علي أن يكون شغلها بمرسوم سلطاني وكذلك اقتراح مشروعات القوانين المتعلقة بالقضاء، والنظر فيما ترفعه الجهات المختصة من هذه المشروعات، وإبداء ما يراه في هذا الشأن، وإبداء الرأي في مشروعات اتفاقيات التعاون القضائي بين السلطنة والدول الأخرى، وأية موضوعات أخري يري السلطان عرضها علي المجلس لدراستها وابداء الرأي فيها. ويباشر المجلس هذا الاختصاص عن طريق لجنة المتخصصة ومنها: لجنة الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية التي تتولي دراسة الموضوعات المتعلقة بتطوير الخدمات العامة، وتحسين المرافق الضرورية والنهوض بالمجتمعات المحلية وذلك عن طريق إنشاء مداخل بناء علي اقتراح اللجان من تلقاء ذاتها أو بتكليف مكتب المجلس نفسه ويبين تعدد هذه المداخل نمو هذه المداخل نمو هذا الاختصاص وتطويره.

خامسا: قراءة فى ركائز الديمقراطية العمانية

يمكن التعرض للتجربة الديمقراطية فى سلطنة عمان من خلال المحاور التالية:

١- مجلس الشورى العمانى باعتباره احد دعائم الديمقراطية

إزاء النجاحات التي حققتها تجربة المجلس الاستشاري للدولة طوال عقد الثمانينياتمن القرن الماضى، وفى غمرة احتفالات السلطنة بالعيد الوطني العشرين، أعلن السلطان عن قيام مجلس الشورى كإطار مؤسسي متطور لممارسة الشورى في السلطنة، بما يوفره من مشاركة أوسع أمام المواطن في تحمل المسئولية والإسهام في بناء الوطن. ويمكن التعرض لأهم ملامح مجلس

الشورى العمانى لما له من اهمية فى تدعيم الديمقراطية داخل السلطنة وذلك على النحو التالى:

أ- شروط العضوية وأحكامها العامة

مدة العضوية في مجلس الشورى ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدد أخرى وفقاً للإجراءات المقررة، ويشترط توفر ثلاث مقومات فيمن يرشح لعضوية المجلس: السن، السمعة الحسنة والمكانة في الولاية، الخبرة العملية والثقافة وتلازم هذه الشروط في العضو يتوافق مع ما ينتظره من مهام جسام وقد انخرط في ثلة أهل الشورى، وهي شروط موضوعية تستقي من النهج الإسلامي في الشورى، وتؤهل بالفعل لاختيار أنسب أبناء الوطن وأصلحهم على تقديم الرأي والمشورة. وبالنسبة للسن، فقد اشترط ألا يقل سن المرشح عن ثلاثين سنة ميلادية وقت تقدمه للترشيح، وقد كان هذا الشرط وارداً في شروط العضوية بالمجلس السابق، أما شرط السمعة الحسنة والمكانة في الولاية التي يترشح العضو فيها، فهو شرط أدق وأعمق في دلالاته وأوسع في مغزاه من الاكتفاء بشرط "ألا يكون قد حكم عليه بعقوبة جناية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره" وهو المتواتر والشائع في شروط العضوية في المجالس المماثلة؛ ذلك أن التوكيد على المكانة والسمعة الحسنة أمر له مقاصده التي تتناسب مع التركيبة الاجتماعية والأعراف المتأصلة في المجتمع العماني. فضلاً عن تطابقه مع مقومات الشورى في المفهوم الإسلامي.

وإضافة إلى ما تقدم، فإن أحكام العضوية في المجلس الحالي تشترط تفرغ العضو لمهامها، وتقضي بعدم الجمع بين عضوية المجلس والوظائف العامة

في الدولة، وبالتالي إذا تم اختيار أحد الموظفين لعضوية المجلس فإن خدماته الوظيفية تنتهي تلقائياً من تاريخ العمل بالمرسوم السلطاني بتسميته عضواً في المجلس. وتضفي هذه الخاصية على المجلس مزيداً من الاستقلال والحياد في أدائه لوظيفته وفى تعامله مع الجهاز الإداري للدولة وتمكن العضو من التفرغ الكامل لمهام العضوية وعدم الانشغال عنها في عمل حكومي قد يؤثر أو يتعارض مع أداء العضو لهذه المهام.

ب- واجبات الأعضاء

تشمل الواجبات المرتبطة بطبيعة العمل وحسن سيره في المجلس على وجه الخصوص:

١- الانتظام في حضور جلسات المجلس واجتماعات اللجان التي يشارك العضو فيها، وإذا طرأ ما يستوجب غياب العضو عن حضور إحدى هذه الجلسات أو ما يستوجب مغادرته المجلس أثناء انعقادها، فعلى العضو أن يستأذن في ذلك رئيس المجلس أو رئيس اللجنة حسب الأحوال، وفى كل الأحوال لا يعتبر انشغال العضو بأعماله الشخصية من الحالات الطارئة التي يعتذر بمقتضاها عن عدم حضور الاجتماعات أو ترك جانب منها.

٢- المحافظة على سرية أعمال المجلس ووثائقه التي تكون تحت تصرف أعضائه، ويجب على العضو أن يمتنع كلية عن إفشاء وقائع جلسات المجلس أو اجتماعات مكتبه ولجانه، وألا يسمح للغير بالاطلاع على محاضر اللجان ومضابط الجلسات وغيرها من وثائق المجلس التي يطلع عليها الأعضاء بحكم مناصبهم.

أما الواجبات المتعلقة بشخص العضو فمن بينها:

أ- يحظر على العضو أن يحاول أو يسعى أو يسمح باستغلال صفته في الحصول على مزايا خاصة بأي حال من الأحوال، ويجب عليه ألا يثير أمام المجلس أي موضوع يتصل بمصلحة شخصية له.

ب- أن يكون عضو المجلس أسوة حسنة في الالتزام بقوانين البلاد، ومراعاة الاحترام الواجب للدولة وعدم الخروج عن الأعراف والتقاليد المرعية في المجتمع العماني، ويحظر عليه إتيان أي أفعال داخل المجلس أو خارجه تخالف أحكام قوانين البلاد بوجه عام والتشريعات المنظمة لأعمال المجلس بصفة خاصة.

ج- وسائل ممارسة المجلس اختصاصاته المختلفة

فضلا عن قواعد واساليب الممارسة عند عرض صلاحيات المجلس في المجال التشريعي، وفي مجال المشاركة في الإعداد للخط التنموية ومتابعة تنفيذها، فقد منح المجلس آليات متعددة لممارسة صلاحياته واختصاصاته منها: توجيه الأسئلة لوزارة الخدمات وفق القواعد والإجراءات المنصوص عليها بالفصل الخامس من الباب الرابع من لائحة المجلس، أو إبداء الرغبات للحكومة وتتم هي الأخرى وفق قواعدها وإجراءاتها التي فصلتها المواد (٧٥ – ٧٧) من اللائحة، أو تبادل الرأي مع الوزير المختص في موضوع عام، وهو ما يعرف "بطلبات المناقشة"، المنصوص علي قواعدها وإجراءاتها وآثارها في اللائحة الداخلية (الفصل السادس من الباب الرابع)، هذا إلي جانب البيانات الوزارية السنوية التي يقدمها وزراء الخدمات أمام المجلس، والتي تعد واحدة من أهم وسائل ممارسة المجلس لآختصاصاته المتنوعة والواسعة.
ومن هذه الوسائل أو الاليات:

١- الأسئلة:

يقصد بالسؤال استيضاح من العضو " لجلاء غامض أو مبهم أو علم بمجهول " أو الاستعلام عن بينة الحكومة في أمر معين. ولقد عرفته لائحة المجلس بأنه " استفهام العضو عن أمر يجهله أو عن واقعة وصلت إلي علمه للتحقق منها، وذلك في أي شأن من الشؤون الداخلية ضمن اختصاص المجلس. وللسؤال بهذا المعني شروط وإجراءات في الممارسة تميزه عن الاستفسارات التي يوجهها الأعضاء شفاهة لوزراء الخدمات أثناء عرضهم لبياناتهم السنوية أمام المجلس. ولقد تعددت الأسئلة التي تقدم بها أعضاء المجلس خلال فترتيه الأولي والثانية، ودار معظمها حول الشؤون العامة.

٢- الرغبات:

يحق للمجلس أن يبدي رغبات للحكومة في الأمور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة وسبل تطويرها وتحسين أدائها. وهنا تأتي مشاركة المجلس الفعلية في تبادلية عرض القضايا الهامة وإثارة النقاش حولها.

٣- الإقتراح برغبة:

تحال الاقتراحات برغبة من قبل رئيس المجلس أو مكتب المجلس إلي اللجان المختصة لدراستها وتقديم عنها. ويخطر المجلس في جلسته التالية بذلك الإجراء. ويجوز لرئيس المجلس - في حالات الاستعجال - عرض الاقتراحات برغبة مباشرة علي المجلس. والواقع أن اهتمام أعضاء المجلس بالاقتراحات برغبة كان كبيرا خلال فترتيه الأولي والثانية، ولقد تقدموا بمئات الرغبات الهادفة، أحيل جانب كبير منها اللجان المختصة للدراسة وإبداء

الرأي، وخاطب المكتب الذي فوض من قبل المجلس بنظر الرغبات التي لها صفة الاستعجال، الجهات الحكومية المختصة في شأن هذه الرغبات.

٤- طلبات المناقشة:

تعتبر طلبات المناقشة إحد أساليب العمل التي استحدثت عام ١٩٩٧ في مجلس الشوري والتي يتمكن بموجبها من إبداء الرأي، علي وجه السرعة في الموضوعات العامة التي تدخل ضمن اختصاصاته وإجراء مناقشة مع الوزراء المختصين بشأنها توطنه للوصول إلي توصيات معينة حول هذه الموضوعات، إذا تطلب الأمر ذلك ورفعها للسلطان. ويراعي في طلبات المناقشة اتباع إجراءات وقواعد معينة حددها الفصل السادس من الباب الرابع باللائحة الداخلية للمجلس، إذ يقصد بطلب المناقشة تبادل الرأي مع الحكومة في موضوع عام وهام واستيضاح سياسة الحكومة في شأنه.

٥- البيانات الوزارية:

يقدم وزراء الخدمات بيانات سنوية إلي المجلس حول منجزات وزاراتهم وخططها ويجيبون علي أسئلة الأعضاء بشأنها. ويجوز للمجلس دعوة أي من وزراء الخدمات لمناقشة بعض الأمور المتعلقة باختصاصات وزارته عند الاقتضاء، كما تنص اللائحة الداخلية للمجلس علي أن لمسؤولي الحكومة الحضور أمام المجلس أو لجانه بناء علي طلبهم، وعليهم الحضور إذا كان ذلك بناء علي دعوة من المجلس، لإلقاء بيان أو إيضاح عن سياسة الوزراء أو الحكومة دون المشاركة في التصويت وللعضو استيضاح أمر معين والاستماع إلي الرد عليه من المسئول الحكومي الذي يدلي ببيان أو إيضاح،

بناء علي طلبه أو بدعوة من المجلس، علي أن يكون الاستيضاح في شأن أمر العامة ذات الأهمية.

وتمثل هذه البيانات الوزارية وما يدور حولها من مناقشات ومداولات، واحدة من أهم أدوات ممارسة المجلس لاختصاصته، إذ تعد الصورة الوحيدة التي تنقل وقائعها كاملة عبر وسائل الإعلام، بل وتقدم مؤشرا قويا علي نضج التجربة وعمقها وتبرز مدي حرية التعبير عن الرأي في مناقشات الأعضاء مع أصحاب المعالي الوزراء ولها صدي طيب يتجاوز اهتمامات الرأي العام الوطني إلي الرأي العام العالمي، فضلا عن أنها تعتبر وسيلة هامة من الوسائل التي يعتمد عليها المجلس في متابعة تنفيذ الخطط التنموية، وتساهم في ترسيخ وعي المواطن بالإنجازات التنموية وأهداف التنمية ومهامها وأولوياتها والجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذها. كما تساهم في معرفة طبيعة الاحتياجات والمتطلبات الضرورية للولايات التي يمثلها أعضاء المجلس.

٢- النظام القبلى كأحد معوقات التطور الديمقراطى

ينطلق النظام السياسي العماني الحالي من واقع اقتصادي واجتماعي معين، ساهم في تشكيله عوامل جغرافية وتاريخية وإستراتيجية منذ النشأة الأولى لهذا النظام في بداية السبعينيات، وكان على النظام كي يرسخ أسس وقواعد معينة مواجهة نوعين من التحديات، وهما:

- السعي إلى تأسيس دعائم الاستقرار الداخلي على قاعدة الاندماج والانصهار الوطني "التكامل والوحدة".

- بناء نظام سياسي حديث بصورة متدرجة وسليمة، بحيث يتمكن من استيعاب التغيرات الحديثة والمعاصرة في البنية الاقتصادية والاجتماعية القبلية التي تقوم على علاقات التوافق والخطوط غير الرسمية في إدارة شئون الحياة.

وهنا يصبح التساؤل المطروح: إلى أي مدى نجح النظام السياسي الحالي في تحقيق الهدفين الرئيسين السابقين وهما: الوحدة والتحديث في إطار النظام القبلي؟

في واقع الحال السلطان قابوس ومنذ توليه الحكم عام ١٩٧٠ استطاع أن يؤسس لنظام حكم يتوافق مع البيئة العمانية من وجهة نظره في ذلك الوقت، فنظر للبيئة العامة الوليدة القائمة أساسًا على العنصر القبلي، فأدرك السلطان أن القبلية هي العنصر الفاعل في النظام، وبالتالي عمل على الحفاظ عليها وتطويرها وذلك على النحو التالي:

- معظم القبائل تعتنق المذهب الإباضي الذي يُعَدُّ مكونًا رئيسيًّا للشخصية العمانية، وهذا المذهب يقوم على فكرة الإمامة، وقد استطاع السلطان أن يقنع هذه القبائل وبأساليب مختلفة: (إشباع حاجاتهم الاقتصادية - تشكيل مجالس ولاة لهم يمثلون فيها) أن يتخطى فكرة الانتخاب، وذلك بالعمل على كفالة حقوق مشاركة القبائل العمانية في مجالس الولاة على مستوى الحكم المحلي أو المجالس الاستشارية مثل مجلس الشورى ومجلس الدولة، أو من خلال الجولات السنوية التي يقوم بها السلطان في مختلف مناطق وولايات السلطة كل عام لتحقيق نوع من المشاركة، وبحيث تصدر القرارات النهائية بأوامر سلطانية سامية يراعى فيها الاعتبارات القبلية والعشائرية.

- وبذلك فقد استطاع السلطان من خلال ترؤسه لقمة الهرم السياسي في عمان أن يحافظ على وحدة البلاد، ويدعم ذلك أن السلطان في خطابه السياسي دائمًا ما

يركز على القيم النابعة من المجتمع العماني، وعدم التطلع إلى أفكار غربية مستوردة؛ لأنها لا تستطيع أن تنمو وتحقق الهدف منها في المجتمع العماني.

– أصبح السلطان نفسه هو المحدد لمعالم العملية السياسية في المجتمع من خلال الدستور الذي وضعه عام ١٩٩٦، فقبل هذا التاريخ لم يكن لعمان دستور مكتوب، وإنما كانت العملية السياسية تمارس في إطار العادات والتقاليد فقط، حيث إن أسرة "البوسعيدي" هي الأسرة الحاكمة مثل أي دولة في التاريخ القديم: (أسرة محمد علي في مصر في فترة زمنية معينة)؛ ولذلك أسَّس السلطان لنظام حكم وراثي سلطاني في أسرة السيد تركي التي تمثل الامتداد الطبيعي للبوسعيديين، ويأتي السلطان نفسه على قمة هذا النظام من خلال مراقبته لمختلف أجهزة الدولة ومساءلته إياها في حالة التقصير، فهو رئيس الدولة، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ويترأس مجلس الوزراء، ويعين الوزراء ونوابهم، ويقيلهم من مناصبهم، ويعين كبار القضاة، ويصدر المراسيم السلطانية، وبذلك فإن مجمل العملية السياسية تتركز في يد السلطان قابوس.

– إن خلق وإنشاء مؤسسات وهياكل أخرى لمواكبة التحديث والتطورات العالمية يأتي متدرجًا وبطريقة أخرى دون دخول البلاد في توترات سياسية مفاجئة تهدم النظام القبلي الذي حافظ السلطان عليه لإرضاء زعماء هذه القبائل، وضمانًا لموالاتهم له وعدم النزوح إلى الاستقلال.

– ويتأسس هذا التطور في الهياكل الرسمية وفقًا لرؤية السلطان، ومن هذه الهياكل مجلس الوزراء، وهو مجلس عماني يضم مجلسي الدولة والشورى، والمجلس الاقتصادي والمجالس الأخرى المتخصصة التي تنشأ بأوامر سلطانية.

- هذه الهياكل وتلك المؤسسات لا شك أنها تمثل نقلة نوعية في تحديث بنية النظام السياسي، وبالأسلوب المتدرج السلمي الذي يؤكد قيم وعادات المجتمع العماني، وفي الوقت نفسه هذه المؤسسات ليست سوى هياكل استشارية تساعد السلطان في رسم السياسية العامة للدولة وتنفيذها من خلال رفع المقترحات والتوصيات إلى السلطان، ولكن الأوامر والقرارات تصدر من قمة النظام وعلى الأجهزة القائمة الأخرى تنفيذها. وإذا كان البعض يعتبر ذلك نوعًا من الاستبدادية وعدم السماح للقوى الفاعلة في المجتمع من المشاركة في الرأي، فإن البعض الآخر يرد بأن السلطان يستشير كل المؤسسات والهياكل قبل أن يتخذ القرار النهائي.

إن السلطان بصلاحياته وسلطاته المخولة له بموجب الدستور، والقبيلة بوصفها اللبنة الأولى للمجتمع العماني، هما المحددان الرئيسيان للنظام السياسي العماني، وبحكم هذا الوضع يقوم السلطان في حالة تعيينه لأعضاء مجلس الدولة باختيار الوزراء ذوي المكانة المرموقة والكفاءة في التخصصات المعينة، ولا شك أن هذه المكانة وتلك الكفاءة تتوافر في أفراد القبيلة القوية ذات التأثير والنفوذ الواسع. أما في حالة تكوين مجلس الدولة، يختار السلطان الخبرات من أهل العلم والذين لهم خبرات طويلة في خدمة مناطقهم، وبذلك يعمل على توسيع رقعة المشاركة من جانب قبائل أخرى.

وفي حالة تكوين مجلس الشورى تزداد درجة المشاركة والتمثيل لكل القبائل الممثلة في النظام العماني، فيتم ترشيح ممثل واحد عن الولاية التي يقل عدد سكانها عن ٣٠ ألف نسمة، ومرشحين اثنين للولاية التي يزيد عدد سكانها عن ٣٠ ألف نسمة، وهذه معادلة متساوية وواقعية تراعي حجم كل

ولاية وعدد سكانها، بصرف النظر عن القبائل المكونة لها، فقد يمثل شخص من قبيلة ذات وزن قليل، لكنه ذو مكانة مرموقة وسمعة طيبة ومشهود له بالكفاءة في تخصص معين، وهذه هي الشروط التي يقوم عليها اختيار أعضاء مجلس الشورى؛ ولذلك فإن مجلس الشورى هو البوتقة التي تجمع ممثلين لكل القبائل في السلطنة، دون تمييز أو تدخل من جانب السلطان أو من جانب قبائل أخرى ذات تأثير ونفوذ أكبر، وعلى هذا النحو يتم تمثيل كل القبائل في مؤسسات الدولة وبرضاء واقتناع من جانب زعماء هذه القبائل.

وفي ضوء ما سبق فإنه يمكن القول إن النظام القبلي أو البناء القبلي يسير جنبًا إلى جنب مع التيار المؤسسي الحديث، ولكن هذه الازدواجية المؤسسية لا تشكل عبئًا سياسيًا في السير نحو التحديث، فمجالس الولاة ما زالت قائمة، وتحقق طموحات شيوخ وزعماء القبائل، وتعمل على خلق نوع من التوافق في المجتمع العماني من خلال الدور الاجتماعي الذي تقوم به وحل مسائل الخلاف القبلية بشكل ودي؛ إذ إن دورها يقتصر على المشاركة في المشروعات الخدمية والإنتاجية داخل البيئة المحلية فقط، أما البناء الحديث فقائم على المؤسسات والهياكل الرسمية وفق المنهج المتدرج والسلمي.

وهذا البناء الحديث لا شك أنه يستوعب النظام القبلي، وهو الأقوى منه في إطار الرؤية العمانية الجماعية نحو مسايرة التطورات العالمية، وعدم التخلف عن ركب الدول المتقدمة، ويلاحظ أن النخبة الجديدة من الشباب الذي تلقَّى قدرًا مهما من التعليم؛ سواء داخل السلطنة أم خارجها، يتم استيعابها وفقًا لمنظومة المجتمع العماني، فهؤلاء هم الذين يتم تمثيلهم في الهياكل والمؤسسات الحديثة، وفي الوقت نفسه يعبرون عن انتماءاتهم القبلية

والعشائرية، ولا يمثلون عناصر ضغط على النظام السياسي بحكم أنهم يعتبرون السلطان هو مؤسس الدولة الحديثة، وراعي الإنجازات التي تحققت خلال الأعوام الثلاثين الماضية في شتى المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وهذه بلا شك رؤية صحيحة، وإن كان البعض ينظر إليها بصورة سلبية لكونها تعمل على تكريس نظام الطاعة العمياء، ولا تنحو إلى مواكبة التحولات القريبة في مجال ما يسمى بالديمقراطية.

كما أن هذه النخبة الحديثة قادرة على إحداث تغييرات معينة في كل المجالات، ولكن بطريقة تدريجية، وبجرعات لا تحدث ضررًا للنظام القائم ولا تؤثر بشكل سلبي على قاعدة التوافق الاجتماعي والسياسي التي بُني عليها النظام العماني، فالسلطان لا يقف أمام هذه المطالب بالتحديث، ولكن يحكم حركتها وفقًا لمنظومة عامة تحافظ على الأمن والاستقرار في المجتمع العماني.

٣- الإصلاحات السياسية..خطوات على الطريق

لقد أدركت القيادة السياسية العُمانية مبكرا هذه الطبيعة، فخلال قرابة الاربعين عاما شهد المجتمع العُماني جرعات متدرجة من الإصلاحات في مختلف الجوانب، وكان على النظام الوليد في السبعينيات مواجهة نوعين من التحديات، هما: السعي إلى تأسيس دعائم الاستقرار الداخلي المبني على قاعدة الاندماج والانصهار الوطني "التكامل والوحدة"، وبناء نظام سياسي حديث بصورة متدرجة وسلمية، بحيث يتمكن من استيعاب التغيرات الحديثة والمعاصرة في البنية الاقتصادية والاجتماعية القبلية التي تقوم على العلاقات القرابية.

ويمكن القول: إن السلطان قابوس طوال هذه الفترة بات هو المحدد لمعالم العملية السياسية في المجتمع من خلال النظام الأساسي الذي وضعه عام ١٩٩٦، والذي أسَّس لنظام حكم وراثي سلطاني في أسرة السيد تركي التي تمثل الامتداد الطبيعي للبوسعيديين، ويأتي السلطان نفسه على قمة هذا النظام من خلال مراقبته لمختلف أجهزة الدولة ومساءلته إياها في حالة التقصير، فهو رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ويترأس مجلس الوزراء، ويعين الوزراء ونوابهم، ويقيلهم من مناصبهم، ويعين كبار القضاة، ويصدر المراسيم السلطانية، وبذلك فإن مجمل العملية السياسية تتركز في يد السلطان قابوس.

بيد أن ذلك لم يمنع قيام السلطان بعدة خطوات لدفع عملية الإصلاح، بحيث تراعي إدماج القبيلة من جانب وبناء مؤسسات حديثة من جانب ثانٍ وتفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جانب ثالث.

ولأن القبيلة هي العنصر الفاعل في النظام، فإن السلطان قابوس بن سعيد عمل على الحفاظ عليها وتطويرها، واستطاع بأساليب مختلفة (إشباع حاجاتهم الاقتصادية، وتشكيل مجالس ولاة لهم يمثلون فيها) أن يتخطى فكرة الانتخاب، وذلك بالعمل على كفالة حقوق مشاركة القبائل العُمانية في مجالس الولاة على مستوى الحكم المحلي أو المجالس الاستشارية مثل مجلس الشورى ومجلس الدولة، أو من خلال الجولات السنوية التي يقوم بها السلطان في مختلف مناطق وولايات السلطنة كل عام لتحقيق نوع من المشاركة، وبحيث تصدر القرارات النهائية بأوامر سلطانية سامية يراعى فيها الاعتبارات القبلية والعشائرية.

وفي إطار فكرة الإصلاحات المتدرجة جاء البناء الحديث القائم على المؤسسات والهياكل الرسمية وفق المنهج المتدرج والسلمي، من خلال "مجلس

عُمان" الذي يضم مجلسي الدولة والشورى، فهذا البناء يستوعب النظام القبلي، وهو الأقوى منه في إطار الرؤية العُمانية الجماعية نحو مسايرة عملية الإصلاحات والتطورات العالمية.

وقد قامت هذه الإصلاحات المتدرجة على عدد من الأسس، أبرزها: توسيع عملية المشاركة السياسية لتحقيق قيم التحديث عبر مراحل متتالية، مع الحفاظ على الخصوصية التاريخية والاجتماعية للواقع العماني، والأخذ بأسلوب التطور التدريجي السلمي البعيد عن النظريات والأطروحات الخارجية التي لا تتفق مع الثقافة السياسية العمانية.

وتمثلت أهم الخطوات العملية في إدخال التعديلات المستمرة على مجلس الشورى، فعبر مراحله الخمسة الماضية التي امتدت على مدى ١٥ عاما من العام ١٩٩٢ وحتى العام الحالي ٢٠٠٧، شهد المجلس بعض التعديلات التي تشكل في مجموعها نقلة نوعية في تجربة الشورى العُمانية وتكاملها من حيث توسيع المشاركة السياسية، واستيعاب النخب السياسية الجديدة التي تثري التجربة السياسية، ومن هذه الخطوات:

أولا: تعميم حق الانتخاب لكل مواطن عُماني الجنسية بالأصل على أن يكون قد أكمل ٢١ عاما ميلادية وفق مستند رسمي، وإلغاء حصر هذا الحق في فئات محددة كانت موجودة في اللائحة التنظيمية لترشيحات عام ١٩٩٧، وهي فئات الشيوخ والراشدين والأعيان والوجهاء والمثقفين والتجار الذين لهم دور بارز في ولاياتهم.

وهذا التطور الإيجابي المتمثل في إلغاء الفئوية الاجتماعية ينسجم مع المادة (١٧) من الدستور العُماني والتي تنص على أن: "المواطنون جميعهم

سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي".

كما تم إلغاء التدخل الحكومي في اختيار أعضاء المجلس؛ حيث كان متاحا للحكومة لختيار عضوين من أربعة أعضاء بالنسبة للولايات التي يزيد عدد سكانها عن ٣٠ ألف نسمة، واختيار عضو واحد من عضوين للولايات التي تقل عن ثلاثين ألف نسمة، لكن بعد الإلغاء أصبحت أصوات الناخبين هي التي تؤهل المرشحين للوصول إلى عضوية المجلس دون تدخل من الحكومة.

ثانيا: طورت وزارة الداخلية اللائحة الانتخابية لمجلس الشورى واتخذت مجموعة من الإصلاحات والإجراءات والتعديلات على عملية الترشيح والترشح للفترة السادسة التي ستجرى في أكتوبر ٢٠٠٧، خاصة مع زيادة عدد المشاركين في عملية التصويت (الهيئة الانتخابية)، إذ ارتفع عدد الناخبين من ٥١ ألف ناخب في انتخابات أكتوبر ١٩٩٧ إلى ١٧٥ ألفًا في انتخابات ١٤ سبتمبر ٢٠٠٠، ثم إلى ٨٢٢ ألفًا في انتخابات أكتوبر ٢٠٠٣. ومن أهم الإجراءات:

– اعتماد البطاقة الشخصية –الرقم المدني– للتصويت كبديل لبطاقة "ناخب" والتي كانت تصدر لكل دورة انتخابية، واعتماد جواز السفر المقروء آليا في حالة عدم توفر بطاقة سارية المفعول كمعالجة قانونية لحالات كبار السن، وخاصة النساء اللاتي لا يحملن بطاقة شخصية ولا يتحفزن لاستخراجها، وهاتان الوثيقتان لكتفى بهما المشرع لتوثيق البيانات الشخصية في السجل الانتخابي عن أي وثائق أخرى.

- اعتماد التسجيل السابق في السجلات الانتخابية، فأي مواطن أو مواطنة سُجِّلَ في الدورات الماضية لا يتوجب عليه إعادة القيد من جديد مادام اسمه وبياناته موجودة، وعليه فقط التأكد من هذا التسجيل عبر مكتب الوالي أو دائرة الانتخابات بالوزارة أو موقعها على الشبكة العالمية للمعلومات من خلال إدخال الرقم المدني وتاريخ الميلاد، وهذا يعفي المواطنين ولجان الانتخابات من إجراءات استخراج بطاقة ناخب التي يعتبرها البعض عبئا عليه.

- أتاحت الوزارة ضمن التسهيلات نقل قيد الناخب بين الولايتين المسموح له بالتصويت في إحداهما، وهما: مقر إقامته المولود بها، وإقامته الحالية، وفق الإثباتات القانونية من خلال تقديم طلب نقل القيد إلى لجنة الانتخابات إلى الولاية التي يرغب في التصويت فيها. ويعد هذا الإجراء تسهيلا آخر بدلا من التسجيل من جديد، كما أنه خيار في التصويت بين مقر الميلاد والإقامة الحالية.

- فتح مراكز جديدة للتصويت خارج السلطنة في البلدان التي توجد بها جالية عُمانية، ومن بينها الطلبة، ومن الدول المرشحة لهذا: الولايات المتحدة، وفرنسا، والهند، إلى جانب الدول العربية (مصر والأردن) والتي فتحت بها مراكز للفترة الخامسة، ودول مجلس التعاون أيضًا، وذلك لتمكين الدبلوماسيين والباحثين والدارسين العُمانيين من المشاركة في العملية الانتخابية.

ثالثا: تم فتح المجال كاملا أمام المرأة للمشاركة في العملية الانتخابية دون تقييده بنسبة معينة كما كان في الماضي، حيث كان ترشيح المرأة مقصورا فقط على ولايات محافظة مسقط الست، ثم زادت النسبة إلى ١٠% من كتلة المرشحين، ثم زادت في انتخابات الفترة الرابعة إلى ٣٠%، وأخيرا أصبح المجال أمامها مفتوحا في الفترة الخامسة.

وقد جاء هذا التطور مواكبا لاهتمامات السلطنة بدور المرأة في جميع المجالات، حيث أصبحت المرأة عضوا في مجلس الدولة (٥ نساء)، وعضوا في مجلس الشورى (اثنتان)، ووزيرة (وزارة التعليم العالي، ووزارة السياحة، ووزارة الشئون الاجتماعية)، وسفيرة في (هولندا، والولايات المتحدة، والمكسيك)، ورئيسة الهيئة العامة للصناعات الحرفية برتبة وزيرة، ورئيسة نادٍ رياضي، وهي أول سابقة في دول مجلس التعاون الخليجي، ورئيسة للمراكز الإعلامية للأمم المتحدة (ليوثا بنت سلطان المغيري) وهي أول امرأة عربية تشغل هذا المنصب.

رابعا: بروز بعض الظواهر الحديثة ومنها، سماح وزارة الداخلية للمرشحين بإنشاء مواقع لهم على الإنترنت لاستخدامها في الدعاية الانتخابية؛ لأن الدعاية في الحملات الانتخابية عن طريق الصحف والمطبوعات أمر تحظره وزارة الداخلية.

وكان المرشح قبل ذلك يقوم بعرض برنامجه الانتخابي عن طريق الجولات والزيارات التي يقوم بها، وتعرف باسم "السبلة"، كما تم لأول مرة إطلاق الحكومة العُمانية حملة إعلامية رسمية مكونة من وزارتي الإعلام والداخلية تحت اسم "فريق التوعية والإرشاد"، تجوب كل ولايات السلطنة؛ وذلك لتشجيع المواطنين وحثهم على المشاركة في الانتخابات، والرد على استفسارات المواطنين، كما شكلت مكاتب الولاية لجاناً إعلامية في كل ولايات السلطنة لإقناع المواطنين بتسجيل أسمائهم في قوائم الناخبين؛ وذلك من خلال إقامة وتنظيم الندوات والجلسات ودعوة النخب المثقفة للمشاركة في هذه الحملات.

خامسا: الإشراف القضائي على الانتخابات في ظل تحديد واضح للهيئة الانتخابية والدوائر؛ وهو ما يضفي على الانتخابات قدرا عاليا من التنظيم والكفاءة، ويحد من عملية الطعون التي كثيرا ما تصاب بها تجارب الانتخابات العامة العربية.

وقد تم رفع مستوى الإشراف القضائي، حيث ضمت اللجنة الرئيسية، بصفتها القائمة على إجراءات العملية الانتخابية، كلا من وكيل وزارة الداخلية واثنين من نواب رئيس المحكمة العليا، ويترأس والي كل ولاية لجنة رئيسية للانتخابات، بعضوية أحد القضاة ونائب الوالي وعضوية آخرين من بين رؤساء الدوائر الحكومية بالولاية.

إن هذه التطورات جميعها تكاد يجتمع فيها الشكل المؤسسي الحديث للعملية الديمقراطية، لكنها لا تنفي حقيقة أن ثمة نوعًا من "الديمقراطية المباشرة" تسود عُمان،أي تلك التي تتم دون تدخل من السلطان المباشر للقبائل والعشائر أو الحكومة، حيث يظل لسلطان القبيلة والعشيرة دور مؤثر في مجتمع كالمجتمع العماني، ومن ثَم فإن تأثير القبيلة يمتد ليؤثر في نجاح أو إسقاط مرشح ما، كما تظل هذه الانتخابات تدور في ظل الوضعية المحورية للسلطان قابوس في النظام السياسي العُماني، والذي يقوم بجولات ميدانية سنوية لكافة الولايات لاستطلاع آراء الناس ومشكلاتهم، ويكون على رأس أولوياته لقاء زعماء القبائل المختلفة.

علاوة على ذلك، فإن ثمة إصلاحات تشريعية ترتبط بأبعاد اجتماعية وحقوقية، وتصب في خانة التنمية الاقتصادية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: تعديل بعض أحكام قانون العمل، بحيث يقضي بتشكيل النقابات

العمالية اتحادا عامًا لعمال سلطنة عمان يمثلهم في الاجتماعات والمؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية، ويجوز للنقابات العمالية تشكيل اتحادات عمالية فيما بينها، وبمقتضى هذه التعديلات تتمتع النقابات العمالية والاتحادات العمالية والاتحاد العام لعمال السلطنة بالشخصية الاعتبارية المستقلة وذلك من تاريخ التسجيل لدى الوزارة، كما لها الحق في ممارسة نشاطها بحرية كاملة دون التدخل في شئونها أو التأثير عليها. ووفقا للتعديل، فإنه لا يجوز تطبيق عقوبة الفصل أو أية عقوبات أخرى على ممثلي العمال في النقابات أو الاتحادات، كما صدر قرار بتنظيم المفاوضات الجماعية العمالية والإضراب السلمي والإغلاق.

ونظرا لذلك حصلت السلطنة على المستوى الأول خليجيا والأفضل أداء في مجال التشريعات والأنظمة التي تحكم شركات المساهمة العامة، وذلك وفقا للتقرير الذي أعده المعهد الدولي للتمويل ومعهد "حوكمة" التابع لمركز دبي المالي في سبتمبر ٢٠٠٥، وكانت السلطنة في عام ٢٠٠٢ الأولى عربيا التي تقوم بإصدار ميثاق شامل لتنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة ليتماشى مع المعايير الدولية لحاكمية الشركات، بل أشاد تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦ الذي أصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" بجهود سلطنة عمان في إتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص للمشاركة في قطاعات حيوية مثل الكهرباء والمياه والاتصالات.

وعلى الرغم من الإصلاح السياسي، فإنه لا يوجد في عمان دستور للبلاد مقر من جمعية تأسيسية، ويرى البعض أن التطوير السياسي الذي جرى في البلاد من حيث انتخابات مجلس الشورى لا يمس الصلاحيات التي يتمتع بها

المجلس، إضافة إلى الرقابة على بعض قوى المجتمع وحرمانها من التعبير عن رأيها " قانون المطبوعات والنشر".

ولا تزال هناك بعض الجوانب التي تطالب بها بعض القوى في السلطنة، ومنها ضرورة مراجعة صلاحيات مجلس الشورى، فقراراته ما زالت تمثل توجيهات غير ملزمة ترفع إلى السلطان قابوس، الأمر الذي يتطلب زيادة الدور التشريعي للمجلس، والبحث في أسباب عزوف بعض المثقفين عن المشاركة، وضرورة وضع ضوابط صارمة تقلل من دور المؤثر القبلي والعشائري عند اختيار المرشح، والبحث عن وسائل وآليات مناسبة تسمح للعاملين في أجهزة الدولة بالترشح لعضوية مجلس الشورى للاستفادة من خبراتهم العلمية والبحثية والمهنية.

وأخيرا، يمكن القول: إن سلطنة عمان مقبلة على مزيد من الإصلاحات بما يتوافق مع خصوصية الواقع العماني، وبشكل تدريجي وسلمي يحافظ على الأمن والاستقرار، ويضمن عدم تعرض النظام لتغييرات مفاجئة، وتوظيف التحديات التي يطرحها المجتمع التقليدي في إطار كلي موجه نحو بناء المجتمع الحديث العصري القائم على دولة المؤسسات.

مراجع الفصل السادس

الوثائق

١- سلطنة عمان، الخطة الخمسية الأولى، المرسوم السلطاني، ١٩٧٦.

٢- سلطنة عمان، النظام الاساسي للدولة، ١٩٩٦.

٣- سلطنة عمان، تقرير اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم، مسقط، ٢٠٠١.

٤- النطق السامي، خطابات السلطان قابوس، مسقط، ١٩٩٠.

الكتب

١- هاشم الرفاعي، سلطنة عمان .. الماضي والحاضر، الرياض، دار الاقصى للنشر، ١٤٢٢هـ.

٢- الاطلس العربي، القاهرة، المطابع الأميرية، ١٩٩٧.

٣- صلاح محمد سليم، جغرافية دول الخليج العربي، القاهرة، دار التراث للنشر، ١٩٩٦.

٤- سيف الدين محمد ابراهيم، تاريخ دول الخليج، بيروت، دار الاسراء، ١٩٩٨.

٥- ابو عبد الرحمن المجدي، تاريخ اليمن، تحقيق د. ابراهيم محمود، عمان، دار الفكر العربي، ١٩٩٩.

٦- محمد بن سالم الغامدي، سلطنة عمان بين التاريخ والجغرافيا، الكويت، ٢٠٠٦.

٧- متولى عبد العزيز عبد المنعم، تاريخ عمان، عمان، دار الثقافة العربية، ١٩٨١.

٨- مأمون بن محمد، السيرة التاريخية للسلطنة العمانية، عمان، مكتبة العلم، ١٩٧١.

٩- د. حماد الغيظان، تاريخ دول الخليج العربي، الرياض، الدار العربية للنشر، ١٤١٩هـ.

١٠- فاطمة بنت محمد البهلوى، النهضة المباركة بالسلطنة، البحرين، ندوة إصلاح الأوضاع الاقتصادية بدول الخليج، ١٢-١٥ اكتوبر ١٩٩٤.

١١- د. سعيد عبد الرحمن، سياسة التعمين بسلطنة عمان وأزمة العمالة الوافدة، مؤتمر مواجهة العمالة الأجنبية .. الواقع والتحديات، الكويت، ١-٣ يناير ١٩٩٥.

١٢- د. ماهر بن محمد العليان، تطور التعليم بسلطنة عمان، عمان، دار الكاتب، ١٩٩٧.

١٣- محمد بن سعد الكلابى، تاريخ سلطنة عمان الحديث والمعاصر، بيروت، مطبعة الرسالة، ١٩٩٠.

١٤- على بن راشد البهلوى، تاريخ الاوطان فى مسيرة عمان، دار المعرفة، الكويت، ١٩٩٦.

١٥- د. محمد الرامحى، تاريخ الخليج العربى، مكتبة العبيكان، الكويت، ١٩٩٩.

١٦- د. سليم أحمد الكندى، الأحوال السياسية للخليج العربى، دار مصر للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة، ١٩٨١.

١٧- د. على الرخاوى، التطورات السياسية بالدول الخليجية، دار الكتاب الجامعى، الإسكندرية، ١٩٩٧.

١٨- د. ابراهيم محمد ابراهيم شهداد، الصراع الداخلى فى عمان خلال القرن العشرين، دار الأوزاعى، قطر، ١٩٨٩.

١٩- إدارة البحوث، عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى، القاهرة: شركة الزيت العربية الامريكية، ادارة العلاقات، شعبة البحوث، ١٩٥٢.

٢٠- محمد رشاد عوض، تاريخ الخليج العربى، القاهرة: دار الحكمة للنشر، ١٩٨٢.

٢١- محمد رشيد عباس، التطورات السياسية فى عمان وعلاقتها الخارجية ١٩٣٢ - ١٩٧٠، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الرشيد، بغداد، تموز ١٩٨٨.

٢٢- د. جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر، المجلد الرابع، تطور الاوضاع السياسية والاقتصادية لإمارات الخليج العربية ووصولها الى الاستقلال ١٩٤٥- ١٩٧١، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٩٦.

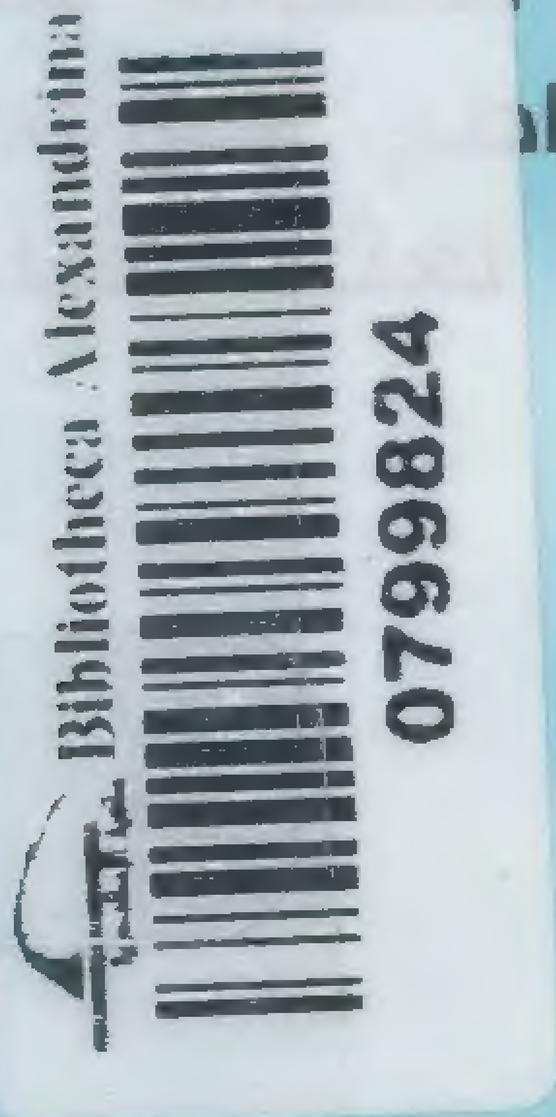
٢٣- سليمان بن خلف بن محمد الخروصى، ملامح من التاريخ العمانى، كتب التراث، مسقط، ط٢، ١٩٧٥.

٢٤- ادوارد عقيل، نظرات فى تاريخ دول الخليج العربى ، القاهرة: مؤسسة البحث العلمى العربى، ١٩٧٦.

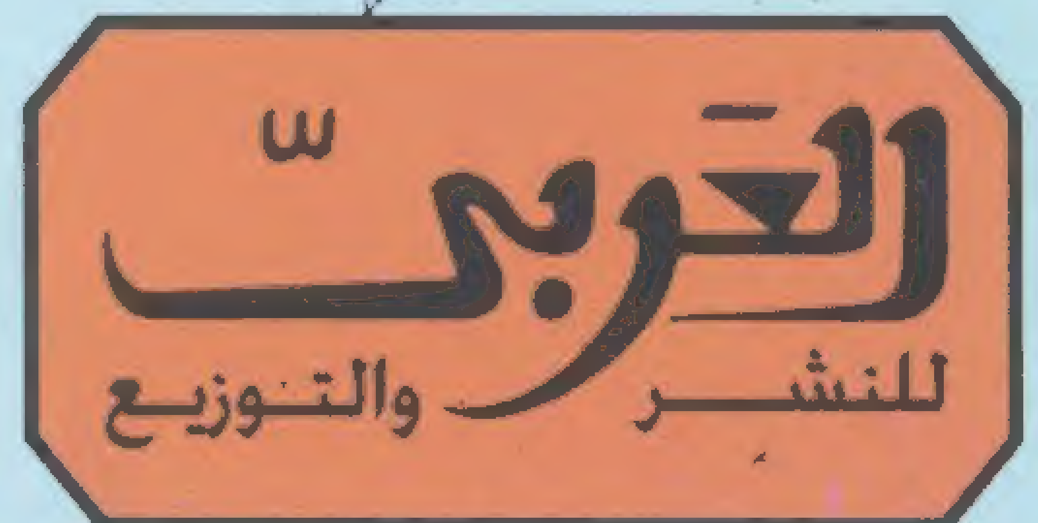
الفهرس

لقد شهدت دول مجلس التعاون الخليجي - بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة - تطورات هامة على صعيد الإصلاح السياسي منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، وتحديداً في أعقاب الغزو العراقي للكويت. وقد تسارعت وتيرة الإصلاحات بعض الشيء في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وعلى الأخص في ظل بروز قضية الإصلاح السياسي والديمقراطي ضمن أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة. وتمثل التجارب الإصلاحية في دول المجلس في معظمها نماذج لما يُعرف في أدبيات التحول الديمقراطي بـ"الإصلاح السياسي من أعلى"، حيث يكون للنخب الحاكمة الدور الرئيسي في هندسة عملية الإصلاح وصياغة أهدافها ووضع حدودها بما يعزز من قدرتها على الاستمرار.

ويتوقف الأمر في التحليل الأخير على طبيعة القوى السياسية والاجتماعية المنخرطة في العملية الإصلاحية ومدى قدرتها على ممارسة التأثير من أجل استمرار هذه العملية بما يقود إلى الانتقال من عملية الانفتاح أو التحرير السياسي إلى عملية الدمقرطة، كما يتوقف كذلك على مدى تجاوب النخب الحاكمة مع المطالب المطروحة بشأن الديمقراطية، وهذه مسألة في غاية الأهمية لأن نمط استمرارية هذه النخبة قد يكون عنصراً جوهرياً في إحداث تحول ديمقراطي [illegible] أو يفتح الباب لصراعات سياسية داخلية تكون نتيجتها [illegible] العملية الإصلاحية برمتها أو حتى ربما التراجع عنها.



غلاف: حاتم عرفة



٦٠ شارع القصر العيني (١١٤٥١) - القاهرة
تليفون: ٢٧٩٥٤٥٢٩ - ٢٧٩٢١٩٤٣ - فاكس: ٢٧٩٤٧٥٦٦
٤٢ ميدان البصرة - أول شارع دجلة - المهندسين
تليفون: ٣٧٤٩٢١٤٥ - ٣٧٦١٨٣٨١ - فاكس: ٣٧٦١٨٣٨١
email: alarabi@link.net

9789773191145

